سر صناعة الإعراب

تأليف

إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني

المتوفى سنة ٣٩٢ هـ

قدم له

الدكتور/ فتحى عبد الرحمن حجازى

جامعة الأزهر

حققه وعلق عليه

أحمد فريد أحمد

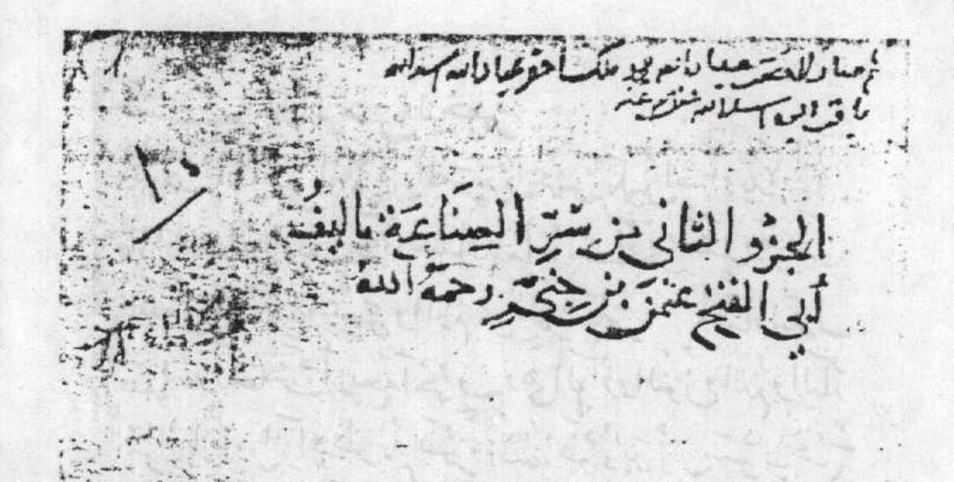
جامعة الأزهر

الجزء الثاني



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين







صفحة العنوان للجزء الثاني من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

حرف الميم اعلم أن الميم حرف مجهور تكون أصلاً وبدلاً وزائدة

فإذا كانت أصلاً وقعت فاءً وعيناً ولاماً فالفاء نحو مَسَدٍ ومَرَسٍ

والعين نحو سَمَرٍ وعَمَرٍ واللام نحو قَلَمٍ وعَلَمٍ وأما البدل

فقد أُبدلت من أربعة أحرف وهي الواو والنون واللام والباء

أما إبدالها من الواو فقولهم فَمٌ وأصله فَوْهٌ بوزن سَوْطٍ فحذفت

الهاء تخفيفاً كما حذفت من سنةٍ فيمن قال ليست بسنهاءَ

وبقيت معه مشابهةً ومن شاةٍ ومن شفةٍ ومن عِضَةٍ فيمن قال بعيرٌ عاضِهٌ

ومن استثقال التنوين فيه فلما بقي الاسم على حرفين الثاني منهما

حرف لين كرهوا حذفه للتنوين فيجحفوا به فأبدلوا من الواو ميماً

لقرب الميم من الواو لأنهما شفهيتان وفي الميم هُوِيٌّ في الفم يضارع

امتداد الواو ويدل على أن فَمٌ مفتوح الفاء وجودك إياها مفتوحةً

في اللفظ هذا هو المشهور في هذه اللفظة فأما ما حكاه أبو زيد فيها

وغيره من كسر الفاء وضمها فضرب من التغيير لحق الكلمة لإعلالها

بحذف لامها وإبدال عينها وأما قول الراجز

يا ليتها قد خرجت من فُمِّهِ حتى يعود الملك في أُسطُمِّهِ

يروى بضم الفاء من فُمِّه وفتحها فالقول في تشديد الميم عندي أنه

أول الجزء الثاني من المخطوطة

حَــرْفُ النــّــون

النون حرف مجهور أغنّ، يكون أصلاً وبدلاً وزائدًا، فالأصل يكون فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو نُعْمٍ ونَعِمَ، والعين نحو جَنْبٍ وجَنَحَ، واللام نحو حِصْنٍ وقَطَنَ.

وأما البدل فذهب أصحابنا إلى أن النون فى فَعْلانِ فَعْلَى نحو سكْران وغضبان ووَلْهان وحَيْران بدل من همزة فَعْلاءَ نحو حمراء وصفراء، وإنما دعاهم إلى القول بهذا أشياء:

منها: أن الوزن فى الحركة والسكون فى فَعْلان وفَعْلاء واحد، وأن فى آخر فَعْلان زائدتين زيدتا معًا، والأولى منهما ألف ساكنة كما أن فعلاء كذلك.

ومنها: أن مؤنث فَعْلان على غير بنائه إنما هو فَعْلَى، كما أن مذكر فعلاء على غير بنائها إنما هو أَفْعَلُ.

ومنها: أن آخر فعلاء همزة، وهى علامة التأنيث، كما أن آخر فعلان نون تكون فى فَعَلْنَ نحو قُمْنَ وقَعَدْنَ علامة تأنيث. فلما اشتبهت الهمزة والنون هذا الاشتباه، وتقاربتا هذا التقارب لم يخلوا من أن يكونا أصلين كل واحد منهما قائم بنفسه غير مبدل من صاحبه، أو يكون أحدهما منقلبًا عن الآخر. فالذى يدل على أنهما ليسا أصلين بل النون بدل من الهمزة قولهم فى صَنْعاء وبَهْراء لما أرادوا

الإضافة إليـهما: صنعانىّ وبهـرانىّ. فإبدالهم النون من الهمزة فى صـنعاء وبهراء يدل على أنهـا فى باب فَعْلانِ فَـعْلَى بدل من همزة فَـعْلاء. وإذا ثبت ذلك فـقد ينضـاف إليه مُـقَوِّيًا له قـولُهم فى جـمع إنسان: أناسىّ، وفى جـمع ظَرِبان[1]: ظَرابىّ، قال الراجز[2]:

دونَ ظَرابىّ بنى قِرْواشِ

فجرى هذا مجـرى قولهم صَلْفاء[3] وصلافىّ وخَبْراء[4] وخبارىّ. فردُّهم النون فى إنسان وظَرِبان ياء فى ظرابىّ وأناسـىّ كما ردوا همزة خَبْـراء وصَلْفاء ياء يدل على أن الموضع للهمزة، وأن النون داخلة عليها. ونحو من ذلك أيضًا قولهم سكْران وسَكارَى، وحَيْران وحَيارَى، ونَدْمـان ونَدامَى، ونَصْران ونَصارَى، فجرى هذا مجرى صحراء وصَحارَى.

فإن قيل: فمـا تنكر أن تكون النون هى الأصل والهـمزة بدل منهـا، بدلالة قلبهم النون فى ظَـرِبانٍ وإنسان ياء فى ظَرابىّ وأناسىّ، فكما قُلـبت هنا ياء كذلك قُلبت نون فَعْلان هـمزة فى فعلاء، وما الفـرق بينك وبين من عكس الأمر عليك كما ذكرناه؟

---

(١) الظربان: دويبة شـبه الكلب، أصم الأذنين، صمـاخاه يهويان، طويل الخرطوم، أسـود السراة، أبيض البطن، كثير الفسو، منتن الرائحة [اللسان: ظرب]

(٢) انظر: شرح المملوكى (ص ٣٦٣).

(٣) الصلف: هو ما اشتـد من الأرض وصلب، وقيل: هو الذى لا ينبت، وهو الصلب من الأرض فيه حجـارة، وجمعه صلاف، لأنه غلب غلبة الأسـماء، فأجروه فى التكسير مـجرى صحراء، ولم يُجروه مُجرى ورقاء قبل التسمية.

(٤) الخبراء: منقع الماء، وخص بعـضهم به منقع الماء فى أصول السدر، والجمع الخـبارى، والخبارى مثل الصـحارى، والصحارى، والخـبروات، يقال: خبِـر الموضع، بالكسر، فهو خـبر، وأرض خبرة. [اللسان: خبر].

فالجواب: أن الذى قدمناه من قولهم فى صَنْعاء وبَهْراء: صنعانىّ وبهرانىّ دلالة قاطعة على أن النون هى البدل من الهمزة، لا أن الهمزة بدل النون. وإذا كان الأمر كذلك فالنون أيضًا فى إنسان وظَرِبان بدل من الهمزة لقولهم: ظَرابِى وأناسىّ كقولهم: صَلافىّ وخَبارىّ.

فإن قلت: فإنّ إنسانًا فِعْلانٌ، وظَرِبان: فَعِلانٌ، وليس فيهما فَعْلان، وأنت قد قدّمت من قولك أنّ النون فى فَعْلان بدل، ولم تذكر فِعْلان ولا فَعِلان!

فالجواب: أن الأصل كما تقدم لِفَعْلان بالمشابهة التى ذكرناها بينه وبين فَعْلاء، فأما فِعْلان وفَعِلان فإنما شبّها بفَعْلان للزيادة التى فى أواخرهما ومشابهتها للزيادة التى فى آخر فَعْلان، فحُملا فى البدل على فَعْلان، كما شُبِّها أيضًا به وجميع بابهما مما فى آخره ألف ونون وليس على وزن فَعْلان، أو كان على فَعْلان وليست له فَعْلَى فى ترك صرف الجميع معرفة، وذلك نحو عُثْمانَ، وغَطَفانَ، وزَعْفَران، وكَيْذُبان(١)، وحَمْدان، وسَعْدان(٢)، فكما ألحقت هذه الأشياء بسكْران وحَيْرانَ كذلك ألحق به أيضًا ظَرِبان وإنسان فى أن رُدّت نونهما إلى حرف اللين فى ظَرابىّ وأناسىّ.

فإن قلت: فما تقول فى حكاية أبى زيد عنهم فى جمع إنسان: أناسِيَة؟ وما القول فى هذه الياء والهاء؟

---

(١) كيذبان: أى كاذب.

(٢) السعدان: هو شوك النخل (عند أبى حنيفة) وقيل: هو بقلة. والسعداد: نبت ذو شوك كأنه فلكة يستلقى فتنظر إلى شوكه كالمًا إذا يبس، ومنبته سهول الأرض، وهو من أطيب مراعى الإبل مادام رطبًا، والعرب تقول أطيب الإبل لبنًا ما أكل السَّعْدان والحُرْبُثَ. [اللسان: سعد].

فالجواب: أن اليـاء فى أناسيـة هى اليـاء الثانيـة فى أَناسىّ، وأن الهـاء فى أناسِيـة بدل من ياء أَناسىّ الأولى؛ ألا ترى أن أَناسىّ بوزن زناديق وفَـرازين، وأن الهـاء فى زَنادقة وفَـرازنة إنما هى بدل من ياء زَناديق وفَـرازين، وأنها لمَّا حُـذفت للتخـفيف عُوِّض منهـا الهاء. ومثل ذلك جَحْـجَاح[١] وجَحَاجِـحة، وإنما أصله جَحَاجيح، فالياء الأولى من أناسىّ بمنزلة ياء فَرزاين وزناديق[٢]، والياء الآخرة منه بمنزلة القاف والنون فيهما.

ومثل ذلك قولهم فى جمع أُثْبِيّة - وهى الجماعة- أثابِية، إنما أصلها أثابىّ، وحالها حال أناسِية.

فإن قيل: فَلِمَ أُبدلت همزة فَعْلاء نونًا؟ وما الذى سَهّل ذلك وحمل عليه؟

فالجواب: أن للنون شبهًا بحروف اللين قويًا لأشياء:

منها: أنّ الغنة التى فى النون كاللين الذى فى حروف اللين.

ومنها: اجتماعـها فى الزيادة معهن، ومعاقبـتها لهن فى الموضع الواحد من المثال الواحد، وذلك نحو شَرَنْبَث وشُرابث[٣]، وجَرَنْفَس وجُرافِس[٤]، وعَصَنْصَرَ وعَصَيْصَرَ[٥]، وعَرَنْقُصان وعَرَيْقُصان[٦]؛ ألا ترى أن النون قـد عـاقـبت الألفَ

---

(١) الجحجاح: هو السيد السمح الكريم [اللسان: جحجح].

(٢) الزنديق هو: القائل ببقاء الدهر، فارسى مُعَـرَّب، وقال أحمد بن يحيى: ليس زنديق ولا فرزين من كلام العرب، وقال سـيبويه: الهاء فى زنادقة وفرازنة، عـوض من الياء فى زنديق وفرزين، وأصله الزناديق.

(٣) الشرابث، والشرنبث: كغضنفر: الغليظ الكفين، والرجلين، ترتيب القاموس المحيط.

(٤) الجرنفس والجُرافس: الضخم الشديد من الرجال، ويقال: جرنفش، وجُرافش، بالشين أيضًا.

(٥) يقال: عصر وعصنصر، وعصيصر، وعصوصر. وهو موضوع، جبل فى ديار سلامان بن مفرج [معجم البلدان: ٤/١٤٥]، (عصر، عصوصر)، واللسان.

(٦) هو نبات، ولم أقف عليه فى كتب اللغة.

والياء في ما ذكرنا. وقالوا أيضًا فَدَوْكَس[(١)]، وسَرَوْمَط[(٢)]، وعَمَيْثَل[(٣)]، كما قالوا: جَحَنْفَل[(٤)]، وفَلَنْقَس[(٥)]. وفصلوا بها بين العينين، فقالوا: عَقَنْقَل[(٦)]، وعَصَنْصَر، وسَجَنْجَل[(٧)]، وهَجَنْجَل[(٨)]، وعَبَنْبَل[(٩)]، كما قالوا: غَدَوْدَن[(١٠)]، وقَطَوْطى[(١١)]، وشَجَوْجَى[(١٢)] في أحد قولي سيبويه[(١٣)]، وخَفَيْفَد[(١٤)]. وحذفوها أيضًا لالتقاء الساكنين في نحو[(١٥)]:

.... مِ الآنَ ....

.... ولاكِ اسْقني ....[(١٦)]

---

(١) الفدوكس: هو الأسد، والرجل الشديد، ترتيب القاموس (٣/ ٤٥٩)، واللسان.

(٢) السرومط: الطويل: [ترتيب القاموس (٢/ ٥٥٦)].

(٣) العميثل: هو من كل شيء البطيء، والجلد النشيط، والطويل، والقصير، والضخم، وانظر: ترتيب القاموس (٣/ ٣١٧).

(٤) جحنفل: هو غليظ الشفة.

(٥) فلنقس: هو البخيل اللئيم [اللسان: فلنقس].

(٦) عقنقل: هو الكثيب العظيم المتداخل.

(٧) السجنجل: المرآة.

(٨) وهجنجل: اسم.

(٩) العبنبل: هو الضخم الشديد.

(١٠) الغدودن: هو الطويل.

(١١) القطوطى: المتبختر.

(١٢) الشجوجى: هو المفرط طوله.

(١٣) انظر الكتاب لسيبويه (٢/ ١١١)، (٢/ ٣٢٩، ٣٤٥، ٣٨٦).

(١٤) الخفيفد: هو الخفيف من الظلمان.

(١٥) البيت لأبي صخر الهذلي: وهو في شرح أشعار الهذليين (ص ٩٥٦).

وتمامه: مِ كأنهما مِ الآن لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعد عصرٌ

قلت: م الآن، أي من الآن.

(١٦) البيت للنجاشي الحارثي وتمامه

فلســت بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

أورده المصنف في «الخصائص» (١/ ٣١٠) وسيبويه في «الكتاب» (١/ ٩)، وابن الشجري في «الحماسة» (ص ٢٠٧).

و:

لـم يكُ الحقُّ ....(١)

كمـا حذفـوهن لذلك فى نحـو غزا القـومُ، وتُعطى ابنَك، وتصبـو المرأةُ. وجعلوها أيضًا علم الرفع فى نحو يقومان، ويقومون، وتقومين، كما جعلوا الواو والألف علمًا له فى نحو أخـوك، وأبوك، والزيدان، والزيدون، إلى غير ذلك مما يطول ذكره. فلما ضـارعت النون حروف اللين هذه المضارعة، وكانت الهـمزة قد قُلبت إلى كل واحـدة من الألـف واليـاء والواو قلبـوها أيضًـا إلى الحـرف الذى ضارعهن، وهو النون، للتصرف والاتساع.

ومن حذاق أصحابنا(٢) من يذهب إلى أن النون فى صَنْـعانىّ وبَهْـرانّى إنما هى بدل من الواو التى تبـدل من همزة التأنيث فى النـسب، وأن الأصل صَنْعاوىّ وبهـراوىّ، وأن النون هناك بدل من هـذه الواو، كـما أبدلـت الواو من النون فى قولك: من وّاقدٌ؟ وإن وّقـفتَ وقفتُ، ونحو ذلك. وكيف تصـرفت الحال فالنون بدل من بدل من الـهـمـزة. وإنما ذهب من ذهب إلى هذا قـال لأنـه لم يَرَ النون أبدلت من الهـمزة فى غيـر هذا، وكان فى قـولهم إن نون فعلان بـدل من همزة فَعْـلاء، فيقول: ليس غـرضهم هنا البدل الذى هو نحـو قولهم فى ذئب: ذِيْب،

---

(١) البيت بتمامه:

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دارقد تعفّى بالسَّرر

وهو لحـسبل بن عُـرفطة، أورده ابن جنى فى «الخصـائص» (١/ ٩٠)، وأبو نعيـم فى «معـرفة الصحابة» بتحقيقنا ط. دار الوطن.

(٢) هو العلامة أبو على الفارسى صاحب مجـمع الغرائب وكلامه فى «التكملة» (ص ٥٦٤)، وكذا شرح الملوكى (ص ٢٨٦)، وأجاز أيضًا أن تكون النون فيهما بدلاً من الهمزة.

وفى جُـؤْنة: جُوْنة، وإنما يريـدون أن النون تعاقب فى هذا المـوضع الهمـزة كمـا تعاقب لامُ المعرفة التنوين، أى لا تجتمع معـه، فلما لم تجامعه قيل إنها بدل منه، وكذلك النون والهمزة. وهذا مذهب ليس ببعيد أيضًا، وأما قول العجاج[(١)]:

كـأنّ رَعْلَ الآلِ منـــــه فى الآلْ بين الضُّحى وبين قَيْلِ القُيّـالْ

إذا بدا دُهانجٌ ذو أَعْدالْ

وقول الآخر[(٢)]:

وهَمَّ رَعْنُ الآل أن يـــــكونـا بحـرًا يَكُبُّ الحـوتَ والسَّـفينا

فليس أحد الحـرفين بدلاً من صاحبـه، وذلك أن الرَّعْن بالنون من الرَّعَن، وهو الاضطراب، قال الشاعر:

ورَحَلوها رِحْلةً فيها رَعَنْ

وعلى هذا قراءة الحسن: ﴿**لا تَقُولوا راعِنًا**﴾[(٣)] أى خطأ وخطلاً من القول، فـسُمـى أول السراب رَعْنًـا لتمـوّجـه واضطرابه. وأمـا رَعْل باللام فـمن الرَّعْلة

---

(١) انظر: ملحقات ديوان العجاج (٢/ ٣٢٠)، واللسان: دهنج.

(٢) البيـتان نسبـهما ابن منظور للعـجاج فى اللسان مـادة: سفن، وذكرهما ابـن السكيت أيضًا فى «الإبدال» بدون نسبة، والله أعلم بالصواب.

(٣) سورة البقرة: آية (١٠٤).

أورد هذه القـراءة الإمام السيـوطى فى «الدر المنثـور» (١/ ٢٥٣)، وعزاها لابن أبى حـاتم فى تفسيره.

وروى ابن أبى حاتم بسنده عن عباد بن منصور عن الحسن: (لا تقولوا راعنا) قال: الراعن من القول السخرى منه، نهـاهم الله عز وجل أن يسخروا من قول محمـد ﷺ وما يدعوهم إليه من الإسلام. [تفسير ابن أبى حاتم (١/ ١٠٤١)، (ص ١٩٧)].

والرَّعيل، وهى القطعة من الخيل، وذلك أن الخيل توصف بالحركة والسرعة. وأما قول الآخر:

حتى يقول الجاهلُ المُستَنْطَقُ   لَعَنَّ هذا معه مُعَلَّقُ

أى عَلِيقة، فإن النون فيه بدل من لام لعلّ. ومثله قول أبى النجم[(١)]:

أُغْدُ لَعنَّا فى الرِّهان نُرسِلُه

أى: لعلّنا. فأما ما قرأته على أبى على للطرماح.

كطوف مُتَلِّى حَجّة بين غَبْغَب   وقُرَّة مُسْوَدٍّ من النُّسْك قاتنِ

فذهب أبو عمرو الشيبانى إلى أنه أراد قاتم، أى أسود، فأبدل الميم على مذهبه نونًا. وقد يمكن غير ما قال، وذلك أنه يجوز أن يكون أراد بقوله قاتن: فاعل من قول الشماخ.

وقد عَرِقَتْ مَغابِنُها وجادتْ   بدِرَّتها قِرَى جَحِنٍ قتينِ

والقتين: الحقير الضئيل، فكذلك يكون بيت الطرماح، أى: مُسْوَدّ من النسك حقير الجسم زهيده للضر والجهد، فإذا كان كذلك لم يكن بدلاً.

تشابه النون بحروف المد واللين

وأما زيادة النون فعلى ضربين: أحدهما زيادة صيغت فى نفس المثال المزيد فيه. والآخر زيادة لحقت على غير معنى اللزوم.

---

(١) البيت نسبه له ابن السكيت فى «الإبدال» (ص ١١١)، وكذا أبو الطيب فى «الإبدال» (٢/ ٢٩٧) وابن عبد ربه فى «العقد الفريد» (١/ ١٧٢).

قال الإمام السيوطى فى كتابه «الأشباه والنظائر» (١/ ٣٦٤): النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجهًا:

=

الأول منهما: قد زيدت النون أولاً في نحو نقوم، ونضرب، وانفعل وبابه، وفى نحو نِفْرِجة، يقال: رجل نِفْرِجة القلب، إذا كان جبانًا غير ذى جلادة ولا حزم، وحدثنا أبو على عن أبى إسحاق، قال: يقال: رجل أَفْرَج وفُرُج، وهو

= **الأول:** أن تكون علامة للرفع فى الأفعال الخمسة، كما تكون الألف والواو علامة للرفع فى الأسماء المثناة والمجموعة.

الثانى: أنها تكون ضميرًا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرًا للجمع المذكر.

الثالث: أن الجازم قد يحذفها لم يك، كما يحذف الواو والياء والألف.

الرابع: أن الاسمين إذا ركبا وهى فى آخر الاسم الأول فإنها قد تسكن نحو دستبويه، وباذنجانة، كما تسكن الياء فى معدى كرب.

الخامس: أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين فى قوله: ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل. كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين.

السادس: أن النون قد تحذف اعتباطًا عينًا ولامًا فى منذ ولدن فى قوله: (من لد شولا) كما تحذف الواو عينًا ولامًا فى ثبة فى أحد القولين، وفى أخ.

السابع: أنها تحذف للطول فى قوله :

ابنى كليب إن عمى اللذا.

كما تحذف الياء للطول فى قولهم أشهباب يريدون أشهيبابا.

الثامن: أن الألف تبدل منها فى الوقف نحو رأيت زيدًا، واضربا.

التاسع: أن فيها غنة كما أن فى الألف وأختيها مدًا.

العاشر: أنها تكون علامة للجمع لا ضميرًا، كما تكون الألف علامة فى قوله:

يعصرن السليط أقاربه.

وقوله: يلومننى فى اشتراء النخيل.

وقوله: (التقتا حلقتا البطان).

الحادى عشر: أنها من حروف الزيادة كما أن حروف المد واللين من حروف الزيادة.

الثانى عشر: أنها تدغم فى الواو والياء فى قولك: زيد وعمرو، وزيد يضرب.

الثالث عشر: مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الإعراب فى قولك: زيدان، وزيدون، وزيدين، وزيد، وحذفها بحذف حركات الإعراب فى الوقف فى قولك زيد.

الرابع عشر: تعاقبهما فى المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش.

الخامس عشر: حذفها فى المحل الواحد الذى تحذف فيه الألف، فيجتمع بحذفها أربعة أحرف متحركات، نحو: عرنتن، وعرتن، وعلابط، وعلبط.

السادس عشر: حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك، وذلك نحو بلعنبر، وبلحرث، كما قالوا: لا أدر، ذكر ذلك ابن الدّهان فى «الغرة» قال: فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت فى المضارع.

الذى لا يكتم سرًا، وهو أيضًا الذى يكشف عن فرجه، فقوله: «الذى لا يكتم سرًا» هو فى معنى نِفْرِجة، ومثاله نِفْعِلة، قال الراجز[(١)] :

نِفْرِجة القلبِ قليلُ النَّيْلْ   يُلْقَى عليه النَّيْدُلانُ بالليْلْ

النَّيْدُلان: الذى يقال له الكابوس. وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن قراءة منى عليه، قال: حدثنى أبو الحسين أحمد بن سليمان المعبدى، قال: حدثنى عبد الله بن محمد بن شجاع الكاتب ابنُ أخت أبى الوزير، قال: قرأته على أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب[(٢)]، عن محمد بن زياد الأعرابى، قال: النون فى نفاطير[(٣)]، ونَباذيرَ، ونَخاريبَ[(٤)] زائدة، أصله فَطَره إذا قَطَعه، وبَذَره إذا فَرَّقه. والنَّخاريب أصله من الخَراب. وأما النِّبْراس فيجوز أن يكون نِفْعالاً من البُرس،

---

(١) ذكر البيتان فى اللسان فى مادة [فرج] وأنشده ثعلب روايتين الأولى:

تِفْرِجة القَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ   يُلْقَى عَلَيْه نِيُدلانُ اللَّيلِ

الثانية:

تفْرجَةَ القَلْب بَخيلٌ بالنَّيْلِ   يُلْقَى عَلَيْه النِّيدُلانُ بالليْل

والرجل نِفْرِجٌ ونفرجَةٌ ونِفْراجٌ ونِفْرِجاء ممدودٌ: ينكشف عند الحرب، ونِفْرِجٌ، ونِفرجَةٌ، وتِفْرِج وتِفْرِجَةٌ: ضعيفٌ جبان، النَّيْدُلان: الكابوس.

وذكر فى الحاشية: أن القيسى نسب الرجز فى إيضاح شواهد الإيضاح إلى رؤبة وليس فى ديوانه وهو أيضًا فى المنصف (١/ ١٠٦) والممتع (٢٢٨).

(٢) أحمد بن يحيى ثعلب: هو أحمد بن يحيى الشيبانى مولاهم، الكوفى، المعروف بثعلب (أبو العباس) نحوى، لغوى توفى ببغداد فى جمادى الأولى ٢٩١ هـ له من الكتب: المصون فى النحو، اختلاف النحويين، معانى القرآن والفصيح فى اللغة وشرح ديوان زهير بن أبى سلمى «الفهرست» (١/ ٧٤)، (وفيات الأعيان) (١/ ٣٦)، معجم الأدباء (٥/ ١٠٢)، معجم المؤلفين (٣٢٣).

(٣) النَفَاطِير: بثر تخرج فى وجه الغلام والجارية، واحدها نفطور، ومثلها التفاطير.

(٤) النَخَاريب: خروق كبيوت الزنانير - الدبابير -، واحدها: نخروب.

وهو القطن، لأن النِّبْراسَ المصباحُ، وفتيله من القطن.

وزيدت النون ثانية فى نحو قنعاس[١]، وقِنْفَخر[٢]. وثالثة فى نحو جَحَنْفَل[٣]، وعَبَنْبَل[٤] ورابعة فى نحو رَعْشَن[٥]، وضَيْفَن[٦] فى قول غير أبى زيد، وخلَفْنة[٧]، وعرَضْنة[٨]. وخامسة فى نحو سكْران وغضبان. وسادسة فى نحو زَعْفَران، وعُقْرُبان[٩]، وحذْرجان[١٠]، وجُلْجُلان[١١]. وسابعة فى نحو عَرَنْقُصان[١٢]، وعَبَيْثُران[١٣]، وعَبَوْثَران، وقَرَعْبَلانة[١٤]. وقيل فى قول الشاعر[١٥]:

لا تَفْخَرُنَّ فإنّ الله أنزلكم … يا خُزْرَ تَغْلبَ دار الذلّ والعار

إنه أراد بالخُزْر الخَنازيرَ، لأن كل خنزير عندهم أَخْزَر. وأنكر ذلك أحمد بن يحيى، فقال: خُزْر: جماعة خنزير على حذف الزوائد. ظن النون زائدة، وإنما هى ههنا أصل.

---

(١) القِنْعَاس: الضخم العظيم.
(٢) القِنْفَخْر: الفائق فى نوعه.
(٣) الجحنفل: العظيم الجحفلة، الجحفلة: مشفر البعير.
(٤) العبنبل: الضخم الشديد.
(٥) الرعشن: المرتعش.
(٦) الضيفن: الذى يتبع للضيف.
(٧) رجل خلفنة: فى أخلاقه خلاف.
(٨) العرضنة: الاعتراض فى السير من النشاط.
(٩) العقربان: دويبة تدخل الأذن.
(١٠) الحُدْرُجان: القصير.
(١١) الجلجلان: ثمرة الكزبرة. وحبة القلب.
(١٢) عرنقصان: هو نبات
(١٣) عبيثران: نبات طيب الرائحة.
(١٤) قرعبلانة: دويبة عريضة.
(١٥) ذكر البيت فى كتاب العين فى باب الخاء والزاى والراء (٤/ ٢٠٧): والتاج (خزر) (٣/ ١٧٤) وذكر فى العين: «إنه أراد: يا خنازير: فكل خنزير أخرز»، والخرز: كسر العين بصرها خِلقَةً أو هو الحَوَل.

الثانى من القسمة، وهو زيادة النون غير مصوغة فى الكلمة: زيدت علمًا للجمع والضمير فى نحو قولك: الهندات قُمْنَ، وقَعدْنَ، ويَقُمْنَ، ويَقْعدنَ. وعلامة للجمع مجردة من الضمير نحو: قَعدْنَ الهنداتُ، ويقعدنَ أخواتُك فى من قال ذلك، ومن أبيات الكتاب[١]:

ولكنْ دِيافِىٌّ أبـــوه وأُمُّــــهُ بحَوران يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُهْ

فهذه النون فى يعصرنَ علامة للجمع مجردة من الضمير؛ لأنه لا ضمير فى الفعل لارتفاع الظاهر به.

وتزاد للتوكيد فى الأفعال خفيفة وثقيلة فى نحو لتقومَنَّ ولتقعدنَّ و﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عن طَبَق﴾[٢] و﴿لَنَسْفَعَنْ بالناصية﴾[٣] وشبّه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل، فألحقه النون توكيدًا، قال[٤]:

أَرَيْتَ إن جئتُ به أُمْلُودا مُرَجَّلاً ويَلْبَـسُ البُرودا

أقائلُنَّ أحضروا الشهودا

---

(١) البيت للفرزدق وذكر فى ديوانه (٥٠) والكتاب (٢/ ٤٠) وابن يعيش (٧/٧) والشاعر يهجو عمرو بن عفراء الضبى، فى قصة ذكرت فى الديوان، بأنه قروى من دياف وهى قرية بالشام، يعتمل لإقامة عيشه، وليس كما عليه العرب الخلص من الانتجاع والحرب، وحوران، بالفتح من مدن الشام، والسليط: الزيت: لأن الشام كثيرة الزيتون.

(٢) سورة الانشقاق: الآية (١٧). (٣) سورة العلق: الآية (١٥).

(٤) الأبيات وردت فى ملحقات ديوان رؤبة (١٧٣) كما نسبت إلى رؤبة فى العينى (١/ ١١٨٠) (٣/٦٤٨) وهى بغير نسبة فى اللسان (رأى) وفى الخصائص (١/١٣٦)، وفى شرح أشعار الهذليين (٦٥١) منسوبة لرجل من هذيل، أملود: ناعم، المرجّل: المزيّن، ورَجّل شعره: سرّحه.

يريد: أقائلون، فأجراه مجرى أتقولون. وقال الآخر[1]:

يا ليت شعْرِى عنكم حنيـــفًا أشاهِرُنَّ بعـــــدنا السُّيوفا

وتلحق علمًا للرفع فى خمسة أفعال، وهى: تقومان، ويقومان، وتقومون، ويقومون، وتقومين ونحـوه، ولا تُحذف هذه النونُ إلا لجزم أو نصب، ولا تثبت إلا للرفع، فأما ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر[2]:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرتُهم يوم الصُّلَيْفاء لم يُوفون بالجار

فشاذ، وإنما جاز على تشبيه «لم» بـ«لا» كما قال الآخر[3]:

أن تَهْبِطِـــينَ بـــــلادَ قـــــو مٍ يـــرتعـــــون من الـطِّـــلاح

---

(١) ذكر البيتان فى جمهرة اللغة (٢/ ٢٩١) وفى العينى (١/ ١٢٢) ونسبا إلى رؤبة وهما فى ملحقات ديوان رؤبة (١٧٩)، وهما بغـير نسبـة فى لسان العرب لابن منظور فى مـادة [شهر]، حنيـفا: منادى مُرَخّم فى حنيفة، وهو أبو قبيلة، وهو حنيفة بن لجيم بن صعب.

(٢) ذكر البـيت فى اللسان فى مادة [صلـف] وفى شرح المفصل (٨/٧) والعـينى [٤/ ٤٤٦] وشرح أبيات مغـنى اللبيب (٥/ ١٣١) الصليفاء: اسم مـوضع، ويوم الصليفاء كان لقـبيلة هوازن على قبيلة فزارة وقـبيلة عبس وقبيلة أشجع. الجار: المستـجير والحليف، ذهل: حى من بكر. وجرم قبيلة.

(٣) نسب البيت فـى العينى (٢/ ٢٩٧) إلى القاسم بن مـعن قاضى الكوفـة وذكر كذلك فى مـعانى القرآن للفراء (١/ ١٣٦) ونسبه إلى القاسم بن معن وهو من ذرية عبد الله بن مسعود وتوفى سنة ١٧٥هـ وقبله بيتان

إنى زَعِيــم يــا نُــــويْـ قَةُ إن نَجَـوْتِ من الرَّوَاح
وسَلِمْتِ منْ عَرَضِ الحُتُو فِ من الغدوِّ إلى الرواحِ

والزواح هو الذهاب، والعـرض: ما يحـدث من أحداث الدهر، الحـتوف: جمع الحـتف وهو الموت. وذكر البيت فـى اللسان مادة [صلف]، وشرح المفصل: (٩/٧) والطـلاح: شجر عظيم من شجر العضاه، ومفرده: طلْحة.

فهـذا على تشبيه «أنْ» بـ«مـا» التى فى معنى المصدر فى قـول الكوفيين[١]، فأمـا على قولنا نحن فـإنه أراد «أنّ» الثقـيلة، وخففـها ضـرورة، وتقديره: أنك تهبطين، فاعرفه.

وتلحق التثنية والجمعَ الذى على حد التثنية عوضًا مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين، وذلك نحو الزيدان والعمران، والزيدون والعمرون.

واعلم أن للنون فى التثنية والجمع الذى على حد التثنية ثلاث أحوال: حالا تكون فيها عوضًا من الحركة والتنوين جميـعًا، وحالاً تكون فيها عوضًا من الحركة وحدها، وحالاً تكون فيها عوضًا من التنوين وحده.

أمـا كونهـا عوضًـا من الحـركة والتنوين فـفى كل مـوضع لا يكون الاسم المتمـكن فيه مـضافـاً ولا معـرَّفًا بلام المعـرفة، وذلك نحـو رَجُلانِ، وفَـرَسانِ، وغُلامانِ، وجـاريتان؛ ألا ترى أنك إذا أفردت الواحد على هذا الحد وجـدت فيه الحركة والتنوين جـميعًا، وذلك قولك: رَجُلٌ، وغُلامٌ، وجـاريةٌ، وفَرَسٌ، فالنون فى رَجُلانِ إنما هى هنا عوض مما يجب فى ألف رَجُـلانِ التى هى حرف الإعراب بمنزلة لام رَجُل، فكما أن لام رَجل، وسينَ فَـرَس ونحوهما مما ليس مـضافًا ولا معرّفًا باللام يلزم أن تتبعها الحركة والتنوين، فكذلك كان يجب فى حرف التثنية.

وأما الموضع الذى تكون فيـه نون التثنية عوضًا من الحركـة وحدها فمع لام المعرفة، وذلك نحو الرَّجُلان، والفَرَسان، والزيدان، والعمران؛ ألا ترى أنها تثبت مع لام المعرفـة كما تثبـت معها الحـركة نحو الغـلام والرجُل. وكذلك النداء فى قولك: يا رَجُلانِ، ويـا غُلامان؛ ألا ترى أن الواحد من نحو هذا لا تـنوين فيه، وإنما هو يا غلامُ، ويا رجلُ، فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها.

(٣) ذكر رأى الكوفيين فى مغنى اللبيب لابن هشام (١/ ٤٧).

فإن قلت: فإن واحد الزيدان والعمران زيدٌ وعمرو، وهما كما ترى منوّنان، فهـلا زعمـت أن النون فى الزيدان والعمـران بدل من الحركـة والتنوين جـميـعًا لوجودك إياهمـا فى واحدهما، وهـو زيد وعمرو، كـما زعمت أنهـا فى رجُلان وفَرَسان بدل من الحركـة والتنوين جميعًا لوجودك الحركـة والتنوين فى واحدهما، وذلك قولك رَجُلٌ وفَرَسٌ؟

فالجواب: أن قولك الزيدان كقولك الرجُـلان؛ لأن اللام عرّفت زيدين كما عرّفت رجُلين، والنون فـى زيدانِ عوض من الحركـة والتنوين جميـعًا، وهى فى الزيدان عوض من الحـركة وحدها، كما تـقول فى رجُلان إنها عـوض من الحركة والتنوين جميعًا، وهى فى الرجلان عوض من الحركة وحدها.

واعلم أن قولك جاءنى الزيدان ليس تثنية زيدٍ هذا المعروف العلم، وذلك أن المعرفة لا تصح تثنيتها من قِبل أن حـدّ المعرفة أنها ما خَصّ الواحد من جنسه ولم يَشعْ فى أُمّته، فإذا شورك فى اسمه فقـد خرج عن أن يكون علمًا معروفًا، وصار مشتركًـا فيه شائعًا، وإذا كان الأمر كذلك فـلا تصح التثنية إذن إلا فى النكـــرات دون المعارف، وإذا صح مـا ذكرناه فمعلوم أنك لم تـثنّ زيدًا حتى سَلَبْتَه تعـريفه وأشعـته فى أُمّتـه، فجعلتـه من جمـاعة كلٍ واحد منهم زيدُ، فـجـــرى لذلك مجرى رجُل وفَـرَس فى أن كل واحـــد منهما شائع لا يخـــــص واحدًا بعينه، ولا تجد له فى بـعض المسمَّيْنَ به مـزيّة ليســـــت فى غيره من المـسمَّينَ به، وإذا جرى زيد بعد سَلْبه تـعريفه مجرى رجُل وفرس لم يُستنكر فـيه أن يجوز دخـول لام المعـرفـة عليه فى الـتقـدير وإن لم يخـرج إلى اللفظ، فكأنه صـار بعـد نزع التـعـريف عنه يجـوز أن تقـول: الزيد والعَـمْرو، وقـد جـاء شىء من ذلك فى

الشعر، قال ابن ميّادة[١]:

وجدنا الوليدَ بنَ اليزيد مباركًا شديدًا بأعباء الخلافة كاهلُهْ

يريد «يَزيد». ويدلك على أن الاسم لا يثنى إلا بعد أن يُخلع عنه ما كان فيه من التعريف جواز دخول اللام عليه بعد التثنية فى قولك الزيدان والعَمْران، ولو كان التعريف الذى كانا يدلان عليه ويفيدانه مفردين باقيًا فيهما لما جاز دخول اللام عليهما بعد التثنية كما لا يجوز دخولها عليهما قبل التثنية فى وجوه الاستعمال فى غالب الأمر. ومما يؤكد علمك بجواز خلع التعريف عن الاسم قولُ الشاعر[٢]:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكُمْ بأبيض من ماءِ الحـديد يمـانِ

فإضافته الاسم تدل على أنه خَلَعَ عنه ما كان فيه من تعرُّفه، وكساه التعريفَ بإضافته إياه إلى الضمير، فجرى فى تعرفه مجرى أخيك وصاحبك، وليس بمنزلة زيد إذا أردت العَلَم، فعلى هذا لو سألت عن زيدِ عمرو فى قول من قال: رأيت زيدَ عمرو، ومررت بزيد عمرو لما جازت الحكاية، ولكان الاستفهام بالرفع لا غير: مَنْ زيدُ عمرو؟ ولا يجوز: مَنْ زيد عمرو؟ ولا: مَنْ زيد عمرو؟

---

(١) ذكر البيت فى شرح شواهد الشافية واختلف عنه بلفظ [رأيت الوليد]، كما ذكر البيت فى شرح أبيات مغنى اللبيب (١/ ٣٠٥). والبيت من قصيدة لابن ميادة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان الأموى، والأعباء: جمع عبء كالحمل وزنا ومعنى. والكاهل: ما بين الكتفين

(٢) وجد البيت فى الكامل (٣/ ١٥٧) ونسب البيت لرجل من طيئ، وشرح المفصل (١/ ٤٤) والعينى (٣/ ٢٧١)، النقا: الكثيب من الرمل، يوم النقا: الوقعة التى كانت عند النقا، الأبيض: السيف، يمان: منسوب إلى اليمن.

على الحكاية، كما أنك لو قال: مررتُ بصاحب جعفرٍ لرفعت البتة، فقلت: مَنْ صاحبُ جعفرٍ؟ لأن صاحب جعفر ليس علمًا كزيدٍ وعمرو، فتجوز لك الحكاية. وكذلك أيضًا زيدُ عمرٍو، فإضافته إلى عمرو تدل على أنه قد سُلب تعريفَه، وعُرِّف من جهة الإضافة، إذ لو كان تعريفه وعلميته باقيًا فيه لما احتاج إلى أن يُكسى تعريف الإضافة لاستغنائه بما فيه من تعريف العلمية. ويزيد ذلك وضوحًا لك أن ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره وخلع تعريفه عنه، فإضافته غير جائزة البتة؛ لأنه إذا كان لا يضاف الاسم إلا وهو نكرة فما لا يمكن تنكيره فهو من الإضافة أبعد؛ إذ كانت حال الإضافة إنما هي في المرتبة بعد التنكير، لا بدّ من ذلك، وتلك الأسماءُ الأسماءُ المضمرة، والأسماء المشار بها، فلأجل ما ذكرنا لم توجد الإضافة في شيء منها لاستغنائها بتعرُّفها عن أن تُكْسَى تعريفًا آخر؛ ألا ترى أنك لا تجد في الكلام ضربت هؤلاءِ زيد، كما تقول ضربت أصحابَ زيدٍ؛ لأن «هؤلاء» لا يكون إلا معرفة، ولا تقول أيضًا جاءني هو بكر، على أن تضيف «هو» إلى «بكر» كما تقول جاءني غلامُ بكر. ويزيد عندك في وضوح هذا أنّ العرب إذا لَقّبت الاسمَ العلم أضافته إلى لقبه بعد أن تسلبه ما كان فيه من التعريف، وتَبُزَّه إياه، وتنقله إلى اللقب ليتعرّف به الاسم الملقب به، وهو الذى كان علمًا قبل السلْب، وذلك قولهم قيسُ قُفَّةَ، وسعيدُ كُرْزٍ، وإنما أصل هذين الاسمين قيس، وسعيد، ثم لُقّب قيس بقُفّة، وسعيدٌ بكُرْز، فسلبوهما تعريفهما ونقلوه إلى قفة وكرز، ثم كسوهما تعريفًا إضافيًا لما آثروا تعريفهما، وأن يكونا بعد الإضافة معرفتين، كما كانا قبلها معرفتين، وإن اختلفت جهتا التعريف، فكان الأول تعريفًا علميًا، والآخر تعريفًا إضافيًا.

وقريب من هذا قولهم مررت برجلٍ حسن الوجهِ، واختيارهم أن يكون الوجه معرفًا وإن كان قد يمكن أن تقول: مررت برجلٍ حسن وجهٍ، وحسنٍ

وجهًا، وإنما اختاروا هنا تعريف الوجـه لأنه منقول من قولهم مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، هذا أصل الكلام، فلما سلبوه تعريف الإضافة عوضوه منه تعريف اللام، فقالوا: مررت برجل حسنِ الوجهِ.

ويدلك على أن كُرْزًا وقُـفّة معرفتـان علمان تركُهم إجراء قُـفّةَ، ولو كانت نكرة لانصـرفت، وإذا كـان العلم مـتى سُلب تعـريفـه جـرى مـجـرى النكرات الأجناس، فإن أضيف إلى معرفة تعرف بها، فـمعلوم أنه متى تكلفت إضافته بعد سلبه تعريفه إلى النكرة أنه نكرة، وذلك نحو مررت بزيدِ رجلٍ وعمرِو امرأة، كما تقول: مررت بجارِ رجلٍ، ودخلت حـمّامَ امرأة، ويكونُ فى ذلك من الفائدة أنك قد عـرفت زيدًا هذا المشـاع بأنه مضاف إلـى رجل فحصل فـيه من الفـائدة وزيد رجل، فإذا قلت ضربت زيد رجل فقد أفدت أنه ليس بزيد امرأة أنه ليس بزيد من الزيدينَ فقـط؛ لأن كل واحد من أولئك يجوز أن يكـون زيد امرأة؛ وزيد رجلٍ، فإذا قلت ضربت زيدَ رجلٍ فقد أفدت أنه ليس بزيد امرأةٍ فهذه فائدة هذه الإضافة وإن قلّتْ ونزُرت كـما أن قولك لقـيت غلام امـرأة قد أفدنا مـنه أنه لا مرأة دون رجل.

فإن قلت: فإذا كان الزيدان والعمران إنما تعريـفهما عندك كتعريف الرجلين والغلامين بما أوردته من الأدلة فى ذلك فهلا جاء عنهم وكـثُر فى كلامهم: مررت بالزيدِ، وضربت البَكْرَ، كما كثر عنهم مررت بالغلام، وضربت الرجل؟

فالجواب: أن زيدًا وعمرًا ونحوهما من الأعلام إذا انتُزع ما فيهما فى بعض الأحوال من الـتعريف، فـحصـلا نكرتين، ثم أريد بعـد ذلك تعريفـهما فـأخلقُ أحوالهما بهما أن يُردّا إلى ما كانا عليـه من العلمية الأصلية، فيقال: جاءنى زيد، ومررت بعمرو، وليس بالحَسَن إدخالُ اللام عليهما لئلا يصـيرا فى قولك مررت بالعمـرو، وجاءنى الزيد بصورة مـا عُرّف باللام من الأجناس البـتة، ولم يكن له

أصل فى العلمية، فيُردّ عند تعريفه إليها، وذلك نحو الغلام والجارية والثوب والدار، فلهذا استنكروا فى كلامهم أن يقولوا الزَّيْدُ والبَكْرُ، فاعرفه. على أن أبا العباس قال: إذا قيل: جاءنى زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ تريد جماعة اسم كل واحد منهم زيد، فيقول المجيب: فما بين الزيد الأول والزيد والآخر؟ وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد، إلا أنه قليل.

فإن قلت: فقد أضافوا هذه الأسماء بعد تنكيرهم إياها كما تضاف الأجناس، فقالوا[(١)]:

يا عُمَرَ الخيرِ جُزيتَ الجَنَّةْ

وقالوا: فلانٌ من ربيعةِ الفَرَسِ، وفلان من تميمِ جُوثَةَ، وقال الآخر[(٢)]:

يزيدُ سُلَيْم سالَمَ المالَ والفتى … فتى الأَزْد للأموال غيرُ مُسالِمِ

وقال الآخر[(٣)]:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدكم … بأبيض من ماء الحديد يمانِ

وهذ كثير عنهم، فهلا استقبحوا فى اللفظ الإضافةَ فى هذه الأسماء التى هى فى الأمر الشائع أعلام، كما استنكروا فيها تعريفها باللام، فلم يقولوا الزيد

---

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة [أوس] والخصائص (٢/ ٣٢)، وشرح المفصل (١/ ٤٤) والبيت لأعرابى يخاطب عمر بن الخطاب وبعده بيتان هما:

أَكْسُ بُنَيَّاتى وأُمَّهُنَّهْ … أَوْيَا أَبَا حَفْصٍ لأَمْضِيَنَّهْ

(٢) ذكر البيت فى الأغانى (١٦/ ٢٧١) ونسب البيت لربيعة الرَّقِّيّ وهذا البيت من قصيدة له مدح بها يزيد بن حاتم المُهَلَّبىّ وهجا يزيد بن أسيد السَّلَمى ويزيد السُّلَمى وهو والٍ من رجال الدولة العباسية وكانت أمه نصرانية. ولى أرمينية للمنصور ولوالده المهدى. وهذه القصيدة مطلعها:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى … يَزِيدُ بنُ سُلَيْمٍ وَ الأَغَرُّ ابنُ حَاتِمِ

(٣) سبق الحديث عن هذا البيت ص (٢٢).

ولا العمرو إلا فى الشاذ وضرورة الشعر؟ وما الفرق بين الموضعين؟.

فالجواب: أن بين تعريف اللام وتعريف الإضافة فرقًا، وذلك أن اللام فى هذا الموضع أشنع فى اللفظ من الإضافة، من قبل أن الإضافة قد تجدها فى أنفس الأعلام كثيرًا واسعًا، وذلك نحو عبد الله، وعبد الصمد، وعبد الواحد، وعبد الرحمن، وذى النون، وذى الرُّمَّة، وذى الخِرَق، وعلى هذا عامة الكُنى لأنها أعلام أيضًا، نحو أبى محمد، وأبى القاسم، وأبى على. ويدلك على أنها أعلام قولُ الفرزدق[1]:

ما زلتُ أفتح أبوابًا وأُغلقها حتى أتيتُ أبا عمرِو بن عَمَّارِ

فحذفُ التنوين من عمرو بمنزلة حذفه من جَعْفَر فى قولك حتى أتيت جعفرَ ابن عمار. وعلى هذا قول الآخر[2]:

فلم أَجْبُنْ، ولم أنكُلْ، ولكنْ يَممْتُ بها أبا صخرِ بنَ عمرِو

---

(١) البيت منسوب إلى الفرزدق فى الكتاب (٤/ ٦٣) (٣/ ٥٠٦) وفى اللسان مادة [غلق] وفى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٣)، وديوان الفرزدق (٣٨٢)، وابن يعيش (١/ ٢٧) ويقول الشاعر: أى لم أزل أتصرف فى العلم وأطويه وأنشره حتى لقيت أبا عمر فسقط علمى عند علمه. وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن عبد الله المازنى النحوى.

(٢) البيت ليزيد بن سنان أخى هرم بن سنان الذى مدحه زهير بن أبى سلمى وهو من مفضلية قالها فى قتله أبا صخر بن عمرو وكان أسرهم يوم ذات الرِّمث [شرح اختيارات المفضل (٣٥١) المفضلية (١٢)].

ولقد شرح الدكتور على الجندى فى (شرح المفضليات) (١/ ١٥٦) نكل عن الشىء ينكل. نكص وتراجع. يممت: قصدت وتعمدت ومعنى البيت: كان الموقف رهيبًا، والقتال عنيفا، ولكن لم يداخلنى شعور بالخوف أو الرهبة، ولم أفكر فى التقهقر أو التأخر، بل أقدمت بقوة وشدة، وهجمت على غريمى أبى صخر بن عمرو.

فحذفُ التنوين من صَخْر إنما هو بمنزلة حذفه من محمد فى قولك يمت بها محـمدَ بن عمـرو. وإنما كثرت هذه الإضـافة فى أنفس الأعـلام وفى ما نُزع عنه تعريفه، ثم عُرّف بالإضافة إلى المعرفة من قبل أن الإضافة فى كثير من كلامهم فى تقدير الانفـصال والانفكاك؛ ألا ترى أن باب الحسـن الوجه، والكريم الأب، كله منوى فيه الانفصال وإنما تقديره الحسن وجهه، والكريم أبوه. وكذلك اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاسـتقبال، فـهو وإن أضيف فى اللفظ مفـصول فى المعنى، وذلك نحـو قوله تعـالى: ﴿هذا عارضٌ مُـمْطِرُنا﴾[١] و﴿هَدْيًا بالغَ الكَعْـبـة﴾[٢] و﴿غيرَ مُـحلِّى الصَّيْد﴾[٣] و﴿ثانىَ عطفـه﴾[٤] و﴿إنّا مُـرْسِلُو الناقـة﴾[٥] وَ﴿فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِه رُسُلَهُ﴾[٦] وعلى هذا قول جرير[٧]:

يا رُبَّ غابطنا لو كان يطلُبكم ... لاقَى مباعدةً منكم وحرْمانا

إنما هو: مُمطرٌ لنا، وهديًا بالغًـا الكعبةَ، وثانيًا عطفَـه، ويا رُبَّ غابط لنا، ولولا ذلك لم تدخل رُبّ عليـه، ولا جَرى مُـمطرنا وصفًـا على النكرة التى هى عارض، ولا نصب ﴿ثانى عطفه﴾ على الحال. ونحوه قول الآخر[٨]:

يا رُبّ مثلك فى النساء غريرة ... بيضاءَ قـــد متَّعتُها بطـــلاق

(١) سورة الأحقاف: الآية (٢٤). (٢) سورة المائدة: الآية (٩٥).
(٣) سورة المائدة: الآية (١). (٤) سورة الحج: الآية (٩).
(٥) سورة القمر: الآية (٢٧). (٦) سورة إبراهيم: الآية (٤٧).
(٧) البيت فى ديوان جـرير (١٦٣)، (٥٩٥) وفى العينى (٣/ ٣٦٤) وابن يعـيش (٣/ ٥١) والكتاب (١/ ٤٢٧)، ويقول الشاعـر لصاحبته: رب من يغبطنا، أى يـتمنى مثل ما لنا منك فيمـا يزعمه ويظنه، لو عرفت الحق وحاول الوصل، لقى منك المباعدة والحرمان كما لقينا نحن منك.
(٨) البيت ذكـره فى الكتاب (١/ ٤٢٧) ونسـبه لأبى محْـجَن الثَّقَـفى وهو بغير نسـبة فى المقـتضب (٤/ ٢٨٩)، وشرح المفـصل (٢/ ١٢٦)، وأنشده ابن يعيش (٢/ ١٢٦) بدون نسبـة. والغريرة: الشابة الحديثة لم تجرب الأمور ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من الحب. ومتعتها بطلاق أى عند طلاقها. والمتعة: ما وُصلت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم أو طعام أو نحوه. قال ابن يعيش: (كأنه يهدد زوجته بذلك).

أى: مثلٍ لك، لأن رُبّ لا تبـاشر المعارف المظهرة. وعلى هذا قـالوا: ناقة عُبْرُ الهَواجر، وفَرَس قيْدُ الأوابد، أى: عابرةٌ للهواجر، ومُقيِّدة للأوابد. فلما كثر فى كلامهم أن تكون الإضافة لفظية غير معنوية تسمحوا فى الأسماء المخلوع عنها تعـريفُ العلم بتعـريف الإضافـة فـقالوا: ضـربتُ زيدَك، وكلّمت عَمـرك، ولم يقـولوا: جـاءنى العمـرو، ولا كلّمتُ الزيد إلا فـى قلة من الكلام؛ لأن اللام لا يُنوى فيها الانفصال كما يُنوى فى الإضـافة معنى الانفصال فى كثير من الأحوال، فلا تجد اللام مـعرّفة للأعلام كما تُعـرّفها الإضافة فى نحـو عبد الله وبابه، وأبى محـمد ونحوه، فـيُعلم بهـذا أن التعريف باللام ألزم فى اللفظ عـندهم مما تعرف بالإضافة لما قـدمنا ذكره، فلذلك احتملوا أن يقولوا زيدنا ومحـمدكم، ولم يقولوا البَكْر ولا العمرو إلا شاذًا.

فإن قلت: فقد قـالوا العباس والحارث والعلاء والفضـل، وقد نراهم عرّفوا العلم باللام كما عرّفوه بالإضافة فى نحو عبد الله وأبى بكر!

فالجواب: أن العبـاس والحارث والعلاء والفضل ونحـو ذلك من الأوصاف الغالبة والمصادر المـقدر فيها جريانها أوصـافًا إنما تعرفت بالوضع دون اللام، وإنما أقرت اللام فيها بعد النقل وكونها أعـلامًا مراعاة لمذهب الوصف فيها قبل النقل، وقد تقدم تفـسيرنا ذلك فى صدر هذا الكـتاب وغيره. وأما تعـريفها فى الحقـيقة فبالوضع، يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء، فطرح التنوين من عمرو إنما هو لأن ابنًا مضاف إلى العلم، فجرى مـجرى قولك أبو عمرِو بن بكر، ولو كان العلاء مـعرّفاً باللام لوجب ثبـوت التنوين كمـا يثبت مع ما تعـرف باللام، نحو جاءنى أبو عمـرو بن الغلام، فلأجل ما ذكرت لك من شناعـة تعريف العلم بعد سَلْبه تـعريفه الأول باللام المسـتحـدثة كرهوا أن يقـولوا لقيت العمـرو، وكلمت السَّعْدَ.

فإن قيل: فلِمَ كان تحمل اللام فى ما ذكرتَ أقبح من تحمل الإضافة حتى استقبحوا الزيد والبكر، ولم يستقبحوا زيدك وبكرك؟

فالجواب: أنهم إنما استكرهوا ذلك مع اللام، وكان أقبح عندهم من الإضافة من قِبل أن اللام ألزم لما تتصل به من المضاف إليه بالمضاف، وذلك أن اللام على حرف واحد ساكن، ويدغم، فاتصاله بما عرّفه أشد من اتصال المضاف إليه بالمضاف؛ ألا ترى أن المضاف إليه اسم كامل نحو غلام زيدٍ، لك أن تفصل زيدًا فتقول: هذا زيد، وكلّمت زيدًا، ونظرت إلى زيد، واللام لا يمكنك ذلك فيها لقوة اتصالها، وقد ذكرنا ذلك قديمًا من حالها، فلشدة امتزاجها بما عرّفته لم يمكن أن يُنوى انفصالها كما ينوى المضاف إليه.

فإن قيل: فإذا كانوا يستكرهون الزيد والعمرو فكيف اجتمعوا كلهم على استحسان الزيدينِ والعمرينِ والجعفرين، و[1]:

شتّان ما بين اليزيدين ....

و[2]:

أنا ابنُ سَعْدٍ أكرمُ السعْدينا

---

(١) البيت لربيعة الرقى من قصيدة له مدح بها يزيد بن حاتم المهلبى وهجا يزيد بن أسيد السُّلمى ولقد تقدم الحديث عن البيت فى (٤٥٥)

(لشتان ما بين اليزيدين فى الندى   يزيد بن سليم والأغر ابن حاتم)

(٢) ذكر البيت فى الكتاب (٢/١٥٣) ونسب إلى رؤبة كما ذكر فى ملحقات ديوان رؤبة (١٩١)، وابن يعيش (١/٤٦) وهو بغير نسبة فى المقتضب (٢/ ٢٢١) ورؤبة من بنى سعد بن زيد بن مناة ابن تميم، وفيهم الشرف والعدد وفى العرب سعود كثيرة مثل سعد بن مالك فى ربيعة، وسعد ابن ذبيان فى غطفان وسعد بن بكر فى هوازن، وسعد بن هذيم فى قضاعة بل هم أكثر من أربعين.

فالجواب: أن هذا الـذى فعلوه من تحمل اللام فى التثنيـة والجمع يدل على صحة ما كنّا قدمناه من أنهم إنما استكرهوا أن يقولوا إذا أرادوا تعريف ما قد نزعت عنه علميته الزيد والبكر؛ لأن له قبل حاله المفضية به إلى التنكير حالاً قد كان فيها علمًا مـعرفة، فردّوه لما احـتاجوا إلى تعريـفه إليها، فـقالوا جاء زيد، كمـا كانوا يقولون قبل سلبه تعريفه ورده إليه: جاء زيد. فأما التثنية فى نحو قولك زَيْدانِ فلم يكن زَيْدانِ قط علمًا لاثنين مخصوصين كما كان زيد قبل سلبه تعريفه علمًا لواحد مخصوص، فيـردّا عند إرادة تعريفهما إلى حالهما بعـد السلب، كما رُدّ زيد إليها لما أريد تعـريفه بعـد سلبـهم إياه منه، وإنما زيدانِ بمنزلة رجل وغـلام فى أنه اسم لاثنين شائع كما أن رجلاً وغلاماً كل واحد منهما اسم لمعناه شائع فى أمته، فكما أنك إذا أردت تعريـفهمـا قلت الرجل والغلام، فكذلك إذا أردت تعـريف زيدين ألحقتـه اللام، فقلت الزيدانِ والعمـرانِ، فاعرف ذلك، فقـد أوضحنا هذا الموضع بنهاية ما يقال فى مثله.

فأمـا قولهم للجـبلين المتقابلين أبـانانِ فإن أبانين اسم علم لهمـا بمنزلة زيد وخالد.

فإن قلت: فكيف جاز أن يكون بعض التثنية علمًا، وإنما عامتها نكرات؛ ألا ترى أن رجلان وغلامان وابنان وابنتان كل واحد منهمـا نكرة غير علم، فما قصة أبانين حتى صارا علمًا؟

فالجواب: أن زيدين ليسا فـى كل وقت مصطحبين مقتـرنين، بل كل واحد منهما كما يجامع صاحبه فكذلك يفارقه أيضًا، فلما اصطحبا مرة وافترقا أخرى لم يمكن أن يُخصّا باسم علم يقيّدهما من غيرهما، لأنهما شيئان كل واحد منهما بائن من صاحبه. وأمـا أبانان فجبلان متقـابلان لا يفارق واحد منهما صاحـبه، فجريا لاتصال بعضهما ببعض مجرى المسمى الواحد، نحو بكر وقاسم، فكما خُص كل

واحد من الأعلام باسم يقيّده من أمته، كـذلك خُص هذان الجبلان باسم يُقيّدهما من سائر الجبال، لأنهـما قد جريا مجرى الجبل الواحد، فكمـا أن ثَبيرًا، وهَبُّودًا، ويَذْبُل، لما كان كل واحـد منها جبـلاً واحدًا أجزاؤه متّـصل بعضهـا ببعض خُصّ باسم له لا يُشارَك فـيه، فكذلك أبانان لما لم يفـترق بعضـهمـا من بعض، وكانا لذلك كـالجـبل الواحـد، خُصّـا باسم علم، كـمـا خُصّ يَذْبُل(١)، ويَرَمْرَم(٢)، وشَمام(٣)، كل واحد منها باسم علم، أنشد خلف الأحمر(٤):

لو بأَبانَيْنِ جـــاء يخطُبهـــا رُمِّلَ مـــا أنفُ خاطِبٍ بدَمِ

وحـال عَمـايَتَيْنِ - وهـما جـبلان مـتناوحـان - حال أبانين، أنشـدنى أبو على(٥):

---

(١) يذبل: جبل فى بلاد نجد.

(٢) يرمرم: جبل فى بلاد نجد، ويُقال: يلملم.

(٣) شمام: اسم جبل لباهلة.

(٤) ذكر البيت فى اللسان فى مادة [أبن] ونسب للمهلهل بـن ربيعة وفى الشعـر والشعراء (٢٩٩)، ومعجم البلدان [أبا نان] (١/ ٦٤)، وشـرح أبيات مغنى اللبيب (٥/ ٢٧٤)، وهو بغيـر نسبة فى معانى الفرآن للأخفش (١٣٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٦)، والبيت يسبقه بيت:

أَنْكَحَها فَقْدُهَا الأَرَاقِمَ فِى جَنْبٍ وَكَانَ الخِبَاءُ مِنْ أَدَمِ

وأبانان جبلان متـقابلان لا يفارق واحد منهما صاحـبه، فجريا لاتصال بعضهمـا ببعض مجرى المسمى الواحد، فَـخُصَّ هذان الجبلان باسم يفيدهما من سـائر الجبال، لأنهما قد جـريا مجرى الجبل الواحد، رمّل: لطخ. كان المهلـهل بعد حرب البسوس تنقل فى القبائل حـتى جاور قومًا من مذحج يقـال لهم بنو جنب فنزل معهم، فـخطبوا إليه مـيّه أخته، فـامتنع، فأكـرهوه حتى زوجهم فقال أبياتًا منها هذا البيت.

(٥) ذكر البيت فى ديوان جرير (٥٠)، العصم: الوعول جمع أعصم، وإنما جعلت عصمًا لبياض فى أيديها. أراد: عصم عمايتين وعصم يذبل، فحذف المضاف.

الواو والياء ألفاً، واحتمل لما ذكرناه من التفاوت الذى بينهما، ولخفة الفتحة، مجئ الواو والياء ساكنتين بعد الفتحة.

فإن قلت: فقد نرى الفتحة تقلب الواو والياء المتحركتين ألفاً فى نحو: قامَ، وباعَ، وخافَ، وطالَ، وقد قدّمتَ من قولـك أن الحركة فى الحرف تقوّيه وتحصّنه، فإذا جـاز للفتحـة أن تقلب الحرف المتـحرك القوى، وهمـا الواو والياء، فى نحـو قامَ وسارَ، فهلا قلبت الحرفَ الساكن الضعيف فى نحو: بَيْت وشَيْخ وحَوْض وسَوْط؟

فالجواب: أن هذه مغالطة من السائل، ودعوى فى سؤاله، وذلك أن الواو والياء فى نحـو قامَ وباعَ لم تقلبا ألفين؛ لأن الفتـحة قويت عليـهما متحـركتين، فقـبلتهـما، ولو كـان ذلك كذلك لوجب قلب الواو ياء فـى نحو عِوَض وحِوَل، وقلب الياء واواً فـى نحو عُيَبة وسُيَرة، بل كـان ذلك مع الضمـة والكسرة أوجب لثقلهما وقوة تأثيرهما.

وإنما كـان الأصل فى قـامَ: قَوَمَ، وفى خـافَ: خَوِفَ، وفى طالَ: طَوُلَ، وفى باعَ: بَيَعَ، وفى هابَ: هَيِبَ، فلمـا اجتمـعت ثلاثة أشياء مـتجـانسة، وهى الفتحـة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كُره اجـتماع ثلاثة أشياء مـتقاربة، فهـربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فـيه الحركـة، وهو الألف، وسوّغهـا أيضاً انفتاح ما قبلها. فهذا هو العلة فى قلب الواو والياء فى نحو قامَ وباعَ، لا ما ادّعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتـحرك. وسندل فيما نستقبل بإذن الله عز وجل على مضارعة حروف اللين للحركات.

فأمـا الكسرة فى نحـو عِوَض وطِوَل، فلو قُلبت لها الواو المتـحركة، كـما قلبت الواو المتحـركة فى قام ألفاً للفـتحة واستثـقال حركتهـا، لوجب أن تقول:

وحدها لثبتت مع الإضافة ولام المعرفة، ولو كانت عوضًا من التنوين وحده لحذفت مع الإضافة ولام المعرفة فجعلت فى موضع عوضًا من الحركة، فثبتت كما ثبتت الحركة وفى موضع عوضًا من التنوين، فحذفت كما يُحذف التنوين ليعتدل الأمران فيهما.

فإن قيل: فهلا عكس الأمر، فجعلت النون مع الإضافة عوضًا من الحركة، فثبتت، فقلت: غلامانِ زيدٍ، ومع اللام عوضًا من التنوين، فحذفت، فقلت: قام الرجُلا؟

فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن يقولوا قام غلامانِ زيدٍ، فيجمعوا على الاسم زيادتين فى آخره، فكان يميل بهما لأنهما توالتا فيه من جهة واحدة، وإنما الحكمة فى الذى فعلوه إذ جعلوها مع اللام عوضًا من الحركة، فقالوا: قام الرجلان، لتتباعد الزيادتان، فتكون إحداهما فى أول الاسم والأخرى فى آخره، فَيسطَ الاسم حاجزًا بينهما، وكان ذلك أوفق من أن يقولوا: قام غلامانِ زيدٍ، فتجتمع الزيادتان فى موضع واحد.

ونظير هذا فى ما ذكره أبو على إعلالُ العرب الفاء واللام فى نحو عِ كلامًا، وشِ ثوبًا، وفِ بالعهد، ولم يعلوا العين واللام إلا شاذًا، ولا الفاء والعين البتة كراهية منهم لتوالى إعلالين.

ونظير آخر لذلك، وهو كراهيتهم أن يقولوا فى النداء: يا الرجلُ، ويا الغلامُ؛ لئلا يجمعوا بين «يا» وهى للإشارة، وبين اللام، وهى للتعريف، فكرهوا أن يجمعوا بين حرفين متقاربى المعنيين، ثم قالوا مع هذا: يا عبد الله، فجمعوا بين «يا» والإضافة التى هى للتعريف؛ لأنهما تباعدا، فكان أحدهما فى أول الاسم والآخر فى آخره.

فإن قال قائل: فإذا كان الأمر على ما ذكرته فما تقول فى قولهم فى تثنية أحمر وأصفر وحمراء وصفراء، ونحو ذلك مما لا ينصرف معرفة ولا نكرة: أحمران وأصفران وحمراوان وصفراوان، والنون هنا بدل من ماذا هى؟ هل هى بدل من الحركة والتنوين جميعًا، أو بدل من الحركة وحدها، أو بدل من التنوين وحده؟.

فالجواب: أنها بدل من الحركة والتنوين جميعًا.

فإن قلت: فإن أحمر وصفراء لا تنوين فيهما!

فهو كذلك، إلا أنك لما ثنيت الاسم، فأبعدته عن شبه الفعل بالتثنية، إذ الفعل لا تصح تثنيته، زال عنه ترك الصرف لزوال شبه الفعل عنه، فقُدر فيه فى التثنية التنوين، فصارت النون فى حمراوان وصفراوان وأحمران وأصفران عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا.

فأما النون فى هذان، وهاتان، واللذان، واللتان فالقول فيها: إنها ليست عوضًا من حركة ولا تنوين ولا من حرف محذوف كما يظن قوم، ولا حكم هذان واللذان فى أنهما اسمان مثنيان حكم الزيدان والعمران، وأنا أذكر لك ما تحصل لى عن أبى على بعد طول البحث معه عن ذلك. اعلم أن أسماء الإشارة نحو هذا وهذه، والأسماء الموصولة نحو الذى والتى لا تصح تثنية شىء منها من قبل أن التثنية لا تلحق إلا النكرة كما قدمنا، فما لا يجوز تنكيره فهو بأن لا تصح تثنيته أجدر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يجوز أن تتنكر، فلا يجوز أن يُثنّى شىء منها؛ ألا تراها بعد التثنية على حد ما كانت عليه قبل التثنية، وذلك نحو قولك: هذان الزيدان قائمين، فتنصب قائمين بمعنى الفعل الذى دلت عليه الإشارة والتنبية كما كنت تقول فى الواحد: هذا زيد قائمًا، فتجد الحال واحدة قبل التثنية

وبعدها. وكذلك قولك ضـربت اللذين قاما، إنما يتعرفان بالصلة كمـا يتعرف بها الواحد فى قولك: ضربت الذى قام، فالأمر فى هـذه الأشياء بعد التثنية هو الأمر فيها قبل التثنيـة. وكذلك يا هَنَانِ ويا هَنُونَ، هذه أسماء لا تنكر أبدًا لأنها كنايات وجارية مـجرى المضمـرة، فإنما هى أسمـاء مصوغـة للتثنية والجـمع بمنزلة اللذين والذين، وليس كذلك سـائر الأسماء المـثناة نحو زيد وعمـرو؛ ألا ترى أن تعرُّف زيد وعمـرو إنما هو بالوضع والعلمية، فإذا ثـنيتهمـا تنكرا، فقلت: رأيت زيدين كريمين، وعندنا عَـمْران عاقلان، فـإذا آثرت التعريف بالإضـافة أو باللام، وذلك نحو الزيدان والعـمران، وزيداك وعمـراك، فقد تعـرّفا بعد التـثنية من غيـر وجه تعرُّفـهمـا قبلهـا، ولحقا بالأجناس، وفـارقا مـا كانا عليـه من تعريف العلمـية والوضع. فإذا صح ذلك فينبغى أن تعلم أن هذان وهاتان، واللذان واللتان إنما هى أسماء مصوغة للتثنية مخـترعة لها، وليست بتثنية للواحدة على حد زيد وزيدان، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، فقيل: هذان واللذانّ وهذَين واللذين لئلا تـختلف التثنيـة، وذلك أنهم يحافظون عليـها ما لا يـحافظون على الجمع؛ ألا ترى أنك تجد فى الأسماء المتمكنة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد، وذلك نحو رجُل ونَفَر، وامرأة ونسوة، وبعير وإبل، وواحد وجماعة، ولا تجد فى التثنية شيئًا من هذا، إنما هى من لفظ الواحد، نحو زيد وزيدان، ورجُل ورجلان، لا يخـتلف ذلك. وكذلـك أيضًا كـثيـر من المبنيـات، على أنهـا أحق بذلك من المتـمكنة، وذلك نحـو «ذا» و«أولاء» و«ذات» و«أولات» و«ذُو» و«أولو» ولا تجـد ذلك فى تثنيتها نحو ذا وذان، وذُو وذَوان، فهذا يدلك على محافظتهم على التثنية وعنايتهم بها أن تخرج على صورة واحـدة لا تختلف، وأنهم بها أشد عناية منهم بالجمع، فلذلك لما صيغت للتثنية أسماء مخترعة غير مثناة على الحقيقة كانت على ألفاظ المثناة تثنية حـقيقية، وذلك نحـو ذان وتان، واللذان واللتان. ويدلك على أن ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة، وأنهم إنما يصوغون له فى التثنية اسمًـا لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غيـر جائزة، وأنهم إنما يصوغون له فى التثنية اسمًا مخترعًا ليس على حد زيد وزيدان قولُهم أنت، وأنتما، وهو، وهى،

وهما، وضربتك، وضربتكما، فكمـا لا يشك فى أنّ أنتما ليس بتثنية أنت، إذ لو كـان تثنيـة أنت لوجب أن تقـول فى أنت: أنتـانِ، وفى هُوَ: هُوانِ، وفى هىَ: هيانِ، فكذلك لا ينبغى أن يشك فى أن هذان ليس تثنية هذا، وإنما هو اسم صيغ ليدل على التثنيـة كما صيغ أنتما وهمـا ليدل على التثنية وهو غيـر مثنى على حد زيد وزيدانِ ألا ترى أن أسماء الإشـارة والأسماء الموصولة جارية مجـرى الأسماء المضمرة فى أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره ولا خلع تعريفه عنه.

فإن قلت: فإذا كـان هذا والذى ونحـوهما كـالأسماء المـضمرة من حـيث أريت، فمـا بالهم صاغوا لتـثنية ذا والذى اسمين على صـورة التثنية، فـقالوا ذان واللذان، ولم يقولوا فى أنت: أنتانِ، ولا فى هُوَ: هوانِ ولافى هـى: هيان، كما قالوا ذان واللذان؟

فالجواب: أنهم إنما صاغوا لذا وللذى فى التثنية اسمين على صورة الأسماء المثناة، فقالوا ذان واللذان كما قالوا رجلان وغلامان، ولم يقولوا فى أنت: أنتان، ولا فى هو: هوان. من قبل أن أسماء الإشارة والأسمـاء الموصولة أشبه بالأسماء المتمكنة من الأسمـاء المضمرة، قال أبو على: ألا تراهم يصفـون أسماء الإشارة، ويصفون بهـا، فيقولون: مررت بهذا الرجل، ومـررت بزيدٍ ذا، وكذلك يقولون: مررت بالذى قام أخـوه الطويل، ولقيت زيدًا الذى قام أخوه الكـريم، فلما قربت الأسماء المشار بها والأسماء الموصولة من الأسماء المتمكنة، صيغت لها أسماءالتثنية على نحو تثنية الأسماء المتمكنة، ولما كانت الأسماء المضمرة لا تقرُب من الأسماء المتمكنة لأنهـا لا توصف ولا يوصف بها لم يصغ لهـا أسماء على نحو الأسـماء المتمكنة. فـأما قولهم مـررت بك أنت، ومررت به هو، فـأنت وهو ليسا وصـفًا يستفاد بهما البـيان والإيضاح، وإنما الغرض فيهما التوكيـد والتحقيق، فلما كانت كذلك بعُدت من المتـمكنة، فخالفوا بينهـا وبين ما قارب المتمكنة بأن صـاغوا لها

أسماء للتثنية على غير صورة الأسماء المثناة المتمكنة، فقالوا: أنت وأنتما، وهو وهما، ولم يقولوا أنتانِ ولا هُوانِ كما قالوا ذانِ واللذان لما ذكرت لك. ويزيد عندك في وضوح ذلك أنهم قد حقروا الأسماء المشار بها والأسماء الموصولة كما حقروا المتمكنة، فقالوا: ذيّا وتيّا، واللذيّا واللّتَيّا، ولم يجئ شيء من التحقير في الأسماء المضمرة، فدل ذلك على بعدها من الأسماء المتمكنة قال أبو على: ولذلك قالوا: ذا، وأصله ذَيْ، فأبدلوا ياءه ألفًا وإن كانت ساكنة، ولم يقولوا ذَيْ لئلا يشبه كَيْ وأَيْ، فأبدلوا ياءه ألفًا ليلحق بباب متى وإذا، ويخرج عن شبه الحرف بعض الخروج، فهذا أيضًا يؤكد ما تقدم. فأما الدليل على أن عين «ذا» ياء وأنها ساكنة فقد ذكرته في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان رحمه الله. ويُؤنّسك بأن لفظ التثنية قد لا يكون تثنية لواحد قولهم: عَقَلْتُه بثنايينِ، وقول عنترة[١]:

أَحَوْلي تنفُض استُكَ مِذْرَوَيْها لِتَقْتُلَني فها أنا ذا عُمارا

فصحة الواو والياء إنما هي لأنهم لم يفردوا لهما واحدًا. ونظير هذا من الجمع مَقْتَوِينَ في أحد قولي سيبويه؛ لأن صحة واوه تدل على أنه ليس له واحد.

وذهب الفراء إلى أن نون التثنية إنما دخلت فرقًا بين رفع الاثنين ونصب الواحد. ومعنى ذلك أنك إذا قلت «عندي رجُلانِ» فلولا النون لالتبس بقولك: ضربتُ رَجُلاً، فإذا جاءت النون أعلمتك أن الكلمة مثنّاة، وأنها ليست واحدًا منصوبًا، وهذا القول عندنا على نهاية الخطل والضعف والفساد، وله وجوه كثيرة تفسده، وتشهد ببطلانه:

---

(١) البيت في ديوان عنترة (٢٣٤). المذروان: الجانبان. يعني طرفي الأليتين. عمارا: مرخم عمارة، وهو عمارة بن زياد العبسي أحد سادة عبس، كان وإخوته يلقبون بالكملة، وأمهم فاطمة بنت الخرشب.

منها: أنك لو قلت على قوله ومذهبه: قام الرجُلا، بلا نون، لم يلتبس هذا بالواحد المنصوب، وذلك أنك لا تقول ضربت الرجُلا، بالألف، إنما تقول: ضربت الرجُلَ، بغير ألف، فلو كان الأمر على ما ذكره لقلت قام الرجُلا، فأتيت بالألف علمًا للتثنية، ولم تخف لبسًا على ما قدمناه.

فإن قال قائل: إن من العرب من يقف على ما فيه لام المعرفة فى موضع النصب بالألف، فيقول ضربت الرجُلا، فدخلت النون فرقًا بين رفع الاثنين ونصب الواحد على هذه اللغة.

فالجواب: أن هذه لغة من الشذوذ والقلة على حال لا ينبغى أن يجتمع جميع العرب على مراعاتها وتخوف اللبس فيها، إنما يقولها قوم هم من القلة بحيث لا يُعتدّون خلافًا، فضلاً عن أن تجتمع العرب كلها قاطبة على تخوف الإشكال فى لغتهم، فأما قوله عز اسمه: **﴿وتَظُنّون بالله الظُّنونا﴾**[1] و**﴿فأضَلُّونا السَّبيلا﴾**[2] فإنما ذلك على إشباع الفتحة للوقف على رؤوس الآى، كما قرأت

(١) سورة الأحزاب: الآية (١٠).

(٢) سورة الأحزاب: الآية (٦٧).

«قرأ ابن كثير والكسائى وحفص بحذف الألف فى الوصل وإثباتها فى الوقف. وقرأ نافع وابن عامر، وعاصم فى رواية أبى بكر بإثبات الألف فيهن فى الوصل والوقف. قال أبو منصور: من قرأهن بألف فى الوصل والوقف فلاتّباع المصحف وإنهما مع رؤوس آى كثيرة بالألف. ومن حذف الألف فيهن فلأن الألف لا أصل لها؛ لأنها عوض عن التنوين فى الوقف، ولا تنوين مع الألف واللام فى وصل ولا وقف. وإنما يستعمل مثل هذه الألفات الشوام؛ ولأنها فى موضع فاصلة كالقافية. وحذاق النحويين اختاروا أن يقرؤوا (الظنونا) (السبيلا) ويقفوا، فإذا وصلوا وأدرجوا حذفوا الألفات، وعلى هذا كلام العرب، والاختيار عندى الوقوف على هذه الألفات ليكون القارئ متبعًا للمصحف، محققًا لما كُتب فيه، مع موافقة كلام العرب، والقرآن عربى، نزل بلغتهم».

معانى القراءات (٢/٢٧٨) لأبى منصور الأزهرى.

القُرّاء: ﴿والليل إذا يَسْرْ﴾[١] و﴿ذلكَ ما كُنّا نَبْغْ﴾[٢] فحذفُ الياء فى هذا ونحوه فى الوقف إنما هو لرؤوس الآى وتشبيههم إياها بالقوافى فى نحو قول زهير:

ولأنت تُفْرِى ما خَلَقْـتَ وبعـــ ـــضُ القومِ يخلُق ثم لايَفْرْ

يريد: يَفْرى. وكذلك أيضًا من قرأ: ﴿السَّبيلا﴾ و﴿الظُّنونا﴾ إنما هو مُشَبَّه بوقوفهم على القوافى فى نحو قول جرير[٣]:

أقِلِّى اللـــومَ عاذِلَ والعتـــابا وقُولى إن أصبتُ: لقد أصابا

ونحو قول لقيط[٤]:

يا دارَ عَمْرَةَ من مُحْتَلِّها الجَرَعـــا هاجت لى الهَمَّ والأحزانَ والوَجَعا

فهذه أشياء تعرض فى الوقف، وهى جارية مـجرى غيرها من سائر التغايير

---

(١) سورة الفجر: الآية (٤).

«قرأ ابن كثير ويعقوب (والليل إذا يَسرى) بيـاء فى الوصل والوقف. وقرأ الباقون (يَسْرِ) بغير ياء فى الوصل والوقف. قال أبو منصور: من قرأ (يَسْرِ) بغير ياء فلأنه رأس آية وافقت رؤوس آيات بغير ياء، ودلت كسرة الراء على الياء. ومن قرأ (يسرى)؛ فلأنه الأصل لأنها لام الفعل المضارع المرفوع، واختير حذف الياء لأنها لم تثبت فى المصحف.

(٢) سورة الكهف: الآية (٦٤).

(٣) ذكر البيت فى ديـوان جرير (٦٤)، وفى النقائض (٤٣٢)، والمقتـضب (١/ ٢٤٠)، والخصائص (١/ ١٧١)، وابن يعيش (٤/ ١١٥)، والمغنى (٢٥٨)، الكتاب (٤/ ٢٠٥). عاذل: أى يا عاذل؛ منادى مرخم حذف منه حرف النداء. والعتاب هنا: اللوم فى تسخط.

(٤) ذكر البيت فى الأغانى (٢٢/ ٣٥٦) ونسـبه إلى لقيط الإيادى فى قصيدة ينذر قومـه قصد كسرى لهم. والغناء لكردم بن معبـد هزج بالبنصر من روايتى حَبَش والهشامى، ولقـيط شاعر جاهلى قديم مقل، ليس يُعرف له شعر غير هذه القصيدة وقطع من الشعر لطاف متفرقة.

الجرع: جمع جرعة وهى الرملة التى لا تنبت شيئًا.

العارضــة عند الوقوف نحــو خالدّ، ويجعلّ، وهذا بكُــرْ، ومررتُ بعَمِــرْو، فهل يحسُن بمثل هذا أن يُجعل أصلاً تجتمع الجماعة عليه، وتنتهى فى القياس إليه، هذا ما لا ينبغى لنَظّار أن يركبه، ولا لمنصف من نفسه أن يعتقده.

فإن قال قائل: ما تنكر أن تكون النون إنما لحقت الـتثنية فى النكرة التى هى الأصل، وذلك قــولك ضربت رجــلاً، فلو قلت مع هذا «عندى رَجُــلا» بلا نون لالتبس بما لا يوقف على منصوبه إلا بالألف نحــو ضربت رَجُلا، ثم إنهم أجروا المعرفة التى هى فرع مجرى النكرة التــى هى أصل حملاً للفرع على الأصل، كما أجروا رأيت الهندات على رأيت الزيدين حمــلاً للمؤنث الذى هو فرع على المذكر الذى هو الأصل، وكغير ذلك مما تجرى فيه الفروع على الأصول طلبًا للتجنيس لا لضيق الكلام؛ ألا ترى أنهم لو قــالوا: ضربتُ الهنداتَ، ففــتحوا التاء لم يفــسد ذلك بشىء، وإنما مالوا إلى الكسر، كما أجروا النصب على لفظ الجر فى ضربت الزيدينَ.

فالجواب: أن ذلك إنما كــان يكون له به تعلُّق لو لم نجــد لنون التــثنيــة علة قائمة ثابتة صحيحة فى لحاقــها بعد الألف، وهو ما قدمناه من قول سيبويه: «وإنما لحقت عوضًا مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين» الذى كان يجب له إذا كان معربًا متمكناً، كما وجب للواحد المتمكن، فأما والعلة قــائمة صحيحة فلا وجه للعدول عنها إلى حمل فرع على أصل طلبًا لتــجنيس الكلام لا غير، ألا ترى أن كسر تاء الهندات فى موضع النصب ليس له قــوة كسرها فى موضع الجــر، وإنما هى حركة أقيمت مقام حركة، أولا ترى أن أبا الحسن وأبا العــباس ومن قال بقولهما قد ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث فى موضع النصب إنما هى حــركة بناء لا حركة إعراب، ولم يقولوا فى كسرتها فى موضع الجر إنهــا حركة بناء، بل قالا بما قال به سيبويه والجمــاعة من أنها حــركة إعراب. ولا شىء حملهــما على أن قالا إن كــسرة تاء ضربتُ الهنداتِ حركة بناء إلا ضعفُها وقلة تمكنها فى هذا الموضع من حيث كانت

محمولة على غـيرها. فهذا يدلك على أن ما حُمل على غـيره ليس كما هو أصل قائم بنفسه، لا سـيما إذا كان فى حمله على غيره مـا يدعو إلى ترك القول بما قد وضحت أدلته، ونطقت شواهده، وهو قول سيبويه.

ويؤكد عندك أيضًا أن ما حمل على غيره ليس له قوة ما هو قائم بنفسه، أن حذف الواو من «يَعِدُ» مع الياء أقوى من حذفـها مع غيرها من حروف المضارعة؛ لأنها فى هذا محمولة على الياء، فحذفـه مع الياء أقوى من حذفها مع غيرها من سائر حروف المضارعة المحمولة على الياء، ولهذا نظائر.

وشىء آخر يُفـسد هذه الزيادة، وهو أنه لـو كانت النون دخلت فى المعـرفة حمـلاً على النكرة لوجب أيضـاً أن تدخل على المضاف لدخـولها على المـفرد إذ كانت الإضافـة فرعًا على الإفراد، ولَلَزم أن تقـول: قامَ غلامانِ زيدٍ، كـما كانت تقول قبل الإضـافة: قام غلامانِ، فـتركهم إلحاق النون فى الإضافـة مع أنها فرع على الإفراد دلالةٌ على أنهم لم يـلحقوها فى المعرفـة من حيث كانت فـرعًا على النكرة.

فإن قال القائل: ما تنكر أن يكونوا إنما لم يـلحقوها فى الإضافـة وإن كانت فرعًا على الإفراد كما ألحقوها مع المعرفة من حيث كانت فرعًا على النكرة من قبل أنهم لو قالوا: قام غلامانِ زيدٍ لجمعوا فى آخر الاسم زيادتين النونَ والمضافَ إليه، فثقل عليهم ذلك، فرفضوه؟

فالجـواب: أن يقال لمن قـال هذا: مذهبك أدّاك إلى هذا فإيّـاك فلُم، فإنك أنت وجّهت على نفسك هذا الإلزام.

ومنها: أنهم يقـولون فى مـالا ينصـرف كله: هذان أحـمران وأصـفـران،

فيلحقون النون، وأنت لو نصبت الواحد من هذا لم تقف عليه بالألف، إنما كنت تقول: رأيت أحـمرَ وأصفـر، فإلحاقـهم النون فى التثنية يدل علـى أنها لم تلحق للفصل بين رفع الاثنين ونصب الواحد كما ذهب إليه الفراء.

فإن قال قائل: فـما تنكر أن يـكون لما وجب إلحاق النـون فى ما ينصـرف ألحقت أيضًا فى مالا ينصرف لئلا يختلف الباب؟

رجع الحجاج إلى ما كنا قـدمناه آنفًا من أنا لا نحمل الشىء على أنه ملحق بغيره مع وجودنا له علة صحيحة قائمة فيه بنفسه، وهو ما ذهب إليه سيبويه.

فإن انفصل منفصل عن غير هذا الوجه، فقال: إنما لحقت فى ما لا ينصرف نحو أحـمران وبابه لأن من العـرب من يصرف جـميع ما لا ينصـرف، فيـقول: ضربت أحمدًا، وكلمت عُمَرًا.

قيل له: هذه اللغة فى القلة والضعف كاللغة التى يوقف فيها على ما فيه لام المعرفة فى النصـب بالألف، نحو: رأيت الرجُلا، وكلمت الغلامـا، فالذى أسقط عنا تلك المعارضة هو الذى يسقط عنا هذه أيضًا.

ومنها: أنهم يقولون فى النصب والجر: مررت بالزيدين، وضربت الزيدين، فيلحقون النون ولا ألف قبلها، فدل ذلك على أن النون لم تلحق التثنية فصلاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد.

فـإن عـارض معـارض فـقـال: إنهـا لما دخلت فى الرفع، نحـو الزيدانِ، والعمران، حملوا الجر والنصب عليه لئلا تختلف حال التثنية.

عاد الحجاج أيـضًا إلى ما قدمناه من أن الشىء لا ينبغى أن يُجعـل محمولاً

على غيره وله صحة علة موجودة فيه نفسه. وكذلك إن قال قائل: إنما لحقت النون التثنية على لغة بلحارث بن كعب إذ كان ما قبل النون فى لغتهم ألفًا لا تختلف، وذلك نحو مررت بالزيدانِ، وضربت الزيدانِ.

فالجواب عن هذا أيضًا كالجواب عما قبله، لأن اللغات كلها لا تحمل على لغة بلحارث على قلتها وشذوذها.

ومنها أيضًا قولهم قام الزيدون، فلحاق النون هنا ولا ألف قبلها يفسد أن تكون دخلت فرقًا بين رفع الاثنين ونصب الواحد.

فإن قال: إنها فى الجمع أيضًا إنما دخلت فرقًا بين رفع الجمع ورفع الواحد فى لغة من قال: هذا زيدُو، ومررت بزيدِى، كما يقول الجميع فى الوقف على المنصوب المنون: رأيت زيدا.

عاد الكلام إلى ما كنا قدمناه من ضعف حمل الشيء على غيره مع وجود العلة القائمة فيه. ومنه أنه إن جاز للفراء أن يذهب إلى أن نون التثنية إنما لحقت فرقًا بين فرع الاثنين ونصب الواحد، وأن يحتج فى دخلوها مع اللام فى نحو قولك الرجلان والغلامان بأن من العرب من يقول: رأيت الرجُلا والغُلاما، جاز لآخر أن يفسد عليه دخولها فى ما لا لام فيه ولا هو مضاف نحو: عندى رجُلانِ وغلامان، بأن يقول: هذا فاسد من قول الفراء؛ لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بلا ألف، فيقول: ضربت زيدْ، وكلمت محمدْ، كما يقف على المرفوع بلا واو، وعلى المجرور بلا ياء، فيقول: هذا جعفرْ، ومررت بجعفر. وحدثنا أبو على أن أبا عبيدة حكى عنهم: ضربت فَرَجْ، وأنشد للأعشى(١).

---

(١) البيت فى ديوان الأعشى (٨٧) من قصيدة فى مدح قيس بن معدى كرب. عصم عهود.

إلى المرءِ قيسٍ أُطيل السُّرَى   وآخُذ من كــــل حَيّ عُصُمْ

ولم يقل عُصُما. وأخبرنا بعض أصحابنا يرفعه إلى قطرب أنه أنشد[(١)]:

شئزٍ جنــــبى كــأنى مُهْـــدأٌ   جَعَـل القينُ على الدَّفِّ إبَرْ

ولم يقل إبرا. وقال الآخر[(٢)]:

أعددتُ للورْدِ إذا الورْدُ حَفَزْ   غَرْبًا جَرُورًا وجُلالاً خُزَخِزْ

ولم يقل خُزَخِزا. وأخبرنا بعض أصحـــابنا عن قطرب أنه أنشـــد لعدى ابن زيد[(٣)]:

أتعرفُ أمس من لَميـــسَ طَلَلْ   مثلَ الكتاب الدارس الأَحْوَلْ

قد كنتَ بحـرًا كالفرات تَمـيـ   ـــرُ النـاسُ منه دَرْمكاً وحُلَلْ

ولم يقل طَلَلا، ولا حُلَلا. وأنشدنا له أيضًا:

هل تــرى مـن ظُعُن باكـــرة   يتطـلّعْـنَ مـــن النَّجْـد أُسُـرْ

---

(١) البيت فى ديوان عدى بن زيد (٩٥)، شئز: قلق، مهدأ: من أهدأ الصبى إذ علله لينام. الدف: الجنب.

(٢) ذكر البيتان فى اللسان مادة [خزز] وفى المنصف (١/ ٢٧)، والتاج (خزز) حفز: دفع وحَثَّ. الغرب: البعير الذى يحمل عليه الماء. الجرور من الجمال: الذى لا ينقاد. الجلال: العظيم. الخزخز: القوى الشديد من الإبل والناس، فقال: لتجدنّه بحمْلِهِ خُزْخِزًا أى قويًا عليه.

(٣) البيت فى ديوانه (١٥٦) والبيت الأول من ضمن خمسة أبيات فى رثاء علقمة ابن عدى بن كعب. الدرمك: دقيق الحُوّارى.

(٤) ذكر فى كتاب الكتاب لابن درستويه (١٠٦) البيتان الأول والثالث ونسبهما إلى مسلم بن عطية، وذكرت الأبيات كلها بغير نسبة فى الأمالى للزجاجى (١٨٦-١٨٧) القعس: خروج الصدر ودخول الظهور. الغبوق: شراب المساء أما شراب الصباح فهو الصَّبُوح، المذق: مزج اللبن

لَمّا رأتْ في ظهـريَ انحناءْ والمَشْيَ بعـد قَـعَسٍ إحناءْ
أَجْلَتْ وكان حبُّها إجلاءْ وجَعلت نصفَ غَبُوقي ماءْ
ثم تقول من بَعيـدٍ هاءْ دحرجةً إن شئتَ أو إلقاءْ

قال: فوقف على هذا كله بغير ألف. فإن جاز للفراء أن يحتج في دخول النون في الرجلان بقول من قال رأيت الرَّجُلا، جاز أيضًا لآخر أن يفسد أصل مذهبه في النكرة في قولهم عندي رجلان، بأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير ألف، فيقول: رأيت محمدْ، وكلمت جعفرْ، وبهذه الأبيات التي أنشدناها وغيرها، بل يقول: أنا أولى بالقول من الفراء لكثرة ما جاء عنهم من ضربت رجلْ، وقلة ما جاء عنهم من ضربت الرجلا.

فإن احتج محتج بقول الشاعر(١):

أَقِلِّي اللومَ عاذِلَ والعتابا ....

و:

يا دارَ عَمْرةَ من مُحْتَلِّها الجَرَعا(٢) ....

---

(١) ذكر البيت في ديوان جرير
أَقِلِّي اللومَ عاذِلَ والعتابا وقُولي إن أصبتُ: لقد أصابا
وقد سبق الحديث عن البيت (٣٩)

(٢) البيت للقيط الإيادي
يا دار عَمْرَةَ من مُحْتَلِّها الجَرَعَا هاجت لي الهَمَّ والأحزانَ والوَجَعا
وقد سبق الحديث عن البيت (٤٠).

و(١):

.... سُقِيـــتِ الغيثَ أيتها الخيامُو

وقوله أيضًا(٢):

أتنـــسى أن تُوَدِّعنـــا سُلَيْــــمى بفَرْعِ بَشـــامة سُقِى البشـــامو

فإنما ألحقت هذه المدات فى الوقف لتصحيح الوزن. ومن أجرى الشعر مجرى الكلام قال فى الوقف على القوافى بوقفه فى الكلام، قال:

أقِلِّى اللومَ عاذِلَ والعتابْ ....

و:

.... سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامْ

و:

يا دارَ عمرةَ من محتلّها الجَرَعْ ....

وجميع من يحذف هذه المدات إذا أجرى القافية مجرى سائر الكلام لم يقف إذا صار إلى مثل قوله(٣):

قد رابنى حَفْصٌ فَحرِّكْ حَفْصا

---

(١) البيت فى ديوان جرير (٢٧٨) والبيت

متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث أيتها الخيامُو

(٢) ذكر البيت فى ديوان جرير (٢٧٩)، وذكر البيت فى اللسان فى مادة [بشم] بهذه الرواية وبرواية أخرى وهى:

أتذكر يوم تَصْقُلُ عارِضَيْها بفرع بَشامَة سُقُىَ البَشامُ

يعنى أنها أشارت بسواكها، فكان ذلك وداعها ولم تتكلم خيفةَ الرقباء.

(٣) ذكر البيت فى الكتاب (٤/٢٠٨) ولقد ذكر محقق الكتاب الأستاذ عبدالسلام هارون: «لم أجده فى غير الكتاب. إلا ما ورد عرضا فى شرح شواهد الشافية (٢٣٦)».

إلا بالألف بعـد الصـاد. فـقـد علمت أن من قـال: العـتابا، والجَـرَعـا، والخيـامو، إنما يُلحق الألف والواو لضـرورة الشعـر وإقامـة وزنه، وأن من قال: ضربت زيدْ، وكلمـت محمـدْ، قوقف بغيـر ألف، فليس حذفـه الألف لضرورة الشعر؛ ألا ترى إلى إجماع الجماعة على إثبات الألف فى نحو:

قد رابنى حَفْصٌ فَحرِّكْ حَفْصا

يقول هذا من يقول العِـتابا، ومن يقول العتابْ، ومن يقول الخـيامو، ومن يقول الخيامْ، ومن يقول ومَنْزِلى، ومن يقول ومنزلْ، ولم نسمعهم يقولون: فحرِّكْ حَفْص، كما قال: العتابْ، والخيامْ، ومَنْزِلْ.

فإن قيل: فمـا تنكر أن يكونوا أيضًا لم يقـولوا: فحركْ حـفصْ لئلا ينقص وزن الشعر؟

فذلك فاسد من قبل أنهم قد قالوا:

أقِلِّى اللومَ عاذلَ والعتابْ ....

و:

.... **سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامْ**

فوقفوا قبل تمام الوزن؛ ألا ترى أن هذين من الوافر، وأن تقطيعهما:

أَقِلْ لِلْ لَوْ	**مَعاذِلَ وَلْ**	**عتابْ**
مَفاعِيْلُنْ	**مُفاعَلَتُنْ**	**فَعُوْلْ**

وكذلك قول الآخر:

سُقِيْ تَلْ غَيْ ثَأَىْ يَتُهَلْ خِيامْ

مَفاعِيْلُنْ مُفاعَلَتُنْ فَعُوْلْ

فوقوفهم على لام فَعُولُنْ دون نونها يدل على أن الوزن لم يتكامل، فلو كان حذفُ الألف من قول من قال كلمت جعفرْ لضرورة الشعر لجاز أن يُسمع عنهم:

قد رابني حَفْصٌ فحرِّكْ حَفْصْ

فقد علمت بهذا أن ترك الألف فى قولك ضربت محمدْ إنما هو لغة، وليس لضرورة، فلهذا كان الاحتجاج به على الفراء أقوى من احتجاجه بقول من يقول: ضربت الرجُلا، إذ ذلك إنما جاء فى ضرورة الشعر، وليس بلغة مستقرة كقول من قال: ضـربت فَرَجْ، فـإذا جاز له أن يحـتج فى دخول النون للتـثنية بمـا جاء فى الضرورة من قـولهم ضربت الرجُلا، جـاز أن يحتج غيـره فى سقوطهـا بلغة من قال: ضربت فرجْ، وأشد ما فى هذا أن يكون ضـربت الرجُلا فى الكثرة كضربت محمدْ، فـقد حَصلت رواية برواية، ولغة بلغة، وصح فى ما بعد مـذهب سيبويه فى أن النون دخلت عوضًا مما منع الاسم من الحركة والتنوين ولم يعترض عليه ما اعترض على قول الفراء من كثرة التشعُّب والإلزامات والإفسادات والمعارضات.

وأما قولـهم لا رجلين عندى، ولا امرأتين فيهـا، فإن أبا على ذهب إلى أن النون إنما ثبتت ههنا وإن كان الاسم مبنيًا عنده، وهو مـذهب سيبويه، من قبل أن النون زيادة لحقت حـرف الإعراب كمـا تلحق الألفُ الواحد فى الشعـر نحو: لا رَجُلا، وكما لحقت النون فى نحو: ضربت اللذين فى الدار، وإن لم يكن الواحد

معربًا ولا منونًا، وهذا يدفع ما ذهب إليه أبو العباس وغيره من أن المبنى مع لا إذا ثُنّى أخرجته التثنية من البناء، فاعرفه.

وأما ما ذهب إليه البغداديون من أنه يجوز حذف نون التثنية، وإنشادهم فى ذلك[1]:

قد سالَمَ الحيات منه القَدَمَـــا الأفْعُوانَ والشُّجاع الشَّجْعَما

قالوا: أراد: القدمان، فحذف النون ونصبـوا الحيات، وجعلوا الأفعوان وما بعده بدلا منها.

فهذه رواية لا يعرفها أصحابنا، والصحيح عندنا هو ما رواه سيبويه:

قد ســالَمَ الحيــاتُ منه القَدَما ....

برفع الحيات ونصب القدم، نَصبَ الأفعوان ومـا بعده بفعل مضمر دل عليه سالَمَ؛ لأنه قد علم أنها مُسالَمة كما أنهـا مُسالِمة، فكأنه قال فى ما بعد: وسالمتُ القدمُ الأفـعوانَ والشجاعَ الشـجعما، كـما قال أوس بن حجـر - وهو من أبيات الكتاب أيضًا[2]- :

تُواهِقُ رِجْلاها يداهـــا ورأسُه لها قَتَبٌ خلفَ الحقيبة رادفُ

---

(١) سبق الحديث عن البيت.

(٢) ذكر البـيت فى ديوان أوس بن حجر (٧٣)، وفى الخصـائص (٢/ ٤٢٥)، وفى اللسان [وهق]؛ حيث يصف أتان وحش يقودها العير إلى الوجه الذى يريده ويزعجها نحوه ويلازمها. فرأسه لها بمثابة القتب الرادف خلف الحقيـبة، والقتب: إكاف البعير على قدر السنام. والحقـيبة: كالبرذعة تحت الحلس. تواهق: تساير، المواهقة: المسايرة.

فرفع يداها بفعل مضمـر، فكأنه قال: تُواهق رجلاها يديها، وتواهق يداها رجليها ثم حذف المفعولين فى الموضوعين؛ لأنه قد عُلم أن المواهقة. لا تكون من واحد، وهذا كثير جدًا.

وأما قول امرئ القيس[١]:

لها مَتْنَتانِ خَظَـــاتا كَمَـــــا أَكَبَّ على ســـــاعديه النَّمِرْ

فإن الكسائى قال: أراد خَظَتَـا، فلما حرك التاء ردّ الألف التى هى بدل من لام الفعـل؛ لأنهما إنما كـانت حذفت لسكـونها وسكون التـاء، فلما حـرك التاء ردها، فقال: خظاتا. ويلزمـه على هذا أن يقول فى قَضَتَا وغَزَتَا: قـضاتا وغزاتا؛ إلا أن له أن يقول: إن الشـاعر لما اضطر أجرى الحـركة العارضـة مجرى الحـركة اللازمة فى نحو: قُوْلا، وبِيْعا، وخافا.

وذهب الفـراء إلى أنه أراد خظاتان، فـحـذف النون، كـمـا قـال أبو دُواد الإيادى[٢]:

ومَتْنَـانِ خَظَـــاتَـــانِ كـــزُحْلُوف مـــن الهَضْبِ

---

(١) البيت فى ديوان امرئ القيس (١٦٤)، وفى شرح شواهد الشافية (٤/١٥٦)، وفى اللسان فى مادة [خظا]، والخاظى.

المتن: الظهر ومثناه متنان ويقصد به جانبى فقار الظهر، كما أكب على ساعديه النمر: أراد كأن فوق متنها نمرًا باركًا لكثرة لحم المتن.

(٢) ذكر البيت فى اللسان فى مادة [خظا] وفى شـرح شواهد الشافـية (٤/١٥٧) الزحلوف: المكان الزلق فى الرمل، والصفا: هـى آثار تزلج الصِّبيان، يُقال لهـا الزحاليف؛ حيث شبه مَـسَّها فى سِمَنِها بالصفاة الملساء وأراد الخظيتان.

وأنشد الفراء أيضًا[١]:

يا حبذا عينا سُلَيْمى والفَما

قـال: أراد: والفمـان، فحـذف، يعنى الفم والأنف، فـثنّاهمـا بلفظ الفم للتجاور الذى بينهما.

وأجاز الفراء أيضًا أن تنصبه على أنه مفعول معه، كأنه قال: مع الفم.

ومذهب الكسـائى فى خظاتا أقيس عندى من قول الفـراء؛ لأن حذف نون التثنية شىء غير معروف.

فأما «الفما» فيجوز أن تنصبه بفعل مضمر، كأنه قال: وأحب الفَما. ويجوز أن يكون «الفما» فى موضع رفع إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عَصًا، وعليه جاء بيت الفرزدق[٢]:

هُما نَفَثا فى فِىَّ من فَمَوَيْهِمـــا ....

فاعرفه.

---

(١) البيتان فى اللسان فى مادة [خظا] و[فوه] والدرر اللوامع (١/ ١٣) وقد ذكر بيت بعده فى اللسان «والجِيدُ والنَّحْـرُ وثَدْىٌ قَدْ نَمَا» وقد ذكـر الجوهرى فى اللسان أن فو لو أفـردت لم تحتمل الواو والتنوين فحذفـوها وعوضوا من الهاء ميـما وقالوا: هذا فَمٌ وفمان وفمـوان: قال: ولو: كانت الميم عوضًا من الواو لما اجتمعـتا؛ قال ابن بَرِّى: الميم فى فم بدل من الواو، وليست عوضًا من الهاء كما ذكره الجـوهرى؛ قال: وقد جاء فى الشعر فَما مقصـورٌ مثل عصًا، قال: وعلى ذلك جاء تثنية فموان».

(٢) البيت «هُمَا نَفَثا فى فىَّ مِنْ فِمَوَيْهِمَا على النَّابِحِ العَاوِى أَشَدَّ رِجَامِى» وقد سبق الحديث عن البيت.

ومما يؤكد عندك مذهب الكسائى فى أنه أراد خَطَتَـا، فلما حرك التاء - وإن كانت الحركة عارضـة غير لازمة - ردّ الألف التى هى بدل من الواو التى هى لام الفـعل، قولُهم لَحْـمَرُ فى الأَحْـمَر، ولَبْـيَضُ فى الأَبْيَض؛ ألا ترى أنهم اعـتدوا بحركة الهمـزة المحذوفة لَمّا ألقوها على لام المعرفة، فأجـروا ما ليس بلازم مجرى اللازم. ونحـو من ذلك قـوله: ﴿لَكِنَّا هو اللهُ ربِّى﴾[1] وأصلها لكـنْ أنا، فلما حُذفت الهمزة للتـخفيف، وألقيت فتحتهـا على نون لكنْ، صار التقدير: لكنَنَا، فلما اجتمع حرفان مثلان متحركان كُره ذلك كما كُره شَدَدَ وحَلَلَ، فأسكنوا النون الأولى، وأدغموها فى الثانية، فصـارت لكنّا، كما أسكنوا الحرف الأول من شَدَدَ وحَلَلَ، وأدغمـوه فى الثانى، فقـالوا شَدَّ وحَلَّ؛ أفلا ترى أنهم أجـروا المنفصل، وهو «لكنْ أنا» مجرى المتصل فى نحو شَـدَّ وحَلَّ، ولم يقرأ أحد «لكنَنَا» مظهرًا، فهل ذلك إلا لاعتدادهم بالحركة وإن كانت غير لازمة.

وعلى هذا أيضًا قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِى إسرائيلَ﴾[2] و﴿سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بذلكَ زَعِيمٌ﴾[3] ونحو ذلك، وأصله اسْـأَلْ، فلما خُفّـفت الهمزة، فحـذفت، وألقيت فتحتـها على السين قبلها، اعتُدّ بهـا، فحذفت همزة الوصل قبلهـا لتحرك الحرف بعدها. ونظائر هذا كثيرة.

ومنها قولهم فى تخفيف رُؤْيا: رُيّا، وأصلها رُوْيا، إلا أنهم أجروا الواو فى رُوْيا وإن كانت بدلاً من الهمزة مجرى الواو اللازمة، فأبدلوها ياء، وأدغموها فى الياء بعـدها، فقالوا رُيّا، كـما قالوا: طويت طَيّـاً، وشويت شيّـاً، وأصلها طَوْيًا

(١) سورة الكهف الآية (٣٨).

(٢) سورة البقرة: آية (٢١١).

(٣) سورة القلم: آية (٤٠).

وشَوْيًا، ثم أبدلوا الواو ياء، وأدغموها في الياء، فصارت طَيًّا وشَيًّا. فعلى هذا قالوا رُيًّا. ومن اعتدّ بالهمزة المنوية، وراعى حكمها - وهو الأكثر والأقيس - لم يُدغم، فقال: رُوْيا. ومنه نُوْيٌ فى تخفيف نُؤْى. وغرضنا فى هذا إنما هو رُيًّا. فهذا كله وغيره مما يطول ذكره يشهد بإجرائهم غير اللازم مجرى اللازم، ويقوى مذهب الكسائى فى أن خظاتا معناه خَظَتا، وأنه أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة على ما قدمنا ذكره. إلا أن للفراء أن يحتج لقوله ببيت أبى دواد:

ومَتْنانِ خَظَاتانِ كزُحْلُوفٍ من الهَضْبِ

فهذا يُقوّى أن خَظاتا تقديره خَظاتان. وأنشدوا بيتًا آخر، وهو قوله:

لنا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثلاثٌ فبعضُها لأولادها ثِنْتا، وما بيننا عَنْزُ

يريد: ثنتان، فحذف النون.

فأما من ذهب إلى أن النون فى التثنية عوض من التنوين وحده، وأنها إنما تثبت مع لام المعرفة لأنها بحركتها أقوى من التنوين، فيفسد قوله عندى لأنه لم يعوض من الحركة شيئًا. وقد دلت الدلالة الصحيحة عندنا على أن ألف التثنية ليس فيها تقدير حركة فى معناها، كما أنها ليست موجودة فى لفظها، وإذا كان ذلك كذلك، وكان الاسم المثنى معربًا كما كان الواحد معربًا، فقد يجب أن يعوض من حركة إعرابه، فلهذا قلنا: إن النون فى التثنية عوض مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين جميعًا، وهذه النون مخففة أبدًا نحو رجُلان وامرأتانِ، فأما قولهم هذانِّ و﴿فذانِّك بُرْهانانِ﴾[1] واللذانِّ، فإنما ثُقّلت فى هذه المواضع لأنهم عوّضوا

(١) سورة القصص: آية (٣٢)، وقراءة التشديد، لأبى عمرو وابن كثير - انظر: السبعة فى القراءات لابن مجاهد (ص ٤٩٣).

بتثقيلها من حرف محذوف، أما فى هذانِّ فهى عوض من ألف ذا، وكذلك هى فى اللذانِّ عوض من ياء الذى، وهى فى ذانِّك عوض من لام ذلك، وقد يحتمل أيضًا أن تكون عوضًا من ألف ذلك.

وحركة نون التثنية كسرة، وحركة نون الجمع الذى على حد التثنية فتحة، نحو الزيدانِ والزيدونَ، وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع لأنه قبلها ألفًا، وهى خفيفة، والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو أو ياء، وهى ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر.

فإن قلت: فقد تقول: مررت بالزيدَيْنِ، وضربت الزيدَيْنِ، فتكسر النون وقبلها ياء، فهلا هربت إلى الفتحة لمكان الياء كما هربت إلى الفتحة لمكان الياء فى نحو أينَ وكيفَ؟

فالجواب: أن الياء فى نحو الزيدين والعمريْنِ ليست بلازمة كلزومها فى أينَ وكيف؛ ألا تراك تقول فى الرفع الذى هو الأصل -وإنما الجر والنصب فرعان عليه-: رجُلانِ وامرأتانِ، فلا تلزم الياءُ النون كما تلزم الياءُ النون والفاء فى أين وكيف، فلما كانت الياء غير لازمة فى التثنية، وكان الرفع الذى هو الأصل لا تجد فيه ياء، أجروا الباب على حكم الألف التى هى أصل، وإنما الياء بدل منها، ولو أنهم فتحوا النون فى الجر والنصب، وكسروها فى الرفع لاختلفت حال نون التثنية، على أن من العرب من يفتحها فى حال الجر والنصب تشبيهًا بأينَ وكيف، ويجرى الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة، فيقول: مررت بالزيدَيْنِ، وضربت العمرَيْنَ، وأنشدوا فى ذلك[1]:

(١) البيت أنشده حميد بن ثور كما هو فى «ديوانه» (ص ٥٥).

على أَحْوذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عليهما فمـــا هى إلا لمحـــةٌ فتغيـبُ

وفـتحـها بعـضهم فى مـوضع الرفع. قـرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد[١]:

أعرف منها الأنف والعيْنانا ومَنْخَرَيْنِ أشبهَــا ظَبْيــانا

وروينا عن قطرب لامرأة من فَقْعَس:

يا رُبَّ خـــالٍ لك من عُرَيْنَهْ حَـــجَّ على قُلَيِّص جُوَيْنَهْ

فَسْوَتُهُ لا تنقضى شَهْـــرَيْنَهْ شَهْـــرَىْ ربيـــعٍ وجُمادَيَيْنَهْ

وقـد حكى أن منهم من ضم النون فى نحـو الزيدان والعمـران وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهـما. فهذه حال نون التثنية والجمع الذى على حد التثنيـة، ولم يتقصّ أحد من أصحابنـا القول عليها هذا التقـصى، ولا علمته أشبعه هذا الإشباع.

واعلم أن النون قد زيدت علامة للصـرف، وهى المسماة تنوينًا، وذلك نحو قـولك هذا رجلٌ وغلامٌ، ورأيت رجـلاً وغلامًـا، ومررت برجلٍ وغـلامٍ. وهذا التنوين هو نون فى الحقيـقة، يكون ساكنًا ومحركًا، فـالساكن نحو زَيْدُنْ، زَيْدَنْ، زَيْدِنْ، فهذه حاله أبدًا يكون ساكنًا فيها لأنه حرف جاء لمعنى فى آخر الكلمة نحو نون التثنية، والجمع الذى على حد التـثنية، وألفِ الندبة، وهاءِ تبيين الحركة، ولم

---

(١) البيت لرجل من بنى ضبـة كما ذكر ابن عصفور فى «شـرح الجمل للزجاجى» (١/ ١٥٠)، وأبو زيد فى «النوادر» (ص ١٦٨)، والزمخشرى فى «شرح المفصل» (٣/ ١٢٩)، (٤/ ٦٧ ، ١٤٣).

تقع أولاً فيلزم أن تحرك نحو واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء وغير ذلك. ولا يُحرّك التنوين إلا فى موضعين:

أحدهما: أن يُحـرك لالتقـاء الساكنـين، نحو: هذا زيدُنِ العـاقلُ، ورأيت مـحمـدَنِ الكريمَ، ونظرت إلى جعـفَرِنِ الـظريفِ، وكذلك قـولهم فى الإنكار: أَزَيْدَنِيْهْ، كسـروا التنوين لسكونه وسكون حرف المد بعده، قال سيبـويه: «وسمعنا من يوثق به يقول: هذا سَيْفُنِى، يريد هذا سيفٌ، ولكنـه تذكر بعده كلامًا، فكسر التنوين كما تكسر دال قَدْ» فى قوله:

.... **وكأن قَدِ**

فجرى مجرى التقاء الساكنين.

والآخر: أن تلقى عليـه حركـة الهمـزة المحذوفـة للتخـفيف، وذلك نـحو قولك: هـذا زيدُنَ بُوكَ، ورأيت زيدَنَ باكَ، ومررت بزيدِنَ بيك وعلى هـذا قراءة نافع[1] ﴿**بقَبَسنَوَجدُ**﴾[2] و﴿**إنّ الساعةَ آتيَتُنْكادُ أخـفيها**﴾[3] و﴿**ومنْ غير سوءِنَ ايَتَنُ خْرَى**﴾[4] وما أشبه ذلك. فالتنوين حرف - كمـا ترى - يتحمل الحركة كما تتحملها الجيم والقاف والصاد وغيرهن من الحروف، ويكون ساكنًا ومحركًا كسائر الحروف غير المدة المنفتحة فى نحو قامَ وحمار وكتاب، وإنما لم يثبت فى الخط لأنه ليس مبنيًا فى الكلمة، وإنما جاء لمعنى في بعـض الأسماء، وهى المفردة المنصرفة،

(١) قال ابن مجـاهد فى «القراءات السبعة» (ص ١٤٧): وروى ورش عن نافع أنه كـان يلقى حركة الهمزة على اللام التى قبلها.

(٢) الآية من سورة طه (١٠)، وقراءة حفص (بقبس أوجد).

(٣) سورة طه: آية (١٥)، وقراءة حفص ﴿**إن الساعة آتية أكاد أخفيها**﴾.

(٤) سورة طه: آية (٢٢)، وقراءة حفص ﴿**من غير سوء آية أخرى**﴾.

وتبع أيضًا الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف نحو رجلٍ وامرأةٍ وإيهٍ وصهٍ وغاقٍ[١]، فلما تبع الحركة اللاحقة للكلمة، ولم يكن مبنيًا معها، ولم يلحق سائر الكلم ضعف في المرتبة، فحذف في الخط لئلا يشبه النون الأصلية، نحو قَطَنٍ[٢]، ورَسَنٍ، أو الملحقة الجارية مجرى الأصلية، نحو رَعْشَنٍ، وَضَيْفَنٍ، وخَلْبَنٍ[٣]، وعَلْجَنٍ[٤]، وفِرْسِنٍ[٥]. وكذلك أيضًا حُذف من اللفظ في الوقف، فقالوا: هذا صالحْ ومررت بجعفرْ، ولم يقفوا عليه لما ذكرناه من كراهيتهم شَبَهَه بحرف الإعراب.

فإن قلت: إن الهاء التي تبيَّن بها الحركة زائدة أيضًا ولاحقة في الوقف، ومع ذلك فقد أثبتوها في اللفظ والخط، فقالوا: ارْمِهْ، واغزُهْ، وهُنَّهْ، وضربتُكُنَّهْ، وقال:

ويقلن: شَيْبٌ قد علا ... كَ وقد كبرتَ، فقلتُ: إنَّهْ

في أحد القولين، فلِمَ أُثبتت الهاء وحُذف التنوين؟

فالجواب: أن بين الحرفين فرقًا، وذلك أن هذه الهاء إنما هي أحد لواحق الوقف، والخط إنما وُضع على الوقف دون الوصل، ولذلك أُثبتت فيه همزات الوصل، فقالوا: ألا اضربْ زيدًا، ويا محمد اقْتَضِ بكرًا، فكأنهم قالوا «ألا» ثم قالوا مبتدئين: اضربْ زيدًا، وكأنهم قالوا: يا محمد، ثم استأنفوا، فقالوا: اقتضِ

(١) غاق: حكاية صوت الغراب.
(٢) القطن: أصل ذنب الطائر، وأسفل الظهر للإنسان.
(٣) خلبن: أي الحمقاء.
(٤) العلجن: الناقة الغليظة.
(٥) الفرسن: هو مقدم خف البعير.

بكرًا، فلما كان موضـوع الخط إنما هو على الوقف، وكانت هذه الهاء إنما هى من أغراض الوقف ثـبتت فى الخط، وليس التنوين كـذلك، إنما هو لاحق فى الوصل علامـة للخفـة والتمكـن وفصلاً بين المـتحركـات فى الإدراج، فلما صـرت إلى الوقف، وزال الإدراج استُغنى عنه، فحذف لذلك، ولِما كنا قدمناه أيضًا من ضعفه ومخافة شبهه بحرف الإعراب. فأما إنشاد بعض العرب:

.... سُقِيــتِ الغيثَ أيتها الخيامُنْ

و:

أَقِلِّى اللومَ عـــاذلَ والعتابَنْ ....

و:

يا أَبَتا عَلَّكَ أو عَساكَنْ

و:

دايَنْتُ أَرْوَى والديونُ تُقْضَنْ

و:

وقاتمِ الأعماقِ خاوى المُخْتَرَقِنْ

فإن لهذا التنوين حكمًـا غير حكم ما لحق علامة للخـفة والتمكن؛ ألا تراه قد لحق الفعل فى نحـو تُقْضَنْ، والضمير فى نحو عســاكَنْ، ومع لام المعرفة فى: الخيامُنْ، والعتـابَنْ، والمخترقِنْ. وسنذكر حال التنوين فى انقسامـه ووجوه مواقعه فى كلام العرب مستقصى بإذن الله:

اعلم أن التنوين يقع فى كلام العرب على خمسة أضرب[١]:

أحدها: أن يكون فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وذلك نحو عثمانَ معرفة وعثمان نكرة، وأحمدَ معرفة وأحمد نكرة؛ ألا ترى أنك إذا قلت لقيت أحمدًا فإنما كلّفتَ المخاطب أن يرمى بفكره إلىّ واحد ممن اسمه أحمد، ولم تكلفه علم شخص معين، وإذا قلت: لقيت أحمدَ فإنما تريد أن تعرفه أنك لقيت الرجل الذى اسمه أحمد، وبينك وبينه عهد متقدم فيه، فالتنوين هو الذى فرّق بين هذين المعنيين.

والثانى: أن يكون التنوين دليلاً على التنكير، ولا يوجد هذا القسم فى معرفة البتة، ولا يكون إلا تابعًا لحركات البناء دون حركات الإعراب، وذلك نحو قولك: إيه، وغاق، وصَه، ومَه، وإيهًا، وواهًا، وحيّهلاً، فإذا نونت فكأنك قلت فى إيه: استزادة، وإذا قلت إيه فكأنك قلت: الاستزادة، فصار التنوين علم التنكير وتركُه علم التعريف، قال ذو الرمة[٢]:

وقفنا فقلنا: إيهِ عن أمّ سالمٍ وما بال تكليم الديار البلاقعِ

فكأنه قال: لاستزادة. وأما من أنكر هذا البيت على ذى الرمة فإنما خفى عليه هذا الموضع. وكذلك إذا قلت فى حكاية صوت الغراب: غاق غاق، فكأنك قلت: بُعْدًا بُعْدًا فراقًا فراقًا، فإذا قلت: غاقِ، فكأنك قلت: البُعْدَ. وكذلك صَه تقديره سكوتًا، وصَهْ تقديره السكوتَ. ومَه معناه كفًّا، ومَهْ معناه الكَفّ، إلا أنَّ صَهْ ومَهْ فى المعرفة ساكنا الأواخر؛ لأن الصاد والميم قبلها متحركتان، فلم يلتق

---

(١) انظر المفصل لابن يعيش ص (٣٢٨ ، ٣٢٩)، والجنى الدانى للمرادى ص (١٤٤ ، ١٤٦)، والكتاب لسيبويه (١/ ٣٥٠)، وأصول ابن السراج (١/ ٣٨٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٠)، ومعنى اللبيب لابن هشام (٢/ ٣٩٢ ، ٣٩٤) وشرح الكافية لابن الحاجب (٣/ ١٠٠، ٢١٢).

(٢) القائل هو الأصمعى: كما فى «ديوان ذى الرمة» (ص ٧٧٩). وانظر الخزانة (٣/ ١٩) شاهد رقم (٤٥٥).

ساكنان كما التقيا فى إيه وغاق، الياء والهاء، والألف والقاف، فحُركت الهاء فى إيهِ، والقاف فى غاقِ لسكونهما وسكون ما قبلهما، فلما صرت إلى التنكير أتيت بالتنوين دلالة عليه. فأما صَه ومَه فإنما كسرت أواخرهما مع التنوين فى النكرة وقد كان آخرهما ساكنًا فى المعرفة من قبل أن التنوين لما جاء دليلاً على التنكير وهو ساكن، والهاء قبله ساكنة، كسرت الهاء لسكونها وسكون التنوين بعدها، فقالوا صَهٍ ومَهٍ. وكذلك جميع ما هذه حاله من المبنيات، إذا اعتقد فى ما دلت عليه التنكير نوِّنت، وإذا اعتقد فيه التعريف حذف منها التنوين. ومن ذلك قولهم أيضًا فى المعرفة: سِيبَويهِ، وعَمْرَوَيْهِ، وحَمْدَوَيْهِ، هو مكسور الآخر فى كل حال، قال:

يا عَمْرَوَيْهِ انطلقَ الرفاقُ وأنتَ لا تبكى ولا تشتاقُ

فإذا نكّرت قلت: سِيبَوَيْهٍ، وعَمْرَوَيْهٍ، وحَمْدَوَيْهٍ، وزيْدَوَيْهٍ، إلا أن هذا التنوين لا يكون إلا بعد حركة البناء فى النكرات خاصة، وليس كتنوين زيدٍ وبكرٍ الذى يكون بعد حركات الإعراب فى المعرفة والنكرة جميعًا.

والثالث: أن يكون التنوين فى جماعة المؤنث معادلاً للنون فى جماعة المذكر، وذلك إذا سميت رجلاً بمُسْلمات أو قائمات قلت فى المعرفة: هذا مسلماتٌ، ومررت بمسلماتٍ، وإنّ مسلماتٍ عاقلٌ، فتثبت التنوين ههنا، كما أنك إذا سميت رجلاً بمُسْلمون قلت: هذا مسلمونَ، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين، والتنوين إنما يثبت فى مسلماتٍ اسمَ رجل معرفة كما تثبت النون فى مسلمين اسم رجل، والتاء والضمة بمنزلة الواو فى مسلمون، كما أن التاء والكسرة بمنزلة الياء فى مسلمين، إلا أن التنوين فى مسلماتٍ اسمَ رجل معرفة ليس علامة للصرف بمنزلة تنوين زيدٍ وعمروٍ، ويدلك على صحة ذلك أنه قد اجتمع فى

مسلـمات معـرفة التـأنيث والتعـريف كمـا اجتـمع فى طلحة وحـمزة التـعريف والتأنيث، فإذا كان ذلك كذلك فالتنوين فى مسلمـاتٍ معرفةً ليس علامة للصرف بمنزلة تنوين رجُلٍ وفَرَسٍ، وإنما هو بمنزلة نون مسلمين، فكما أن تلك النون ليست علمًا للصرف، فكذلك تنوين مسلمات ليس علمًا للصرف.

فإن قيل: فإن سيبويه قد قال: «إن عَرَفاتٍ منصـرفة» وقد اجتمع فيها - كما علمت - التعريف والتـأنيث، فما أنكرت أن يكون تنوين مسلمـاتٍ علمًا للصرف كما أن تنوين عَرَفاتٍ علم للصرف على ما حكيناه من قول سيبويه؟.

فالجواب: أن سيبـويه إنما أراد بقوله: «إن عَرَفاتٍ مـصروفة» أن فيـها تنوينًا كما أن فى رجُل وفَـرَس تنوينًا، ألا ترى أن فى عرفاتٍ من التعـريف والتأنيث ما يمنع الصرف. إلى هذا رأيت أبا على يذهب، وبهذا الاستدلال استدل.

واعلم أن من العرب من يـشبه التـاء فى مسلمات مـعرفة بتـاء التأنيث فى طلحة وحمـزة، ويشبه الألف التى قبلـها بالفتحة التـى قبل تاء التأنيث، فيـمنعها حينئذ من الصرف، فيـقول: هذه مسلماتُ مقبلةً، كما تقـول: هذه سعدةُ مقبلةً، وعلى هذا بيت امرئ القيس[1]:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتَ وأهلُها بيثربَ أدنى دارها نَظَرٌ عالى

وقد أنشدوه: من أذرعاتٍ. وقال الأعشى[2]:

تَخَيَّرَها أخو عـانات شهـرًا ورَجَّى برَّهـا عامًا فعـاما

---

(١) انظر: ديوانه (ص ٣١)، (ص ٤٩٧)، والمقتضب للمبرد (٣/ ٣٣٣) (٤/ ٣٨).

(٢) انظر: ديوانه (ص ٢٤٧).

وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم: «هذه قُرَيْشيات» غير مصروفة.

فإن سـأل سائل، فقـال: ما تقول فى مـن قال: هذه أذرعاتُ ومـسلماتُ، فشبّه تاء الجـماعة بتاء الواحد، فلم ينون للتعريف والـتأنيث؟ وكيف يقول إذا نكّر أينوّن أم لا؟

فالجواب: أن التنوين مع التنكيـر واجب هنا لا مـحالة لزوال التـضعـيف، فأقصى أحوال أذْرِعات إذا نكّرها فى من لم يصـرف أن تكون كحمزة إذا نكّرتها، فكما تقول: هذا حمـزةُ ومعه حمزةٌ آخر، فتصـرف النكرة لا غير، فكذلك تقول عندى مسلماتُ ونظرت إلى مسلماتٍ آخر، فتنون مسلماتٍ نكرة لا محالة.

فإن قـال قائل: أتقـول فى تنوين مسلمـات هذه النكرة إنه علامـة للصرف كتنوين غلامٍ وجارية، أم تقول إنه نظير نون مسلمون، وليس علامة للصرف، كما أن نون مسلمون ليست علامة للصرف؟

فالجواب: أن تنوين مسلمات إذا نكرتها فى قـول من يقول فى تعريفها هذه مسلماتُ، فلا يصرف لشبه تاء الجمـاعة بهاء الواحد، تنوينُ علامةٍ للصرف بمنزلة تنوين زيدٍ وبكرٍ وليـس كنون مسلمـون، لأن مـسلمات علـى هذا الوجه يجـرى مجـرى حمـزةَ، فكما أن تنوين حـمزة فى النكرة علم للصـرف، فكذلك تنوين مسلماتٍ اسمًا لرجل أو امرأة علم للصرف.

فإن قال قائل: ما تقول فى قول من قال فى اسم رجل: هذا مسلمينٌ، فلزم الياء قبل النون البتـة وجعل النون حرف الإعراب، فأجرى عليها الضـمة والفتحة والكسرة، فقـال: هذا مسلمينٌ، ورأيت مسلمينًا، ومـررت بمسلمينٍ، كيف تقول على هذه اللغة فى مسلماتٍ إذا سَمَّى به رجلاً أو امرأة؟

فالجواب: أن قياس من قال هذا مسلمينٌ، فأعرب النون أن يقول فى مسلمات علمًا هذه مُسْلِماتِنٌ، فيكسر التاء فى كل حال كما لزم الياء فى مسلمينٌ فى كل حال، ويجرى على النون بعد التاء فى مسلماتِن حركات الإعراب كما أجراها على نون مسلمين، إلا أن هذا قياس مرفوض لما يؤدى إليه من الذهاب عن الأصول، وذلك أنك لو تكلفت ذلك، فقلت: هذا مسلماتِنٌ، فجعلت النون حرف الإعراب لصارت التاء التى هى علم التأنيث حشوًا فى الكلمة، ومحال أن يقع علم التأنيث إلا آخرًا طرفًا، ولهذا قال أصحابنا: إن من قال فى الإضافة إلى دُنْيا: دُنْياوِيٌّ، فإن الألف فى دنياويٌّ ليست الألف التى فى دنيا، وذلك أنه لما آثر فى الإضافة مدّ الكلمة زاد قبل الألف التى فى دُنْيا ألفًا أخرى، فالتقت ألفان، فوجب تحريك الآخرة، فانقلبت فى التقدير همزة وإن لم يخرج ذلك إلى اللفظ، فصار التقدير دُنْياء، ثم نسب إليها، فقال دُنياوىّ كما تقول فى حَمْراء: حمراوىّ. وإنما زاد الألف قبل ألف دُنْيا، وجعل ألف دُنْيا آخرًا طرفًا منقلبة همزة لئلا يقع علم التأنيث حشوًا، فاعرف ذلك، فإن له نظائر فى كلام العرب. وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب بما ذكرناه على من قال هذا مسلمينٌ، فجعل النون حرف الإعراب، ولزم الياء قبلها البتة أن يقول فى المؤنث هذا مسلماتٌ، فيوافق الذين يقولون هذا مسلمون لما ذكرناه من كراهيتهم مصير علم التأنيث حشوًا فى مُسْلماتِنٌ لو تكلفه متكلف. فأما من قال هيهاتَ هيهاتَ ففتح، فحكمه أن يقف بالهاء لأنها بمنزلة عَلْقاة وأَرْطاة، وهيهات على هذا اسم واحد كما أن عَلْقاة وأَرْطاة اسم واحد، فمن نوّن فقال هيهاةً فإنه نوى النكرة على ما قدمناه فى صَه وإيه، فكأنه قال: بُعْدًا بُعْدًا، ومن لم ينون فإنه نوى المعرفة، فكأنه قال: البُعْدَ البُعْدَ، فأما إذا صرت إلى الجماعة فإن نظير قول من فتح الهاء فى الواحد، فقال هيهاتَ، أن يقول فى الجماعة هيهاتِ، فيكسر التاء فى الجماعة بغير تنوين، كما

فتح الهـاء فى الواحد بغـير تنوين، ومن كـان يقول فى الواحـد هيهـاةً، فينون، ويعتقـد التنكير، فنظيره فى الجمـاعة أن يقول هيهاتٍ، فـيكسر التاء، وينون إرادة للتنكير، كما أنه لما أراد التعريـف لم ينون، فقال هيهات، وذلك أن بإزاء فتح تاء الواحد كـسر تاء الجـماعة، والتنوين على هذا فـى هيهات هو علم التنكـير بمنزلة تنوين صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ. وتكون هيهاةً وهيهاتٍ فى هذا القول مبنية بمنزلة بناء صهٍ ومهٍ ومن كانت هيهاةً وهيهاتٍ عنده معربة منصوبة على الظرف فإن التنوين فى هيهاتٍ عنده بمنزلة تنوين مسلماتٍ لا فـرق بينهما، فيجـوز فى هيهاتٍ على هذا أن تكون نكرة. وقد أجاز أبو العباس فيهـا أيضًا أن تكون مع التنوين معرفة بمنزلة مسلمات معرفة، أخبرنا بذلك أبو على فى مسائله المُصْلَحة من كتاب أبى إسحاق رحمه الله.

والرابع من وجوه التنوين، وهو أن يلحق أواخـر القوافى معاقبًا بما فيه من الغنة لحروف اللين، وهو فى ذلك على ضربين: أحدهمـا: أن يلحق متممًا للبناء ومكملاً له. والآخر أن يلحق زيادة بعد استيفـاء البيت جميع أجزائه نيفًا من آخره بمنزلة الزيادة المسماة خزمًا من أوله.

الأول من هذين نحو قول امرئ القيس فى إنشاد كثير من بنى تميم وقيس:

قِفا نَبْكِ من ذكرى حبيب ومنزلِنْ ....

ونحو قول الآخر(١):

.... **..... لم يعلم لنا الناسُ مَصْرَعَنْ**

---

(١) تمام البيت:

فبتنا تحيدُ الوحش عنا كأننا قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا

والبيت فى ديوان امرئ القيس (ص ٢٤٢).

وقد ألحقوه أيضًا مع لام المعرفة، قال جرير:

أَقِلِّى اللومَ عاذلَ والعـــتابَنْ ....

وقال أيضًا[١]:

.... **سُقِيت الغيثَ أيتـها الخِيامُنْ**

وقد أدخلوه أيضًا على الفعل، فقالوا[٢]:

دايَنْتُ أَرْوَى والدُّيون تُقْضَنْ

وجاءوا به أيضًا مع المضمر نحو قوله[٣]:

يا أبتا عَلَّك أو عساكَنْ

فهذه النون فـى جميع هذه المواضع وما أشبـهها غيـر زائدة على بناء البيت ونظمه، بل بها تمّ الجزء الأخير؛ ألا ترى أن النون فى منزلنْ، ومَصْرَعَنْ، إنما هى نون مَفَـاعِلُنْ، وهى أيضًا فى العـتابَنْ، والخِيـامُنْ نون فَعُـولُنْ، وكذلك هى فى تُقْضَنْ، وعساكَنْ نون فَعُولُنْ.

وأما إلحـاقها نيـفًا من آخر البيـت بمنزلة الخَزْم من أوله فنحو مـا أنشده أبو الحسن من قول رؤبة، وذكر أن بعض العرب ينشده[٤]:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوى المُخْتَرَقِنْ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم.

فهذه النون فى المخـترقِنْ زيادة؛ لأن القـاف قد كمَّلـت وزن البيت، وسمّى أبو الحـسن هذه النون الغالـى، وسمّى الحـركة التى قـبلهـا الغُلوّ. وكذلك قـول الآخر[1]:

ومَنْهَلٍ وردتُه طامٍ خالِنْ

وذكـر أبو الحـسن عن يونس أنه سـمع رؤبة ينشـده هكذا. وإنما زادوا هذه النون فى هذا الموضع ونحـوه بعد تمام الوزن؛ لأن من عـادتهم أن يلحقـوه فى ما يحتاج إليه الوزن، نحو[2]:

قِفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِنْ ....

و[3]:

الحمدُ لله الوَهُوبِ المُجْزِلِنْ

و[4]:

.... سُقيـــتِ الغيثَ أيتها الخيامُنْ

و[5]:

أقِلِّىَ اللــــومَ عـــاذِلَ والعتــابَنْ ....

---

(١) ذكره الزمخشرى فى «شرح المفصل» (٩/ ٣٤).

(٢) تقدم.

(٣) ذكره سيبويه فى «الكتاب» (٤/ ٢١٤): ونسبه لأبى النجم العجلى فى مطلع أرجوزة له.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

فلما اعتادوه في ما يكمّل وزنَه ألحقوه أيضًا في ما هو مستغنٍ عنه.

الخامس من وجوه التنوين: أن يلحق عوضًا من الإضافة، وذلك نحو قولهم: يومَئذٍ، ولَيْلَتَئذٍ، وسَاعَتَئذٍ، وحينَئذٍ، وكذلك قول الشاعر[1]:

نهيتُكَ عن طِلابكَ أمَّ عمرو ... بعاقبة وأنتَ إذٍ صحيحُ

وإنما أصل هذا أن تكون إذْ مضافة فيه إلى جملة، إما من مبتدأ وخبر، نحو: جئتك إذْ زيدٌ أميرٌ، وقصدتُك إذ الخليفةُ عبدُ الملك، قال الله تعالى: ﴿إذِ الأَغْلالُ في أعناقِهِم﴾[2] وقال القُطامي[3]:

إذِ الفوارسُ من قيس بشِكَّتها ... حولي شُهودٌ، وما قومي بشُهّادِ

وإما من فعل وفاعل، نحو قمتُ إذ قام زيد، وجلست إذ سار محمد، قال الله تعالى: ﴿وإذْ قالَ ربُّكَ للملائكةِ﴾[4] ﴿وإذْ قَتَلْتُمْ نفسًا﴾[5] وقال الأعشى[6]:

إذْ سامَهُ خُطَّتَيْ خَسْفٍ فقال له ... مهما تَقُلْهُ فإني سامعٌ حارِ

فلما اقتطع المضاف في نحو قوله قال تعالى: ﴿من عذاب يومئذٍ﴾[7] و﴿يومئذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾[8] أي: يومَ إذ ذاك كذاك يصدّعون: فلما حُذف المضافُ إليه

---

(١) البيت ذكره السكري في «شرح أشعار الهذليين» (ص ١٧١) ونسبه لأبي ذؤيب الهذلي.

(٢) سورة غافر: آية (٧١).

(٣) انظر: ديوانه (ص ٨٦).

(٤) سورة البقرة: آية (٣٠).

(٥) سورة البقرة: آية (٧٢).

(٦) انظر: ديوانه (ص ٢٢٩).

(٧) سورة المعارج: آية (١١).

(٨) سورة الروم: آية (٤٣).

إذْ عوض منه التنوين، فدخل وهو ساكن على الذال وهى ساكنة، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، فقيل: يومَئـذٍ، وليست هذه الكسرة فى الذال كسرة إعراب وإن كانت إذْ فى موضع جر بإضافة ما قبلها إليها، وإنما الكسرة فيها لسكونها وسكون التنوين بعدها، كما كُسرت الهاء فى صَهٍ ومَهٍ لسكونها وسكون التنوين بعدها وإن اختلفت جهتا التنوين فيهما، فكان فى إذْ عوضًا من المضاف إليه، وفى صَهٍ علمًا للتنكير. ويدل على أن الكسرة فى ذال إذْ إنما هى حركة التقاء الساكنين، وهما هى والتنوين قولُ الآخر(١):

.... وأنت إذٍ صحيحُ

ألا ترى أن إذْ فى هذا البيت ليس قبلها شىء مضاف إليها، فأما قول أبى الحسن إنه جر إذٍ لأنه أراد قبلها حينَ، ثم حذفها، وبقى الجرُّ فيها، وتقديره حينئذٍ، فساقط غير لازم؛ ألا ترى أن الجماعة قد أجمعت على أن إذْ، وكَمْ، ومَنْ من الأسماء المبنية على الوقف. وقد قال أيضًا أبو الحسن نفسه فى بعض التعاليق عنه فى حاشية الكتاب: بُعْدُ كَمْ، وإذ من المتمكنة أن الإعراب لم يدخلها قط. فهذا تصريح منه ببناء إذْ، وهو الأليق به والأشبه باعتقاده، وذلك القول الذى حكيناه عنه شىء قاله فى كتابه الموسوم بمعانى القرآن، وإنما هو شبيه بالسهو منه، على أن أبا على قد اعتذر له منه بما يكاد يكون عذرًا. ويؤكد عندك ما ذكرته من بناء إذْ أنها إذا أضيفت فهى مبنية، وذلك نحو قوله عز اسمه: ﴿**إذِ الأَغْلالُ فى أعناقِهم**﴾(٢) ﴿**وإذِ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيت**﴾(٣) ﴿**وإذ تقول للَّذى أنعم الله**

(١) تقدم.

(٢) سورة غافر: آية (٧١).

(٣) سورة البقرة: آية (١٢٧).

عليه﴾(1) وقول القُطامى(2):

إذْ لا ترى العينُ إلا كلَّ سابحةٍ وسابحٍ مثلِ سِيْدِ الرَّدهة العادى

إذْ فى هذا كله ونحوه مضـافة إلى الجمل بعدها، وموضـعها نصب، وهى كما ترى مـبنية، فإذا كانت فـى حال إضافتهـا إلى الجمل مبنية من حـيث كانت الإضـافة إلى الجـملة كلا إضـافة؛ لأن مـن حق الإضافـة وشرطهـا أن تقع إلى الأفراد، فـهى إذا لم تضف فى اللفظ أصلاً أجدر باسـتحقـاق البناء، وذلك نحو يومَئذٍ وحـينَئذٍ. ويزيد ذلك وضوحًا لك قـراءة الكسائى ﴿مِنْ عَذابِ يومَئذٍ﴾(3) فبنى يوم على الفـتح لما أضافه إلى مـبنى غير مـتمكن كما بـنى النابغة حينَ على الفتح لما أضافه إلى مبنى غير معرب فى قوله(4):

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلـــت: أَلَمَّا أصح والشيب وازعُ

وكذلك قول الآخر(5):

على حينَ أَلهى الناسَ جُلُّ أمورهم فنـــدلاً زُريقُ المـــالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقال - وهو لبيد (6)-:

على حينَ مَنْ تلبثْ عليـــــه ذَنُوبُه يَرِثْ شِرْبُه إذْ فى المقـــام تدائُرُ

---

(1) سورة الأحزاب: آية (٣٧).

(2) انظر: ديوانه (ص ٨٥).

(3) سورة المعارج: آية (١١)، وانظر: السبعة فى القراءات لابن مجاهد (ص ٣٣٦).

(4) انظر: ديوانه (ص ١٦٣).

(5) البيت أنشده الأحوص كما هو فى «ديوانه» (ص ٢١٥).

(1) انظر: ديوان لبيد (ص ٢١٧).

(6) البيت نسبه ابن هشام فى «مغنى اللبيب» (٣/ ٣٩٥) إلى أبى قيس من رفاعة.

وكذلك بيت الكتاب أيضًا:

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أن نطقت حمامةٌ فى غُصون ذات أَوْقالِ

فكما بُنيت هذه الأشياء وغيرها مما يطول ذكره من حيث كانت مضافة إلى مبنى، فاكتست من معناه فى البناء، كذلك أيضًا بنى يوم لإضافته إلى إذ المبنية فى قراءة من قرأ: ﴿من عذابِ يومَئذٍ﴾ فإذا صح بما ذكرناه أن إذ مبنية علمتَ أن الكسرة فى دال يومئذٍ إنما هى حركة ساكنين، وهما هى والتنوين، وأن ما عدا هذا القول فساقط غير متقبّل.

فإن قال قائل: فإذا كانت «إذ» إنما بنيت من حيث كانت غاية مقتطعًا منها ما أضيفت إليه أو مضافة إلى جملة، تجرى الإضافة إليها مجرى لا إضافة، فهلا أعربت لما أضيفت إلى المفرد فى نحو قولهم: قمتُ إذْ ذاك، وفعلت إذ ذاك، قال[1]:

هل ترجعَنَّ ليالٍ قد مضينَ لنا والعيشُ منقلبٌ إذْ ذاك أفنانا

فالجواب: أن هذه مغالطة من السائل، وذلك أن «ذاك» فى قولنا فعلتُ إذْ ذاك، ليست مجرورة ولا «إذْ» مضافًا إليها وحدها، وإنما «ذاك» فى هذا الموضع مرفوعة بالابتداء، وخبرها محذوف، والتقدير: فعلت إذْ ذاك كذلك، فحذف خبر المبتدأ تخفيفًا وعلمًا بأن «إذ» لا تضاف إلى المفرد، وإذا كانوا قد حذفوا خبر المبتدأ فى الموضع الذى يجوز أن تكون الإضافة فيه إلى الواحد، نحو ما أنشده

---

(١) البيت نسبه ابن هشام فى «مغنى اللبيب» (٢/ ١٧٦) إلى أعرابى من بنى تميم، ونسبه الأصفهانى فى «الأغانى» (١٠/ ٢٨٩) إلى عبدالله من المعتز. وأبو زيد فى «النوادر» (ص ٤٩٤).

سيبويه من قوله[١]:

أيامَ جُمْلٌ خليلاً لو يخـاف لها هَجْرًا لخُولطَ منه العقلُ والجسدُ

ألا ترى أن «أيام» مـضافة إلى المبـتدأ والخـبر فى المعنى، وأن تقـديره: أيامَ جملٌ أكرم بها خليلاً. وغير مستنكر فى غير هذا البيت أن تضاف «أيام» إلى المفرد نحو: أيام زيدٍ، وأيام عمرٍو، وأيام الشباب، وأيام السرور، فأنْ يُحذف خبر المبتدأ من الجـملة المضاف إليـها من الـظروف ما لا يضـاف إلا إلى الجملة أجـدر؛ لأن الدلالة عليه أقوى.

ونظير هذا ما ذهب إليه أبو العباس فى قول الآخر:

طلبـــوا صُلْحَنـــا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنـــا أنْ ليـس حيـنَ بقاءِ

وذلك أنه ذهب إلى أن كسـرة أوانٍ ليست إعرابًا، ولا علمًـا للجر، ولا أن التنوين الذى بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن «أوان» بمنزلة «إذْ» فى أن حكمه أن يضاف إلى الجملة نحـو قولك: جئتك أوانَ قام زيد، وأوانَ الحجاجُ أمير، أى: إذْ ذاك كذاك، قال: فلما حُذف المضاف إليه «أوان» عُوِّض من المضاف إليـه تنوينًا. والنون عنده كانت فى التـقدير ساكنة كـسكون ذال إذْ، فلما لقيها التنوين ساكنًا كُسرت النون لالتقاء الساكنين، كما كُسرت الذال من إذْ لالتقاء الساكنين. فهذا شرح هذه الكلمة. وقـول أبى العباس هذا غير مرضى؛ لأن أوانًا قد يضاف إلى الآحاد، نحو قوله:

هذا أوانُ الشَّدِّ فاشتدّى زِيَمْ

---

(١) ذكر البيت سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٣٢٩)، ونسبه للأخطل، وليس فى ديوانه.

وقوله:

فهذا أوانُ العِرْضِ ....

وغير ذلك.

فإن قال قائل: فـإذا كان الأمر كذلك فهلا حركـوا التنوين فى يومَئذٍ وأوانٍ لسكونه وسكون الذال والنون قبله، ولِمَ حركوهما لذلك دونه؟

فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن يقـولوا «إذْنٍ» فيشـبه التنوينُ الزائد النونَ الأصلية، وقد تقدم القـول فى هذا. وأيضًا فلو فعلوا ذلك فى إذْ لما أمكنهم أن يفعلوه فى أوان؛ لأنهم لو آثروا إسـكان النون لما قدروا على ذلك؛ لأن الألف قبلهـا ساكنة، فكان يلزمهم من ذلك أن يكسـروا النون لسكونها وسكون الألف، ثم يأتى التنوين بعدها، فكان لا بد أيضًا من أن يقولوا: أوانٍ.

فإن قـال قائل: فلعل على هذا كـسرهم النون من «أوان» إنما هو لسـكونها وسكون الألف قبلها دون أن يكون كسرهم إياها لسكونها وسكون التنوين بعدها.

فالجواب: مـا تقدم من كـسرهم ذال إذْ لسكونـها وسكون التنوين بعـدها، فعلى هـذا ينبغى أن يُحـمل كسر النون مـن أوانٍ لئلا يختلـف الباب، ولأن أوانٍ أيضًا لم يُنطق به قـبل لحاق التنوين لنونه فـيقدَّرَ مكسور الـنون لسكونها وسكونِ الألف قبلهـا، إنما حذف منهـا المضاف إليـه، وعُوض التنوين عَقِـيبَ ذلك، فلم يوجد له زمن يلفظ به بلا تنوين فيلزم القـضاء بأن نونه إنما كسرت لسكون الألف قبلها، فاعرف ذلـك من مذهب أبى العباس. وأما الجماعة غـيره وغير أبى الحسن فعندها أن «أوانٍ» مجرورة بلات، وأن ذلك لغة شاذة، وروينا عن قطرب قال: قرأ عيسى ﴿**ولاتَ حينِ مَناصٍ**﴾ بالجر.

وﻣﻤﺎ يُسأل عنه من أحوال التنوين قولهم جَوارٍ وغَواشٍ ونحو ذلك: لأية علة لحقه التنوين وهو غير منصرف لأنه على وزن مَفَاعِل؟

فالجواب عن ذلك ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وذلك أنهما ذهبا إلى أن هذا لمّا كان جمعًا، والجمع أثقل من الواحد، وهو أيضًا الجمع الأكبر الذى تتناهى إليه الجموع، وذلك أنك تقول: كَلْب وأَكْلُب، ثم تجمع الجمع، فتقول أكالِبُ، ونحوه عَبْدٌ وأعْبُد وأعابِدُ، قال أبو داود[1]:

لَهَقٌ كنـار الرأس بالـ ـعلياء تُذكيهـا الأعابِدْ

ويقولون: سِقاء وأسْقِية وأساقٍ، وشِفاء وأشفية وأشافٍ، فزاده ما ذكرناه ثقلاً، ووقعت مع ذلك فى آخره الياء، وهى مستثقلة، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء خففوه بحذف يائه، فلما حُذفت الياء نقَص عن مثال مَفَاعِل، وصار جوار وغواش بوزن جناح، فدخله التنوين لنقصانه عن مثال مفاعل فقلت: جَوارٍ وغَواشٍ ومجارٍ. يدلك على أنه لما نقص فى حال الرفع والجر عن مثال مفاعِل لحقه التنوين لنقصانه أنك إذا صرت إلى حال النصب، فجرى مجرى الصحيح كما من عادة المنقوص إذا نُصب فأتممته، لم تصرفه، فقلت: رأيت جوارىَ وغَواشىَ وعَوالىَ، ونحو ذلك.

وذهب أبو إسحاق إلى أن التنوين فى جَوارٍ ونحوه إنما هو بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء، فلما جاء التنوين حُذفت الياء لالتقاء الساكنين هى والتنوين، كما حذفت من المنصرف فى نحو قاضٍ وغازٍ ومُشْترٍ ومُتعالٍ. وهذا الذى ذهب إليه أبو إسحاق غير مرضى من القول، ولا سائغ فى القياس، وقد ترك قول سيبويه والخليل، وخالفهما إلى خلاف الصواب، وذلك أن الياء فى باب

---

(١) هو أبو داود الإيادى، والبيت فى شعره (ص ٣٠٧).

جَوارٍ ونحوه فى الرفع والجر قد عاقبت الحركة، فلم تجتمع معها، فلما ناوبتْها فلم تجامعها صارت بدلاً منها ووسيلة لها، فكما لا ينبغى أن يُعوض من الحركة وهى موجودة، فكذلك لا ينبغى أن يُعوّض من الحركة وهناك من الياء ما يعاقبها ويكون بدلاً منهـا. وأيضًا فلو كان التنوين فى جَوارٍ إنما هو عـوض من حركة الياء فى الرفع والجر لوجب أيضًا أن يعوضوا من ضمة الياء والواو فى نحو يقضى ويغزو.

فإن قلت: إنهم إنما رفضوا ذلك فى الفعل من قبل أن الأفعال لا يليق التنوين بها، ولا له مدخل فيها.

فالجواب: أن الفعل إنما يمتنع فيه من التنوين ما كان دالاً على الخفة والتمكن، فأما غير ذلك من التنوين فقد أُدخل عليه فى نحو:

داينتُ أَرْوَى والديونُ تُقْضَنْ

ونحو قول جرير:

.... **وقولى إن أصبتُ لقد أصابَنْ**

ونحو قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انْجَلِنْ ....

وقوله[1]:

.... **وأنك مهما تأمرى القلبَ يَفْعَلِنْ**

---

(١) انظر: ديوان امرئ القيس (ص ١٣)، ومطلعه: **اغرَّكِ منى أن حبك قاتلى**.

وقول العجاج[١]:

مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحميِّ أَنْهَجَنْ

والتنوين الذى فى جَـوارٍ وغَواشٍ، على قـول أبى إسحـاق، ليس بالتنوين اللاحق بعد حركـات الإعراب دلالة على التمكن والخفـة وعلمًا للصرف، إنما هو عنده عوض من الحركة، فكما أن الحركة ليست علمًا للصرف، ولا الاسم مختص بها دون الفعل، فكذلك كان يلزمه على قـوله هذا أن يعوض من حركة نحو يغزو ويقضى تنوينًا، فيقول يَغْزُنْ ويقضِنْ، ويحذف لام الفعل لسكونها وسكون التنوين بعدها كما حذفها فى قوله:

.... والديونُ تُقْضَنْ

وهذا الذى ألزمناه أبا إسحاق على مذهبه الذى حكيناه عنه غير لازم للخليل وسيـبويه ومن قال بقولهـما؛ لأن التنوين عندهما فـى جَوارٍ وبابه إنما هو التنوين الذى علم الصرف، وليس بعـوض من الحركة المحـذوفة، فيلزم أن يلحقـاه الفعل عوضًا من الحركة المحذوفة منه.

ومما يُسـأل عنه مما يقـرب من هذا الضـرب مـا أنشـده أبو زيد فى نوادره، وقرأته على أبى على يرفعه إليه بإسناده[٢]:

هل تعـــرف الدارَ بِبَيْدا إنَّهْ ... دارٌ لِلَيْلَى قـــد تَعَفَّتْ إنَّهْ

---

(٢) انظر: ديوانه (٢/ ١٣).

(٣) انظر: النوادر لأبـى زيد (ص ٢٦١، ٢٦٢)، والأبيـات نسـبـهـا لرجل يكـنى: أبا الخـصـيب الأشعرى.

فإن سأل سائل، فقال: ما تقول في قوله: ببيدا إنَّهْ؟ هل تجيز أن يكون صرف بَيْداءَ ضرورة، فصارت في التقدير: بيداءٍ، ثم إنه شدد التنوين ضرورة على حد التثقيل في قوله:

ضَخْمٌ يحبُّ الخُلُقَ الأضْخَمّا

ونحوه قول الآخر:

كأنّ مهواها على الكَلْكَلِّ

وغير ذلك مما أثبتناه في أول كتابنا هذا، وفي غيره مما صنفناه وأمللناه، فلما ثقّل التنوين واجتمع ساكنان فتح الثاني من الحرفين لالتقائهما، ثم ألحق الهاء لبيان الحركة كما يلحقها في هُنَّهْ ولكنَّهْ.

فالجواب: أن هذا غير جائز في القياس، ولا سائغ في الاستعمال، وذلك أن هذا التثقيل إنما أصله أن يلحق في الوقف على ما قدمناه ذكره، ثم إن الشعراء تضطر إلى إجراء الوصل مجرى الوقف، فيقولون: سَبْسَبّا، وكَلْكَلّا، والأضْخَمّا، ونحو ذلك. فأما إذا كان الحرف مما لا يثبت في الوقف البتة مخففًا فهو من التثقيل في الوصل والوقف أبعد؛ ألا ترى أن التنوين مما يحذفه الوقف، فلا يوجد فيه البتة، فإذا لم يوجد في الوقف أصلاً فلا سبيل إلى تثقيله؛ لأنه إذا انتفى الأصل الذي هو التخفيف. فالفرع الذي هو التثقيل أشد انتفاء.

فإن قلت: فما تقول أنت في ذلك؟

فالجواب: أن البيت يحتمل ثلاثة أوجه أجاز أبو علي جميعها:

فأحدها: أن يكون أراد ببيدا، ثم ألحق «إن» الخفيفة، وهي التي تلحق

للإنكار فى نحو ما حكاه سيبويه من قول بعضهم وقيل له: «أتخرج إلى البادية إن أخصبت؟ فـقال: أأنا إنيه! منكرًا لأن يكن رأيه على خلاف الخروج» كـما تقول: ألمثلى يقال هذا؟ أى: أنا أول خارج إليها، فكذلك هذا الشاعر أراد: أمثلى يُعرَّف ما لا ينكره، ثم إنه شـدد النون فى الوقف، ثم أطلقها وبقَّى التـثقيل بحاله فـيها علي حد سَبْـسَبًا، ثم ألحق الهاء لبيان الحـركة نحو ﴿**كتابِيَهْ**﴾[1] و﴿**حسابِيَهْ**﴾[2] و﴿**اقْتَدِهْ**﴾[3].

والوجه الآخر: أن يكون أراد «إنّ» التى بمعنى نَعَمْ فى نحو قوله.

.... **فقلتُ: إنَّهْ**

أى: نَعَمْ، وأَجَلْ.

والوجه الثالث: أن يكون أراد «إنّ» التى تنصب الاسم وترفع الخبر، وتكون الهاء فى موضع نصب؛ لأنها اسم إنّ، ويكون الخبر محذوفًا، كأنه قال: إنّ الأمر كذلك. وعلى هذا حمل أبو بكر[4] قول الشاعر:

.... **فقلتُ: إنَّهْ**[5]

فـجـوّز أن يكون بمعنى نَعَمْ، وأن يكون أيضًـا بمعنى: إن الأمـر كـذلك، فحذف الخبر؛ لأن عنايته إنما هى بإثبات الشيب، كما حذف الأعشى الخبر أيضًا، فقال[6]:

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرْتَحَلاً ....

(١) يقصد أن السراج، صاحب أصول النحو، وانظر: «الأصول فى النحو» (٢/ ٤٠٥ ، ٤٠٦).
(٢) تقدم. (٣) انظر: ديوانه (ص ٢٨٣). (٤) سورة الحاقة: الآية (١٩).
(٥) سورة الحاقة: الآية(٢٠). (٦) سورة الأنعام: الآية (٩٠)

أى: إنّ لنا محلاً ومرتحلاً. قـال: وحسَّن حذفَ الخبر أن العناية منه إنما هى بإثبات المحلّ والمرتحل دون غيره، فيكون الشـاعر فى قوله: «ببيدا إنَّهْ» قد أثبت أن الأمـر كذلك فى ثلاثة الأوجـه؛ لأنّ «إن» الإنكار مؤكـدة موجـبة، ونَعَمْ أيضًـا كذلك، وإنّ الناصبـة أيضًا كذلك، ويكون قد قصر بيـداء فى هذه الأوجه الثلاثة كما قصر الآخرُ ما مدّته للتأنيث فى قوله:

لا بُدَّ مِنْ صَنْعا وإن طال السَّفَرْ

قال أبو على: ولا يجوز أن تكون الهمـزة فى بيدا إنَّهْ هى همزتها؛ لأنه إذا جرّ الاسمَ غيرَ المنصرف، ولم يكن مضافًا ولا فيه لام المعرفة وجب ضرورة صرفه وتنوينه، ولا تنوين هنا؛ لأن التنوين لا يُثقَّل، إنما يُفعل ذلك بحرف الإعراب دون غيره. وأجاز أيضًا فى قوله:

.. قد تَعَفَّتْ إنَّهْ

هذه الأوجه الثلاثة التى ذكرناها.

واعلم أن كل اسم متمكن فحكمه أن يكون التنوين فيه تاليًا لإعرابه، وذلك نحو محـمدٌ، ومحمدًا، ومـحمدٍ، وقد يُحذف هذا التنـوين من هذه الأسماء فى موضعين: أحدهما الوقف، والآخر الوصل.

فأمـا الوقف فكل اسم متمكن منون وقـفت عليه فى رفعه أو جـره حذفت إعرابه وتنوينه، وذلك قولك: هذا محمدْ، ومررت بمحمدْ، فإن نصبت أبدلت من تنوينه ألفًـا، ولم تُقْرِرْهُ فيـه البتة، وذلك قـولك رأيت محمـدا. وإنما أبدلت منه الألف لمضارعة النون بما فيها من الغنة وبالزيادة أيضًا لحروف اللين، وقد تقدم ذكر هذا فى أول الكتاب.

فإن قيل: فهلا أُبدل منه في الرفع واو، وفي الجر ياء، كما أبدلوا منه في النصب ألفًا؟

ففي ذلك جوابان: أحدهما - وهو قول سيبويه - أن الألف خفيفة، فألحقت لخفتها، والواو والياء ثقيلتان، فلم تُزادا بدلاً من التنوين لثقلهما. ويؤكد هذا القول إثباتهم الألف بحيث يحذفون الواو والياء؛ ألا تراهم قرأوا ﴿**والليلِ إذا يَسْرِ**﴾[1] و﴿**الكبيرُ المُتَعالِ**﴾[2] ومن أبيات الكتاب[3]:

وأخو الغَوانِ متى يشأ يصرِمْنه ... ويَعُدْنَ أعــداءً بُعيدَ وِدادِ

ومنها أيضًا[4]:

وطِرْتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ ... دوامي الأَيْدِ يَخبِطْنَ السَّرِيحا

وأنشد البغداديون[5]:

كفّـاكَ كَفٌّ ما تُليقُ دِرْهمـا ... جُودًا، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّما

وقال زهير[6]:

ولأنتَ تفـري ما خلَقتَ وبعـ ... ـضُ القـوم يخلُق ثم لا يَفْرْ

---

(١) سورة الفجر: آية (٤).

(٢) سورة الرعد: آية (٩).

(٣) انظر: ديوان الأعشى (ص ١٧٩)، والكتاب لسيبويه (١/ ١٠).

(٤) البيت ذكره ابن منظور في «اللسان» (يدى)، ونسبه لمضرس بن ربعي الفقعسي.

(٥) البيت ذكره ابن جني في «المنصف» (٢/ ٧٤)، والخصائص (٣/ ١٣٣)، وكذا ابن منظور في اللسان (لبق).

(٦) تقدم.

وقال سيبويه[١]: «لو كان يغزو قافية لكنت حاذف الواو» وقد حذفوا الياء والواو وهما اسمان وعلامتان هربًا إلى التخفيف بحذفهما، وذلك نحو قول الشاعر[٢]:

لا يُبْعِدِ اللهُ أصحابًا تركتُهمُ　　　لم أدرِ بعدَ غَداةِ البين ما صَنَعْ

يريد: صَنَعُوا. ومن أبيات الكتاب أيضًا[٣]:

لو ساوفَتْنا بسَوْفٍ من تحيَّتِها　　　سَوْفَ العَيُوفِ لراح الركبُ قد قَنِعْ

يريد: قَنِعُوا. ومن أبياته أيضًا[٤]:

يا دار عَبْلةَ بالجِواءِ تَكَلَّمْ　　　..............................

يريد: تكلّمى. ومن أبياته[٥]:

كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ　　　إن كنتِ سائلتى غَبُوقًا فاذهَبْ

يريد: فاذهبى. ولا يحذفون الألف لامًا كانت ولا علامة، لا يقولون فى الوقف على يخشى: هو يَخْشْ، ولا يَسعى: هو يَسْعْ، ولا فى قاما فى التثنية: قامْ، ولا فى قَعَدا: قَعَدْ، ولم تُحذف الألف فى شىء مما ذكرنا إلا شاذًا، أنشد أبو الحسن[٦]:

فلستُ بمدرك ما فاتَ منّى　　　بلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لَوَ آنّى

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠٠).

(٢) هو تميم بن أُبى بن مقبل كما فى «الكتاب» (٢/ ٣٠١)، وهو فى «ديوانه» (ص ١٦٨).

(٣) هو أيضًا تميم بن أبى بن مقبل، الكتاب (٢/ ٣٠١) وديوانه (ص ١٧٢).

(٤) القائل هو: عنترة أبو الفوارس، وانظر: ديوانه (ص ١٨٣)، والكتاب (١/ ٣٤٢).

(٥) القائل هو: عنترة العبسى كما فى «ديوانه» (ص ٢٧٣، ٣٤٩، ٣٥٠)، والكتاب (٢/ ٣٠٢).

(٦) انظر: اللسان (لهف)، والخصائص (٣/ ١٣٥).

يريد: بلَهْفا. ومن أبيات الكتاب(١):

وقَبِـــــيلٌ من لُكَــيْز شــاهدٌ   رهطُ مَرْجومٍ ورهط ابن المُعَلّ

يريد: المُعَلَّى. وهذان من الشذوذ بحيث لا يسوغ القياس عليهما. فإذا كانوا يحـذفون الياء والـواو الأصليتين فى الوقف، ومـا دخل لمعنى فجـرى فى اللزوم مجرى الأصل، أو كان أشد لزومًا فى بعض المواضع من الأصل، فأنْ تُرفض الياء والواو الزائدتان فى قام زيدُو، ومـررت بزيدى، ولا تُتكلَّفا أجـدر، وتثبت الألف فى رأيت زيدًا ونحوه، كما ثبتت ألف يخشى ومُثَنًّى.

واعتل غير سيبويه فى ترك إلحاقهم المرفوع واوًا والمجرور ياء بدلاً فى الوقف من التنوين بأن قال: كرهوا أن يقولوا: قام زيدُو لئـلا يشبه آخرُ الاسم آخر الفعل فى نحو يدعـو ويحلو، وهذا غير مـوجود فى الأسماء اسـتثقـالاً له. وكذلك لو قالوا: مررت بزيدِى لالتبس بالمضاف إليـك نحو غلامى وصاحبى، فكرهوا ذينك لذينك. قـال سـيبـويه: «وزعم أبو الخطاب أن أزد السـراة يقـولون: هذا زيدُو، ومررت بعَمْـرِى، جعلوه قياسًـا واحدًا، فأثبتـوا الواو والياء كما أثبـتوا الألف». وحدثنا أبو على قال: حكى أبو عبيدة: رأيت فَرَجْ. فكما حمل أزدُ السراة المرفوع والمجرور على المنصوب كذلك حـمل أهل هذه اللغة التى حكاها أبو على عن أبى عبـيدة المنصوب على المرفوع والمجـرور. فهذه حـال حذف التنوين فى الوقف من الاسم المنون، وإبدال حـرف منه فى مكانه، وإن كـان غيـر منون فـلا نظر فى أن الوقف عليه بلا تنوين البـتة، وذلك نحو: ضربت عُمَرْ وقـام أحمدْ، ونظرت إلى الرجُلْ.

---

(١) البيت للبيد كما فى «ديوانه» (ص ١٩٩)، وهو فى «الكتاب» (٢/ ٢٩١).

وأما حذف التنوين فى الوصل من الاسم المتمكن فعلى أضرب:

منها: أن يكون مضافًا، نحو: ضربت غلامك، وجاءنى صاحبك.

ومنها: أن يكون معـرفًا باللام، نحو: قام الرجلُ يا فـتى، وضربت المرأة يا غلام.

ومنها: أن يلحق الاسم علامة الندبة، وذلـك نحـو قولك: واغلامَ زيداه، ووا أبا جعفراه، ولم يقولوا: واغلام زيدناه، ولا وا أبا جعـفرَناه، فيفتحوا التنوين لأجل الألف، ويثبتوه معها كراهية اجتماع الزيادتين فى آخر الكلمة.

فإن قلت: فكيف جمـعوا فى الإنكار بين علامة الإنكار والتنوين، فـقالوا: أَزَيْدَنَيْه، وأَزَيْدُنيـه، وأزيْدِنيه وإذا جـمعوا بين هاتين الزيـادتين فى آخر الاسم مع الإنكار، فهلا جـمعوا أيضًا بين التنوين وعلم الندبة، فـقالوا وا غلام زيدِناه، وإذ فرقوا بين الموضعين، فما الذى أَوْجَدَهم بينهما فرقًا؟

فالجواب: أن الفرق بينهـما أن علامـة الندبة أشد اتصـالاً بالمندوب من مدة الإنكار بالْمُنْكَر، ألا ترى أن العلامة فى الندبة لا يمكن الفرق بينها وبين المندوب فى نحو وا زيداه، ووا عَـمْراه، ومدة الإنكـار قد يُفصل بينهـا وبين الكلام المنكر فى نحو قولهم: أَزَيْدَنِيه بـ«إنْ» مؤكدة للإنكار، فـيقال فى قول من قال ضربت زيدًا: أزيدًا إنيه، وفى قول من قال قـام محمدٌ: أمحمدٌ إنيـه، وفى قول من قال مررت بجعـفر: أجـعفرٍ إنيـه، فلما فارقت المـدةُ التى للإنكار الكلام الذى وَلِيَتْـه همزة الاستفـهام، وانفصلت منه، واتصلت بإنْ، وقامتـا بأنفسهما، ولم تحتـاجا إلى ما قبلهما، صارت المدة كأنها من جزء آخر ومـباينة لما قبلها، فلم يُنكر اجتماعها مع التنوين؛ لأن التقـدير فيها والعادة فى اسـتعمالها أن تكون منفـصلة، ومدةُ الندبة

متصلة بما فيه التنوين غير منوية الانفصال منه، فلما اتصلت بما فيه التنوين لفظًا ومعنىً كُره الجمع بينهما فى آخر المندوب لئلا تجتمع فى آخره زيادتان. فهذا فرق ما بينهما. ويزيد الحال وضوحًا لك أنهم يقولون فى الإنكار على من قال ضربت زيدًا الطويلَ: أزيدًا الطويلاه؛ فيوقعون مدة الإنكار على الوصف دون الموصوف الذى وليْته همزةُ الاستفهام، وهذا غير جائز فى الندبة؛ ألا ترى أن سيبويه لم يُجز ولا سَمع من العرب فى الندبة، وازيدُ الطَّويلاه؛ لأن علم الندبة لا يباشر إلا المندوب نفسه دون صفته، ولا علة ههنا توجب ذلك إلا شدة اتصال علم الندبة بنفس المندوب. فأما ما ذهب إليه يونس من إجازة إلحاق مدة الندبة على الوصف فمدفوع عند الجماعة، وعلى كل حال فإنه إنما أجازه يونس من حيث كانت الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد، فإذا وليت مدةُ الندبة صفة المندوب فكأنها قد باشرت المندوب نفسه، وليست كذلك علامة الإنكار؛ لأنها فى تقدير الانفصال ولفظه جميعًا، ويؤكد ذلك عندك من حالها أيضًا ما حكاه سيبويه؛ ألا تراه قال: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية وقيل له: أتخرج إلى البادية إن أخصبتْ؟ فقال: أأنا إنيه» أفلا ترى أنه ألحق علامة الإنكار غير كلام السائل، وأولاها كلامه هو، قال أبو العباس: أخرجه على المعنى دون كلام المستفهم. فهذا من مذهبهم يدلك على أن مدة الإنكار قد يباشرها غير الكلام المنكر، وليست كذلك مدة الندبة؛ لأنها لا تنفصل من المندوب على حال.

وشيء آخر يزيد عندك الحال وضوحًا أنك إذا قلت فى الإنكار: أزيدًا يا فتى، أو: أمحمدٌ يا جعفر، أو: أبسعيدٍ ياهذا، فوصلت كلامك سقطت علامة الإنكار، وليست كذلك مدة الندبة؛ لأنها ثابتة فى الوصل والوقف جميعًا، تقول: وازيداه، ووازيدا وعَمْراه، فهذا يدلك على أنها أوكد عندهم من مدة الإنكار،

فعلى هذا اهتموا بها، وراعوا حكمها، فلم يجمعوها مع التنوين كما جمعوا مدة الإنكار معه، فاعرف ذلك، فإنه واضح إن شاء الله.

ومما حذفوا فيه التنوين أن يكون ابن وصفًا لعلم أو كنية أو لقب مضافًا إلى علم أو كنية أو لقب، فإن التنوين يُحذف من الاسم الأول لكثرة الاستعمال ولالتقاء الساكنين، وتتركب من ذلك تسع مسائل أصول يقاس عليها غيرها. فالموصوف العلم إذا وصف بابن مضافًا إلى علمٍ مثله نحو قولك رأيت زيدَ بنَ عمرو، والكنية نحو هذا زيدُ بن أبى بكر، واللقب نحو مررت بزيدِ بن بطة، والموصوف الكنية إذا وصف بابن مضافًا إلى كنية نحو لقيت أبا بكر بن أبى محمد، والعلم نحو مررت بأبى بكر بن زيد، واللقب نحو هذا أبو بكر بنُ بَطّة. والموصوف اللقب إذا وصف بابن مضافًا إلى لقب مثله نحو هذا كُرْزُ بنُ بطّة، والعلم نحو رأيت كُرْزَ بنَ زيد، والكنية نحو مررت بكرزِ بن أبى بكر. وكل موضع حذفت منه التنوين فى هذه المسائل التسع وما شاكلها لكثرة الاستعمال، ولأنك جعلت الاسمين كالاسم الواحد، فالألف فى ابن محذوفة من الخط، وذلك أن لا تقدّر الوقوفَ على الأول والابتداءَ بالثانى؛ لأنك قد جعلتهما بكثرة استعمالهما وبأن كل إنسان لابد من أن يكون له أب أو أم أو كنية تجرى وصفًا عليه، وأن اللقب إذا جرى ووقع كان فى الشهرة وكثرة استعماله جاريًا مجرى العلم والكنية -كالاسمين اللذين جعلا كاسم واحد، يدلك على أن العرب قد أرادت ذلك وقصدته قولهم[1]:

يا حَكَمَ بنَ المنذرِ بن الجارودْ سُرادقُ المجد عليك مَمْدُودْ

---

(١) ذكر هذا الرجز ابن منظور فى «اللسان» (سردق) ونسبه إلى رؤبة، ونسبه أيضًا للكذاب الحرمازى. وهو بغير نسبة فى «المقتضب» (٤/ ٢٣٢).

ففتحهم ميم حكَم مع أنه منادى مفرد معرفة إنما هو لأنهم قد جعلوه مع ابن كالشيء الواحد، فلما فتحوا نون ابن فتحوا أيضًا ميم حكَم؛ لأنهم إذا أضافوا ابنًا فكأنهم قد أضافوا حكمًا. وهذا أحد ما يدل عندنا على شدة امتزاج الصفة بالموصوف، وهنا أشياء غير هذا تدل أيضًا على شدة امتزاجهما. ويدلك على أن حذفهم التنوين من الاسم الأول فى هذا إنما هو لأنهم اعتقدوا فى الاسمين أنهما قد جريا مجرى الاسم الواحد حتى إنهم لما أضافوا ابنًا فكأنهم قد أضافوا ما قبله، وأنه لم يُحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه قوم ما حكاه سيبويه من قولهم: «هذه هندُ بنتُ فُلانة» فى قول من صرف هندًا، فتركهم التنوين فى هند وهى مصروفة ولا ساكنين هناك، يدل على أنهم إنما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لاتقاء الساكنين، وهو رأى أبى عمرو بن العلاء. ومن ذهب من العرب إلى أن حذف التنوين فى نحو رأيت زيدَ بنَ عمرو إنما هو لالتقاء الساكنين قال: هذه هندٌ بنتُ فلان، فنوّن هندًا إذا كان ممن يصرفها، قال سيبويه: «وزعم يونس أنها لغة كثيرة جيدة» يعنى إثبات التنوين فى هند لأن الباء من بنت متحركة. وكلٌّ ما ذكرناه من حال ابن إذا جرى وصفًا، وحالِ ما قبله، فهو جارٍ على بنت وابنة لأنهما فى كثرة الاستعمال مثله. فأما ما يذهب إليه الكُتّاب المحدثون من إثبات الألف خطًا فى ابن إذا تقدمت هناك كنية أو تأخرت، وكَتْبُهم رأيت أبا بكر ابن زيد، ومررت بجعفر ابن أبى على، وكلمنى أبو محمد ابن أبى سعيد، بألف فى ابن فمردود عند العلماء على قياس مذاهبهم، وذلك أن العلة التى لأجلها تحذف الألف من أول ابن إنما هى اختلاطه بما قبله واستغناؤهم عن فصله منه وابتدائهم به منفردًا عنه، فلم تكن به حاجة إلى الألف التى إنما دخلت

للابتداء لـمّـا تعذر ابتداؤهم بالسـاكن. وهذه العلة أيضًا موجـودة مع الكنية؛ ألا ترى إلى قول الفرزدق فى أبى عمرو بن العلاء:

ما زلتُ أفتـــح أبوابًا وأُغلقها حتى أتيت أبا عمرِو بنَ عَمّار

وقول الآخر:

فلم أَجْبُنْ، ولم أَنْكُلْ ولكــنْ يَمَمْتُ بها أبا صخرِ بنَ عمرِو

فحـذف التنوين إنما هو لأنهم جـعلوا الاسمين كـالاسم الواحـد، وإذا كان الأمر كـذلك لم يلزم الابتداء بابن، فيـحتاج إلى الألف، فـسبيلهـا إذن أن تحذف خطًا لما استغنى عنها لفظًا.

فإن قلت: ألست تكتب نحـو: قُمْ فاضـربْ زيدًا، واقعـد واشتم خـالدًا، فتثبت الألف فى اضرب واشتم وإن كان قبلهما حرفان لا ينفصلان بأنفسهما، ولا يمكن تقـدير انفرادهما، وهـما الفاء والواو، وليس اتـصال ابن بما قبلـه بأشد من اتصـال اضـربْ واشـتمْ بالفـاء والواو، وأنت مـع ذلك قـد أثبتّ الألف فى أول فاضـربْ، وواشتمْ، وإن كنت الآن لا تنوى فصلهـما من الواو والفاء لضـعفهـما ولطفهـما عن أن تحذفا، فهـلا أثبتّ أيضًا الألف فى أول ابن وإن كان مـتصلاً بما قبله، بل هلا كـان إثبات الألف فى ابن أوجب من إثباتها فى فـاضربْ، وواشتمْ لأن الواو والفاء أقل فى اللفظ وأشد حاجة إلـى الاتصال بما بعدهما من الموصوف بصفته؛ لأن الموصوف اسم تام قائم بنفسه؟

فالجواب: أن بين الموضعين فرقًا، وذلك أن الاستعمال فى فاضربْ، وواشتمْ لم يكثر كثرته فى إجراء ابن صفة على ما قبله، وذلك نحو: زيدِ بنِ عمرٍو، وأبى

بكرِ بن قاسم، وجعفر بن أبى على، وسـعيدِ بن بطّةَ، وخُفافِ بن نَدْبة، وعَطّافِ ابن بَشّة، ونَصْرِ بن طَوْعة، وعبدِ بن حَجْـلة، وعياضِ بن أم شَهْمة، والعُرْيانِ بن أم سَهْلة، وحُمَـيْدِ بن طاعة، وعبـد الله بن الدُّمَيْنة، ويزيدَ بن ضَبّـة، وربيعةَ بن الذّيْبة، وشبيبِ بن البرصاء، وغير هؤلاء من الشعراء ممن نُسب إلى أمه. فلما كان ابن مضافًا إلى الأب والأم لا ينفك من أحدهما استعماله معهما، فحذفت الألف من أوله متى جرى وصـفًا على العلم قبله؛ لأنه لا يُنوى فصلـه مما قبله إذ كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصـلة والموصول من ستة أوجه قد ذكرناها فى غـير هذا الكتـاب، فتـركناها كراهيـة الإطالة بذكـرها. ولم يكن اضربْ واشـتم متصلـين بالفاء والواو ولا منفصلين منهمـا فتُحذف الألف مـعهما لاعـتماد الواو والفاء عليهمـا، ولو كثر استعمال ذلك لحُـذفت الألف؛ ألا ترى أنه لما كثر «بسم الله» حُذفت منـه الألف، وما يحذف لكـثرة استـعمـاله أكثر مـن أن أذكره، منه قولهم: لا أدرِ، ولم يكُ، ولم أُبَلْ. وكتبوا باسم المهيمن، وباسم الخلاّق، وباسم رب العزة، وغير ذلك مما لم يكثر استـعماله كثرة باسم الله بالألف على الأصل، والكنية أيضًا قد كثـرت صفتها بابن مضافًا إلى مـثلها أو غيره من العلم واللقب، وصار ابن مع ما قبله تقدمت الكنية عليـه أو تأخرت عنه كالشىء الواحد، فيجب أن تُحذف الألف من الخط إذ لا فرق بين الكنية واللقب والعلم فى ذلك.

واعلم أن الشاعر ربما اضطر، فأثبت التنوين فى هذه المواضع التى ذكرناها؛ لأن ذلك هو الأصل، قال الشاعر(١):

جاريةٌ مِـن قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَةْ   كأنهـا حِلْيةُ سَيْـفٍ مُذْهَـبَةْ

---

(١) هو الأغلب العجلى، كما فى «المقتضب» (٢/ ٣١٣)، والكتاب (٢/ ١٤٨).

وقال الحطيئة[1]:

إلا يكنْ مالٌ يُثابُ فإنه سيأتى ثنائى زيدًا ابنَ مُهَلْهِل

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف فى ابن خطًا. إلى هذا رأيت جميع أصحابنا يذهبون، والذى أرى أنا لم يرد فى هذين البيتين وما جرى مجراهما أن يجرى ابنًا وصفًا على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التنوين، فقال: من قيس بن ثعلبة، وزيدَ بن مهلهل ولكن الشاعر أراد أن يجرى ابنًا على ما قبله بدلاً منه وإذا كان بدلاً منه لم يجعل معه كالشىء الواحد، وإذا لم يجعل معه كالشىء الواحد وجب أن يُنوى انفصال ابن مما قبله، وإذا قُدّر ذلك فيه فقد قام بنفسه، ووجب أن يبدأ به، فاحتاج إذن إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وعلى ذلك تقول: كلمت زيدًا ابن بكر، كأنك تقول: كلمت ابنَ بكر، وكأنك قلت: كلمت زيدًا كلمت ابن بكر، لأن ذلك شرط البدل إذ البدل فى التقدير من جملة ثانية غير الجملة التى المبدل منه منها، فمتى تجاوز التنوين أن يكون فى غير تلك المسائل التسع التى قدمنا ذكرها ثَبت، وأُلحقت الألف فى أول ابن، وذلك قولك: ضربت زيدًا ابنَ الرجل؛ لأن الرجل ليس علمًا ولا كنية ولا لقبًا. وكذلك: لقيت الغلامَ ابنَ زيد، تُثبت الألف فى ابن؛ لأن الغلام ليس علمًا ولا كنية ولا لقبًا. وكذلك: جاءنى محمدٌ ابنُ أخينا، ولقيت جعفرًا ابنَ ذى المال. وكذلك إن ثنّيت أثبت الألف على كل حال لأن ذلك لم يكثر استعماله، وهو قولك: ضربت الزيدَين ابنى عمرو، وهذا أجدر أن تَثبت فيه الألفُ؛ لأن الزيدين الآن ليسا علمين، وإنما تعرّفا باللام كما تقدم. ومنه: أظن البكرين ابنى سعيدٍ، وأحسب القاسمين ابنى علىّ، فاعرفه.

---

(١) هو فى «ديوانه» (ص ٨٤).

وكذلك إن جـعلت ابنًا خبـرًا عما قـبله أثبتّ التنوين في الأول والألف في ابن، وذلك قولك زيدٌ ابنُ عمرو، وإنّ بكرًا ابنُ جعفـر، وكأنّ محمدًا ابنُ قاسم، وظننت سعيدًا ابن على، وأظن قاسـمًا ابنَ ذى المال، وليس علىٌّ ابنَ أختنا. فأما قوله عز اسمه: ﴿وقالت اليهودُ عُزَيْرٌ ابنُ الله﴾[1] فالقراءة فيه على ضربين:

إحداهما: ﴿وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله﴾ بتنوين «عُزَيْر» لابن ابنًا الآن خبر عن «عزير» فجرى هذا مجرى قولك: زيدٌ ابنُ عمرو.

والقراءة الأخرى: ﴿وقالت الـيهود عـزيرُ ابنُ الله﴾ وحملها أصـحابنا على وجهين:

أحدهما: أن يكون «عـزير» خبر مبتدأ محـذوف، وابن وصف له، فحذف التنوين من «عـزير» لابن ابنًا وصف له، فكأنهم قـالوا: هو عـزيرُ بن الله، وهذا عندنا بعيـد وإن كان أبو العبـاس قد أجازه؛ لأنه لم يجـر لعزير ذكر فى مـا قبل فيجوز إضماره.

والوجـه الآخر: أن يكون جـعل ابنًا خـبرًا عن «عـزير»، وحـذف التنوين ضرورة، وهذا وإن كـان فيه من الضـرورة ما ذكرت لـك فإنه أشبـه، لأنه موافق معنى قراءة من نوّن وجعل ابنًا خبرًا عن عزير.

فإن قلت: فإن من أجرى ابنًا صـفة على عزير فقد أخـبر عنه أيضًا بأنه ابن كما أخبر عنه من نوّن عزيرًا، عز الله وعلا علوًا كبيرًا.

فإن هذا خطل من إلزام المُلزِم، وذلك أنك إذا قلت: زيد ظريـف، فجعلت

---

(١) سورة التوبة: آية (٣٠)، وانظر: السبعة قراءات (ص ٣١٣).

ظريفًا خبرًا عن زيد، فقد استأنفت الآن تعريف هذه الحال وإفادتها للسامع، وإذا قلت: هو زيد الظريف فإنما أخبرت عن ذلك المضمر بأنه زيد، وأفدت هذا من حاله، ثم حلَّيته بالظريف، أى: هو زيد المعروف قديمًا بالظريف.

وليس غرضك أن تفيد الآن أنه حينئذ استحق عندك الوصف بالظرف. فهذا أحد الفروق بين الخبر والوصف. وكذلك أيضًا لو كان تقديره: هو عزير، فأخبرت عن المضمر بأنه عُزير، ثم وُصف بابن لكان التقدير هو عُزيرٌ الذى عُرف من حاله قديمًا بأنه ابن الله تعالى الله جل ثناؤه عن ذلك علوًا كبيرًا، وليس المعنى كذلك، إنما حكى الله سبحانه عنهم أنهم أخبروا بهذا الخبر، واعتقدوا هذا الاعتقاد، فصار نحوًا من قوله: ﴿**وجَعَلُوا لله شُركاء الجنَّ**﴾ فى أنه حكاية عنهم ما أخبروا به حينئذ من اعتقادهم، وأظهروه من آرائهم، هذا مع ما قدمناه من ضعف إضمار عُزير إذا لم يجر له ذكر.

فأما حذف التنوين من عُزير فى من جعل ابنًا خبرًا عنه، فله نظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياسًا، قرأ بعضهم: ﴿**قُلْ هو اللهُ أحدُ * اللهُ الصَّمَدُ**﴾[1] وذكر أبو الحسن أن عيسى بن عمر كان يجيز[2]:

فألفيته غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا

---

(١) سورة الإخلاص (١، ٢). والقراء بضم الدال من غير تنوين فى الوصل، قال أبو منصور الأزهرى: وروى هارون عن أبى عمرو «أحدُ الله» لا ينون إن وصل.
وهى قراءة يونس عن أبى عمرو، ومحبوب، والأصمعى، واللؤلؤى. وعبيد عنه أيضًا، انظر: البحر المحيط (٨/ ٥٢٨). ومعانى القراءات.

(٢) البيت ذكره سيبويه فى «الكتاب» (١/ ١٦٩)، وابن جنى فى «المنصف» (٢/ ٢٣١) وفى «المقتضب» (٢/ ٣١٢)، ونسب لأبى الأسود الدؤلى.

يريد: ولا ذاكرِ اللهَ. وقرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد[١]:

لَتَجِدَنّى بالأميرِ بَرّا ... وبالقناةِ مِدْعَسًا مِكَرّا

إذا غُطَيْفٌ السُّلَمىُّ فَرّا

يريد: غُطَيْفٌ. وقرأت عليه أيضًا[٢]:

حَيْدةُ خالى ولَقِيطٌ وعَلى ... وحاتمُ الطائىّ وهّاب المِئى

يريد: وحاتمٌ الطائى. وأنشد أبو العباس[٣]:

حُميدُ الذى أَمَجٌ دارُه ... أخو الخمر ذو الشَّيبة الأَصلعُ

أراد: حُمَيدٌ وأنشد أيضًا[٤]:

عمرُو الذى هَشَمَ الثَّريد لقومه ... ورجال مكّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ

أراد: عمروٌ الذى. وقال ابن قيس[٥]:

كيف نومى على الفراش ولما ... تَشْمَلِ الشامَ غارةٌ شَعْواءُ

---

(١) ذكر هذه الأبيات ابن منظور فى «اللسان» [دعس]، وهى عند أبى زيد فى «نوادره» (ص ٣٢١).

(٢) بنسب البيت لامرأة من بني عامر، وقيل لامرأة من بنى عقيل، ولقصى بن كلاب، وللعامرية، والراجح الأول (امرأة من بنى عامر)، وانظر: «اللسان» (أمه) (ومأى) وشرح شواهد شافية ابن الحاجب (٤/ ١٦٣)، والنوادر لأبى زيد (ص ٣٢١) والخزانة (٣/ ٣٠٤).

(٣) القائل هو: حميد الأمجى، وانظر: النوادر لأبى زيد (ص ٣٦٨)، واللسان لابن منظور (أمج)، والكامل للمبرد (١/ ٢٥٢).

(٤) يسب البيت فى «لسان العرب» (سنت) إلى عبد الله الزبعرى، ونسب فى «اللسان» أيضًا (هشم) لبنت هاشم بن عبد مناف، وبغير نسبة فى «شرح المفصل» للزمخشرى (٩/ ٣٦)، و«معجم البلدان» للحموى (٥/ ١٨٥)، [مكة].

(٥) هو عبيد الله من قيس الرقيات. والبستان فى «ديوانه» (ص ٩٥ ، ٩٦).

تُذهلُ الشيخَ عن بنيه وتُبدى عن خِـــدامِ العقيلةُ العذراءُ

أى: وتبدى عن خدامِ العقيلة، أى: تبدى العقيلةُ عن خِدامٍ.

وأنشدوا أيضًا(١):

واللهِ لو كنتَ لهذا خالصا لكنتُ عبدًا آكِلَ الأبارِصا

أى: آكـلاً الأبارصا. وإنما جـاز حذف التـنوين من هذه الأسمـاء فى هذه الأماكن، وقد كان الوجه تحريكه لالتقاء الساكنين؛ لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة وغير ذلك مما قـدمنا ذكره، فكما يحذفن لالتقـاء الساكنين فى نحو رمى القومُ، وقاضى البلدِ، ويدعـو القومُ، كذلك حذف التنوين لالتـقاء الساكنين وهو مراد، يدلك على إرادته أنهم لم يجرّوا ما بعده بإضافته إليه.

ويشبه هذا مما حذف من اللفظ تخفيفـًا لا لإضافته ولا لالتقاء الساكنين لأن ليس بساكن نونُ التثنية والجمع، وذلك نحو قول الأخطل(٢):

أبنى كُليـــبٍ إنّ عَمَّىَّ اللذا قتلا الملوكَ، وفَكَّكا الأغلالا

أراد: اللذان، فـحذف النون تـخفـيفـًا لطول الاسم، ولا يجـوز أن يكون حذفهـا للإضافة: لأن الدلالة قـد تقدمت على أن الأسماء الموصـولة لا يجوز أن تضاف أبدًا إلا ما كان من أىّ فى نحـو قولهم: لأضربنّ أيَّهم يقوم، على أن هذا عندنا معرف بصلته دون إضافته. ويمنع أيضًا من أن يكون «اللذا» من بيت الأخطل

---

(١) تقدم.

(٢) البيت فى شعره (ص١٠٨).

مضافًا أنّ ما بعده فعلٌ، وهو «قتلا» والأفعال ليست مما يضاف إليه. وقال الأشهبُ بن رُمَيْلة، قرأته على محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن ابن الجهم عن يحيى بن زياد(١):

فإنّ الذى حانت بفَلْجٍ دماؤُهُم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

يريد: الذين، فحذف النون تخفيفًا، ورواه أيضًا: يا أمّ جعفر، والصحيح: أمَّ خالد؛ لأن القوافى دالية. وقال الآخر(٢):

يا ربّ عيسى لا تُبارِكْ فى أَحَدْ فى قائم منهم ولا فى مَنْ قَعَدْ

إلا الذى قاموا بأطراف المَسَدْ

يريد: الذين. وقال الآخر(٣):

فبِتُّ أُساقى الموتَ إخوتى الذى غَوايتُهم غيِّى ورُشْدُهُمُ رُشْدى

يريد: الذين. وحُكى عنهم: هم اللاؤو فعلوا ذلك، يريدون: اللاؤون، فحذفوا النون تخفيفًا أيضًا. وروينا عن قطرب(٤):

وعِكْرِمةُ الفيّاض منّا وحَوْشَبٌ هما فَتَيا الناس اللذان لم يُغَمّرا

---

(١) نسبه إليه المصنف فى «المحتسب» (١/ ١٨٥) و«المصنف» (١/ ٦٧)، و«المقتضب» (٤/ ١٤٦)، والزمخشرى فى «شرح المفصل» (٣/ ١٥٤، ١٥٥).

(٢) ذكر الأبيات ابن منظور فى «اللسان» (ذا)، والزبيدى فى «تاج العروس» (لذى).

(٣) البيت فى «الحماسية» (٢٤٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٧٣١).

(٤) البيت نسبه الأصفهانى فى «الأغانى» للعديل بن الفرخ العجلى (٢٢/ ٣٧٦).

وعنه أيضًا:

أولئك أشياخي الذي تعرفونهم ... لُيوثٌ سَعَوْا يومَ النبيّ بفَيْلَقِ

يريد: الذين. وقد فعلوا هذا في بعض الأسماء المتمكنة غير الموصولة لأنها في معنى الموصولة، أنشد أصحابنا[1]:

الحافظُو عورةَ العشـــيرة لا ... يأتيهـــمُ من ورائنـــا نَطَفُ

أراد: الحافظون، فحذف النون تشبـيهًا بالذين إذ كان في معناه. ويدل على أنه حذفهـا تخفيفًا لا لإضافـة تركه عورة منصوبة، ولو أراد الإضافـة لجرّ العورة البتة. وقـرأ بعضهم: ﴿والمُقيمي الصلاةَ﴾[2] بنصب «الصـلاة» على ما فـسرناه. وحكى أبو الحسن عن أبي السَّمّال أنه قرأ ﴿واعلموا أنكم غيـرُ معجزي اللهَ﴾[3] وليس فيه ألف ولام فـيشبه بالذين. وقرأ بعـضهم أيضًا: ﴿إنكم لَذائقوا العذابَ الأليمَ﴾[4] بالنصب كالذي قبله. وقال عَبِيد[5]:

ولقد يَغْـنَى به جيـــرانـــك الـــ ... ـــممسكو منك بأسبابِ الوصالِ

(١) ذكره سيبويه في «الكتاب» (١/ ٩٥)، والقرشي في «جمهرة أشعار العرب» (٢/ ٦٧٥)، والخزانة للبغدادي (٣/ ٢٧٢، ٢٨٣).

(٢) سورة الحج: آية (٣٥).

(٣) سورة التوبة: آية (٢).

(٤) سورة الصافات: آية (٣٨)، وأوردها أبو حيـان الأندلسي في «البحر المحيط» (٧/ ٣٥٨)، وقال أنها قراءة أبان وأبي السمال عن ثعلبة عن عاصم. وقال ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٨١): أنها قراءة بعض الأعراب.

(٥) البيت في «ديوانه» عبيد بن الأبرص (ص ١١٥).

يريد: الممسكون. وأخبرنا أبو علـى عن أبى بكر عن أبى العبـاس، قال: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ: ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾[١] بنصب «النهار» فقلت له: ما تريد؟ فقال: أريد: سابقٌ النهارَ، فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلتُه لكان أوزن. فالأشـبه فى هذا أن يكون حـذف التنوين لالتقاء السـاكنين. وقد حـذفوا تشبـيهًا بهذا النون الأصليـة لالتقاء السـاكنين، قرأت على محمـد بن الحسن عن أحمد بن يحيى لأبى صخر[٢]:

كأنهمـــا مِ الآنَ لم يتغـيّرا وقد مرّ للدارينِ من بعدنا عَصْرُ

وأنشد أبو الحسن[٣]:

أَبلـغْ أبا دَخْتَنَـــوسَ مَأْلُكةً غيرَ الذى قـــال يقال مِ الكَذبِ

يريد أبو صخر: مِنَ الآن، ويريد الآخر: مِنَ الكذب. وقد حذفوا فى نحو هذا النون التى هى لام الفعل لالتقاء السـاكنين، أنشد قطرب، وقرأناه على بعض أصحابنا يرفعه إليه[٤]:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَهُ رسمُ دارٍ قـــد تعفَّى بالسِّرَرْ

أى: لم يكن الحق، وكان حكمه إذا وقـعت النون موقعًا تحرك فيـه، فتقوى بالحركة، أن لا يحذفها؛ لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين إذ كُنّ لا يكُنّ إلا سواكن، وحذف النون من يكن أقبح من حـذف التنوين ونون التثنية والجمع،

---

(١) سورة يس: آية (٤٠).

(٢) هو الهذلى، وانظر: «شرح أشعار الهذليين» (ص ٩٥٦).

(٣) البيت فى اللسان «(ألك)»، وشرح المفصل (٨/ ٣٥) (٩/ ١٠٠، ١١٦).

(٤) القـائل هو حُسـيل بن عُرفطـة كمـا فى «النوادر» (ص ٢٩٦)، و«الخـزانة» (٤/ ٧٢). شـاهد [٧٤٥].

لأن النون فى يكن أصل، وهى لام الفعل، والتنوين والنون زائدتان فالحذف فيها أسهل منه فى لام الفعل، وحذف النون أيضًا من يكن أقبح من حذف نون مِنْ فى قوله:

.... غيرَ الذى قد يقال مِ الكذبِ

لأن يكُنْ أصله يكون، فقد حذفت منه الواو لالتقاء الساكنين، فإذا حذفت منه النون أيضًا لالتقاء الساكنين أجحفت به لتوالى الحذفين لاسيما من وجه واحد عليه. ولك أيضًا أن تقول: أنّ مِنْ حرف، والحذف فى الحروف ضعيف إلا مع التضعيف نحو: رُبّ، وإنّ، وأنّ. هذا قول أصحابنا فى هذا البيت، وأرى أنا شيئًا آخر غير ذلك، وهو أن يكون جاء بالحق بعدما حذف النون من يكُنْ، فصار يَكُ مثل قوله عز وجل: ﴿ولم يَكُ شيئًا﴾[1] ونحو بيت الكتاب[2]:

وكنتَ إذْ كنتَ إلهى وَحْدَكا لم يكُ شىء يا إلهى قبلكا

فلما قدّره يك جاء بالحق بعدما جاز الحذف فى النون وهى ساكنة تخفيفًا، فبقى محذوفًا بحاله، فقال: لم يكُ الحقُّ، ولو كان قدّره يكُنْ، فبقّى النون، ثم جاء بالحق لوجب أن تكسر نونه لالتقاء الساكنين، فتقوى بالحركة، فلا تجد سبيلاً إلى حذفها إلا مستكرهًا، فكان يجب أن تقول: لم يكُنِ الحقُّ. فأما ما لا بدّ من القضاء بحذفه لالتقاء الساكنين فبيت الكتاب[3]:

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فَضْلِ

---

(١) سورة مريم: آية (٦٧).

(٢) نسبه سيبويه لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى الكتاب (٣١٦/١)، وكذا الزمخشرى فى «شرح المفصل» (١١/٢).

(٣) تقدم.

فهذا أراد: ولكن اسقنى، فحذف النون لالتقاء الساكنين البتة. ومثله قول الآخر[١]:

ولا تطلُبا لى أَيِّمًا إن طَلَبْتُما فإنّ الأيامى لسنَ لى بشُكُولِ

ولاكِ اطلبا لى ذات بعل محلها رِواءٌ وخيمٌ بالعُذَيْبِ ظليلُ

أراد: اطلُبا لى. وهو مع ذلك أقبح من حذف نون «مِنْ» من قبل أن أصل لكن المخففة لكنّ المشددة، فحذفت إحدى النونين تخفيفًا، فإذا ذهبت تحذف النون الثانية أيضًا أجحفت بالكلمة، فلهذا كان أقبح من حذف نون «من». ومثل قوله: «لم يك الحق» قول الخَنْجَر بن صخر الأسدى[٢]:

فإلاّ تكُ المرآة أبدتْ وَسامةً فقد المرآةُ جبهةَ ضَيْغَمِ

يريد: فإلا تكن المرآة، والقول فيها واحد.

ومما يُسأل عنه من باب النون قول العرب ما حكاه سيبويه «لَدُنْ غُدْوةً»[٣] فيقال: لم نصبت غدوة ولم تجر بإضافة لَدُنْ إليها؟

والجواب: أنهم شبهوا النون فى لَدُنْ بالتنوين فى ضاربٍ، فنصبوا غدوةَ تشبيهًا بالمُمَيِّزة نحو: عندى راقودٌ خَلاًّ، وجُبّة صوفًا، والمفعول فى نحو: هذا ضارب زيدًا وقاتل بكرًا. ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون، وذلك لأنه يقال: لَدُنْ ولَدَنْ بضم الدال وفتحها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون

(٤) هو فى «اللسان» (شكل)، وأسنده لأبى عبيد.

(٢) انظر: المقاصد النحوية للعينى (٢/ ٦٣).

(٢) انظر: «الكتاب» (١/ ٢٤، ٢٨، ٧٩، ١٠٧، ٣٤٨، ٣٨٩، ٤٦١).

شابهت النونُ التنوين، وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب فى نحو: هذا ضاربٌ زيدًا، ورأيت ضاربًا زيدًا، ولأنهم قد حذفوا النون، فقالوا: لَدُ غُدوةً، كما يحذف التنوين تارة ويثبت أخرى، أشبهت النونُ التنوينَ من حيث ذكرنا انتصبت غدوةُ تشبيهًا بالمفعول، وكما جاز أن تشبّه النون فتنصب غدوةً تشبيهًا بالمفعول، كذلك شبه بعضهم غدوةً بالفاعل، فرفعها، فقال: لَدُنْ غُدوةٌ، كما تقول: أقائم زيد؟ ومنهم من يلزم القياس فيها، فيجرّ بها، فيقول: لَدُنْ غُدوة، ومن فعل ذلك فلا سؤال عليه، قال سيبويه: «ولا تنصب غدوة مع غير لَدُنْ»[1] لكثرتها فى كلامهم، فغيّروها - يعنى عن الجر - لكثرتها، فلا تقول على هذا: لَدُنْ بُكْرةً؛ لأنه لم يكثر فى كلامهم.

فإن سأل سائل، فقال: غُدْوةُ إنما وقعت فى كلامهم معرفة، وإنما غَداةٌ هى النكرة؛ ألا تراك تقول: ﴿**بالغَداة والعَشىّ**﴾[2] فتعرفها باللام، ولا تقول: ﴿**بالغُدْوة والعَشىّ**﴾ إلا فى قراءة شاذة[3]، فإذا كان ذلك كذلك فما بالهم صرفوها مع لَدُن البتة، وأجمعوا على ترك الصرف الذى هو الشائع من أمرها مع غير لَدُنْ؟

فالجواب عندى أنهم أجمعوا على صرفها لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال؛ لأنهم لِما كثر استعمالهم إياه أشدّ تغييرًا.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ١١٩).

(٢) سورة الأنعام: آية (٥٢).

(٣) هذا قراءة سبعية، قرأها ابن عامر (بالغُدْوة)، فى كل القرآن، بالواو. [السبعة قراءات ص ٢٥٨].

والآخر: أنهم لو لم يصرفـوها لقالوا: لَدُنْ غُدْوةَ، فتنفتح الـهاء، فلا يعلم أمنصوبـة هى أم مجرورة؛ ألا ترى أن مـا لا ينصرف نصـبُه وجرّه بـلفظ واحد، نحو: رأيت عُمَرَ، ومـررت بعُمَرَ، فلما اعتزموا نصب غُدوةَ بعـد لَدُنْ وإخراجها لكثرة الاستعمال عن حال نظائرها صرفوها ليكون ظهور التنوين مع الفتحة يحقق ما نووه واعتقـدوه من النصب، ويزيل الشبهة عن السامع، فـلا يظن أنها مجرورة غير منصوبة.

فإن قلت: فمن رفع فقـال: لَدُنْ غدوةٌ، أو جرّ فقـال: لَدُنْ غدوةٍ، ما الذى دعاه إلى الصـرف؟ ولم يصرف فقـال: لَدُنْ غدوةُ، ولدن غُدوةَ لعلم أنه قـد جرّ تارة، ورفع أخرى؟

فالجواب: أنهم لما أوجبوا صـرفها وهى منصوبة، وهو الأكثـر من أحوالها، حملوا المرفوعة والمجرورة لقلة الرفع فيـها والجر على النصب الذى قد شاع وكثر، كما حـملوا أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِـدُ على يَعِدُ، هذا مع ما قدمناه من تغـييرهم لِمـا كثر استعماله عن حال نظائره.

فإن قلت: وكـيف يجـوز لك أن تحـمل الرفع على النـصب وأنت تعلم أن الرفع فى كل الأحوال أسـبق فى المرتبة من النصب؟ أفـيحـسن أن يحمل الأصل على الفرع؟ ومـا الفرق بينك وبين الفراء فى حـمله فتحة فَـعَلَ الذى هو للواحد على فتحة فَعَلا الذى هو للتثنية؟

فالجواب: أن الرفع بعـد لَدُنْ فى قـول من قـال: لَدُنْ غُـدوةٌ، إنما هو فى الحقيقـة فرع ههنا ودخيل على النصب، وإن كان فى غير هذا الموضع مـتقدمًا فى الرتبة للنصب والجر، وذلك أن قولنا: لَدُنْ غُدْوةً إنما هو ظرف وفضلة تتبع الجملة

أبدًا، فهو من مواضع النصب، وليس للرفع فى الفضلة حظ، فالنصب إذن أمكن فى هذا الموضع من الرفع، فلذلك جاز أن يُحمل الرفع هنا على النصب.

وشىء آخر، وهو أن اسم الفاعل إذا اختلفت حركاته، فعمل فى اسم ظاهر غير مـضاف إلى مضمـر، فعمله أبدًا فى غالب الأمـر النصب، وذلك نحو: هذا رجل ضاربٌ زيدًا، وإنّ عـمرًا قاتلٌ بكرًا، وكـان محمد شـاتمًا خالدًا. فلَدُنْ إذن باسم الفاعل الناصب لما بعـده أشبه منها باسم الفاعل الـرافع لما بعده، نحو: هذا رجل قائم أبوه، وضربت رجـلاً قائمًا غلامُه؛ ألا ترى أن الأب والغلام مـضافان إلى ضمير الأول، وغُدْوة ليست مضافـة إلى ضمير ولا إلى غيره، فهى بالمنصوب نحو: هـذا ضاربٌ بكرًا، ولقـيت شاتمًا جعـفرًا أشـبه، فـاعرف ذلك؛ فـإنى قد أوضحته، وما علمت أحدًا استقصى هذا الموضع هكذا.

فإن سأل سائل، فقال: من أين جاز أن تفـتح الدال فى لَدَنْ، وإنما هى لَدُنْ نحو قوله تعالى: ﴿**مِنْ لَدُنْ حكيـم عليم**﴾[١] و﴿**قد بَلَغتَ مـن لَدُنّى عُذْرًا**﴾[٢] و﴿**من لَدُنْهُ**﴾[٣]، وغير ذلك مما يـطول ذكره حتى لما اختلفت حـركات الدال قبل النون أشبهت التنوين، فنُصب ما بعدها تشبيهًا بالمفعول؟

فالجواب: أن الفتحة فى لَـدَنْ إنما جاءت من قبل أنهم أسكنوا الدال فى لَدُنْ استثـقالاً للضمة فيهـا كما يسكن نحو عَضُـد وسَبُع، فيقال: عَضْـد وسَبْع، فلما سكنت الدال، وكانت النون بعدها ساكنة التقى ساكنان. ففتحت الدال لالتقائهما،

---

(١) سورة النمل: آية (٦).

(٢) سورة الكهف: آية (٧٦).

(٣) سورة النساء: آية (٤٠).

وشبهت من طريق اللفظ بنحو قولك فى الأمر والنهى: اضربَنْ زيدًا، ولا تضربَنْ عمرًا. هكذا حصلت عن أبى على وقت قراءة الكتاب عليه.

ويزيد عندك فى شبه نون لَدُنْ بتنوين اسم الفاعل، أن العرب قد حذفتها فى بعض المواضع تخفيفًا، فقالت: مِنْ لَدُ الحائطِ، و: لَدُ الصلاةِ. وحـذفوها أيضًا ولا ساكن بعدها، أنشد سيبويه(١):

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها

فلمـا حذفت النـون تارة، وثبتت أخـرى، وضُـمّت الدال تارة، وفتـحت أخرى، قوى شـبَه النون بالتنوين الذى قد يحذف تارة، ويثـبت أخرى، وتختلف الحركات التى قبله، وهذا واضح جلى.

واعلم أن الشاعـر له مع الضرورة أن يصرف مـا لا ينصرف، وليس له ترك صرف مـا ينصـرف للضرورة. هذا مـذهبنا؛ وذلك أن الصرف هو الأصـل، فإذا اضطر الشاعر رجـع إليه، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع، فـأما ما رووه من قول الشاعر(٢):

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقـان مِرْداسَ فى مَجْمَعِ

فإن أبا العباس رواه غير هذه الرواية، وهى قوله:

.... يفوقان شَيْخىَ فى مجمـــع

---

(١) هو فى «الكتاب» (١/ ١٣٤)، والمقاصد النحوية للعينى (٢/ ٥١)، والخزانة للبغدادى (٢/ ٨٤).

(٢) هو العباس من مرادس السلمى كما فى «المقاصد النحوية» للعينى (٤/ ٣٦٥)، والخزانة للبغدادى (١/ ٧١) [١٧].

فرواية برواية، والقياس فى ما بعد معنا. على أن أبا الحسن قد حكى عنهم «سلامُ عليكم» غير منون، والقول فيه: إن اللفظة كثرت فى كلامهم، فحذف تنوينها تخفيفًا، كما قالوا: لم يَكُ، ولم يُبَلْ، ولا أدرِ.

واعلم أن النون قد حذفت من الأسماء عينًا فى قولهم «مُذْ» وأصله مُنْذُ. ولو صغرت مُذ اسم رجل لقلت: مُنَيْذ، فرددت النون المحذوفة ليصح لك وزن فُعَيْل.

وحُذفت أيضًا لاما فى دَدَن، فقالوا: دَدٌ - وهو اللهو واللعب - قال رسول الله ﷺ: **«لستُ من دَدٍ ولا دَدٌ منّى»**(١). وقد قالوا أيضًا فى هذا المعنى: دَدًا مقصورًا.

واعتقبت النون وحرف العلة على هذه اللفظة لامًا، كما اعتقبت الهاء والواو فى سَنَة لامًا، فقال قوم سَنَوات، ومُساناة، وسُنَيّة، وأَسْنَتُوا، وقال آخرون:

ليستْ بسَنْهاءَ ....

وسُنَيْهة، ومُسانَهة. وكذلك أيضًا عضة، فمن قال: بعير عاضِهٌ، وعضاهة وبعير عِضاهيّ، كانت اللام عنده هاء. ومن قال(٢):

هذا طريق يأزِمُ المآزما وعِضَواتٌ تقطع اللّهازما

فاللام عنده واو، ونظائره كثيرة.

وقد حذفت النون من «إنّ» و«أنّ» تخفيفًا، وذلك قوله عز اسمه:

---

(١) ذكره ابن الأثير فى «النهاية» (٢/١٠٩).

(٢) تقدم.

﴿وإنْ يكاد الذينَ كَـفَروا﴾[١] و﴿إنْ كادَ لَيُضِلُّنا﴾[٢] و﴿إنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَا عليـها حافظٌ﴾[٣] وقول الشاعر[٤]:

شلّتْ يمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسْلمًا وَجَبَتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

فـ «إنْ» فى هذا ونحوه مخففة من الثـقيلة. وكذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أنْ سيكونُ منكُمْ مَرْضَى﴾[٥] وقول الشاعر[٦]:

زَعم الفرزدق أنْ سيقتل مَرْبَعًا أَبْشِرْ بطـــول سلامة يا مَرْبَعُ

وسألت أبا على عن قول الشاعر[٧]:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما منّى السلامَ وأن لا تُعْلما أحدا

فقلت له: لِمَ رفع تقرآن؟ فقال: أراد «أنّ» الـثقيلة، أى: أنّكما تقرآن، هذا مذهب أصحابنا. وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى فى تفسير أنْ تقرآن، قال «شبّـه أنْ بما» فلم يعملها فى صلتها، وهذا مـذهب البغداديين. وفى هذا بعـــد، وذلك أنّ «أن» لا تقع إذا وُصلت حـــالاً أبدًا، إنما هى للمـــضى أو

---

(١) سورة القلم: آية (٥١).

(٢) سورة الفرقان: آية (٤٢).

(٣) سورة الطارق: آية (٤)، وقراءة التخفيف فى (لَمَا).

(٤) البيت لعاتكة بـنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشـية العدوية، رثت به زوجهـا الزبير بن العوام، حينمـا قتله عمـرو بن جرموز المجـاشعى غدرًا بعـد موقعـة الجمل. وانظر: الخزانة للبـغدادى (٣٤٨/٤)، [٨٦٨]، والمقاصد النحوية للعينى (٢٧٨/٢)، فقد نسباه لها.

(٥) سورة المزمل: آية (٢٠).

(٦) هو جرير كما فى «ديوانه» (ص ٩١٦).

(٧) انظر: الخصائص (١/ ٣٩٠)، وكذا «المنصف» (١/ ٢٧٨) والخزانة (٣/ ٥٥٩)، [٦٤٢].

الاستقبال، نحو: سرَّني أنْ قام زيد. ويسرّني أن يقوم غدًا، ولا تقول: يسرني أن يقوم وهو فى حال قيام، و«ما» إذا وُصلت بالفعل فكانت مصدرًا فهى للحال أبدًا، نحو قولك: ما تقوم حَسَنٌ، أى: قيامك الذى أنت عليه حسن، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، ولكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها، قال أبو على: وأولَى أن المخففة من الثقيلة الفعلَ بلا عوض ضرورة. وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الصنعة أسهل مما ارتكبه الكوفيون. فأما قوله عز اسمه: ﴿**إنّا كُلَّ شىءٍ خَلَقناه بقَدَرٍ**﴾[١] و﴿**إنّا نحن نُحْيى ونُميت**﴾[٢] ونحو ذلك فأصله «إنَّنا» ولكن حُذفت إحدى النونين من «إنّ» تخفيفًا، وينبغى أن تكون الثانية منها لأنها طرف، فهى أضعف، وهى التى حُذفت فى قوله[٣]:

.... إن قلتَ لمسلمًا ....

وقد حذفت مع اللام تشبيهًا بالنون، فقال: لَعَلِّى، وأصله لعلَّنى. وحذفوها مع لَيتَ لأنها أخت لعلّ، ومن أبيات الكتاب[٤]:

كمنيـة جـابر إذ قال ليتى … أصـادفهُ وأفقدُ جُلَّ مالى

وروينا عن قطرب لمُهَلْهِل:

زعمـوا أننى ذَهِلْتُ وليتى … أستطيع الغداة عنها ذُهولا

أى: ليتنى.

---

(١) سورة القمر: آية (٤٩).

(٢) سورة ق: آية (٤٣).

(٣) تقدم.

(٤) القائل هو: زيد الخيل، كما فى «اللسان» (ليت)، والنوادر (ص ٢٧٩)، والخزانة (٢/٤٤٦)، [٤٠١].

وإنما زيدت هذه النون فى ضربنى ويضربنى ليسلم الفعل من الكسر، وتقع الكسرة على النون.

وزادوها أيضًا مع «إنّ» وأخواتها لمشابهتهن الفعل. وزادوها أيضًا فى نحو منّى وعنّى لأنهما لما سكن آخرهما أشبهتا الفعل. وعلى هذا قالوا: قطنى، وقد قالوا قَطِى أيضًا، وقَدْنى وقَدِى.

حَـرْفُ الهَـــاء

الهاء حرف مهموس يكون أصلاً وبدلاً وزائدًا. فإذا كان أصلا وقع فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو هِنْد وهَدَمَ. والعين نحو عَهْد وشَهِدَ. واللام نحو شِبْه وبَدَهَ.

وإذا كـانت بدلاً فمن خـمسـة أحرف، وهى: الهـمزة، والألف، واليـاء، والواو، والتاء.

إبدال الهاء من الهمزة

قد أبدلـت الهاء من الهـمزة على ضـربين: أحدهما أصـل، والآخر زائد. فالأصل نحو قولهم فى «إيّاك»: «هيّاك» أنشد أبو الحسن[1]:

فهِيّاكَ والأمرَ الذى إنْ توسَّعتْ مَوارِدُه ضاقتْ عليكَ مَصادِرُهْ

وروينا عن قطرب أن بعضهم يقول «أيّاك» بفتح الهـمزة، ثم يبدل الهاء منها وهى مفتوحة أيضًا، فيـقول «هَيّاك» قال: وطَيّىء تقول: «هِنْ فَعَلَ فَعلتُ» يريدون

(١) البيت لطفيل الغنوى كـما هو فى «ديوانه» (ص ١٠٢). وهو بغـير نسـبة فى «اللسـان» (أيا)، (هيـا). وكذلك عند المصنف فى «المحتـسب» (١/ ٤٠). ونسبـه الزبيدى فى «تاج العـروس» (١٠/ ٤٣٨).

«إنْ» قال: وقال الراجز(١):

هَيّـاك أن تُـمْنَى بشَعْشَعـانِ خَبٍّ الفـؤاد مائـل اليـدانِ

وقال آخر(٢):

يا خالِ هلاّ قلتَ إذا أعطيتَني: هَيّاك هَيّاك وحَنْـواءَ العنـق

وقـالوا: «لَهِنَّكَ قائم» والأصل «لإنّك» فـأبدلوا الهـاء من همزة «إنّ» قـال الشاعر(٣):

ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ برقٍ عليّ كريمُ

وقرأ بعضهم: ﴿طَهْ. ما أنزلنا عليكَ القُرْآنَ لتَشْقَى﴾ بتسكين الهاء، وقالوا: أراد «طَأ الأرضَ بقـدميك جـميعًـا» لأن النبى ﷺ كـان يرفع إحدى رجليـه فى صلاته، فالهاء على هذا بدل من همزة «طَـأْ». وقال بعضهم فى قولهم: «هاتِ يا

---

(١) ذكرهما الفارقى فى «الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة والإعراب» (ص ٣٧٧).

(٢) البيت فى «اللسان» (حنا)، (هنا)، (أيا).

(٣) تقدم.

(٤) سورة طه: آية (١، ٢) قال العـلاقة أبو حيان الأندلس فى «البحـر المحيط» (٣٠٨/٧): وقرأت فرقة منهم الحسن وعكرمة وأبو حنفية وورش فى اختياره ﴿طه﴾ [بالتسكين].

وقال أبو منصور الأزهرى رحمه الله: قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص والأعشى عن أبى بكر عن عـاصم ويعقـوب «طه» مفـتوحة الـطاء والهاء، وقـرأها نافع بين الفتح والكـسر، وروى الأصمـعى عن نافع «طه» بقطعـها، وروى يعقوب عن نافع «طِهِ» كسرًا، وقـرأ أبو عمرو «طَهِ» مفـتوحة الطاء، مكسـورة الهاء، وقرأ حمـزة والكسائى ويحيى عن أبـى بكر «طِهِ» بكسر الطاء والهـاء. وقال الأهر: هذه الوجـه كلها أريد بـها حـروف الهجـاء، وهى لغات كلهـا صحـيح وأحسـنها قـراءة نافع بين الكسر والفـتح. وانظر: معـانى القراءات (١٤١/٢)، والـسبعـة فى القراءات السبع (١٥٠).

رجل»: إن الهاء بدل من همزة «آتَى يُؤاتى»، وقال[١]:

للّه ما يُعطى وما يُهاتى

أى: وما يأخذ. وقرأت على أبى على قال: قال الأصمعى: يقال للصَّبا: هَيْر وهِيْر، وأَيْر وإِيْر، وذكر ابن السكيت هذه اللفظة فى باب الإبدال[٢]، ولم يقل أيهما الأصل وأيهما الفرع. والقول فى ذلك عندى أن يُقضى بكونهما أصلين غير مبدل أحدهما من الآخر حتى تقوم الدلالة على القلب.

وقرأت[٣] على أبى على أيضًا[٤]:

فانصرفتْ وهى حَصانٌ مُغْضَبَهْ ورَفَعتْ بصوتها: هَيا أَبَهْ

قال ابن السكيت: «يريد: أيا أَبَهْ» ثم أبدل الهمزة هاء. وهذا أشبه من الأول؛ لأن «أيا» فى النداء أكثر من «هَيا». وقالوا: «هَما والله لقد كان كذا» أى: أما والله.

وأما إبدال الهاء من الهمزة الزائدة فقولهم فى «أَرَقْتُ»: «هَرَقْتُ» وفى «أَنَرتُ الثوبَ» «هَنَرْتُه» وفى «أَرَحْتُ الدابةَ»: «هَرَحْتُها». قرأت ذلك على أبى على فى كتاب ابن السكيت، وأخبرنا به أيضًا بإسناده عن قطرب. وعنه أيضًا قال: يقولون. «هَزَيْدٌ منطلقٌ»؟ أى: «أزيدٌ منطلقٌ»؟

---

(١) البيت ذكره ابن منظور فى «اللسان» (هتا)، والزمخشرى فى «شرح المفصل» (٤/ ٣٠).

(٢) انظر: «الإبدال» لابن السكيت (ص ٨٨).

(٣) أى ابن السكيت كما فى «الإبدال» له (ص ٨٨).

(٤) الأبيات فى «مجمع الأمثال» للميدانى (٢/ ١٣٤) ونسبها للعجفاء. وذكرها ابن منظور فى «اللسان» (أيا)، بغير نسبة.

وأنشد أبـو الحسن[١]:

وأتى صواحبُها فقلنَ: هَذا الذى   منَحَ المـودةَ غـيرَنا وجَفَـانا؟

قـال: يريد: أذا الـذى؟ وحكى اللحيـانى: «هَـرَدْتُ الشىء أُهَرِيدُه» أى: أَرَدْتُه.

إبدال الهاء من الألف

قال الراجز[٢]:

قـد وَردتْ مـن أَمْكِنَـهْ   مِـنْ ههـنا ومِـنْ هُنَـهْ

إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ

أى: ومِنْ هُنا. وأمـا قوله «فَمَـهْ» فيـحتمل أن يكون أراد «فَـما» أى: فـما أصنع؟ أو: فما قُدرتى؟ ونحو ذلك. ويجوز أن يكون قوله «فَمَهْ» زجرًا منه، أى: فاكففْ عنى، فلست أهلاً للعـتاب، أو: فَمَهْ يا إنسان، يخاطب نفـسه ويزجرها. وقد ذكرت هذين الوجهين فيما تقدم من هذا الكتاب.

فأما قولهم فى الوقف على «أنَ فَعلتُ»: «أنا» و«أَنَهْ» فالوجه أن تكون الهاء فى «أَنَهْ» بدلاً من الألف فى «أنا» لأن الأكثر فى الاستعمال إنما هو «أنا» بالألف، والهـاء قليلة جـدًا فهى بدل من الألـف. ويجوز أن تكون الهـاء أيضًا فى «أَنَهْ»

---

(١) البيت فى «اللسان» (ذا)، وذكر أن اللحيان أنشد عن الكسائى لجميل.
(٢) تقدم.

ألحقت لبيان الحركة، كما أُلحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها بل قائمة بنفسها كالتى فى قوله تعالى: ﴿كتَابِيَه﴾(١) و﴿حسابِيَهْ﴾(٢) و﴿سُلْطانيَهْ﴾(٣) و﴿ماليَهْ﴾(٤) و﴿ماهيَهْ﴾(٥) و﴿لم يَتَسنَّهْ﴾(٦) فيمن أخذه من «سَنَوات» و«مُسَاناة» و«أسنَتُوا».

إبدال الهاء من الياء

قولهم فى «هذى هند»: «هذه»، فالهاء فى «هذه» بدل من ياء «هذى». الدلالة على ذلك دون أن تكون الياء فى «هذى» بدلاً من الهاء فى «هذه» قولهم فى تحقير «ذا»: «ذَيّا»، و«ذى» إنما هى تأنيث «ذا» ومن لفظه، فكما لا تجد للهاء فى المذكر أصلاً فكذلك هى أيضًا فى المؤنث بدل غير أصل، وليست الهاء فى قولنا «هذه» وإن استفيد منها التأنيث بمنزلة هاء «طَلْحة، وحَمْزة، وجَوْزة وبَيضة» لأن الهاء فى نحو «حمزة، وبيضة» زائدة، والهاء فى «هذه» ليست بزائدة، إنما هى بدل من الياء التى هى عين الفعل «فى هذى». وأيضًا فإن الهاء فى نحو «طَلْحة، وجَوْزة» تجدها فى الوصل تاء، نحو «طَلْحتان» و«جَوْزَتكم»، والهاء فى «هذه» ثابتة فى الوصل ثباتها فى الوقف.

فإن قال قائل: فإذا كانت الهاء فى هذه إنما هى بدل من الياء فى «هذى» فما الذى دعاهم إلى تحريكها وكسرها فى الوصل فى قولهم «هذهِ هند» وهلا تُركت ساكنة إذ كانت فى اسم غير متمكن، وهى مع ذلك بعدَ حركة؟

---

(١) سورة الحاقة: آية (٢٥).
(٢) سورة الحاقة: آية (٢٠).
(٣) سورة الحاقة: آية (٢٩).
(٤) سورة الحاقة: آية (٢٨).
(٥) سورة القارعة: آية (١٠).
(٦) سورة البقرة: آية (٢٥٩).

فالجواب: أن الكسـرة إنما أتتهـا من قبل أنهـا هاء فى اسم غيـر متـمكن، فشُـبِّهت بهاء الإضـمار فى نحو قـولك: «مررت بِهِ» و«نظرت إلى غـلامِهِ» ومن العرب أيضًا من يسكنهـا فى الوصل، ويجريها على أصل القياس، فـيقول: «هذهْ هند» و«نظرت إلى هذهْ يا فتى»، فإذا لقيهـا ساكن بعدها لم يكن بُدّ من كسرها، وذلك قولك «هذهِ المرأة عاقلة».

فإن قلت: فالكسـرة فى هاء «هذهِ المرأة عاقلة» هلى هى لالتقـاء الساكنين أو هى الكسرة فى لغة من قال: «هذهِ هند» فكسر؟

فالجواب: أن القيـاس أن تكون الكسرة فى الهاء فى قـولك: «ضربت هذهِ المرأةَ» هى حركة الهـاء فى قولك «هذهِ هند» لا حركة التـقاء الساكنين، وأن يكون من يقول: «هذهْ هند» فـيسكن الهاء إذا احتـاج إلى حركتهـا وافق الذين يقولون: «هذهِ دعد» فيكسرون الهاء، يدل على ذلـك أن من قال: «هُمْ قاموا» فأسكن الميم من «هم» متى احتـاج إلى حركتهـا ردّ إليها الضمة التى فى لـغة من يقول: «هُمُ قامـوا» وعلى ذلك قراءة أبى عمرو وغـيره ﴿**هُمُ الذينَ يقُولون**﴾(١) و﴿**أنهم هُمُ الفائزون**﴾(٢) ألا تراه يقرأ: ﴿**وهُمْ بدؤُوكم**﴾(٣) و﴿**أَنَّهُمْ كانوا كاذبين**﴾(٤) وغير ذلك مُسكَّن الميم.

وكذلك من قال «مُذْ» فحذف النون من «مُنْذُ» وأزال الضمة عن الذال لزوال النون الساكنة من قبلهـا، إذا احتاج إلى حركة الذال ردّها إلى الضم، فـقال: «مُذُ اليومِ» و«مُذُ الليلةِ».

---

(١) سورة المنافقون: آية (٧). (٢) سورة المؤمنون: آية (١١١).
(٣) سورة التوبة: آية (١٣). (٤) سورة النحل: آية (٣٩).

وعلى هذا قولهم: «عَلْقاة»، فالألف في «علقاة» ليست للتأنيث، لمجيء هاء التأنيث بعـدها، وإنما هي للإلحاق ببناء «جَعْـفَر» و«سَلْهَب» فإذا حذفـوا الهاء من «عَلْقاة» قالوا: «عَلْقَى» غير منون، قال العجاج[١]:

فَكَرَّ فى عَلْقَى وفى مُكُورِ

غير منّون «عَلْقى» فليست الألـف فى «عَلْقَى» إذن للإلحاق؛ لأنها لو كانت للإلحاق لنُوّنت كما نُوِّنتْ «أرْطَىً»، وإنما هى للتأنيث، وهى فى «عَلْقاة» للإلحاق؛ أفلا تـرى أن من ألحقَ الهاء فى «عَلْقـاة» اعتـقد فـيها أن الألـف للإلحاق ولغـير التأنيث، فإذا نزع الهاءَ صار إلى لغة من اعتقد أن الألف للتأنيث، فلم ينونها كما لم ينوّنوها، ووافقهم بعد نزعه الهـاء من «عَلْقاة» على ما يذهبون إليه من أن ألف «عَلْقَى» للتأنيث، فكذلك أيضًـا من قال: «هذهْ دعدٌ» فسكّن الـهاء، إذا صار إلى موضع يحـتاج فيه إلى حـركة الهاء لئلا يجـتمع ساكنان عاد إلى لغـة من يقول: «هذه دعـد»، فكسر الهـاء، ولم يجـعلهـا فى قوله: «هذهِ المرأةُ» حـركـة التقـاء الساكنين، كمـا أن من قال: «هُمْ قاموا» فسكّن الميم إذا احتـاج إلى تحريكها راجَعَ لغةَ من ضمها فى «هُمُ» فقال: ﴿**هُمُ الذين يقولون**﴾[٢].

فإن قلت: فقد أنشد قطرب[٣]:

ألا إنّ أصحابَ الكَنِيفِ وجدتُهُمْ هُمِ الناسُ لمّا أَخْصَبُوا وتَمَوَّلوا

---

(٥) هو فى «ديوانه» (ص ٢٣٣).

(١) سورة المنافقون: آية (٧).

(٢) انظر: ديوانه (ص ١١٩).

(٣) البيت فى «الخصائص» (٣/١٣٢)، والمحتسب (١/٤٥) للمصنف.

وقد أنشد الكوفيون[١]:

فَهُمُ بطـــانَتُـهم وهُمْ وُزَراؤُهُمْ وهُـمِ القُضـاةُ ومِنْهُـم الحُكّامُ

ورويته عن الفراء: «ومِنْهُم الحُجّابُ». وحكى الفراء هذه اللغة، وأنه سمعها من بعض بنـى سُلَيْمَ، وحكى أن العـرب جـمـيـعًـا تضـم هذه الميم نحـو ﴿هُمُ المُفْسِدُون﴾[٢] و﴿هُمُ الفائزون﴾[٣]. وحكى اللحيانى: «مُـذِ اليومِ» و«مُذِ الليلةِ» بكسر الذال.

فالجواب: أن هذه اللغـة، أعنى «هُمِ القُضـاة» و«منهمِ الحجـاب» من القلة ومخالفة الجمهور على ما حكيناه عن الفراء، وما كانت هذه صفته وجب أن يُلْغَى ويُطَّرَح ولا يقاس عليه غيره. وأما حكاية اللحـيانى فكذلك أيضًا، وتكون كغيرها مما دفعه أصحابنا وعجبوا منه.

ووجه جواز ذلك -عندى- على ضعفـه أن شبّه ميم «هُمْ» وذال «مُذْ» بدال «قَدْ» ولام «هَلْ»، فكسرها حين احتـاج إلى حركتهما كما يكسـرهما ونحوهما إذا احتـاج إلى ذلك نحو «قَدِ انقطعَ» و«هَلِ انْطَلَقَ زيد»، وإن كـان الذى قال: «هذهْ دعدٌ» فـسكّن الميم هو الذى قال: «مُذِ اليوم» و«هُـمِ القضاةَ» فغـير منكر أن تكون كسرة الهاء من «هذِهِ ابنتُك» و«هذِهِ امرأتُك» و«ضربتُ هذِهِ المرأةَ» على لغته لالتقاء الساكنين، فليس ذلك بأشد من «هُمِ القضاةُ» و«مُذِ اليومِ» فاعرف ذلك.

---

(١) سورة البقرة: آية (١٢).

(٢) سورة المؤمنون: آية (١١١).

(٣) تقدم.

ومن إبدال الهاء من الياء قولهم فى تصغير «هَنَة»: «هُنَيْهة» وأصلها الأول «هُنَيْوة» لأن لام الفعل فى تصريف هذه الكلمة واو لقولهم[١]:

.... على هَنَواتٍ شأنُهــا مُتَتــابعُ

وإبدالُهم أيضًا التاء فى «هَنْتٍ» من الواو دون الياء، وقد تقدمت الدلالة على ذلك، فلما اجتمع فى «هُنَيْوة» الياء والواو، وسَبَقت الأولى بالسكون قُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء فى الياء، فصار «هُنَيَّة»، وهو الدائر المستعمل فى أيدى الناس. فأما قول بعضهم: «هُنَيْهة» فإنما الهاء فى «هُنَيْهة» بدل من الواو الياء فى «هُنَيَّة»، والياء فى «هُنَيَّة» بدل من الواو فى «هُنَيْوة».

فأما قولهم فى هاء «زنادقة» و«فرازنة» إنها بدل من الياء فى «زَناديق» و«فرازين» فليسوا يريدون بذلك البدل على حد إبدالهم الألف فى «قامَ» و«باعَ» عن الواو والياء، وإنما يعنون أن الهاء لمّا طال الكلام بها صارت كالعوض من الياء، كما صار طول الكلام بين الفعل والفاعل فى نحو «حضرَ القاضىَ اليومَ امرأةٌ» عوضًا من تاء التأنيث فى «حَضَرتْ». وهذا باب واسع إلا أنه ليس مما قدمناه. ونحو من هذا قولهم فى الهاء من «عدة» و«زنة» و«شية» إنها صارت عوضًا من الواو التى هى فاء الفعل فى «وَعَدْتُ» و«وَزَنْتُ» و«وشيتُ» فافهم ذلك.

---

(١) تقدم.

إبدال الهاء من الواو

قد أبدلوها فى حرف واحد، وهو قول امرئ القيس[(١)]:

وقد رابَنى قولُها: يا هَنا ... هُ ويحَكَ أَلْحقتَ شرًّا بشَر

فالهـاء الآخرة فى «هَناهُ» بدل من الواو فى «هَنُوك» و«هَنَـوات» - وقد دَلَلْنا على ذلك فى أول الكتـاب - وكـان أصله «هَناوٌ» فـأبدلت الواو هاء، فـقـالوا: «هَناه». هكذا قال أصـحابنا. ولو قال قائـل: إن الهاء فى «هناه» إنما هى بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد ألف «هَناه» إذ أصله «هَناوٌ» ثم صار «هَناا» كما أن أصل «عَطاء» «عَطاوٌ»، ثم صار بعـد القلب «عطاا» - وقد دللنا على ذلك فى أول الكتاب - فلما صار «هَناا» والتقت ألفان كُره اجتماع الساكنين، فقُلبت الألف الآخرة هاء، فـقالوا: «هناه» كما أبدل الجـميع من ألف «عطاا» الثانية همـزة لئلا يجتمع سـاكنان، لكان قولاً قويًا، ولكان أيضًا أَشْـبَه من أن يكون قُلبت الواو فى أول أحوالها هاء من وجهين:

أحدهما: أن من شريطة قلب الواو ألفًـا أن تقع طرفًا بعد ألف زائدة، وقد وقعت هنا كذلك.

والآخر: أن الهـاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو، بـل هما فى الطرفين؛ ألا ترى أن أبا الحـسن ذهب إلى أن الهاء مـع الألف من موضع واحـد لقرب مـا بينهما، فقلـبُ الألف إذن هاء أقرب من قلب الواو هاء. وكتب إلىّ أبو على من حَلَبَ فى جـواب شىء سألتُه، فـقال: وقـد ذهب أحدُ علمائنا إلـى أن الهاء من

(١) تقدم.

«هَناه» إنما لحقت فى الوقف لخفاء الألف، كما تلحق بعد ألف الندبة فى نحو «وازيداهْ» و«وابكْراهْ» ثم إنها شُبِّهت بالهاء الأصلية، فحُرِّكت، فقالوا: «يا هَناهُ». ولم يُسمِّ أبو على هذا العالم مَنْ هو، فلما انحدرتُ إليه إلى مدينة السلام، وقرأتُ عليه نوادر أبى زيد، نظرتُ فإذا أبو زيد هو صاحب هذا القول. وهذا من أبى زيد غير مرضى عند الجماعة؛ وذلك أن الهاء التى تلحق لبيان الحركاتِ وحروفِ اللين إنما تلحق فى الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتَها البتة، فلم توجد فيه ساكنة ولا متحركة، وقد استقصيت هذا الفصل فى كتابى فى شرح شعر المتنبى عند قوله[1]:

واحَــرَّ قَلْبــاهُ ممن قَلْبُهُ شَبِمُ ....

ودَلَلْتُ هناك على ضعف قول أبى زيد وبيت المتنبى جميعًا فى هذا.

إبدال الهاء من التاء

وذلك فى التأنيث نحو قولك فى «جَوْزة» فى الوصل: «جَوْزَهْ» فى الوقف، وفى «حَمْزَة»: «حَمْزَهْ»، وقد ذكرنا قديما قول من أجرى الوصل مجرى الوقف، فقال: «ثلاثَهَرْبَعَهْ» وقوله من أجرى الوقف مجرى الوصل، فقال:

بلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

وقول الآخر:

والله أنجاك بكَفَّىْ مَسْلَمَتْ

---

(١) واسم كتابه «الفسر فى شرح ديوان المتنبى».

وحكى قطرب عن طيىء أنهم يقولون: «كيف البنون والبَناهْ، وكيف الإخوةُ والأخَواهْ» قال: وذلك شاذ. فأما «التابوهُ» فلغة فى «التابوت». ووقف بعضهم على «اللات» بالهاء، فقال: «اللاهْ».

زيادة الهاء

أما أبو العباس فكان يُخرج الهاءَ من حروف الزيادة، ويذهب إلى أنهما تلحق للوقف فى نحو «اخْشَهْ» و«ارْمِهْ» و«هُنَّهْ» و«لكنَّهْ» وتأتى بعد تمام الكلمة. وهذا مخالفة منه للجماعة، وغير مرضى عندنا، وذلك أن الدلالة قد قامت على صحة زيادة الهاء فى غير ما ذكره أبو العباس، فمما زيدت فيه الهاء قولُهم «أُمَّهات» وزنه «فُعْلَهات» والهاء زائدة لأنه بمعنى الأم، والواحدة «أُمَّهة»، قال[1]:

أُمَّهَتى خِنْدِفُ والياسُ أبى

أى: أمّى. وقولُهم: «أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمومة» قد صحّ لنا من أن الهمزة فيه فاء الفعل، والميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل، فـ «أُمٌّ» بمنزلة «دُرٍّ» و«حُبٍّ» و«جُلٍّ» مما جاء على «فُعْلٍ» وعينه ولامه من موضع واحد.

وأجاز أبو بكر فى قوله من قال: «أُمَّهة» فى الواحد أن تكون الهاء أصلية، وتكون «فُعَّلة»، فهى فى هذا القول الذى أجازه أبو بكر بمنزلة «تُرَّهة» و«أُبَّهة» و«عُلَّفة» و«قُبَّرة». ويقوى هذا القولَ قولُ صاحب كتاب العين «تأَمَّهْتُ أمّاً»،

---

(١) البيت قائله: قصى بن كلاب كما ذكر ابن منظور فى «اللسان» (أحم)، والعينى فى «المقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥).

فـ«تَأَمَّهْتُ» بيّن أنه «تَفَعَّلْتُ» بمنزلة «تَفَـوَّهْتُ» و«تَنَبَّهْتُ»، إلا أن قولهم فى المصدر الذى هو الأصل «أمومة» يقوّى زيادة الهاء فى «أُمَّـهة» وأن وزنها «فُعْلَهة». ويزيد فى قوة ذلك أيضًا قوله[١]:

إذا الأُمَّهـــاتُ قَبَحْنَ الوُجوهَ فَرَجْـتَ الظـــلامَ بأمّاتكا

وقرأت على أبى سهل أحـمد بن محمد القطان، وأنشـدَناه عن أبى العباس محمد بن يزيد[٢]:

قَـــوّالِ معـــــروفٍ وفَعّـــالِه عَقّـارِ مَثْنَى أُمَّهـــاتِ الرِّبـــاعْ

فهذا فيمن أثبتَ الهاءَ فى غير الآدميين، وقال الآخر[٣]:

لقـــد ولَدَ الأُخَيْطـــلَ أُمُّ سَـوْءٍ مُقَلَّـــدةٌ من الأُمّاتِ عـــارا

فجاء به بلا هاء فيمن يعقل. وقال الراعى[٤]:

كانت نجائبَ مُنْـــذِرٍ ومُحَـــرِّقٍ أُمّـاتُهُـــنّ وطَرْقُهُـــنَّ فَحِيـــلا

فجاء به بغير هاء، إلا أنه فى غالب الأمر فيمن يعقل بالهاء، وفيما لا يعقل بغير هاء، زادوا الهاء فرقًا بين من يعقل وما لا يعقل.

---

(١) القائل هو: مروان بن الحكم كما فى «اللسان» (أمم)، وشرح المفصل (١٠/٣).
(٢) البيت للسفاح بن بكير اليربوعى كما فى «شرح اختيارات المفضل» (ص ١٣٦٣) [المفضلية: ٩٢].
(٣) هو لجرير كما فى «ديوانه» (ص ٢٨٣).
(٤) فى «شعره» (ص ١٢٧).

فإن قال قائل: ما الفرق بينك وبين من عكس عليك الأمـر، فقال: ما تنكر أن تكون الهاء إنما حُذفت فى غـالب الأمر مما لا يعقل، وأثبتت فـيمن يعقل وهى أصل فيه للفرق؟

فالجواب: أن الهـاء أحد الحـروف العـشرة التى تـسمى حـروف الزيادة لا حـروف النقص، وإنما سُمِّـيت حروف الزيـادة لأن زيادتها فى الكلام هو البـاب المعروف، وأمـا الحذف فإنما جاء فى بعـضها، وقليل ما ذلك؛ ألا ترى إلى كـثرة زيادة الواو والياء فى الكلام وأن ذلك أضعاف حذفـهما إذا كانتا أصلين نحو «يَد» و«دَم» و«غَد» و«أب» و«أخ» و«هَن»، فهذه ونحوها أسماء يسـيرة محدودة محتقرة فى جنب الأسماء المزيد فيها الياء والواو نحو «يَرْمَع» و«يَعْمَلَة» و«يُسْرُوع» و«يَلْمَع» و«يَعْـضيـد» و«خَيْـفَق» و«صَـيْرَف» و«هَيْـدَب» و«حَـوْقَل» و«جَوْهَر» و«جَـدْول» و«خِرْوَع» و«عِثْـيَر» و«حِثْيَل» و«حِذْيَم» و«سَـعيد» و«قَضيب» و«عَجُـوز» و«عَمُود» و«دِهْليز» و«جُرْمُـوق» و«كِنْثَأْو» و«قِنْدَأْو» و«عَضْرَفُوط» و«عَـنْدَليب» وخَرْبَصيص» و«جَلْفَزِيز» و«عَنْتَـرِيس» ونحو ذلك مما لا يُحصى كـثرة. وكذلك الهـاء أيضًا إنما حذف فى نحو «شَـفَة» و«اسْت» و«عضة» فيـمن قال «عاضهٌ» و«سَنَة» فـيمن قال «سانَهْتُ» ومـا يقلّ جدًا. وقد نراها تزاد للتأنيث فـيما لا يحاط به نـحو «جَوْزَة» و«لَوْزَة»، ولبـيان الحـركة فى نحـو ﴿ماليَهْ﴾[1] و﴿كتابيَهْ﴾[2] و﴿حسابيَهْ﴾[3] و﴿اقْتَدهْ﴾[4] و﴿عَمَّهْ﴾[5] و﴿فيْمَهْ﴾[6] و﴿لمَهْ﴾[7]، ولبـيان حـرف المد نحـو

(١) سورة الحاقة: آية (٢٨).
(٢) سورة الحاقة: آية (٢٥).
(٣) سورة الحاقة: آية (٢٠).
(٤) سورة الأنعام: آية (٩٠).
(٥) سورة النبأ: آية (١).
(٦) سورة النساء: آية (٩٧).
(٧) سورة النساء: آية (٧٧).

«وازَيْداهْ» و«واعَمْراهْ» و«غلامهموه» و«وا انقطاعَ ظَهْرِهِيْهْ» ونحو قول الراجز(١):

اكْــــــسُ بُنَيَّــاتى وأُمَّهُـــنَّهْ   أُقْسِــمُ بـــالله لَتَفْـــعَلَنَّهْ

وما أشبه ذلك؛ ألا ترى أن من حـروف الزيادة ما يزاد ولا يحذف فى شىء من الكلام البـتة، وذلك اللام والسين والميم، ولا تجـد فيه شـيئًـا حُذف ولم يُزَد البتة. فقد علمت أن الزيادة فى هذه الحروف العشرة أفشى من الحذف، فعلى هذا القيـاس ينبغى أن تكون الهاء فى «أُمّـهة» زياد على «أُمّ» وتكون «أُمّ» الأصل، ولا ينبغى أن يُعتقد أن الهاء هى الأصل، وأن «أُمًا» محذوفة من «أُمّهة».

وقالوا أيضًا «هَرَقْتُ» فزادوا الهاء عـوضًا من سكون عين الفعل، وقد تقدم قولنا على صـحة ذلك. فأما قول من قـال: «تَأَمَّهْتُ أُمًا» وإثباته الهـاء فنظيره مما يعارضه قولهم: «أُمٌّ بَيّنَةُ الأمومـة» بحذف الهاء، فرواية برواية، وبقى النظر الذى قدّمناه حاكمًا بين القولين، وقاضيا بأن زيادة الهاء أولى من اعتقاد حذفها، على أن الأمومة قد حكـاها ثعلبٌ - وحسبُك به ثقة - وغيرُه من الفـريقين، وأما «تَأَمَّهْتُ أُمًا» فـإنما حكاها صاحب العين، وفى كتـاب العين من الخَطَل والاضطراب ما لا يدفعه نَظّارٌ جَلْد، وإنما يُخلد إليه من ضـاق عَطَنُه، واستروحَ من كُلْفة الحفظ إلى دَعة النسيان والترك. وذاكرتُ بكتاب العين يومًا شيخنا أبا على فأعرض عنه، ولم يرضه لما فيه من القـول المرذول والتصريف الفاسد، فقلت له كـالمحتج عليه: فإن فى تصنيفـه راحة لطالب الحرف. فقـال: أرأيت لو أن رجلاً صنّف لغة بالتـركية تصنيفًا حسنًا، هل كنا نقـبلها منه ونستعملها؟ أو كلامًا هذا نحـوه قد بعُد عهدى به. ورأيت أبا محمد بن دَرَسْتَـوَيْهِ قد أنحى على أحمد بن يحيى فى هذا الموضع

(١) قائـلهمـا: أعرابى يخـاطب أميـر المؤمنين عمـر بن الخطاب رضي الله عنه، وانظر: اللـســان (أوس)، والخصائص (٢/ ٧٣).

من كتابه الموسوم بشرح الفصيح، وظَلَمه، وغَصَبه حقّه، والأمر عندى بخلاف ما ذهب إليه ابن دَرَسْتَوَيْه فى كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها وإن كان من أصحابى وقائلاً بقول مشيخة البصريين فى غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفيًا قَلْبًا، فالحق أحقّ أن يُتَّبَع أين حَلَّ وحيث صَقَع. ولو أن إنسانًا تتبع كتاب العين، فأصلح ما فيه من الزيغ والاضطراب لم أُعنّفه فى ذلك، ولرأيته مصيبًا فيه مأجورًا على عمله، وإن وجدتُ نُسْخة أصلحت ذلك وما فى كتاب الجمهرة مما سها فيه مصنّفُه رحمه الله.

وذهب أبو الحسن إلى أن الهاء فى «هِجْرَعٍ» و«هِبْلَعٍ» زائدتان؛ لأنهما عنده من «الجَرَع» و«البَلْع» وذلك أنّ «الهِجْرَع» هو الطويل، و«الجَرَع»: المكان السهل المنقاد، و«الهِبْلَعَ»: الأكُول، فهذا من البَلْع، فمثالهما على هذا «هِفْعَل».

وذهب الخليل فيما حكى عنه أبو الحسن إلى أن «هِرْكَوْلة»: «هِفْعَوْلة» وأن الهاء زائدة، قال: لأنها التى تركُل فى مشيتها. وسمعت بعض بنى عُقَيْل يقول فى «هِرْكَوْلة»: «هِرَكْلة»، قال:

هِرَكْــلةٌ فُنُقٌ نيـــافٌ طَلّةٌ   لم تَعْدُ عن عَشْرٍ وحَوْلٍ خَرْعَبُ

فإن كان هذا ثَبَتًا عندهم فقياس قول الخليل أن تكون «هِرَكلة»: «هِفَعْلة» فتكون الفاء هنا مضعفة، فيضاف هذا الحرف إلى «مَرْمَريس» لأنه لم تُكرر الفاءُ إلا هناك وفى «هِرَكلة» إن صحت، على قول الخليل. ويجىء على قياس هذا القول أن يكون قول الراجز[1]:

باتت بليلٍ ساهرٍ وقد سَهِدْ   هُلَقِمٌ يأكل أطراف النُّجد

(١) البيتان ذكرهما ابن منظور فى «اللسان» (هلقم) والهلقم: كثير الأكل بشره.

وزنه «هُفَعِلٌ»؛ لأنه من «اللَّقْم»[(١)]. ونحو منه قول العجاج:

بسَلْهَبَيْنِ فوقَ أَنْفٍ أَذْلَفا

ويجوز لقائل أن يقول: إن «سَلْهَبًا»: «فَعْهَلٌ» لأنه من معنى السَّلَب، وهو الطويل.

وقال أبو عثمان: رأيت أبا عبيدة مـحمومًا يهذى، ويقول: دينار كذا وكذا، فقلت للطبيب: سَلْهُ عن «الهِـرْكَوْلة» ما هى؟ فقال: يا أبا عبـيدة. قال: ما لَكَ؟ قال: مـا الهِـرْكَوْلة؟ قـال: الضخـمة الأوراك. وحكى فـيهـا أبو زيد: «هِرَكْلة» و«هُرَكْلة». فأما مـا عليه أكثر الناس فإنما الهـاء فى «هِبْلَع» و«هِجْرَع» و«هِرْكَوْلة» أصل. وحكى أحمد بن يحيى: «هذا أَهْجَرُ من هذا، أى: أطول» فهذا يثبت كون الهـاء أصلاً. ولستُ أرى بما ذهـب إليه أبو الحـسن والخليل من زيادتهـا فى هذه الأسماء الثلاثة بأسًا؛ ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على الشىء فسبيله أن يُقضى به ولا يُلتفت إلى خلاف ولا وفـاق، فإنّ سبيلك إذا صحـت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عَـدل عن القول بهـا، ولا تستـوحش أنت من مخـالفتـه إذا ثبتت الدلالة بضـد مـذهبـه؛ ألا ترى أنهم قـضـوا بزيادة الـلام فى «ذلك» و«هنالك» و«عَـبْـدَل» وإن لم تكثـر نظائر هذا، فكـذلك يقـضى بزيادة الهـاء فى «هِجْـرَع» و«هِبْلَع» و«هِرْكَوْلة» و«أُمَّهات» لقيام الدلالة على ذلك. ولعمرى إن كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا، وقِسْه.

---

(١) اللَّقم: أى سرعة الأكل والمبادرة للطعام.

فأما الهاء في «إيّاه» فهي على مذهب أبي الحسن حرف جاء لمعنى الغَيْبة، كما أن الكاف في «إياك» عنده حرف جاء لمعنى الخطاب، وقد تقدم القول على صحة ذلك في حرف الكاف، فارجع إليه تَرَه.

حَرْفُ الواَو

اعلم أن الواو حرف مجهور يكون فى الكلام على ثلاثة أضرب: أصلاً، وبدلاً، وزائدًا. فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو «وَرَل» و«وَعَدَ»، والعين نحو «سَوْط» و«اسْتَرْوَحَ» واللام نحو «دَلْو» و«سَخُوَ».

إبدال الواو

وإذا كانت بدلا فمن ثلاثة أحرف، وهى الهمزة والألف والياء. فأما إبدالها من الهمزة فعلى ثلاثة أضرب: أحدها أن تكون الهمزة أصلاً، والآخر أن تكون بدلاً، والآخر أن تكون زائدة.

إبدالها منها والهمزة أصل: وذلك أن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة، فمتى آثرت تخفيف الهمزة قلبتها واوًا، وذلك قولك فى «جُؤَن»(١): «جُوَنٌ» وفى «رجل سُؤَلَة: سُوَلَة» وفى بُؤَر: بُوَرٌ» وفى «لُؤَمَ: لُوَمٌ» وفى تخفيف «هو يضرب أباكَ: هو يضربُ وَباك» وفى تخفيف «يقتلُ أخاكَ: يقتلُ وَخَاك» فالواو هنا مخلصة، وليس فيها شىء من بقية الهمزة. ومثل ذلك قولك فى «هذا أَفْعَلُ من هذا» من «أَمَمْتُ» فى قول أبى الحسن: «هذا أَوَمُّ من هذا» وفى قول أبى عثمان

(١) الجؤن: جمع جؤنة، وهى سلسة مستديرة مغشاة جلدًا، يجعل فيها الطيب والثياب.

«هذا أَيَمُّ من هذا» باليـاء. وكـذلك قـراءة أبى عمـرو: ﴿السُّفَـهاءُ ولا إنّهم هُمُ السُّفَهاء﴾. ومن ذلك قولهم فى «آخيتُ زيدًا: واخيتُه» فهذه الواو بدل من الهمزة لا مـحـالة، ولا يجـوز أن يكونـا أصلين مـثل «أكّـدتُ» و«وكّـدت» و«أرّخْتُ» و«ورّخْتُ» وذلك أن لام الفـعل من «واخـيت» فى الأصل إنما هـى واو لقـولك «أخَوان» و«إخْوة» وإنما انقلبت فى «واخيتُ» كما انقلبت فى «غازيتُ»، فإذا كانت اللام كمـا ذكرنا واوًا لم يجـز أن تكون الواو فى «واخيت» أصـلاً؛ لأنه ليس فى كلامهم كلمة فاؤها واو ولامها واو غير قولهم «واوٌ» فاعرف ذلك.

وأما إبدال الواو من الهمزة المبدلة فقولك فى تخفيف «يملكُ أَحَدَ عَشَرَ: هو يملك وَحَدَ عَشَرَ» وفى «يضربُ أناةً: هو يضرب وَناةً» وذلك أن الهمزة فى «أَحَد» و«أناة» بدل من واو، وأصله «وَحَـدٌ» لأنه هو الواحد، و«امـرأة وَناة» من «الوَنَى» وهو الفتور، وذلك أن المرأة توصف بأنها كسول؛ ألا ترى إلى قول حَسّان[1]:

وتكاد تَكْسَلُ أن تجىء فراشَـــها ... فى جســم خَرْعَبَةٍ وحُـسْنِ قَوامِ

وقال الفرزدق[2]:

إذا القُنْبُصات السُّودُ طَوَّفْنَ بالضُّحى ... رقَدْنَ عليـــهن الحِجالُ المُسَجَّفُ

وقال الكندى[3]:

وتُضحى فَتِيتُ فـوقَ فِراشـــها ... نَؤُومَ الضحى لم تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

---

(١) فى ديوانه (ص ١٠٧).

(٢) فى ديوانه (ص ٥٥٢).

(٣) القائل هو: امرؤ القيس وهو فى «ديوانه» (ص ١٧).

ونحو من هذا قول الأعشى(١):

هِـــرْكَـــوْلةٌ فُنُقٌ دُرْمٌ مرافِقُــــها كــــأن أَخْمَصَـها بالشَّـوْك مُنْتَعِلُ

وقد أبدلت الواو من همزة التأنيث المبدلة من الألف على ما قدّمناه فى باب الهمزة فى ثلاثة مـواضع، وهى: التثنية ، والجمع بالتاء، والنسب، فالتـثنية نحو قولك فى «حـمراء، وصـفراء، وخُنْفُـسـاء: حمراوان، وصـفراوان وخُنْفُـساوان» والجـمع نحو قـولك فى «صحـراء: صحـراوات» وفى خَبْـراء: خَبْـراوات» وفى خُنْفساء: خُنْفُـساوات» والنسب نحو قولك «صفراوىّ» و«حـمراوىّ» و«صَحْراوىّ» و«خَبْراوىّ» و«خُنْفُساوىّ».

وأما إبدال الواو من الهمـزة الزائدة فقولك فى تخفيف «هذا غـلامُ أحمد»: «هذا غلامُ وَحْمَدَ» وفى تخفيف «هو يكرمُ أصرمَ»: «هو يكرمُ وَصْرَمَ».

إبدال الواو من الألف

وهو على ثلاثة أضرب: أحـدها: أن تبدل الواو من الألف والألف أصل. والآخر: إبدالها منها وهى بدل. والثالث: إبدالها منها وهى زائدة.

فأمـا إبدال الواو من الألف والألف أصل فـقولك فى تثنيـة «إلى» و«لَدَى» اسمى رجلين: «إِلَوانِ» و«لَدَوانِ» وكـذلك «إذا» التى هى ظرف زمان، و«إذا» التى للمفـاجأة وهى ظرف مكان، فلو سمـيت بها رجلاً لقلت فى التـثنية «إذَوانِ» ولو جـعلتَ شيـئًـا من ذلك اسم امـرأة، فجـمـعت بالألف والتـاء لقلت: «أَلَواتٌ»

(١) فى ديوانه (ص ١٠٥).

و«لَدَواتٌ» و«إذَواتُ». وكذلك «ألاَ» تـقول فيـها فى التـثنية «ألَوانِ» وفى الجـميع «ألَواتٌ». وإنما قلبت هذه الألفات واوًا من قبل أنها أصول غير زوائد ولا مبدلة بما قد أوضحناه، ودللنا عليه فى كتابنا المُنْصف فى شرح تصريف أبى عثمان، ولما لم يكن لهذه الألفـات أصل ترد إليه إذا حُرِّكت، ولـم تـكن الإمالة مسمـوعة فيـها، حكم عليها بالواو، فقُلبت إليها عند الحاجة إلى تحريكها.

فإن قلت: فقد سبق من قـولك إنها غير مبدلة، فهـلا لم يجز قلبها واوًا إذ ليس لها أصل فى ياء ولا واو؟

فالجواب: أن الأمر كذلك إلا أنها لما سُمِّى بهـا انتقلت إلى حكم الأسماء، فحكم على ألفها بما يحكم على ألفات الأسماء التـى لا تحسن إمالتها مثل «عَصًا» وقَطًا» ،فكمـا تقول «عَـصَوانِ» و«قَـطَوات» كذلك قلت أيضًـا «إلَوانِ» و«لَدَوانِ» و«إلَواتٌ». ونحو ذلك أنك لو سـميت رجـلاً بـ«ضَرَبَ» لأعربتـه، فقلت: «هذا ضَرَبٌ» وإن كان قبـل التسمية لا يدخله الإعراب، فكمـا أن «ضَرَبَ» لما سمى به انتقل إلى حكم الأسماء فأعرب كذلك أيضًا «إلى» و«لَدَى» و«إذا» و«ألاَ» إذا سمى بها انتقلت إلـى حكم الأسماء، فقضى على ألفـها بأنها من الواو إذ لم تجز فـيها الإمالة. وهذا حصلتُه عن أبى على وقت قراءة الكتاب.

فأما «على» فـإن معناها يدل على أنها من «عَلَوْتُ» فأمـرها ظاهر. وكذلك ألف «ما» و«لا» إذا سـميت بهـما زدت عليهـما ألفًا أخـرى، فإذا التـقى ساكنان همزتَ الآخرة لما حركـتها لالتقاء الساكنين، فـصارت «ماءٌ» و«لاءٌ» فإن بنيت من هذين الاسـمين اللذين هما «مـاءٌ» و«لاءٌ» مثل «حَـجَرٍ» و«عَمَلٍ» قـلت: «مَوَىً» و«لَوَىً» فقضيت على الألف الأولى أنها منقلبة من واو، وعلى الألف الآخرة التى

كانـت قلبت همزة بأنهـا منقلبـة من ياء، فخـرجت اللفظتان إلى باب «شَـوَيْتُ» و«طَوَيْتُ»، ولم تقض على الألف الآخـرة أنها من الواو كالألـف الأولى من قبل أن العين قد ثبت أنـها واو، واللام بعدها حـرف علة، فالوجـه أن تكون مما لامه ياء، ولا تكـون مما لامـه واو، وذلك أن باب «طَوَيْتُ»، ولَـوَيْتُ، وحَـوَيْتُ، وشَوَيْتُ، ورَوَيْتُ، ونَوَيْتُ، وخَـوَيْتُ، وذَوَيْتُ، وصَوَيْتُ، وغَـوَيْتُ، وعَوَيْتُ، وثَوَيْتُ، وهَوَيْتُ» أكثر من باب «قَوِيْتُ، وحـوِيْتُ، والقُوَّة، والحُوَّة، والصُّوَّة» مما عينه ولامه واوان. هذا هو القانون، وبه وصّى التصريفيون. وجاز أن يُقضى على الألفين أنهما منقلبتان عن حرفى العلة وإن كانتا قـبل التسمية غير منقلبتين؛ لأنك لما سميت بهما ألحقـتهما بما عليه عامة الأسماء، وأخرجتهـما من الحرفية التى كانا عليها للاسمية التى صارا إليها، فاعرفه.

إبدال الواو من الألف المبدلة

هذه الألف المبدلة التى أبدلت الواو عنها على ثلاثة أضرب: ألف مبدلة من همزة، وألف مبدلة من واو، وألف مبدلة من ياء.

الأولى نحـو قولك فى تصغير «آدَم» و«آخَرَ» وجمعهما: «أُوَيْدِم» و«أُوَيْخِر» و«أَوادِم» و«أَوَاخِـر»، فالألف فى «آدم» و«آخـر» أصلهـا الهـمزة، وكـانت «أأدَم» و«أأخَر»؛ لأنهمـا «أَفْعَلُ» من الأُدْمة والتأخـر، فلما اجتمعـت همزتان فى حرف واحد استثقلتـا، فأُبدلت، الثانية ألفًا لسكونها وانفتـاح الأولى قبلها، فصار «آدَمَ» و«آخَرَ» ثم جرت الألف فيهما مـجرى ألف «فاعل» الزائدة، فكما قلت فى تحقير «ضاربة» وجمعها «ضُوَيْرِبة» و«ضَوارِبُ» كذلك قلت «أُوَيْدِم» و«أُوَيْخِر» و«أَوادِم» و«أَواخِر».

فأمـا إبدال الواو من الألف المبـدلة من واو فقـولك فى الإضافة إلـى نحو «عَصًا» و«قَطًا» و«قَنًا»: «عَصَـوِىّ» و«قَطَوِىّ» و«قَنَوِىّ»، فالواو فى «عَصَوِىّ» بدل من ألف «عَصًا»، والألف فى «عَصًا» بدل من الواو فى «عَصَوَيْنِ». وكذلك الواو فى «قَطَوِىّ» و«قَنَوِىّ» لقولك «قَطَواتٌ» و«قَنَواتٌ».

وأما إبدال الواو من الألف المبـدلة من الياء فقولك فى الإضـافة إلى «فَتًى» و«سُرًى» و«رَحًى»: «فَتَوِىّ» و«سُرَوِىّ» و«رَحَوِىّ» فالواو هنا إنما هى بدل من ألف «فَتًى» و«سُـرًى» و«رَحًى»، والألف هناك بدل من الياء فى «فَتَيَـانِ» وفى «سَرَيْتُ» و«رَحَيْتُ بالرَّحَى».

فإن قلت: فلم أُبدلت الألف فى نحو «عَصًا» و«فَتًى» واوًا مع ياء الإضافة؟

فالجواب: أنهم لمّا احتـاجوا إلى حركتـها مع ياء الإضافـة لسكونها وسكون الياء الأولى من ياءى الإضـافة، قلبوها حـرفًا يحتمل الحـركة، وهو الواو، ولم يقلبوها ياء فيقولوا «عَصَيِىّ» و«رَحَيِىّ» لئلا تجتمع ثلاث ياءات وكسرة، فهربوا إلى الواو لتختلف الأحرف.

فإن قلت: فهلا قلبوها همزة كمـا قلبوا ألف «كساء» و«قضاء»؛ ألا ترى أن أصلهما «كِسـاوٌ» و«قَضايٌ» فقُلبت الواو والياء ألفين، فصارا «كِـساا» و«قَضاا» ثم أبدلوا الألف الآخرة منهما همـزة، فقالوا «كِساء» و«قَضاء» فـهلاّ فعلوا مثل ذلك فى «عَصًا» و«رَحًى» فقالوا «عَصَئِىّ» و«رَحَئِىّ»؟

فالجواب: أنهم إنما احـتاجـوا إلى حركـة الحرف لا غـير، ولم يقع طرفًـا فيضعف فـتبدل منه همزة كما أبدلوها فى «كِـساءٍ» و«قَضاءٍ» ألا ترى أن الواو فى

«عَصَوِىّ» و«رَحَوِىّ» حشو، وليست بطرف فتضعف، فتبدل الألفُ فى «عَصًا» و«رَحًى» همزة، وإذا كانوا قد احتملوا الواوين فى نحو «نَوَوِىّ» و«طَوَوِىّ» و«لَوَوِىّ» لأنهما لم يتطرفا فيضعفا، فهم باحتمالهم الواحدة فى نحو «عَصَوِىّ» و«رَحَوِىّ» و«فَتَوِىّ» أجدر.

وروينا عن قطرب أن بعض أهل اليمن يقول «الصَّلَوْةُ» و«الزَّكَوْةُ» و«الحَيَوْة» بواو قبلها فتحة، فهذه الواو بدل من ألف «صَلاة» و«زكاة» و«حَياة» وليست بلام الفعل من «صَلَوتُ» و«زَكَوتُ»؛ ألا ترى أن لام الفعل من «الحياة» ياء وقد قالوا «الحَيَوة».

إبدال الواو من الألف الزائدة

وذلك نحو ألف «فاعِل» و«فاعَل» و«فاعُول» و«فاعال» نحو «ضارِب» و«خاتَم» و«عاقُول» و«ساباط» فمتى أردت تحقير شىء من ذلك أو تكسيره قلبت ألفه واوًا، وذلك نحو «ضُوَيْرِب» و«خُوَيْتِم» و«عُوَيْقِيل» و«سُوَيْبِيط»، وكذلك «ضَوارِبُ» و«خَواتِمُ» و«عَواقِيل» و«سَوابِيط». فأما قلبها فى التحقير فأمره واضح، وذلك أن الضمة لما وقعت قبل الألف قلبتها واوًا. وأما التكسير فهو محمول فى ذلك على التحقير، وذلك أنك إذا قلت «خَواتِمُ» و«ضَوارِبُ» فلا ضمة فى أول الحرف، ولكنك لما كنت تقول فى التحقير «خُوَيْتِم» قلت فى التكسير «خَواتِمُ» قال الأعشى(١):

.... وتُتْرَكُ أمـــوالٌ عليها الخَواتِمُ

(١) فى «ديوانه» (ص ١٢٩).

وإنما حُمل التكسير فى هذا على التحقير لأنهما من واد واحد، وذلك أن هذا التكسير جارٍ مجرى التحقير فى كثير من أحكامه من قبل أن علم التحقير ياء ثالثة ساكنة قبلها فتحة، وعلم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، والياءُ أخت الألف من الوجوه التى تقدم ذكرها، وما بعد ياء التحقير حرف مكسور كما أنّ ما بعد ألف التكسير حرف مكسور، فلمّا تَناسَبَا من هذه الوجوه حُمل التكسير على التحقير، فقيل «خَوالِدُ» كما قيل «خُوَيْلِدُ». وكما حُمل التكسير فى هذا الموضع على التحقير كذلك أيضًا حُمل التحقير فى غير هذا الموضع على التكسير، وذلك فى قول من قال فى تحقير «أَسْوَدَ» و«جَدْوَل»: «أُسَيْوِدٌ» و«جُدَيْوِلٌ» فأظهر الواو ولم يُعلّها لوقوع الياء الساكنة قبلها، وذلك أنه لما كان يقال فى التكسير «أساوِد» و«جَداوِل» قال أيضًا فى التحقير «أُسَيْوِد» و«جُدَيْوِل» وأجرى الواو فى الصحة بعد ياء التحقير مجراها فيها بعد ألف التكسير، فكما جاز أن يُشبّه «ضَوارِب» بـ«ضُوَيْرِب» وإن لم تكن فى ضاد «ضَوارِبَ» ضمة كضمة ضاد «ضُوَيْرِب» كذلك أيضًا جاز أن يشبه «أُسَيْوِد» فى تصحيح واوه بعد الياء بـ«أساوِدَ» فى تصحيح واوه بعد الألف وإن كان فى «أُسَيْوِدٍ» ما يبعث على القلب، وهو وقوع الياء ساكنة قبل الواو.

ومن ذلك قولك فى «قاتَلَ» و«ضارَبَ» ونحوهما: «قُوتِلَ» و«ضُورِبَ» انقلبت الألف الزائدة واوًا للضمة قبلها.

واعلم أن حُذّاق أصحابنا وذوى القياس القوى منهم يذهبون إلى أن الألف فى «كِتاب» و«غَزالَ» و«غُراب» إذا حقّرت الاسم فقلت «كُتَيِّب» و«غُزَيِّل» و«غُرَيِّب» فإنك لم تبدل ألف «كِتاب» و«غَزال» و«غُراب» فى أول أحوالها لياء التحقير ياء، وإنما المذهب عندهم أنك قلبتَ الألف واوًا، فصار التقدير «كُتَيْوِبٌ»

و«غُرَيْوب» فلما اجتمعت الياء والواو، وسَبَقت الياءُ بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت ياء التحقير فيها، فقلت: «كُتَيِّب» و«غُزَيِّل» و«غُرَيِّب» فالياء إذن فى «غُزَيِّل» إنما هى بدل من واوٍ بدلٍ من ألف المد، وكذلك ما أشبه ذلك.

فإن قيل: ما الذى دعاهم إلى اعتقاد هذا الرأى؟ وهلا ذهبوا إلى أن الألف لما وقعت قبلها ياء التحقير قُلبت فى أول أحوالها ياء كما تقلب للكسرة تقع قبلها ياءً، وذلك نحو «مِفْتاح» و«مَفاتِيح» و«دِيْنار» و«دَنانير» و«قِرْطاس» و«قَراطِيس» و«حِمْلاق» و«حَماليق»؟

فالجواب: أنهم إنما حملهم على القول بما قدمناه أنهم رأوا الألف أكثر انقلابها إنما هو إلى الواو نحو «ضارب» و«ضَوارِبَ» و«ضُوَيْرِب» فكما جاز أن تقلب فى «ضَوارِبَ» ولا ضمة قبلها، وفى نحو «رَحَوِىّ» و«عَصَوِىّ» و«فَتَوِىّ» و«مَغْزَوِىّ» و«مَلْهَوِىّ» و«مَدْعَوِىّ» وفى قول يونس فى «مُثَنَّوِىّ» و«مُعَلَّوِىّ». وأبدلت أيضا من الألف المتحركة، وهى الهمزة فى نحو «صَفْراوانِ، وحَمْراوانِ، وخَبْراوات، وخَبْراوِىّ، وخُنْفُساوِىّ» وغير ذلك مما يطول ذكره، كذلك حكموا أيضًا بأنها فى نحو «غَزال» و«غُرابٍ» إنما قُلبت فى أول أحوالها واوًا، فصارت «غُزَيْوِل» و«غُرَيْوِب» ثم أبدلت الواو ياء على ما قدمناه. فهذا هو القول الذى لا معدل عنه. فأما «مُفَيْتِيحٌ» و«مَفاتِيحُ» و«دُنَيْنِيرٌ» و«دَنانيرُ» فلم يمكن قلب ألفهما واوًا لأن الكسرة تمنع من ذلك، وليست قبل الياء الثانية فى نحو «كُتَيِّب» و«حُسَيِّب» كسرة تمنع وقوع الواو بعدها، إنما قبلها ياء ساكنة، والياء الساكنة قد رأينا الواو المفردة بعدها فى نحو «أُسَيْوِد» و«أُحَيْوِل» و«جُدَيْوِل» و«خُرَيْوِع». وقالوا أيضًا «دِيْوان» و «اجْلِيواذ» ونحو ذلك، فاعرف هذا فإنه مُسْفِرٌ واضح.

إبدال الواو من الياء

هذه الياء التى أُبدلت منها الواو على ثلاثة أضرب: أصل، وبدل، وزائدة.
فالأصل قولك من «أَيْقَنَ» و«أَيْسَرَ» و«أَيْدَيْتُ إليه يدًا»: «مُوقِنٌ» و«مُوسِرٌ» و«مُودٍ» وهو «يُوقِنُ» و«يُوسِرُ» و«يُودى» و«قد أُوسِرَ فى هذا المكان» و«أُوقِنَ فيه» و«أُودِىَ إلى زيد فيه» وهو «مُوسَرٌ فيه» و«مُوقَنٌ فيه» و«مُودًى إلى زيد فيه». وكذلك «أَيْأَسْتُهُ فأنا مُوئِسُهُ، وهو مُوأَسٌ مما طلبه». وكذلك كل ياء مفردة ساكنة قبلها ضمة، وإنما قُلبت الياء الساكنة واوًا للضمة قبلها من قبل أن الياء والواو أختان بمنزلة ما تدانت مخارجه من الحروف نحو الدال والتاء والطاء، والذال والثاء والظاء، وقد أيناهم قالوا «وَتِدٌ» فبيّنوا التاء لقوتها بالحركة، ثم إنهم لما أسكنوا التاء تخفيفًا ضَعُفت بالسكون، فاجترؤوا عليها بأن قلبوها إلى لفظ ما بعدها ليدغموها فيه، فيكون العمل والصوت من وجه واحد وجنس واحد، فقالوا «وَدٌّ».

وكذلك الواو والياء فى نحو «لَيَّة» و«طَيَّة» وأصلهما «لَوْية» و«طَوْية»، فقلبوا الواو ياء، وأدغموا الياء المنقلبة فى الثانية، فقالوا: «لَيَّة» و«طَيَّة». وكذلك «سَيِّد» و«ميِّت» إنما أصلهما «سَيْوِد» و«مَيْوِت» فقلبت الواو ياء ليكون العمل أيضًا من وجه واحد، وأُدغمت الياءُ فى الياء، فصار «سَيِّد» و«ميِّت».

فإن قلت: فإنّ «وَدًّا» إنما قلبوا فيه الأول إلى لفظ ما أدغموه فيه وهو الدال، فقالوا «وَدٌّ» وأنت فى «سَيِّد» و«مَيِّت» إنما قلبت الثانى إلى لفظ الأول، فكيف هذا؟

فالجواب: أنهم إنما فـعلوا ذلك بالواو لغلبـة الياء عليـها، وإنما غلبت اليـاء على الواو لخفة الياء وثقل الواو، فهربوا إلى الأخف، فلما وَجبت هذه القضية فى الواو والياء أُجريت الضـمة مجرى الواو، والكسـرة مجرى الياء؛ لأنهمـا بعضان ونائبتان فى كثير من المواضع عنهما، فقُلبت الواو الساكنة للكسرة قبلها ياء، فقالوا «مِيزان» و«مِـيقات» والياءُ السـاكنة للضمة قبـلها واوًا، فقالوا «مُـوسِرٌ» و«مُوقِنٌ» وقويت الحركتان وإن كانتا ضعيـفتين على قلب الياء والواو من قبل أنهما لما سكنتا قويت الحـركة على إعلالهمـا وقلبهما، فكمـا تَقلب الياءُ الواوَ المتحركـة فى نحو «سيِّد» وقيِّم» لأن أصلهما «سَيْـوِد» و«قَيْوِم» كذلك قلبت الكسرةُ الواوَ الساكنة فى نحو «مِيقات» و«مِيعاد» والضـمةُ الياءَ الساكنة فى نحو «مُوْسِرٍ» و«مُوْقِنٍ» وذلك أن الحرف أقـوى من الحركة، فكمـا قَلبت الياء بقوتهـا الواوَ المتحركـة، كذلك قَلبت الكسرةُ والضمةُ الواوَ والياءَ الساكنتين دون المتحركتين لضعفهما.

فإن قلت: فمـا بالهم قالـوا «سائلٌ» و«سُيَّـلٌ» و«عائلٌ» و«وعُيَّـلٌ» قال أبو النجم:

كأنّ ريحَ المسْـكِ والقَرَنْفُلِ   نباتُه بـينَ التِّـلاعِ السُّيَّلِ

وقال الآخر:

فَتركْنَ نَهْدًا عُيَّلاً أبناؤها   وبنى فَزارةَ كاللُّصُوت المُرَّدِ

وهلاّ قلبوا الياء الأولى من «السُّـيَّل» و«العُيَّل» لسكونهما وضمّ ما قـبلهما؟ وقالوا أيضًا: «اعْلَوَّطَ اعْلِوّاطًا» و«اخْرَوَّطَ اخْـرِوّاطًا» فلم يقلبوا الواو الأولى منهما ياء وإن كانت ساكنة مكسورًا ما قبلها!.

فالجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك من قبل الياء والواو إذا أُدغمتا بعُدتا عن الاعتلال وعن شبه الألف؛ لأن الألف لا تدغم أبدًا، فإذا قويتا بالإدغام لم تتسلط الحركتان قبلهما على قلبهما، على أن منهم من يقلب الواو الأولى من هذا للكسرة قبلها ياء، فيقول: «اجلَوَّذَ اجْلِيْواذًا» و«اخرَوَّطَ اخْرِيواطًا» ولم يقلب الواو الآخرة وإن كانت قبلها ياءٌ ساكنةٌ ياءً فيقول «اجْلِيّاذًا» و«اخْرِيّاطًا»، من قبل أن قلب الأولى منهما عارض ليس بلازم ولا واجب، فجرى ذلك مجرى يا «ديْوان» فى أن لم تُقلب لها الواو الآخرة فيقولوا: «ديّان» إذ لم تكن الأولى لازمة ولا واجبة، وإنما قلبت لضرب من التخفيف. ومن قال: «اجْليواذ» و«ديْوان» فجعل للكسرة تأثيرًا لم يقل فى «سُيَّل»: «سُوَيْلٌ» ولا فى «عُيَّل»: «عُوَيْلٌ» لأن قلب الواو ياء أخف من قلب الياء واوًا، ولو كان القلب هنا واجبًا لقيل: «سُوَيْلٌ» و«عُوَيْلٌ» كما قالوا: «مُوسِرٌ» و«مُوقِنٌ».

وكذلك أيضًا إن تحركت الياء والواو قويتا بالحركة، فلم تُقلبا للحركتين قبلهما، وذلك نحو «غُيُر» جمع «غَيُور» و«دجاج بُيُض» جمع «بَيُوض» وكذلك «حوَلٌ» و«عوَض» و«رجُل عِيَبة». فأما قولهم «ثَوْر» و«ثِيرَة» فشاذ، وكأنهم فرقوا بالقلب بين جمع «ثَوْر» من الحيوان وجمع «ثَوْر» من الأقط؛ لأنهم يقولون فى «ثَوْر» الأقط: «ثِوَرة» على القياس. فأما «حِيَلٌ» و«قِيَمٌ» فإن الواو فيهما لما انقلبت فى الواحدة ضرورة لانكسار ما قبلها قُلبت أيضًا فى الجمع، فقيل «قِيَمٌ» و«حِيَلٌ». وأما «حِياض» و«رِياض» و«ثِياب» ونحو ذلك فإنما قلبت واوه ياء لسكونها فى الواحد، ومجيئها فى الجمع بعد كسرة، وقبل ألف، ولامُ الفعل فيها صحيح، لا بُدّ فى هذا الموضع من ذكر هذه الأربعة الأشياء وإلا فَسدت العلة ونقصت.

فإن قلت: فـأنت تعلم أن أصل «غازية» و«مَـحْنِيـة»: «غازوة» و«مَـحْنوة» لأنهما من «غَـزَوْتُ» و«حَنَوْتُ» وقد قلبت الواو فيـهما للكسرة قبلـها، وهما مع ذلك متـحركـتان. وكذلك «داعِـية» و«قاصِـية» و«عافِـية» و«راجِـية» لأن الأصل «داعوة» و«قاصوة» و«عـافوة» و«راجوة» لأنها من «دَعَوْتُ» و«قَـصَوْتُ» و«عَفَوْتُ» و«رَجَوْتُ».

فالجواب: أنه إنما أعل ذلك وإن كـان مـتـحركًـا من قـبل أنه لام الفـعل، فضَعُفَ، وأما الفاء والعين فقويتان، فسَلِمتا لقوّتهما، وإذا كان القلب فى العين قد جاء فى نحو «ثِيَـرة» و«سِياط» فهو فى الـلام أَجْوَزُ وأَسْوَغُ. فأما قـولهم «الفُتُوّة» و«النُّدوّة» و«الفُتُوّ»، قال[1]:

فى فُتُـــوٍّ أنا رابئهم   من كَـــلالِ غَـــزْوةٍ ماتُوا

فـأصله «الفُتُـوْية» و«النُّدُوْية» و«الفُتُـوْى» ولكنهم أبدلوا اليـاء واوًا للضمـة قبلها، ولم يعـتدوا بالواو الساكنة حاجزًا لضعـفهما، فلما قلبوا الـياء واوًا أدغموا الأولى فيها، فصحت لأن الأولى حَصَّنَتْـها بإدغامهم إياها فيها، ولولا أن الأولى أدغمت فى الآخـرة لما جاز أن تقع واوٌ فى اسم طرفًا بعد ضـمة، وهذا واضح. ويدل على أن «النُّدُوّة» من اليـاء قـولُهم: «لفلان تكـرم ونَدَى» بالإمالة، فـدلت الإمالة على أنه من اليـاء. فأما قولهم: «النَّداوة» فالواو فـيه بدل من ياء، وأصله «نَداية» لما ذكرنا من الإمالة فى «النَّدى» ولكن الياء قُلبت واوًا لضرب من التوسع، وسنذكر أمثال هذا.

---

(١) قائله: جذيفة الأبرش كما فى «اللسان» (فتى). والصحاح للجوهرى.

اعلم أنهم قد قلبوا الياء واوًا لا لعلة سوى تعويض الواو قلبها ياء لكثرة دخول الياء عليها، وذلك قولهم: «جَبَيْتُ الخَراج جباوةً» وأصلها «جِباية». وقالوا: «رَجاءُ بن حَيْوَةَ» وأصلها «حَيَّة» فقلبت الياء التى هى لام واوًا. وقالوا: «هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه» أى «ممضيٌّ». وقالوا: «هى المُضَواء» وأصلها «مُضَياء». وقالوا: «هو أَمُور بالمعروف نَهُوٌّ عن المُنكر» وهى من «نَهَيْتُ». وقالوا: «شربتُ مَشُوًّا» وهو من «مَشَيْتُ» لأنه الدواء الذى يُمشَى عنه، وكأنهم إنما أبدلوا الياء واوًا فى «نَهُوّ» و«مَشُوّ» ولم يقولوا «نَهِيّ» و«مَشِيّ» لأنهم أرادوا بناء «فَعُول» فكرهوا أن يلتبس بـ«فَعِيل». و«الحَيَوان» أصله «الحَيَيان» فقلبت الياء التى هى لام واوًا استكراهًا لتوالى الياءين ليختلف الحرفان، هذا مذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما إلا أبا عثمان، فإنه ذهب إلى أن «الحَيَوان» غير مبدل الواو، وأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعلٌ، وشبّه هذا بقولهم: «فاظَ المَيّتُ يفيظ فَيْظًا وفَوْظًا» ولا يستعملون من «فَوْظٍ» فعلاً، وكذلك «الحَيَوان» عنده مصدر لم يشتق منه فعل بمنزلة «فَوْظٍ» ألا ترى أنهم لا يقولون: «فاظَ يفُوظ» كما قالوا: «فاظَ يَفِيظ». ويدلك على أنهم لم يستعملوا من «الحَيَوان» فعلاً قولُ سيبويه: «ليس فى الكلام مثل حَيَوْتُ» أى: ليس فى كلامهم «حَيَوْت» ولا ما جرى مجراها مما عينه ياء ولامه واو. وهذا الذى رآه أبو عثمان، وخالف فيه الخليل وسيبويه غير مرضى عندنا منه، قال لى أبو على وقت قراءتى كتاب أبى عثمان عليه: هذا الذى أجازه أبو عثمان فاسد من قبل أنه لا يمتنع أن يكون فى الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان مثل «فَوْظٍ» و«صَوْغٍ» و«قَوْلٍ» و«مَوْتٍ» وأشباه ذلك، فأما أن يوجد فى الكلام كلمة عينُها ياء ولامُها واوٌ فلا، فحملُه «الحَيَوان» على «فَوْظٍ»

خطأ؛ لأنه شَبَّه ما لا يوجد فى الكلام بما هو موجود مطرد. وبهذا علمنا أن «حَيْوَةَ» أصلها «حَيَّة» وأن اللام إنما قُلبت واوًا لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء، ولأن الكلمة أيضًا عَلَم، والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد فى غيرها نحو «مَوْهَب» و«مَوْرَق» و«مَوْظَب» و«مَعْدِى كَرِب» و«تَهْلَل» و«مَزْيَد» و«مَكْوَزة» وغير ذلك مما يطول تعداده. وحكى اللحيانى: «اشْتَرِ من الحَيَوانِ والحَيَواتِ، ولا تَشْتَرِ من المَوَتان»[1] فالواو أيضًا فى «الحَيَوات» بدل من ياء، وأصلها «حَيَيات» لأنها «فَعَلات» من «حَيِيْتُ» و«حَيِيتَ» من مضاعف الياء بلا خلاف، ويدل على أنه لا خلاف فى «حييت» فى أن لامه ياء بمنزلة «خَشِيت» و«عَيِيْتُ» وأنه ليس كـ«شَقِيْتَ» و«غَبِيْت» قول أبى عثمان إنهم لم يشتقوا من «الحَيَوان» فعلاً؛ أى: لم يستعملوا منه فعلا عينه ياء ولامه واو والعلة فى قلب «الحَيَوات» هى العلة فى قلب «الحَيَوان».

ومما قُلبت ياؤه واوًا للتصرف وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها، وللفرق أيضًا بين الاسم والصفة قولهم: «الشَّرْوَى»[2] و«الفَتْوَى» و«البَقْوَى»[3] و«الرَّعْوَى»[4] و«الثَّنْوَى»[5] و«التَّقْوَى»،

---

(١) أي اشترِ الأرَضين والدور، ولا تَشْتَرِ الرقيق والدَّوابَّ، وقال الفرّاء: المَوَتان من الأرض التى لم تَحْيَ بَعْدُ. [اللسان مادة (موت)].

(٢) شَرْوَى الشىء: مثله.

(٣) البقوى: الإبقاء.

(٤) الرَّعْوَى: رعاية الحفاظ للعهد.

(٥) الثَّنْوَى: الاسم من الاستثناء.

قال[١]:

فما بَقْوَى علىّ تركتُمانى ... ولكنْ خِفتُما صَرَدَ النِّبالِ

ويروى «بُقْيا». وقال الآخر[٢]:

أُذَكَّرُ بالبَقْوَى على مَنْ أصابنى ... وبَقْوايَ أنى جاهد غير مُؤْتَلِ

وأصل هذا كله «شَرْيا» و«فَتْيا» و«بَقْيا» و«رَعْيا» و«ثَنْيا» و«وَقْيا» لأن «الشَّرْوَى» من «شَرَيْتُ» و«الفَتْوَى» من معنى «الفَتَى» و«البقوى» من «بَقَيْتُ الشىءَ» إذا انتظرته، و«الرَّعْوَى» من «رَعَيْتُ» و«الثَّنْوَى» من «ثَنَيت» و«التقوى» من «وقَيْتُ». وقد تقصيت الأدلة على صحة هذه الدعاوى فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان. فإن كانت «فَعْلَى» صفة لم تغير الياءُ منها إذا وقعت لامًا، وذلك نحو «صَدْيا» و«ريّا» و«خزيا» وقد ذكرت هذا فى صدر هذا الكتاب فى باب الهمزة.

ومما قلبت فيه الياء واوًا ما حكاه أبو على أن أبا الحسن حكاه من قولهم:

---

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (صرد) ونُسِبَ إلى اللَّعِينُ المِنْقَرِىّ بلفظِ (بُقْيَا) يخاطب جرير والفرزدق، كما ذكر البيت فى طبقات فحول الشعراء (٤٠٣)، والحيوان (١/٢٥٦) والمراد خفتما أن تصيب نبالى. وذكر البيت أيضًا فى اللسان فى مادة (بقى) ونُسِبَ أيضًا إلى اللّعين ويسبقه بيتان:

سأقضى بَيْنَ كَلْبِ بَنِى كُلَيْبٍ ... وبين القَيْنِ قَيْنِ بَنِى عِقَالِ

فإن الكلب مَطْعَمُهُ خَبيثٌ ... وإنَّ القَيْنَ يَعْمَلُ فى سِفَالِ

(٢) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (بقى) ونُسِبَ إلى أبو القَمْقَامِ الأَسَدِىّ.

«مضى إِنْوٌ من الليل»[١] أى: إِنْيٌ. وأخبرنا قال: قال أحمد بن يحيى: قال ابن الأعرابى: يقال: «إِنْيٌ» و«إِنَىً» و«مِعْىٌ» و«مِعَىً» و«حِسْىٌ» و«حِسَىً» قال الهذلى[٢]:

حُلْوٌ ومُرٌّ كعَطْفِ القِدْحِ مِرّتُه   بكلّ إِنْيٍ حذاهُ الليلُ يَنْتَعِلُ

إبدال الواو من الياء المبدلة

وذلك أنك لو أخرجت مصدر «ضاربتُ» و«قاتَلْتُ» على أصلهما لقلت: «ضِيْراب» و«قِيْتال» فقلبت ألف «ضاربت» و«قاتَلْتُ» ياء لانكسار ما قبلها، ثم إنك لو سميت بهذين المصدرين، ثم صغرتهما لوجب أن تقول: «ضُوَيْرِيب» و«قُوَيْتِيل» فتقلب الياء واوًا، وتزيل الياء لزوال الكسرة التى كانت قبلها.

فإن قلت: فأنت تعلم أن هذه الياء ليس أصلها واوًا، وإنما هى بدل من ألف «فاعَلْتُ» فَلِمَ قلبتَها واوًا وليست منقلبة عن الواو؟

---

(١) قال الأخفش فى تفسير سورة آل عمران الآية (٨٢) فى كتابة (معانى القرآن) (آناء الليل): وواحد الآناء مقصور (إنىً) فاعلم. وقال بعضهم: إنيٌ، كما ترى وإنوٌ، وهو ساعات الليل.

(٢) ذكر البيت فى مجاز القرآن الكريم (١/ ١٠٢) وذكره أبو عبيد ونسبه إلى أبى أُثَيْلَة كما ذكر البيت فى هامش معانى القرآن للأخفش (١/ ٢١٤) [تحقيق فائز فارس] وذكر البيت فى متن الكتاب ولكن اختلف شطر البيت

(السَّالكَ الثغرَ مَخْشيًا مَواردُهُ   فى كُلِّ إِنيٍ قَضَاهُ اللهُ يَنْتَعِلُ)

ونسب البيت إلى المُتَنَخِّل الهُذَلِى، وهو مالك بن عُوَيْمر الهذلى شاعر محسن من شعراء هذيل وهو صاحب القصيدة الطائية التى قال فيها الأصمعى: أجود طائية قالتها العرب. [المؤتلف والمختلف (٢٧٢)].

فالجواب: أنا قد علـمنا أن أصل هذه الياء فى «فِـيْعال» ألف فـى «فاعلْتُ» وأنها إنما صارت ياء لانكسار ما قبلها، فلما زالت الكسرة من قبلها بضمة التصغير لم يمكنك ردها إلى الألف لأجل الضمة قبلهـا، ولم يبق هناك غير الواو، فقلبت إليها، فقلت: «ضُوَيْرِيب» و«قُوَيْتِيل» فاعرف ذلك، وقس عليه ما شاكلَه.

وأما قولك فى تصـغير «قِيْمـة» و«دِيْمة»: «قُوَيْمة» و«دُوَيمة» فليـست الضمة هى التى اجتلبت الواو، وإنما أصل اليـاء فيهما واو من «الـدَّوام» و«قَوَّمْتُ»، فلما فُقدت الكسرة من القـاف والدال رجعت الواو التى كانت قُلبت للكسرة؛ ألا ترى أنك تقول فى «فَعْلة» منهما: «قَوْمة» و«دَوْمة» فتجد الواو فيهما ثابتة وإن لم تكن. هناك ضمة، وهذا مُنْجَلٍ.

إبدال الواو من الياء الزائدة

وذلك قولك فى «بَيْطَرَ» و«سَيْطَرَ» و«هَيْنَمَ»[1] و«بَيْقَرَ»[2] إذا لم تُسمّ الفاعل وجعلت الفعل مسندًا إلى المفعول «بُوْطِرَ» و«سُوْطِرَ» و«هُوْنِمَ» و«بُوْقِرَ» فتقلب الياء الزائدة فى «فَيْعَلَ» واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها.

---

(١) هينم: دعا الله.

(٢) بَيْقَرَ: هلك.

زيادة الواو

قد زيدت الواو ثانية فى نحو «كَوْثَرٍ» و«جَوْهَرٍ» و«تَوْرابٍ»[١] و«طُوْمار»[٢] و«دُواسِرٍ»[٣] و«حَوْقَل»[٤] و«صَوْمَعَ»[٥] وثالثة فى نحو «جَدْوَلٍ» و«قَسْوَرٍ»[٦] و«خِرْوَعٍ»[٧] و«بَرْوَعٍ»[٨] و«قِرْواش»[٩] و«دِرْواس»[١٠] و«عَمُود» و«عَجُوز» و«جَهْوَرَ»[١١] و«رَهْوَكَ»[١٢]. ورابعة فى نحو «كَنَهْوَرٍ»[١٣] و«بَلَهْورٍ»[١٤] و«جُرْمُوق»[١٥] و«زُرْنُوقٍ»[١٦] و«عَطَوَّدٍ»[١٧] و«سَنَوَّرٍ»[١٨] و«اخْرَوَّطَ»[١٩] و«اعْلَوَّطَ»[٢٠] وخامسة نحو «قِنْدَأْوٍ»[٢١] و«سِنْدَأْوٍ»[٢٢] و«كِنْثَأْوٍ»[١٣] و«عَضْرَفُوط»[٢٤] و«مَنْجَنُون»[٢٥] و«حَيْزَبُون»[٢٦] قال القطامى[٢٧]:

إذا حَيْزَبُونٌ تُوقدُ النار بعدما تَلَفَّعتِ الظلماءُ من كل جانبِ

---

(١) التوارب: التراب.

(٢) الطومار: الصحيفة.

(٣) الدواسر: الشديد الضخم.

(٤) حَوْقَلَ: أعيا.

(٥) صومع البناء: علاه.

(٦) القسور: الأسد.

(٧) الخروع: نبات معروف.

(٨) بروع: اسم امرأة.

(٩) القرواش من الرجال: الطفيلى.

(١٠) الدرواس: الأسد.

(١١) جَهْوَز بكلامه: أعلم به وأظهره.

(١٢) الرَّهْوَكَة: استرخاء المفاصل فى المشى.

(١٣) الكنهور: السحاب المتراكم الثخين.

(١٤) البلهور: كل عظيم من ملوك.

(١٥) الجرموق: الخف القصير يلبس فوق خف.

(١٦) الزرنوق: النهر الطويل.

(١٧) العطود: الشديد الشاق من كل شىء.

(١٨) سَنَوَّر: جملة السلاح.

(١٩) اخروط السفر: طال.

(٢٠) اعلوط البعير: تعلقت بعنقه وعلوته.

(٢١) القندأو: الغليظ القصير.

(٢٢) الكنثأو: الوافر اللحية.

(٢٣) السندأو: الحديد الشديد.

(٢٤) المنجنون: الدولاب.

(٢٥) الغضرفوط: ذكر العظاء.

(٢٦) الحيزبون: العجوز من النساء.

(٢٧) ذكر البيت فى الأغانى (٢٤/ ٢٤) ونسب إلى القطامى وقد لُقِّبَ بـ(صريع الغوانى) وقد قال هذه القصيدة عندما نزل فى بعض أسفاره بامرأة من مُحارب قيس، فنسبها فقالت: أنا من قوم=

ولم تزد الواو أولاً البتة، وذلك أنها لو زيدت لم تخل من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلو زيدت أولاً مضمومة لاطّرد فيها الهمز كما همز نحو ﴿أُقِّتَتْ﴾[1] و«أُعِدَ زيدٌ» ولو زيدت مكسورة لكان قلبها أيضًا جائزًا وإن لم يكن فى كثرة همز المضمومة، وذلك نحو «إسادة» و«إعاء» وإفادة» فى «وسادة» و«وِعاء» و«وِفادة». وكذلك قولهم «إشاح» فى «وِشاح». ولو زيدت أولاً مفتوحة لم تخل من أن تزاد فى أول اسم أو فعل إذ الحروف ليست من محتمل الزيادة، فلو زيدت فى أول الاسم مفتوحة لكنت متى صغرت ذلك الاسم فضممتها ممكنًا من همزها، كما تقول فى «وُجَيْه» تصغير «وَجْه»: «أُجيْه» وفى «وُعَيْد» تصغير «وَعْد»: «أُعَيد». ولو كانت فى أول فعل لكنت متى بنيته للمفعول ولم تسم فاعله وَجَبَ أن تضمّها، ولو ضممتها لجاز أيضًا همزها على أن منهم من همز المفتوحة وإن كان قليلاً، وذلك قولهم «أَحَدٌ» و«أَناة»[2] و«أَجَمَ»[3] وأصله «وَحَدٌ» و«وَناةٌ» و«وَجَمَ». وقالوا فى الفعل أيضًا «أَقَّتَ» فى «وَقَّتَ» فلما كانت زيادتهم الواو أولاً تدعو إلى همزها وزوال لفظها والإشكال هل هى همزة غير مبدلة أو همزة مبدلة من واو، رُفض ذلك فيها، فلم تُزَدْ أولاً البتة. فأما الواو فى «وَرَنْتَلٍ» فأصل،

= يشتوون القَدَّ من الجوع - القَدّ: جلد ولد الشاة ساعة يولد ويشوى ويؤكل فى الجدب - قال: ومن هؤلاء وَيْحَكِ؟ قالت: مُحاربٌ، ولم تَقْرِه، فبات عندها بأسوأ ليلة، فقال فيها القصيدة التى أولها:

«نَأَتْكَ لَيْلَى نِيَّةٌ لم تُقارِبِ وما حُبُّ ليلى من فؤادى بذاهبِ»

(١) سورة المرسلات: الآية (١١).

(٢) الأناة من النساء: التى فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٣) أجم: أجم الشىء كرهه.

والكلمة رباعية، والنون زائدة كنون «عَقَنْقَل»[(١)] و«جَحَنْفَل»[(٢)] و«عَبَنْقَس»[(٣)]. ولا تجعلها زائدة لما قدّمناه من أن الواو لا تزاد أولاً البتة.

واعلم أن الواو لم تأت في كلام العرب فاء ولامًا، وليست في كلامهم لفظة فاؤها واو ولامها واو إلا حرف واحد، وهو قولنا «واو»؛ ولذلك قال سيبويه: «ليس في الكلام مثل وَعَوْتُ». واعلم أن سيبويه ذكر أنهم إنما امتنعوا من أن يكون في كلامهم مثل «وَعَوْتُ» استثقالاً للواوين، ولم يزد في الاعتلال لهذا أكثر من هذا الظاهر، وقد أوجز في هذا القول، وأشار إلى العلة الصريحة اللطيفة، ولم يصرح بها، وأنا أذكر الموضع قفوًا له، وكشفًا لغرضه، وزيادة في البيان، وتقوية للعلة. اعلم أنه لم يأت عنهم مثل «وَعَوْتُ» من قِبل أنهم لو فعلوا ذلك لاكتنف الحالَ أمران ضِدّان، فتركوا ذلك لذلك، وذلك أن ما ماضيه «فَعَلَ» وفاؤه واو فعين مستقبله مكسورة، وفاؤه محذوفة، وذلك نحو «وَعَدَ» و«وَزَنَ» و«وَرَدَ» تقول «يَعِدُ» و«يَزِنُ» و«يَرِدُ» فهذا أصل مستمر، فأما قول بعضهم[(٤)]:

لو شئت قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبةٍ تدعُ الحوائمَ لا يَجُدْنَ غليلا

بضم الجيم فلغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها. ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضي على «فَعَلَ»

---

(١) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل.

(٢) الجحنفل: العظيم الجحلفة، وهي مشفر البعير.

(٣) العبنقس: السيء الخُلق.

(٤) ذكر البيت في ديوان جرير (٥٤٣) بتحقيق الصاوي، وهو البيت الثاني في قصيدته التي قالها في هجاء الفرزدق:

الحوائم: وحُوَّمٌ عطاش جدًا ، والغليل: حَرَّ الجَوف لَوْحًا وامْتعَاضًا

ولامه واو فـعين مضارعـه أبدًا مضمومـة، وذلك نحو «غزَوتُ أغْـزُو» و«دَعَوْتُ أَدْعَو». وهذا أيضًا أصل مـستمر غـير منكسر، فلو صاغـوا مثل «وَعَوْتُ» لوجب عليهم فى المضارع أن يكسروا العين كما كسروا عين «يَعِدُ» وأن يضموها أيضًا كما يضمون عين «يغـزو» فلما كان بناؤهم مثل «وَعَـوْتُ» يدعوهم إلى أن تكون العين فى المضارع مضـمومة مكسورة فى حال واحـدة رفضوه البتة فلم يبنوه مـخافة أن يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدين فى حرف واحد.

فإن قلت: فهـلا بنوه على «فـعُلت» بضم العين، فقـالوا: «وَعُـوْتُ أَوْعُو» وأجروه فى ضم عينه بعد الفاء التى هى واو مجرى وَضُؤْتَ تَوْضُؤُ» و«وَطُؤَ الدابة يَوْطُؤُ»؟

فالجواب: أن «فعَلت» أكـثر فى الكلام من «فـعُلت» ألا ترى أن «فعُلت» لا يكون إلا لتنقل الهيئة والحال نحو: ما كـان كريمًا ولقد كَرُمَ، وما كان ظريفًا ولقد ظَرُفَ، وما كان جميلا ولقد جَمُلَ، وما كان سـبيحًا ولقد صَبُحَ، وهى أيضًا غير متعدية، و«فـعَلت» تكون متعدية وغير متـعدية، وهى أخف وأيسر فى الكلام من «فَعُلْتُ» فلما وجب رفض ذلك فى الأكثـر الشائع حُمل الأقل - وهو «فَعُلْتُ» - عليه. هذا مـع ما كان يلزمـهم من اكتناف الواوين والضـمة للكلمـة، وهو الثِّقَل الذى أَوْمأ إليه سيبويه، أعنى قولهم لو قالوا: «وَعَوْتَ تَوْعُو»، فلما وجب اطراح هذا التركيب فى «فَعَلت» وتبعه «فَعُلت» حملوا أيضًا عليه «فَعِلْتُ» فلم يقولوا مثل «وَعِـيْتَ تَوْعَى» كمـا قالوا: «وَجِـيْتَ تَوْجَى»(١) وأتبـعوا «فَـعِلْتُ» فى الامـتناع «فَعَلْتُ» و«فَعُلْتُ» فاعرف ذلك، فإنه لطيف حسن.

---

(١) وجيت: رقت قدمك من كثرة المشى.

فأما الألف من «واو» فحملها أبو الحسن على أنها منقلبة من واو، واستدل، على ذلك بتفخيم العرب إياها وأنه لم تُسمع منهم الإمالة فيها، فقضى لذلك بأنها من الواو، وجعل أحرف الكلمة كلها واوات. ورأيت أبا علي ينكر هذا القول، ويذهب إلى أن الألف فيها منقلبة عن ياء، واعتمد في ذلك على أنه إذا جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلها لفظًا واحدًا، قال: وهذا غير موجود، فعدل عنه إلى القضاء بأنها من ياء. ولستُ أرى بما أنكره أبو علي على أبي الحسن بأسًا، وذلك أن أبا علي إن كان كره ذلك لئلا تصير حروف الكلمة كلها واوات فإنه إذا قُضي بأن الألف منقلبة من ياء لتختلف الحروف فقد حصل معه بعد ذلك لفظ لا نظير له؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام حرف فاؤه واو ولامه واو إلا قولنا «واوٌ» فإذا كان قضاؤه بأن الألف من الياء لا يخرجه من أن يكون الحرف بكون فائه ولامه واوين فذًا لا نظير له؛ فقضاؤه بأن العين واو أيضًا ليس بمنكر، ويعضد ذلك أيضًا شيئان:

أحدهما: ما قَضَى به سيبويه من أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء.

والآخر: ما حكاه أبو الحسن من أنه لم تسمع عنهم فيها الإمالة. وهذا أيضًا يؤكد أنها من الواو.

ولأبي علي أن يقول منتصرًا لكون الألف منقلبة عن الياء: إن الذي ذهبتُ أنا إليه أسوغ وأقل فحشًا مما ذهب إليه أبو الحسن، وذلك أني وإن قضيتُ بأن الفاء واللام من لفظ واحد كثيرًا، نحو «سَلِسَ» و«قَلِقَ» و«حِرْحٍ» و«دَعْدٍ» و«فَيْفٍ» فهذا وإن لم يكن فيه واو فإنا قد وجدنا فاءه ولامه من لفظ واحد. وقالوا أيضًا في الياء التي هي أخت الواو «يَدَيْتُ إليه يدًا» ولم نرهم جعلوا الفاء والعين واللام

جميعًا من موضع واحد لا من واو ولا من غيرها، فقد دخل أبو الحسن معى فى أن اعترف بأن الفاء واللام واوان إذ لم يجد بُدًا من الاعتراف بذلك، كما لم أجده أنا، ثم إنه زاد على ما ذهبنا إليه جميعًا شيئًا لا نظير له فى حرف من الكلام البتة، وهو جعله الفاء والعين واللام من لفظ واحد، فأما ما أنشدَناه أبو على من قول هند بنت أبى سفيان لابنها عبد الله بن الحارث[1]:

لأُنكحَنَّ بَبَّهْ   جاريةً خِدَبَّهْ
مُكْرَمةً مُحَبَّهْ   تَجُبُّ أهلَ الكَعْبَهْ

فإنما «بَبَّة» حكاية الصوت الذى كانت ترقصه عليه، وليس باسم، وإنما هو كـ«قَبْ» لصوت وقع السيف، و«طِيْخْ» للضحك، ومثله صوت الشىء إذا تدحرج «دَدَدْ» فإنما هذه أصوات ليست تُوزَن، ولا تُمثَّل بالفعل، بمنزلة «صَهْ» و«مَهْ» ونحوهما. فلما ذكرناه من الاحتجاج لمذهب أبى على ما تعادل عندنا المذهبان أو قَرُبا من التعادل.

---

(١) ذكر البيت فى جمهرة اللغة فى باب الباء مادة (بجج) ونسب الأبيات إلى هند بنت أبى سفيان ابن حرب أخت معاوية وأم حبيبة أم المؤمنين قالت هذه الأبيات ترقص بها ابنها عبد الله بن الحارث - وبَبَّة - حكاية صوت الصبى ويقال للسمين أيضًا و -الخدبة - السمينة، أى تغلب نساء قريش فى حُسْنِها (١/ ٢٤) وذكرت الأبيات بترتيب مختلف وهو:

والله رَبِّ الكعبة   لأنكحن بَبَّه
جارية خدبه   مكرمة محبَّة
تُحِب مَن أحَبَّه   تجب أهل الكعبة

وذكرت الأبيات فى اللسان فى مادة (بيب) وذكر البيان الأول والثانى فى مادة (خدب)، وفى الخصائص (٢/ ٢١٧) وشرح المفصل (١/ ٣٢).

وقد جاءت الفاء والعين واوين، وذلك قولهم «أوّلُ» ووزنه «أفْعَلُ» ويدل على ذلك اتصالُ «منْ» به على حدّ اتصالها بـ«أفْعَلَ» الذى للتفضيل، وذلك قولهم: «ما لقيتك مُذْ أوَّلَ من أمس» فجرى هذا مجرى قولك: «هو أفضل من زيد وأكرم من عمرو». ولقولهم فى مؤنثة «الأولى» فجرى ذلك مجرى قولك «الأفضل» و«الفضلى» فأما قولهم: «أوائل» بالهمزة فأصله «أواول» لكن لما اكتنفت الألف واوان، ووليت الآخرةُ منهما الطرفَ، فضَعُفت، وكانت الكلمة جمعًا، والجمع مستثقل، قُلبت الآخرةُ منهما همزة، وقد أشبعنا القول فى الرد على مَنْ خالَفَنا من البغداديين فى هذا الموضع فى كتابنا فى شرح «التصريف»، وهذا الكتاب كأنه لاحق بذلك ومتصل به لاشتراكهما واشتباه أجزائهما، فلذلك تركنا إعادة القول هنا، وأحلنا على ذلك الكتاب فى عدة مواضع من هذا.

وقد زيدت الواو أيضًا فى جماعة المذكرين ممن يعقل، وذلك قولهم «الزَّيْدونَ» و«البكرُونَ».

فإن قلت: فما تقول فى قولهم فى جمع «ثُبة» و«ظُبة»[1] و«مائة» و«رئة» و«سَنة»: «ثُبُونَ» و«ظُبُونَ» و«مِئُونَ» و«رِئُونَ» و«سِنُونَ» أنشد أبو زيد، وأنشدَناه أبو على[2]:

فغظِناهُمُ حتى أتى الغيظُ منهمُ قلوبًا وأكبادًا لهم ورِئينا

وكل واحد من هذه الأسماء مؤنث، وليس واقعًا على ذى عقل. وكذلك «بُرة» و«بُرُونَ» و«عِضة» و«عِضُونَ» و«قُلة» و«قُلُونَ» فكيف جاز جمع هذا بالواو؟

(١) الظبة: حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها.

(٢) ذكر البيت فى ديوان الأسود بن يعفر (٦٣)، وفى النوادر (١٩٥).

فالجواب: أن هذه الأسماء مجهودة منتقَصة، وذلك أن لاماتها قد حُذفت، وأنا أذكر أصولها:

أما «ثُبة» فالمحذوف منها اللام دون الفاء والعين، يدل على ذلك أن الثُّبة: الجماعةُ من الناس وغيرهم، قال الله تعالى: **﴿فانفِروا ثُبات أو انفروا جميعًا﴾**[١] فـ«ثبات» كقولك: جماعات متفرقة، أو اجتمِعُوا كلُّكم، أنشد أبو على للهذلى[٢]:

فلما جَلاها بالإيام تَحَيَّزَتْ ... ثُباتٍ عليها ذُلُّها واكتئابُها

ورأيناهم يقولون: «ثَبَّيْتُ الشيءَ» إذا جمعته، قال لبيد[٣]:

يُثَبِّى ثَناءً من كريمٍ وقولُه ... ألا انعَمْ على حُسْن التحية واشْرَبِ

وقال الآخر[٤]:

كَمْ لِيَ من ذى تُدْرَأٍ مِذَبٍّ ... أَشْوَسَ أَبّاءٍ على المُثَبِّى

أى: الذى يعذُله، ويُكثر لومه، ويجمع له العذلَ من هنا ومن هنا.

---

(١) سورة النساء: الآية (٧١).

(٢) ذكر البيت فى معانى القرآن للفراء (٢/٩٣)، كما ذكر البيت فى شرح أشعار الهذليين (٥٣)، ونُسِبَ إلى أبى ذؤيب الهذلى يصف مشتار العسل. والإيام: الدخان. تحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض. وذكر البيت فى اللسان فى مادة (أَيَم).

(٣) ذكر البيت فى ديوان لبيد (٨).

(٤) ذكر البيت فى اللسان مادة (ثبا) وتاج العروس فى (ثبى)، ذو تدرأ: ذو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه. مِذَبّ: من الذَّبّ وهو الدفع والمنع. أشوس: جرىء على القتال الشديد، وأراد الشاعر: الذى يَعْذُله ويكثر لوْمَه ويجمع له العَذْلَ من هنا وهنا.

وذهب أبو إسحاق فى «ثُبة الحوض» - وهى وسطه - إلى أنها من «ثابَ الماءُ إليها» وأن الكلمة محذوفة العين، وقال: «تقول فى تصغيرها ثُوَيْبة». وهذا غير لازم؛ لأنه يجوز أن تكون من «ثَبَّيْتُ» أى: جمعت، وذلك أن الماء إنما مُجْتَمَعه من الحوض فى وسطه. وقال الآخر[1]:

هل يَصلُح السيف بغير غِمْدِ   فَثَبِّ ما سَلَّفْته من شُكْدِ

أى: فأضف إليه غيره، واجمعه مع سواه. فـ«يُثَبِّى» أى: يَجمع، وقولهم «يُثَبِّى» يدل على أن اللام معتلة، وأن الثاء والباء فاءٌ وعين، وقولهم «ثَبَّيْت» لا يدل على أن اللام ياء دون واو، لقولهم «عَدَّيْتُ» و«خَلَّيْتُ» كما قالوا «قَضَّيْتُ» و«سَقَّيتُ»، فالقبيلان إذا صارا إلى هذا متساويان، ولكن الذى ينبغى أن يُقضَى به فى ذلك أن تكون من الواو، وأن يكون أصلها «ثُبوة» وذلك أن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو نحو «أَبٍ» و«أَخٍ» و«غَدٍ» و«هَنٍ» و«حَمٍ» و«سَنَة» فيمن قال «سَنَوات» و«عضة» فيمن قال «عضَوات» و«ضَعَة» لقولهم «ضَعَوات» و«ابنٍ» لقولهم «بِنْتٌ» و«بُنُوّةٌ» و«قُلة» لقولهم «قَلَوْتُ بالقُلة». فهذا أكثر مما حُذفت لامه ياء، فعليه ينبغى أن يكون العمل، وبه أيضًا وصّى أبو الحسن، فقد ثبت أن أصل «ثُبَة» «ثُبْوةٌ».

والقول فى «ظُبة» أيضًا كالقول فى «ثُبة» ولا يجوز أن يكون المحذوف منها فاء ولا عينًا، أما امتناع الفاء فلأن الفاء لم يطرد حذفها إلاّ فى مصادر بنات الواو، نحو «عِدة» و«زِنة» و«جِدة» وليست «ظُبة» من ذلك وأوائل تلك المصادر أيضًا مكسورة، وأول «ظُبة» كما ترى مضموم، ولم تحذف الواو فاء من «فُعْلة» إلاّ

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (ثبا) وفى تاج العروس (ثبى) أى أضف إليه غيره واجْمَعْهُ. والشكد: العطاء.

فى حرف شاذ حكاه أبو الحسن، ولا نظير له، وهو قولهم فى «الصِّلَة»: «صُلَة» ولولا المعنى وأنَّا قد وجدناهم يقولون فى معناه «صِلة» وهى محذوفة الفاء بلا محالة لأنها من «وَصَلْتُ» لَما أجزنا أن تكون «صُلَةٌ» محذوفة الفاء، فقد بطل إذن أن تكون «ظُبَة» محذوفة الفاء. ولا تكون أيضًا محذوفة العين؛ لأن ذلك لم يأت إلا فى «سَه» و«مُذْ» وهما حرفان نادران لا يقاس عليهما غيرهما. ودليل آخر يدل على أن «ظُبَة» ليست محذوفة العين، وهو جمعهم إياها بالواو والنون نحو «ظُبُون» وظُبين» ولم نرهم جمعوا شيئًا مما حُذفت عينه بالواو والنون، إنما ذلك فيما حُذفت لامه، نحو «سِنُونَ» و«عِضُونَ» أو فاؤه نحو «لِدُون». ولا يجوز أيضًا أن تكون الفاء محذوفة لما قدّمناه، فثبت أن اللام هى المحذوفة دون غيرها. ومن أقوى دليل على حذف لامها قولهم فى جمعها «ظُبًا» فاللام كما ترى هى المعتلة، ونظيرها «لُغة ولُغًى» و«بُرَة وبُرًى» وأصله «ظُبْوة» بالواو لما ذكرناه فى «ثُبَة».

وأما «مائة» فيدل على أنها محذوفة اللام قولهم: «أمْأَيْتُ الدراهمَ»[1] وليس فى قولهم «أمْأَيت» ما يدل على أن اللام ياء دون الواو لقولهم: «أدْنَيْتُ» و«أعْطَيْت» وهما من «دَنَوْتُ» و«عَطَوتُ» كقولك: «أَرْمَيْتهُ» و«أسْقَيْتُهُ» وهما من «رَمَيْتُ» و«سَقَيْتُ» ولكن الذى يدل على أن اللام من «مائة» ياء ما حكاه أبو الحسن من قولهم: «رأيتُ مِئْيًا» فى معنى «مائة» فهذه دلالة قاطعة على كون اللام ياء. ورأيت ابن الأعرابى قد ذهب إلى ذلك أيضًا فقال فى بعض أماليه: إن أصل «مائة»: «مئية». فذكرت ذلك لأبى على، فعجب منه أن يكون ابن الأعرابى ينظر من هذه الصناعة فى مثله؛ لأن علمه كان أكثف من هذا، ولم ينظر من اللطيف الدقيق فى هذه الأماكن، وإن كان بحمد الله والاعتراف بموضعه

(١) أمأيت الدراهم: جعلتها مئة.

جبلاً في الرواية وقدوة في الثقة، ولعله أن يكون وصل إليه ذلك من جهة أبي الحسن، أو من الجهة التي وصل ذلك منها إلى أبي الحسن.

وأما «رِئة» فمن الياء لا محالة؛ لأن أبا زيد حكى عنهم «رأيتُ الرجلُ» إذا أصبتَ رئتَه. فهذه أيضًا دلالة قاطعة، وأصلها «رِئْية» كما ترى.

وأما «سَنَة» فقد تقدمت الدلالة على حذف لامها في عدة مواضع من هذا الكتاب، وأنه يجوز أن تكون واوًا، وأن تكون هاء.

وأما «بُرة» فحالها أيضًا حال «ثُبة» و«ظُبة» والمحذوف منها اللام، وهو حرف علة لقولهم: «أبْرَيْتُ الناقة»[1] و«هي مُبْـراةٌ» ولا دليل في «أبْرَيت» على أن اللام ياء كما لم يكن ذلك في «ثَبَّيْتُ» ولا في «أدْنَيْتُ» والوجه أن تكون واوًا لما قدّمناه، فيكون الأصل «بُرْوة» وقد حُكيت أيضًا في بعض نسخ الكتاب «بَرْوة» في معنى «بُرة». وأيضًا فقد قالوا: «بَرَوْتُ الناقةَ» في معنى «أبْرَيْتُها». ويؤكد أن المحذوف منها اللام دون غيرها قولُهم في الجمع «البُرا» قال[2]:

ذَكرتُ والأهواءُ تدعو للصِّبا والعِيسُ بالركب يُجاذبْنَ البُرَا

وأما «عِضَة» فمن الواو أيضًا، وأصلها «عِضْوة» ألا ترى أنهم فسروا قوله تعالى: ﴿الذين جَعَلُوا القرآنَ عِضين﴾[3] أي: فرَّقوه، وجعلوه أعضاء، قال ابن عباس -رحمه الله- أي: آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه، فهو لفظ العُضْو ومعناه، وقال الكسائي: «العِضة» و«العَضُونَ» من «العَضِيهة» وهي الكذب. واللام على

---

(١) أبريت الناقة: جعلت في أنفها برة.

(٢) ذكر البيت في اللسان في مادة (جذب) بدون نسبة وفي كتاب القوافي للأخفش (٧٠).

(٣) سورة الحجر: الآية (٩١).

هذا هاء بمنزلة «اسْت»[١] و«سَنَة» فيمن قال «سَنْهاء»[٢].

وأما قولهم: «قُلَة» فأمرها بيّن لقولهم «قَلَوْتُ بالقُلَة» إذا ضربتَ بها، وأصلها لما ذكرناه «قُلْوة».

وكذلك «عِزة» و«عِزُونَ» قياسها أن تكون فى الأصل «عِزْوة» لأنها الجماعة، فهى من معنى «عَزَوْتُ الرجل إلى أبيه» إذا نسبته إليه، وألحقته به، فهذا هو معنى الجماعة؛ ألا ترى أن بعضها مضموم إلى بعض مُلحق به، أنشدَنا أبو على[٣]:

اطلبْ أبا نَخْلةَ مَنْ يأْبُوكا فقد سألنا عنك مَنْ يَعْزُوكا

إلى أبٍ فكلُّهُمْ يَنْفيكا

على أنهم قد قالوا أيضًا: «عَزَيْتُه إلى أبيه» فالأصل فى «عِزة» على هذا «عِزْية». وإن وجدتُ فُسْحة، وأمكن الوقت عملت بإذن الله تعالى كتابًا أذكر فيه

---

(١) است: أصله سَتَة على فَعَلٍ بالتحريك، يدل على ذلك أن جمعه أَسْتَاهٌ مثل جمل وأجمال ولا يجوز أن يكون مِثْلَ جَذْع وقُفْلٍ اللذين يجمعان أيضًا على أفعال، لأنك إذا رددت الهاء التى هى لام الفعل وحذفت العين قُلتَ سَهٌ وفى تصغيرها (سُتَيْهَةٌ) وفى تكسيرها (أستاه) [اللسان (سته)].

(٢) سنهاء: شديدة لا نبات فيها ولا مطر.

(٣) ذكر البيت فى اللسان مادة (أبى) ونُسب إلى شَرِيكِ بن حيّان العَنْبَرِى يهجو أبو نُخَيْلَةَ:

يا أيهذا المُدَّعى شريكًا بيِّن لنا وحَلِّ عن أَبيكا

إذا انْتَفى أوشَكّ حَزْنٌ فيكا وقد سألنا عنك من يَعْزُوكَا

إلى أبٍ فَكُلُّهمُ ينفيكا فاطْلُب أبا نخلة من يَأْبُوكا

وادَّع فى فصيلة تؤويكا

ويأبوك: أى يكون لك أبًا.

جميع المعـتلات فى كلام العرب، وأميّـز ذوات الهمز من ذوات الواو ومن ذوات الياء، وأعطى كل جـزء منها حظه من القول مُسـتقصىً إن شاء الله تعـالى. وذكر شيـخنا أبو على أن بعض إخـوانه سأله بفـارس إملاء شىء من ذلك، فـأملّ منه صدرًا كـبيرًا، وتَقَضَّى القـول فيه، وأنه هَلَك فى جـملة ما فَقَـده وأُصيب به من كـتبـه. وحدثنى أبو علـى أن وقع حريق بمدينة السـلام، فـذهب له جمـيعُ علم البصريين، قـال: وكنتُ كتبت ذلك كله بخطى، وقرأته على أصـحابنا، فلم أجد فى الصندوق الذى احـترق شـيئًا الـبتة إلا نصـف كتاب الطـلاق عن محمـد بن الحسن، فسـألتُه عن سلوته وعزائه عن ذلك، فنظر إلىّ مـتعجبًا، ثـم قال: بقيت شـهرين لا أكلّم أحـدًا حزنًا وهـمًا، وانحـدرت إلى البصـرة لغلبـة الفِكْر علىّ، وأقمتُ مدة ذاهلاً متحيرًا.

فإذا ثبت بما قدمناه أن هذه الأسـماء محذوفة اللامـات فكأنهم إنما عوّضوها الجمع بالواو والنون مما لحقها من الجَهْد والحذف ليكون ذلك عوضًا لها، وذلك أن التكسـير ضـرب من التوهين والتـبديل والإشكـال يلحق الكلمة، والجـمعُ بالواو والنون إنما هو للأسماء الأعلام التى هم ببيانها مـعنيّون، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامـهم بها مؤثرون، فقـد علمتَ بذلك غَلَبَتها على غـيرها من الأجناس التى تأتى مكسَّرة نـحو «رَجُل ورِجال» و«كَلْب وأكْلُب» فـإذا ألحقوا غـيرها بهـا فذلك تقوية منهم له ورفع منه. ومعنى الإشكال فى التكسيـر أنك تجد المثال المكسَّر عليه تخرج آحـاد كثيـرة إليه؛ ألا ترى أن «أفْعـالاً» قد خَـرج إليه «فَعَلٌ» نحـو «جَمَل وأجْمـال» وخرج إليه «فعْلٌ» و«فُـعْلٌ» و«فعِلٌ» و«فُعُلٌ» و«فَعِلٌ» و«فُـعَلٌ» و«فعَلٌ» و«فَعُلٌ» وذلك نحو «ضِرْس وأضْراس» و«بُرْد وأبْراد» و«إبِل وآبال» و«عُنُق وأعْناق» و«كَبِد وأكْباد» و«رُبَع وأرْباع» «وَضِلَع وأضلاع» و«عَضُد وأعْضاد» وخرج إليه أيضًا «فَعْلٌ» وإن لم يكن فى كثرة ما قبله، قالوا: «زَنْد وأزْناد» و«فَرْخ وأفْراخ». وخرج

إليه أيضًا ما لحقته الزيادة من ذوات الثلاثة، وذلك نحو «شاهد وأشْهاد» و«شَرِيف وأشْراف». وكذلك أيضًا «أفْعُلٌ» يخرج إليه أمثلة جَماعةٌ نحو «كَعْب وأكْعُب» و«زَمَن وأزْمُن» و«قُفْل وأقْفُل» قرأ بعضهم: ﴿أم على قُلوبٍ أَقْفُلُها﴾[1] و«ضِرْس وأَضْرُس» قال[2]:

. . . . وقَرَعْنَ نابَكَ قَرْعةً بالأَضْرُسِ

و«ضِلَع وأَضْلُع» و«ضَبُع وأَضْبُع» قال[3]:

يا أَضْبُعًا أكـلت آيارَ أَحْمِرة ففى البُطونِ وقد راحت قَرَاقيرُ

و«كَبِد وأكْبُد» وقد خرج إليه أيضًا ما لحقته الزوائد من ذوات الثلاثة، قالوا: «عُقاب وأعْقُب» و«أتان وآتُن» و«ذِراع وأذْرُع». وكذلك غير هذين المثالين من أمثلة الجموع. وقد تخرج إليه آحاد مختلفة الصيغ والأبنية، فقد يجوز أن يعرض الإشكال فى الواحد منها، فلا يُدْرَى ما مثالُه، ولهذا ما يتفق العلماء فى مثال الجمع، وتراهم مختلفين فى الواحد؛ ألا ترى قوله عز اسمه: ﴿حتى إذا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾[4] فمذهب سيبويه فيه أنه جمع «شِدّة» قال: و«مثاله نِعْمة وأَنْعُم». وحدثنا أبو على أن أبا عبيدة ذهب إلى أنه جمع «أَشَدّ» على حذف الزيادة. قال: وقال أبو عبيدة: وربما استكرهوا فى الشعر على حذف الزيادة،

(١) سورة محمد: الآية ٢٤. والآية فى القرآن ﴿أفلا يتدبَّرون القرآن أم على قلوب أَقْفَالُها﴾.

(٢) ذكر الشطر فى الخصائص (٢/ ٢٢٣).

(٣) ذكر البيت فى اللسان مادة [أير] ونسب إلى جرير الضَّبِّىّ وذكر بعده ثلاثة أبيات وذكر كذلك فى كتاب سيبويه (٣/ ٥٨٩) بغير نسبة، وذكر أيضًا فى نوادر أبى زيد (٧٦)، والمقتضب (١/ ١٣٢)، وقد هجا الشاعر قومًا وشبههم فى عظم بطونهم وأكلهم خبيث الزاد، بالضباع التى أكلت ما ذكره، فراحت وبطونها تقرقر، أى تصوت، وأصل القرقرة صوت الفحل.

(٤) سورة الأحقاف: الآية (١٥).

وأنشـــد لعنترة[١]:

عَهْدى به شَـدَّ النهارِ كأنما ... خُضِبَ اللَّبانُ ورأسُه بالعِظْلِمِ

وكذلك[٢] «أبابيل» ذهب بعضهم إلى أنها جمع «إبَّالة». وذهب آخرون إلى أن واحدها «إبِّيل». وأجاز آخرون أن يكون واحدها «إبَّوْل» مثل «عِجَّوْل». وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع لا واحد له بمنزلة «عَبَادِيد»[٣] و«شَعَالِيل».

وكذلك «أساطير» قال قوم[٤]: واحدها «أُسْطُورة». وقال آخرون «إسطارة». وقال آخرون: «أساطير» جـمع «أَسْطارٍ» و«أَسْطار» جمع «سَطْر» وقيل: «إِسْطِير».

(١) ذكر البـيت فى ديوان عنترة (٢١٣) كمـا ذكر المعلقات السـبع شرح الدكتـور على الجندى ذكره الشاعر فى عرض مـفاخره وأمجاده، عهدى به: لقائى به، مـدّ النهار: أوله أى أوّله، وقيل شد النهار: ارتفاعه. العظلم: الوَسْمة وهى شجـرة لها ورق يختضب به، يقول: كان لقائى به أول النهار فقتلته، وسالت منه الدماء فخضبت جسده من الرأس إلى الأصابع.

(٢) قـال الفراء فى مـعانى القـرآن (٣/ ٢٩٢): «أبابيل لا واحد لـها مـثل الشمـاطيط والعبـاديد، والشعارير، كل هذا لا يفرد له واحد، وزعم لى الرؤاسى وكـان ثقة مأمونا: أنه سمع واحدها: إبالة لا ياء فـيها ولقـد سمـعت من العرب من يقـول (ضغث على إبالة) يريدون خـصب على خصب، وأمـا الإيبالة: فهى الفـضلة تكون على حمل الحمـار أو البعيـر من العلف، وهو مثل الخِصب على الخصب، وحمل فوق حمل، فلو قال قائل: واحد الأبابيل إيبالة كان صوابا، كما قالوا: دينار دنانيـر، وقد قال بعض النحـويين، وهو الكسائى: كنت أسمع النحـويين يقولون: أبوك مثل العجّول والعجاجيل. والعجّول كسنور: ولد البقر.

(٣) العبـاديد: والعبابيد: الخـيل المتفرقة فى ذهابهـا ومجيئـها، ولا يقع إلا فى جماعـة، ولا يُقال للواحد: عبدن [معانى القرآن للفراء (٣/ ٢٩٢)].

(١) قال الأخـفش فى معانى القـرآن (٢٧٢): «وقال: (أساطير الأولين) فـبعضـهم يزعم أن واحده أسطورة، وبعضهم (إسطارة) ولا أراه إلا من الجمع الذى ليس له واحد نحو: عبابيد، ومذاكير، وأبابيل، وقال بعضهم: واحد الأبابيل: إبّيل، وقال بعـضهم: إبَّوْلٌ، مثل: عِجَّوْلٌ، ولم تعرف العرب له واحدًا، وسـمعت العرب الفصـحاء يقولون: أرسل إبِله أبابيل: يريد جـماعات، فلم يتكلم لها بواحد.

وقال أبو عبيدة: جُمع «سَطْرٌ» على «أَسْطُر» ثم جُمعت «أَسْطُر» على «أساطير».
وقال أبو الحسن: «لا واحد لها». وقرأت على أبى على عن أبى بكر عن بعض أصحاب يعقوب عنه، قال: قال الأصمعى: قال الحارث بن مُصَرِّف: سابَّ جَحْلُ ابن نَضْلَةَ معاوية بن شكْلٍ عند المنذر أو النعمان - شك فيه الأصمعى - فقال جَحْل: إنه قَتّال ظِباء، تَبّاع إماء، مَشّاء بأَقْراء، قَعُوّ الألْيَتَيْن، أَفْحَج الفَخذين، مُفَجّ الساقين، وفى غير هذه الرواية: مُقْبَل النَّعْلين. فقال: أردت أن تَذيمه فمَدَهْتَهُ. قال يعقوب: واحد الأَقْراء: قَرِيٌّ، وهو مَسيل الماء إلى الرياض. وقال أبو جعفر الرُّسْتُمىّ: الأَقْراء: جمع القَرْو، وهو الذى يُتَّخذ من أصول النخل يُنْبَذُ فيه. قال أبو على: القول ما قاله يعقوب، وليس ما أنكره عليه أبو جعفر بمنكر.
قال: ونظير ما ذهب إليه يعقوب فى أنه وصفه بالتغرُّب ولزوم الأماكن الموحشة المقفرة قولُ الهذلى[1]:

السّالكُ الثُّغْرةَ اليقظانَ كالئُها مَشْىَ الهَلُوك عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

وهذا الخلاف بين العلماء فى آحاد الجموع سائر عنهم مطرد من مذاهبهم، وإنما سببه وعلة وقوعه بينهم أن مثال جمع التكسير تُفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك، وليس كذلك مثال جمع التصحيح؛ ألا ترى أنك إذا سمعت «زَيْدونَ» و«عَمْرُونَ» و«خالدونَ» و«محمّدونَ» لم يعرض لك شك فى الواحد من هذه الأسماء، فهذا يدلك على أنهم بتصحيح هذه الأسماء فى الجموع معنيّون، ولبقاء ألفاظ آحادها فيها لإرادة الإيضاح والبيان مؤثرون، وأنهم بجمع

(١) ذكر البيت فى اللسان (خعل) ونسبه إلى المُتَنَخِّلُ الهُذَلىّ والخيعل قميص لا كُمّى له، الثغرة: موضع المخافة. كالئها: حافظها، الهلوك: الغنجة.

التكسير غير حافلين، ولصحة واحده غير مراعين، فإذا أدخل فى جمع الواو والنون شىء مما ليس مذكرًا عاقلاً فهو حظّ ناله، وفضيلة خَصّ بها، فلهذا صار جمع «قُلة» و«ثُبة» و«مائة» و«سَنَة» ونحو ذلك بالواو والنون تعويضًا لها من الجَهْد والحذف اللاحقها. ويؤكد عندك أن العناية بواحد جمع التكسير غير واقعة منهم وجودُك جموعًا كُسِّرت الآحاد عليها واللفظ فيهما جميعًا واحد، وذلك نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: «ناقة هِجان، ونُوْق هِجان»[1] و«دِرْع دِلاصٌ، وأَدْرُعٌ دِلاص»[2] وقالوا أيضًا فى جمع «شِمال» وهى الخليقة والطبع: «شِمالٌ» قال عبد يغوث[3]:

.... وما لَوْمى أخى من شِماليا

أى: من شَمائلى. وقالوا أيضًا فى تكسير «الفُلك»: «الفُلْكُ» فكسروا «فُعْلاً» على «فُعْلٍ» وله نظائر، فمجىء الجمع على لفظ الواحد يدل على قلة

---

(١) ناقة هجان: الهجان من الإبل البيض الكرام (اللسان مادة [هجن]).

(٢) الدرع الدِّلاص: برّاقة مَلساء لَيِّنَةٌ بَيِّنَةُ الدَّلَص والجمع: دُلُصٌ [اللسان (دلص)].

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى وذكر البيت فى شرح شواهد الشافية (٤/ ١٣٧). وذكر البيت فيها تاما وبيتا يسبقه وهما:

ألا لا تَلُومانى كَفَى اللَّومَ مَابِيَا ... فَما لكُمـا فى اللوم خيرٌ ولاليا

ألم تَعلما أن المَلامة نَفْعُهَا ... قليلٌ ومالومى أخى من شِماليا

وقد ذكر شارح الشواهد: أن شمالا بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا، والمراد هنا الجمع: أى من شمائلى.

وقال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعا» وقال السيرافى: «هو فى هذا البيت جمع» وهذا ما قاله ابن جنى. وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع، للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح المعروفة، فإنها لم يقل أحد إنها تكون جمعا ومفردا، وفى شينها الفتح والكسر، بخلاف الطبع فإن شينها مكسورة لا غير، وإنما جعلوه هنا جمعا لأجل من التبعيضية.

حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا فى الفرق على دلالة الحال ومتقدِّم ومتأخِّر الكلام.

فإن قلت: فهلا اقتصروا فى تصحيح جمع «بُرة» و«ظُبة» ونحوهما على الألف والتاء، فقالوا: «بُراتٌ» و«ظبات» و«قلات» فأوضحوا عن الواحد بوجود لفظه فى الجمع، ولم يُقْدموا على جمع ذلك بالواو والنون وإدخال المؤنث غير العاقل على جمع المذكر العاقل؟

فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك وهم يريدون به التعويض من المحذوف لم تكن فيه دلالة على ما أراوده، ولا شاهد لما قصدوه، ذلك أن كل مؤنث بالهاء فَلَكَ أن تجمعه بالتاء، نحو «ثَمَرة وثَمرات» و«سَفَرْجلة وسَفَرْجَلات» محذوفة كانت أو تامة، فلو اقتصروا فى تعويض «ثُبة» و«قُلة» ونحوهما على أن يقولوا «ثُبات» و«قُلات» لما عُلِمَ أن ذلك للتعويض، ولظُنّ أنه كغيره من الجمع بالألف والتاء مما لم يحذف منه شىء، ولكن لما أرادوا إعلام التعويض أخرجوه عن بابه، وألحقوه بجمع المذكر العاقل ليُعلم أن الذى عَرَضَ له وتجدّد من حالة، إنما هو لأمر أرادوه فيه ليس فى غيره مما لم يجمع بالواو والنون من المؤنث، وهو ما لم يُحذف منه شىء، نحو «جَوْزة» و«رُطبة». ويؤكد ذلك عندك أنهم إذا جمعوا بالتاء قالوا فى جمع «سَنَة»: «سَنوات»، وهذا واضح، وذلك عادة منهم متى أرادوا أن يُعْلموا اهتمامهم بأمر وعنايتهم به أَخْرَجُوه عن بابه، وأزالوه عما عليه نظائره. من ذلك منعُهم فعل التعجب و«حَبّذا» و«نِعْمَ» و«بِئْسَ» و«عَسى» من التصرف، وتذكيرُهم نحو «نِعْمَ المرأةُ هندٌ» وإن كانوا لا يستحسنون نحو «قامَ المرأةُ» إلا بالتاء، وقولُهم «حَبّذا هندٌ» وإن كانوا لا يقولون: «قامَ ذا المرأةُ» وقد حملهم اعتمادهم هذا الباب

وعنايتُهم به أن سَمَّوا ما فاق فى جنسه وفارق نظائره خارجيّاً، قال طُفَيْل[1]:

وعارضْتُها رَهْوًا على مُتَتابِعٍ شديدِ القُصَيْرَى خارجيٍّ مُحَنَّبِ

فسروه أنه الفَرَس الفائق فى جنسه.

فإن قلت: فإذا كـان جمعهم المؤنث بالواو والنـون إنما هو تعويض منهم لما حُذف منه، فما بالهم قالوا فى «أَرْض»: «أَرَضُونَ» ولم يُحذف من «أرض» شىء، فيعوّضوها منه الجمع بالواو والنون؟

فالجواب: عن ذلك: أن «أرضًا» اسم مؤنث، وقد كـان من القياس فى كل اسم مؤنث أن يقع فيه بينه وبين المذكر بالتاء نحو «قائم وقائمة» و«ظريف وظريفة» و«رَجُل ورَجُلة» و«ثَوْر وثَوْرة» و«كَوْكَب وكَـوْكَبة» و«بَيَاض وبَيَـاضة» و«دَم ودَمَة» و«رِيح وريحة» و«ماء وماءة» وغير ذلك مما يطول ذكره، فأما ما تُركت فيه العلامة من المؤنث فإنما ذلك اختصـار لحقه لاعتمادهم فى الدلالة على تأنيـثه على ما يليه من الكلام قبله وبعده، نحو «هذه رِيْحٌ طَيّبـة» و«كانت لهم عُرُس مُباركة» و«لم أَرَ قَوْسًـا أحسنَ من هذه القـوس» ونحو ذلك، فإن كـان القياس فـى المؤنث والمذكر الفرق بينهما كما يُفرَّق بين التصغير والتكبير، والواحد والاثنين والجماعة، وكانت «أَرْض» مؤنثة، فـكأنّ فيها هاءً مرادة، وكـأن تقديرها «أَرْضةٌ» فلما حـذفت الهاء التى كان القـياس يوجبـها عوّضوا منهـا الجمع بالواو والنون، فقـالوا «أَرَضُون»،

(١) ذكر البـيت فى ديوان الطفيل الغنوى (٢٦) والرَّهوُ: من الأضـداد، يكون السيـر السهل ويكون السريع، المُحنَّب: والتَّـحْنِيبُ فى الخيل بُعد مـا بين الرِّجلين، من غير فحَجٍ وهو مـدح [اللسان مادة (حنب)].

وفتحو الراء فى الجمع ليدخل الكلمة ضربٌ من التكسير استيحاشًا من أن يُوَفّوه لفظ التصحيح البتة، وليُعْلموا أيضًا أن «أَرْضًا» مما كان سبيله لو جُمع بالتاء أن تُفتح راؤه، فيقال: «أَرَضات».

فإن قلت: فأقصى أحوال «أَرْض» على ما توصلتَ إليه أن تكون الهاء قد حُذفت منها والهاء فيها بعدُ زائدة، وأنت إنما تُعوّض من المحذوف إذا كان أصلاً لامًا أو فاء، فكيف جاز التعويض من الزائد؟.

فالجواب: أن العرب قد أجرت هذه التأنيث مجرى لام الفعل فى أماكن:

منها: أنهم حقروا ما كان من المؤنث على أربعة أحرف، نحو: «عَقْرَب» و«عَنَاق» و«سُعاد» و«زَيْنَب» بلا هاء، وذلك قولهم: «عُقَيْرِب» و«عُنَيِّق» و«سُعَيِّد» و«زُيَيْنِب». وإنما فعلوا ذلك، ولم يُلحقوها الهاء كما ألحقوا الثلاثى، نحو «قِدْر وقُدَيْرة» وشَمْس وشُمَيْسة» و«هِنْد وهُنَيْدة» من قبل أنهم شبهوا باء «عَقْرَب» وقاف «عَنَاق» ودال «سُعاد» وباء «زينب» وإن كنّ لامات أصولاً بهاء التأنيث فى نحو «طَلْحة» و«حَمْزة» إذ كانت الباء والقاف والدال متجاوزة للثلاثة التى هى أول الأصول وأعدلها وأخفّها وأعمّها تصرفًا كتجاوز الهاء فى «طَلْحة» و«حَمْزة» للثلاثة، فكما أنّ هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء أخرى كذلك منعوا الباء فى «عَقْرَب» ونحوها أن يقولوا «عُقَيْرِبة» كما امتنعوا أن يقولوا فى «حَمْزة»: «حُمَيْزَتة» فيُدخل تأنيثًا على تأنيث، فلولا أنهم قد أحلّوا الباء من «عقرب» وهى أصل محل الهاء الزائدة فى نحو «طَلْحة» و«بَيْضة» و«تَمْرة» لما امتنعوا أن يقولوا «عُقَيْرِبة». فهذا أحد ما ضارعت فيه هاءُ التأنيث لامَ الفعل.

ومنها: أنهم قد عاقبوا بين هاء التأنيث وبين اللام، وذلك نحو قولهم «بُرة وبُرًا» و«لُغة ولُغَى» و«ظُبة وظُبَى» و«لِثة ولِثَى» أفلا تراهم كيف عاقبوا بينهما، حتى إنهم إذا فقدوا اللام جاءوا بالهاء، فقالوا «بُرة» و«ظُبة» وقالوا: «رأيتُ مِئْيا» في معنى «مائة» فلما حذفوا اللام جاءوا بالهاء، ولما جاءوا باللام لم يأتوا بالهاء، وهذا أيضًا مما يقرّب ما بينهما، ويشهد بتضارعهما.

ومنها: أن الهاء وإن كانت أبدًا في تقدير الانفصال فإن العرب قد أحلَّتها أيضًا محل اللام وما هو من الأصل أو جارٍ مجرى الأصل؛ وذلك نحو قولهم: «ترْقُوة»[١] و«عرْقُوة»[٢] و«قمَحْدُوة»[٣] فلولا أن الهاء في هذه الحال في تقدير الاتصال لَوجبَ أن تقلب الواو ياء لأنها كانت تُقدَّر طرفًا، فتقلب ياء كما تقلب في نحو «أَحْقٍ» جمع «حَقْوٍ» و«أَدْلٍ» جمع «دَلْو» فيقال: «عَرْقِية» و«تَرْقِية» و«قَمَحْدية» كما قالوا «أَحْقٍ» و«أَدْلٍ» و«أَجْرٍ» فلولا أنهم قد أجروا الهاء في «تَرْقُوة» و«قَمَحْدُوة» مجرى الراء والطاء؛ لَوجبَ أن تُقلب ياء على ما قدمناه من أمرهما، فكما جاز أن تُشبَّه هاءُ التأنيث في هذا كله وغيره باللام الأصلية كذلك جاز أيضًا أن تُجرى الهاءُ المقدرة في «أَرْض» مجرى اللام الأصلية، فيُعوَّض من حذفها من «أَرْض» أن يُجمع الاسم بالواو والنون في «أَرَضون» كما عُوِّض من حذف لام «بُرة» و«مائة» و«سَنَة» أن تجمع بالواو والنون في «بُرُونَ» و«مِئُونَ» و«سِنُونَ»، وكما كُسرت سين «سَنَة» في قولك «سِنَونَ» كذلك فتحت راء «أَرْض»

---

(١) التَّرْقُوَة: هي عَظْمٌ وصل بين ثُغْرة النَّحْرِ والعاتق منه الجانبين وجمعها التراقي ومُثناها التَّرقُوتان. ولا تنطق بضم التاء.

(٢) العَرْقُوَة: خشبةٌ مَعْرُوضةٌ على الدَّلْو والجَمْعُ: عَرْقٍ.

(٣) القمحدوة: عظمة بارزة في مؤخرة الرأس فوق القفا.

فى قولهم «أَرَضُـونَ» ليدخل الكلمة ضرب من التـغيير، ولذلك أجـازوا أيضًا فى نحو «قُلة» و«بُرة» أن يكسروا أوائلها فى «بِرُونَ» و«قِلُونَ» ليـدخل المثال أيضًا جزء من التغيير.

فإن قلت: فـإذا كان الأمـر كذلك فـما بالهم قـالوا فى جمع «حَـرَّة»(١): «حَرُّونَ» وفى «إِحَرّة»: «إِحرّون» وفى «إِوَزّة»: «إِوَزُّن» وقال الراجز(٢):

لا خَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإِحَرِّيْنْ

وقال الآخر(٣):

فما حَوَتْ نَقْدةُ ذاتُ الحَرِّيْنْ ... إلى كَرِيبٍ فنَخـيلِ يَبْرِيْنْ

---

(١) الحرة: أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار.

(٢) ذكر البيت فى جمهرة اللغة (٣/ ٥١١) بدون نسـبة وذكر أيضًا فى الجمهرة (١/ ٥٩) ونسب هذا الرجز لزيد بن عتاهية التيمى، وذكـر فى التاج (حرر) وفى اللسان فى مادة (حرر). وقد كان زيد الشاعـر. لَمّا عظم البلاء بِصِفّين قـد انهزم ولَحِقَ بالكوفة، وكـان على -رضى الله عنه- قد أعطى أصحابه يوم الجـمل خمسمائة خمـسمائة من بيت مال البصـرة، فلما قَدِمَ زيدٌ على أهله قالت له ابنته: أين خمس المائة؟ فقال قصيدته التى مطلعها

إنَّ أباكِ فَرَّ يَوْمَ صِفِّين ... لما رأى عكّاً والأشعرِيِّنْ

وقال ابن سـيده: معنى لا خـمس ما ورد فى حديث صِفّين أن مـعاوية زاد أصحـابه يوم صفين خمسمائة، فلما التقوا بعد ذلك قال أصحاب على -رضوان الله عليه-:

لا خَمْسَ إلاّ جَنْدَلَ الإِحَرِّين

ومعناه: ليس لك الـيوم إلا الحجـارة والخيبـة، والإحَرِّين: جَمْعُ الحَـرَّةِ، والحَرَّةُ: أرض بظاهر المدينة بها حجارةٌ سودٌ كبيرة.

(١) ذكر البيت الأول فى معجم البلدان (٢/ ٢٨٤) وذكر بيت قبله وهو:

لكن حيّاً نزلوا بذى بين ... فما حوَتْ نُقْدَة ذات حرِّين

والتقدة بالكسر: الكُزْبرة، والنِّقَدة: الكرويا. وذكر البيتان فى شرح المفصل (٥/ ٥).

وليست «حَرّة» ولا «إحَـرّة» ولا «إوَزّة» مما حذف شيء من أصوله، ولا هو بمنزلة «أرْض» في أنه مؤنث بغير هاء.

فالجواب: أن الأصل في «إحَـرّة: إحْرَرة» وفي «إوَزّة: «إوْزَزة» وكـلتاهمـا «إفْعَلة» ثم إنهم كرهوا اجتماع حـرفين متحركين من جنس واحد، فأسكنوا الأول منهما، ونقلوا حركته إلى ما قبله، وأدغموه في الذي بعده، فلما دخل الكلمة هذا الإعلال والتـوهين عوّضـوها منه أن جمـعوها بالـواو والنون، فقـالوا: «إحَرُّون» و«إوَزُّون» ولما فعلوا ذلك في «إحَـرّة» أجروا عليها «حَرّة» فـقالوا «حَرُّونَ» وإن لم يكن لحقـه تغيير ولا حـذف؛ لأنها أخت «إحَرّة» من لفظها ومـعناها، وإن شئت فَقُلْ: لأنهم قد أدغموا عين «حَرّة» في لامها، وذلك ضرب من الإعلال لحقها.

فإن قلت: فما بالهم قالوا[1]:

قد رَوِيَتْ إلا دُهَـيْـدِهِينا قُلَيِّصـــاتٍ وأُبَيْـكِرِينـــا

فجمعوا تصغيـر «دَهْداه»، وهو الحاشية من الإبل، و«أُبَيْكِرًا» تصغير «أَبْكُر» بالواو والنون، وليسا من جنس ما ذكرتَ؟

فالجواب: أن «أَبْكُرًا» جمع «بَكْر»، وكـل جمع فتـأنيثه سـائغ مستـمر لأنه جماعة في المعنى، فكأنه قد كان ينبغي أن يكون في «أَبْكُر» و«أَكْلُب» و«أَعْبُد» هاء فيكون تقـديره «أَكْلُبة» و«أَبْكُرة» و«أَعْبُـدة» كما قالوا فـي غير هذا «فِحـالة» جمع

---

(١) ذكـر البـيتـان في الكتـاب (٣/ ٤٩٤)، وفي اللســان في مـادة (بكر)، (يمن)، وفي المخـصص (٧/ ٦١) والدهداه: حاشية الإبل وصغارها. والـقلوص: الناقة الفتية والبكر هو في الإبل بمنزلة الشاب من الناس ويُروى بين الشطرين:

«فَحْل» و«ذِكارة» جمع «ذَكَر» و«عُيُورة» و«سُيُورة» و«خُيُوطة» جمع «عَيْر» و«سَيْر» و«خَيْط» و«أَعْمِدة» و«أَحْمِرة» و«أَرْدِية» و«أَجْـرِبة» جمع «عَمُود» و«حمار» و«رِداء» و«جَرِيب»[١]. وقالوا «صَيَـاقِلة» و«ملائكة» جمع «صَيْـقَل» و«مَلَك» فكما جاز أن تأتى الهاء فى هذه الجمـوع وغيرها، كذلك جاز أيضًـا أن تُقَدّر فى «أَبْكُر» الهاء، فيصير كأنه «أَبْكُرة» وقد جاءت الهاء فى «أَفْعُل» نفسها، قال الشاعر[٢]:

بأَجْرِيةٍ بُقْعٍ عِظَـامٍ رؤوسُـها　　　لهنّ إذا حُرّكْنَ فى البَطْن أَزْمَلُ

فهذا جـمع «جِرْو» و«أَجْرِية: أَفْعُلة» فألحق الهـاء فى «أَفْعُل». ويدلك على أنه أراد «أَفْعُل» قول الآخر[٣]:

وتَـجُــرُّ مُـجْــرِيةٌ لَــها　　　لَحْـمى إلى أَجْــرٍ حَـواشِبْ

وجاز أن تجمع «فَـعْلاً» على «أَفْعُل» و«أَفْعُـلٌ» لـ«فَعْل» مفتوحـة الفاء؛ من حيث كـان «فَعْلٌ» و«فِعْل» ثلاثيين سـاكنى العينين، وقد اعـتقبـا أيضًا على المعنى الواحـد نحـو «حَجّ وحِجّ» و«فَصّ وفِصّ» و«نَفْط ونِـفْط» و«بَزْر وبِزْر» و«جَصّ وجِصّ» كما قال الآخر[٤]:

.... 　　　وقَرَعْنَ نابَـكَ قَرْعة بالأَضْرُسِ

---

(١) الجريب: مكيال قدر أربعة أقفزة.

(٢) ذكر البيت فى الخزانة (٣/٤٠٩)، بقع: جمع أبقع وهو الأبيض، وقيل الأبقع: ما خالط بياضه لون آخر، الأزمل: الصوت.

(٣) نسب البيت للأعلم الهذلى فى شرح أشعار الهـذليين (٣١٤). مجرية: ضبع ذات جراء، أجْرٍ، حواشب: منتفخات البطون قصار.

(٤) ذكر هذا الشطر فى الخصائص (٢/٢٢٣).

يريد جمع «ضِرْس». وقال أبو ذؤيب[١]:

. . . . فى كَفِّهِ جَـشْءٌ أَجَـشُّ وأَقْطُعُ

يريد جمع «قِطْع» وقالوا أيضًا «ذِئْب وأَذْؤُب» على أن بعضهم قد قال: إنّ «أجرية» جمع «جراء» و«جِراء» جمع «جِرْو». وإنما حمله على هذا المذهب -فيما أحسب- لُطْفُ ما ذكرنا عنه. وإذا كان ما ذهبنا إليه فى ذلك - وهو مذهب أصحابنا كافة - سائغًا مطردًا جاز أن يكون قول مُرَّةَ بن مَحْكان[٢]:

فى ليلة من جُمادَى ذات أَنْدِيةٍ لا يُبْصِرُ الكلبُ من ظَلْمائها الطُّنُبا

لا يريد به «أَفْعِلة» نحو «أَحْمِرة» و«أَقْفِزة» كما ذهبت إليه الكافة، ولكن يجوز أن يريد به «أَفْعُلَة» بضم العين تأنيث «أَفْعُل» وجَمْع «فَعَلاً» وهو «نَدَىً» على «أَفْعُلٍ» كما قال ذو الرمة[٣]:

. . . . هل الأَزْمُنُ اللائى مَضَيْنَ رَواجِعُ

---

(١) ذكر فى شرح أشعار الهذليين (٢١) والبيت كاملاً.

وتميمة من قانص مُتَلَبِّب فى كَفِّهِ جَشْءٌ أَجَشُّ وأَقْطُعُ

تميمة: همهمات تمت عليه. متلبب: متحزم بثوبه، وقيل متسلح بقوسه. الجشء: القضيب الخفيف. أجش: فى صوته جُشة أقطع: نصال عراض قصار.

(٢) نسب البيت لمُرَّة بن محكان وذكرت أبيات القصيدة فى شرح شواهد الشافية (٤/٢٧٧)، كما أوردها أبو تمام فى باب الأضياف والمديح من الحماسة (١٥٦٣)، كما ذكر البيت في الخصائص (٣/ ٥٢). الطنب: الحبل الذى تشد به الخيام.

(٣) ذكر البيت فى كتاب سيبويه (٣/ ٥٧١) كما ذكر البيت فى ديوان ذو الرمة (١٢٧٣)، وذكر البيت أيضًا فى المخصص (٩/ ٦٣)، والمقتضب (٢/ ١٧٤). والبيت بالكامل:

أَمَنْزِلَتَىْ مىٍّ سلامٌ عَلَيْكُما هَل الأَزْمُنُ اللاتى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

المنزلة هنا: المنزل وهو موضع نزول القوم. والشاهد فى البيت جمع زمن على أزمن مع أن القياس أفعال، إلا أنه شبه بفعل ساكن العين فى جمعه على أفعل، كما شبه هو به فى جمعه على أفعال.

وكما قالوا: «رَسَنٌ وأَرْسُنٌ» و«جَبَلٌ وأَجبُلٌ». والناس فى «أَنْدية» إذا أريد بها «أَفْعِلة» مكسورة العين على ثلاثة أضرب:

منهم من قال: إنه جَمَعَ «فَعَلاً» على «أَفْعِلة» قالوا: وهو شاذ.

وذهب أبو الحسن إلى أنه جَمَعَ «نَدَىً» على «نداء» ليصير مثل «جَمَلٍ وجِمال» ثم جَمَع «نداء» على «أَنْدِية» ليكون كـ«رِشاء وأَرْشية» و«رِداء وأَرْدية».

وقال أبو العباس: زعم بعضهم أنه جمع «نَدِىّ» وذلك أنهم يجتمعون فى مجالسهم لِقرى الأضياف، كما قال سَلامة بن جَنْدَل(١):

يومان: يومُ مَقامات وأَنْدية ويومُ سَيْرٍ إلى الأعداء تأويبِ

وكل هذه الأقوال ليست «أَنْدِية» فيها لفظ جَمْع اسم ثلاثى، إنما هو جمع ما كان على «فِعال» أو «فَعِيل» أو نحوهما. والذى ذهبنا نحن إليه من كون «أَنْدية «أَفْعُلة» بضم العين أَمْثَل؛ لأن «أَفْعُلة» إنما هى تأنيث «أَفْعُل» و«أفعُلُ» جمع كثير من الثلاثى، وإن كان فى «فَعْل» أكثر. وإذا ثبت بما قدّمناه أن «أَفْعُلاً» من أمثلة الجموع يجوز فى الاستعمال والقياس تأنيثه لم يُنكر أن يعتقد أن «أَبْكُرًا» قد كان

(١) البيت لسلامة بن جندل وهو سلامة بن جندل بن عمرو بن عُبَيْد بن الحارث وقد سُمِّيَ «مقاعس»؛ مقاعسا لتقاعسه عن بنى سعد، وقد كان من فُرسان العرب المعدودين، وذكر البيت شرح المفضليات للدكتور على الجندى (١/ ٣٢٣) المفضلية (٢٢) ومعنى البيت: إن حياة بنى سعد فيها نوعان من النشاط، فهم إما أن يكونوا فى وطنهم يقضون أوقاتهم فى الراحة والاستجمام واللهو والمتعة أو فى الأندية؛ حيث يجتمعون فيها للتشاور فى أمر خطير، أو التباحث فى أحوال الحياة وأمور المعيشة أو للمباراة فى ميادين الفصاحة والبيان، وإما أن يخرجوا من سيرسريع متواصل للقاء الأعداء مغيرين ومحاربين. كما ذكرت البيت فى ديوانه (٩٤) وفى شرح اختيارات المفضل (٥٧٠) المفضلية (٢١).

ينبغى أن يكون فيها هاء تأنيث الجماعة، فصار إذن جمعهم إياها بالواو والنون فى قوله «وأُبَيْكِرِينا» إنما هو عوض من الهاء المقدرة فى «أَبْكُر» فجرى ذلك مجرى «أَرْض» فى جمعهم إياها بالواو والنون فى قولهم «أَرَضُونَ».

فأما «دُهَيْدهينا» فإن واحده «دَهْداهٌ» وهو القطعة من حاشية الإبل، فهو نظير «الصِّرْمة»(١) و«الهَجْمة» (٢)و«العكَرة»(٣) فكأن الهاء فيها لتأنيث الفِرْقة والقطْعة، كما أن الهاء فى «عُصْبة» و«طائفة» لتأنيث الجماعة، فكأنه كان فى التقدير «دَهْداهة» فلما حُذفت الهاء وصار «دَهْداهاً» جُمع تصغيره بالواو والنون تعويضًا من الهاء المقدرة المرادة فى «دَهداهة» فقصته أيضًا قصة «أَرْض» فلذلك قيل «دُهَيْدِهينا». قال أبو على: وحسّن أيضًا جمعه بالواو والنون أنه قد حُذفت ألف «دَهْداه» فى التحقير، ولو جاء على أصله لقيل «دُهَيْدية» بوزن «صَلْصال» و«صُلَيْصيل»(٤) فواحد «دُهَيْدهينا» إنما هو «دُهَيْدةٌ» وقد حُذفت الألف من مكبّره، فكان ذلك أيضًا مسهّلاً للواو والنون، وداعيًا إلى التعويض بهما. وعلى هذا قولهم فى أسماء الدواهى: «البِرَحُون» و«الفتَكْرُونَ» و«الأَقْوَرُونَ» فكأن واحد «الفتكْرِينَ» «فتكْرٌ» وواحد «البِرَحِينَ» «بِرَحٌ» وواحد «الأَقْوَرِينَ» «أَقْوَرٌ» وإن لم ينطق بذلك إلا أنه مقدر، وكان سبيله أن يكون الواحد «فتَكْرة» و«برَحة» و«أَقْوَرة» بالتأنيث كله، كما قالوا «داهية» و«مُنْكَرة» و«أُمّ أَدْراص»(٥) و«الفَلَيْقة»(١) و«أم الرُّبَيْق»(٢)، فلما لم تظهر الهاء فى الواحد جعلوا جمعه بالواو

---

(١) الصرمة من الإبل: هى ما بين العشرين إلى الثلاثين.

(٢) الهجمة من الإبل: العدد العظيم منها لا يبلغ المائة.

(٣) العكرة من الإبل: القطيع.

(٤) الصَّلصال: الطين اليابس الذى يصلّ من يُبْسه أى يُصوّت.

(٥) وقع فى أم أدراص مضلّلة: يضرب هذا المثل فى موضع الشدة والبلاء، وذلك لأن أم أدراص جِحَرَةٌ مَحْثِيَّةٌ، أى مَلأى تُرابًا فهى مُلتبسة. [اللسان (درص)].

والنون عوضًا من الهاء المقدرة، وجرى ذلك مجرى «أَرْض» و«أَرَضِينَ». وإنما لم يستعملوا فى هذه الأسماء الأفرادَ فيقولوا «بَرِحٌ» و«أَقْوَرٌ» و«فتكرٌ» واقتصروا فيه على الجمعية دون الإفراد من حيث كانوا يصفون الدواهى بالكثرة والعموم والاشتمال والغلبة؛ ألا ترى أن الكسائى ذهب فى قوله تعالى: ﴿لقد جئتَ شيئًا إِمْرًا﴾[٣] إلى أن معناه «شيئًا داهيًا مُنكَرًا عَجَبًا» واشتق له من قولهم: «أَمِرَ القومُ» إذا كثروا. وكذلك ما حكاه لنا أبو على عن الأصمعى من قولهم فى الداهية والأمر المنكر: «جئتَ بها زَبَاءَ ذات وَبَرٍ» فهذا يدل على أنهم قد أرادوا فيها معنى الكثرة والاشتمال ويشهد بصحة ما ذهب إليه الكسائى. ومثله أيضًا عن الأصمعى «داهية شعراء» فهذا أيضًا من معنى العموم والكثرة فمعنى الاشتمال والعموم غير مباين لمعنى الجمع، فلذلك اجتمعوا فى بعض أسماء الدواهى على الجمع دون الإفراد؛ لأنه أليق بما قصدوه وأدنى لما أرادوه. وهذا الذى ذهبتُ إليه، وأقمت الأدلة عليه أحدُ ما أخذته عن شيخنا أبى على، وهو معنى قوله وجمل مذهبه الذى حصّله عن جلّة أصحابه، وقد أوردت ألفاظه فيه، وفَتَّقْتُ كلامه، وأوضحتُ معانيه، فاعرفه؛ فإنه من غامض هذه الصناعة ولطيفها، وقس عليه ما جرى مجراه، فهذا كله يؤكد عندك أنهم إنما جمعوا بالواو والنون ما ليس مذكراً عاقلاً؛ لأنهم عوّضوه ذلك من الحذف أو الإعلال العارض له.

فإن قلت: فيلزمك على هذا أن تقول فى «قِدْر»: «قِدْرُونَ» لأنها مؤنثة بغير هاء، وكذلك فى «نَعْل»: «نَعْلُونَ» وفى «عَنَاق»: «عَنَاقُونَ» وفى «يَد»: «يَدُونَ» لأنها محذوفة، وفى «شابّة»: «شابُّونَ» لأنها مُسكّنة الحرف الأول مُدْغَمته!

---

(١) الفيقلة: الداهية.

(٢) أم الربيق: من أسماء الداهية، ومن أسماء الحرب والشدائد.

(٣) سورة الكهف: آية (٧١).

فالجواب: أن ذلك لا يجوز شيء منه كما جاز غيره مما قدمنا ذكره، وذلك أنه قد كان القياس في «ثُبُون» و«ظُبُونَ» و«أَرَضُونَ» و«إِحَرُّونَ» و«إِوَزُّونَ» و«أُبَيْكِرِينَ» و«الدُّهَيْدِهِينَ» و«الـفِتَكْرِينَ» و«البِرَحِين» ألاّ يجوز شيء منه إذ كانت الواو للمذكر العاقل، وهذه مؤنثة غير ذات عقل، ولكنهم فعلوا ما فعلوه توسعًا وعلى ضرب من التأول، فإن جاء له نظير فقد عرفتَ طريقه، وإن لم تسمع له نظيرًا لم تقس عليه غيره لأنه لم يَنْقَدْ في بابه.

ومثل ما تقدم قولهم في اسم البلد: «قِنَّسْرُونَ» و«فِلَسْطُونَ» و«يَبْرُونَ» و«نَصِيبُونَ» و«صَرِيفُونَ» و«عاندُونَ». ووجه الجمع في هذه الأشياء أنهم جعلوا كل ناحية من «فِلَسْطِينَ» و«قِنَّسْرِينَ» كأنه «فِلَسْطٌ» و«قِنَّسْرٌ» وكأن واحد «يَبْرِينَ»: «يَبْرٌ» وواحد «نَصِيبِينَ»: «نَصِيبٌ» وواحد «صَرِيفِينَ» و«عاندينَ»: «صَرِيفٌ» و«عاندٌ». وكذلك «السَّيْلَحُونَ» كأن واحدها «سَيْلَحٌ» وإن لم يُنطق به مفردًا، و«الناحية» و«الجهة» مؤنثتان، فكأنه قد كان ينبغي أن تكون في الواحد هاء، فصار «فِلَسْطٌ» و«قِنَّسْرٌ» المقدّر كأنه كان ينبغي أن يكون «فِلَسْطة» و«قِنَّسْرة» و«يَبْرة» و«نَصِيبة» و«صَرِيفة» و«عاندة» و«سَيْلَحة» فلما لم تظهر الهاء وقد كان «قِنَّسْرٌ» في القياس في نية الملفوظ به عوّضوه الجمع بالواو والنون، وأجرى في ذلك مجرى «أَرْض» في قولهم «أَرَضُون».

وكذلك قوله عز اسمه: ﴿**إنَّ كتابَ الأبرار لفي عِلِّيِّينَ. وما أَدْرَاكَ ما عِلِّيُّونَ**﴾[1] كأنه جمع «عِلِّيّ» وهو «فِعِّيل» من العُلُوّ، كأنه مما كان سبيله أن يكون «عِلِّيَّة» فيذهب بتأنيثه إلى الرِّفْعة والنَّباوة، على أنهم أيضًا قد قالوا للغرفة «عِلِّيَّة»

---

(١) سورة المطففين: آية (١٨، ١٩).

لأنها من العُلُوّ، فـجرى ذلك مجرى «فِلَسْطِينَ» و«يَبْرِينَ» و«قِـنَّسْرِينُ» و«صَرِيفِينُ» و«نَصِيبِينُ» .

وأما من قال (فِلَسْطِينُ» و«يَبْرِينُ» و«قِنَّسْـرِينُ» و«صَرِيفِينُ» و«نصيبينُ» فجعل النون حرف الإعراب، ورَفَعَها، فأمره واضح؛ لأنه واحد لا جمع له، أو جمع لا واحد له مستعمل.

ومثله قـوله تعالى: ﴿من غسْلين﴾[1] فهـو «فِعْلِينٌ» من الغُسَـالة. وكذلك «الياسِمُونَ»[2] وكأنه جمع «ياسِم» وكأنَّه فى التقـدير «ياسِمة» بالهاء؛ لأنهم ذهبوا إلى تأنيث الريحـانة والزَّهْرة. فـأمـا «الماطرون» فليـست النون فيـه زائدة؛ لأنهـا تعرب، قال الشاعر[3]:

ولهـــا بالمـــاطِرُون إذا أكلَ النَّمْـــلُ الذى جَمعا

بكسر النون، فالكلمة إذن رباعية. ومن قال: «ياسِمِينٌ» فأمره واضح.

ونظيـرُ «علِّيُّـونَ» و«فِلَسْطُونَ» العـقودُ من «عِـشْـرينَ» إلى «تسـعين» فكأن «عِشْرونَ» جـمع «عِشْرٍ» و«ثَلاثُونَ» جمع «ثَلاث» و«أَرْبَعُـونَ» جمع «أَرْبَع» وليس الأمر كذلك، لأن «العِـشْرَ» غير معـروف إلا فى أظْماء الإبل، ولو كان «ثلاثون» جمع «ثلاث» لوجب أن يُستعمل فى «تِسْعة» وفى «اثنى عَشَر» وفى «خَمْسَةَ عَشَرَ» وكذلك إلى «سـبعة»، ولجاز أن يُتَـجاوز به إلى ما فوق الثـلاثين من الأعداد التى الواحد من تثليثـها فوق العشرة، نحـو «ثلاثة وثلاثين» لأن الواحد من تثليث هذه «أَحَدَ عَشَرَ» وكذلك «ستّة وثلاثون» لأن الواحد من تـثليثها «اثنا عشر» وكذلك ما

---

(١) سورة الحاقة: آية (٣٦).

(٢) الياسمون: بكسر السين وفتحها، وهو فارسى معرب.

(٣) اختلف فى نسـبته: انظر: الخزانة (٣/ ٢٧٨)، والكامل (١/ ٣٨٤)، ومـعجم البلدان (٥/ ٤٢)، والمقاصد النحوية للعينى (١/ ١٤٨).

فـوق ذلك من الأعـداد. وكـذلك «أيضـًا القـول فى «أربعين» و«خـمـسين» إلى «التـسعين» كـالقـول فى «ثلاثين» فندعـه هربًا من الإطالة بذكـره. فقـد ثبت أن «ثلاثين» ليس جمع «ثلاث» وأن «أربـعين» ليس جمع «أربع» ولكنه جرى مـجرى «فلسطين» فى أن اعتُقـد له واحد مقدر وإن لم يجر به استـعمال، فكأن «ثلاثين» جمع «ثَلاث»، و«ثَلاثٌ» جماعة، فكأنه قد كان ينبغى أن تكون فيه الهاء، فعُوِّض من ذلك الجمع بالواو والنون، وعاد الأمر فيه إلى قصة «أَرْض» و«أَرَضُونَ»، وهو فى ذلك أشبه حـالاً من «فِلَسْطُون» لأنه جَمْع فى الحقيقـة، و«فِلَسْطُون» وأخواتها إنما هى جمع على ضرب من التأول، ولأجل ما ذكرناه من أن مذهب الجمعية فى «يَبْرُونَ» إنما هو على التأول مـا جازت فيه اللغتـان «يَبْرُونَ» و«يَبْرِينُ» و«فلسطون» و«فِلَسْطين» ولم تجـز فى «أَرْبَعُـونَ» «أَرْبعينُ» ولا فى «عـشـرونَ» «عشـرينُ» لأن مذهب الجـمع فيه أغلب وأقوى منه فى «فلسطين» وبابـها. فأما قول سُـحَيْم من وَثِيل[١]:

وماذا يَدَّرِى الشـعراءُ منّى ... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

فليست الـنون فى «الأربعين» حرف إعراب، ولا الكسـرة فيـها علامـة جرّ الاسم، وإنما هى حركة التـقاء الساكنين، وهما اليـاء والنون، وكُسرت على أصل حركة الساكنين إذا التـقيا، فلم تُفتح كما تفتـح نون الجمع لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الروى فى سائر الأبيات؛ ألا ترى أن فيها[٢]:

أخو خَمسينَ مُجْتمعٌ أَشُدِّى ... ونَجَّذَنى مـداورة الشُّؤُونِ

---

(١) انظر: اللسـان [نجـذ]، والخزانة (٣/ ٤١٤)، والمقـاصـد النحوية (١/ ١٩١)، والأصـمـعيـات (ص١٩).

(٢) انظر: اللسـان (نجـذ)، و(دور)، والأصـمـعـيـات (ص١٩)، الأصمـعـيـة الأولى، والخـزانة (٣/ ٤١٥).

ويدلك على أن الكسرة فى نون «الأربعين» ليست جرًا، وأنها كسر التقاء الساكنين قولُ ذى الإصبع[١]:

إنّى أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذو محـافظة وابـن أَبِيٍّ أَبِيٍّ مـن أَبِيِّينِ

فـ«أبيُّونَ» جمع «أبِىّ» مثل «ظَرِيفين» من «ظَرِيف» فكما لا يُشكَ فى أن كسرة نون «أبِيِّين» إنما هى لالتقاء الساكنين لأنه جمع تصحيح مثل «الزيدينَ» و«العمرين» كذلك ينبغى أن تكون كسرة نون «الأربعين». وكذلك قول الآخر[٢]:

.... إلا الخلائفَ من بعد النَّبِيِّينِ

وهذا أيضا جمع «نَبِىّ» على الصحة لا محالة، فكُسرت نون الجمع فى هذه الأشياء ضرورة، وأجريت فى ذلك مجرى نون التثنية، فلم يُوقعوا بينهما فصلاً لما ذكرت لك، فاعرف هذا من حال واو الجمع، فقد تقصَّيْتُه، وقَسَّمتُ وجوهه، واغترقتُ طرق الكلام فيه.

وتزاد الواو فى الفعل علامة للجمع والضمير نحو «الرجال يقومون ويقعدون». وتزاد علامة للجمع مجردة من الضمير فى قول بعض العرب: «أكَلُونى البَراغيثُ» وعلى هذا أحدُ وجهى ما تُؤُوِّلت عليه الآية: ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا﴾[٣] فيمن لم يجعل فى ﴿أَسَرُّوا﴾ ضميرًا. ومثل ذلك سواء

---

(١) هو فى «شرح المفصل» للزمخشرى (٥/١٣)، وشرح اختيارات المفضل (ص ٧٥٧) مفضلية رقم (٢٩).

(٢) نسبه المبرد للفرزدق فى «الكامل» (٢/١٠٧).

(٣) سورة الأنبياء: آية (٣).

قوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾[١]. وقال الشاعر[٢]:

يلومونني في اشتراءِ النخيـ ــل أهــلى وكلُّــهمُ ألْوَمُ

فاعرفه.

وتزاد أيضًا بعـد هاء الإضمار نحـو «ضَرَبْتُهُو» و«كَلَّـمْتُهُو» فـهذه الواو فى المذكر نظيرة الألف فى المؤنث نحـو «ضربتُها» و«كَلَّمْتُها» وربمـا حُذفت فى الشعر فى الوصل قال[٣]:

وما لَهُ من مَجْــــدٍ تَليدٍ وما لَهُ من الريح حظّ لا الجَنُوب ولا الصَّبا

وتزاد بعد ميم الإضـمار نحو «ضَرَبْتُهُمُـو» و«هُمُو قاموا» وتحذف تخفـيفًا.

واعلم أن العرب قد تُشبع الضمة، فتحدث بعدها واو، أنشدنا أبو على[٤]:

وأننى حَوْثُ ما يَشْرِى الهوى بصرى من حــوث ما سَلَكوا أدنُو فأنْظُورُ

يريد: «فأنْظُرُ» فأشبع ضمة الظاء، فـتولّد بعدها واو، ولقد يتوجه على هذا عندى قول الشاعر[٥]:

هَجَوتَ زَبّانَ ثــم جئتَ مُعْتذرًا من هَجْوِ زَبّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

---

(١) سورة المائدة: آية (٧١).

(٢) اختلف فى نـسبة هذا البـيت: انظر: المقاصـد النحوية (٢/ ٤٦٠)، وشـرح المفصل (٣/ ٨٧)، (٧/ ٧).

(٣) هو الأعشى كما فى «ديوانه» (ص ١٦٥).

(٤) تقدم.

(٥) نسبه الحموى فى «معجم الأدباء» (١١/ ١٥٨) إلى أبى عمرو بن العلاء فى مخاطبته للفرزدق.
وهو بدون نسبة فى كلٍ من: شرح المفصل (١٠/ ١٠٤) والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٤)، والمنصف (٢/ ١١٥).

فكأنه أراد «لم تَهْجُ» بحـذف الواو للجزم، ثم أشبع ضـمة الجـيم، فنشأت بعدها واو. ويجوز أيـضًا أن يكون ممن يقول فى الرفع «هو يهجـوُ» فيضم الواو، ويجريها مجرى الصحيح. فإذا جـزم سكّنها، فتكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من «تهجو» كما أسكن الآخر ياء «يأتى» فى موضع الجزم، فقال[١]:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمى بما لاقــت لَبُونُ بَنى زِيادِ

فكأنه ممن يقول: «هو يأتيُك» وسنذكر ذلك فى حرف الياء بإذن الله تعالى.

وقد استعــمل أبو تمام -وإن كان محدثًا- ما ذكرناه من إشباع الضــمة حتى نشأت بعدها واو، وذلك قوله[٢]:

يقولُ فيُسمعُ، ويمشى فيُسرعُ ويَضربُ فى ذات الإله فيُوجعُ

فالواو فى اللفظ بعد العين فى «يُسْمعُ» إنما هى إشباع ضمة العين، وذلك أن البيت لا يُقـفَّى ولا يُصَرَّع فى وسط المصراع الأول، وأما الواو بعـد عين «يُسْرِعُ» فواو الإطلاق، وذلك أن البـيت مُقَفَّىً، والبـيت إذا كان مُقَـفًّى أو مُصَرَّعًـا جرى على عَرُوضه ما يجرى على ضَرْبه، وهذا بيّن من حال التصريع والتفقيه.

وكـما تزاد هذه الواو لإشـباع الضـمة فكذلك قـد تحذف تخـفيـفًا، قـال الأخطل[٣]:

كَلَمْـــعِ أيــــدى مَثــــاكيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدهرِ والخُطُبِ

---

(١) تقدم.

(٢) هو فى «ديوانه» (٢/ ٣٢٦).

(٣) هو فى «شعره» (ص/ ٢٥١).

يريد: الخُطُوب. وقال الآخر(١):

حتى إذا بَلَّت حَلاقيمَ الحُلُقْ

يريد: الحُلُوق. وقال الآخر(٢):

أَنْ تَرِدَ الماءَ إذا غاب النُّجُمْ

يريد: النُّجُوم. ويجوز أن يكون جمع «فَعْلاً» على «فُعْلٍ» ثم ثَقَّل. فهذه حال الواو المزيدة المصوغة فى أنفس الكلم.

فأما إذا لم تكن ممزوجة بأنفس الأمثلة فتأتى على أربعة أضرب، وهى: واو العطف، والواو التى بمعنى مَعَ، وواو الحال، وواو القَسَم.

فأما واو العطف فنحو قولك: «قام زيدٌ وعمرو» وليس فيها دليل على المبدوء به فى المعنى، لأنها ليست مُرَتَّبة، قال لبيد(٣):

أُغْلى السِّباءَ بكلِّ أَدْكَنَ عاتِقٍ ... أو جَوْنة قُدِحَتْ، وفُضَّ خِتامُها

فقوله: «قُدِحَتْ» أى «غُرِفت» ومنه سُمِّيَتْ المِغْرفة مِقْدَحة، وفُضَّ ختامها: فُتح رأسُها، وإنما تُغرف بعد أن تُفتح، فقد علمت أن «قُدحت»، مقدَّم فى اللفظ

(١) لم ينسبه المصنف فى «الخصائص» (٣/ ١٣٤)، و«المنصف» (١/ ٣٤٨)، وأبو حيان الأندلسى فى «البحر المحيط» (٥/ ٤٨١)، وابن منظور فى «اللسان» (حلق). وفى «شعر الأخطل» نسب إلى رؤبة.

(٢) هو فى «المنصف» (١/ ٣٩٤)، و«الخصائص» (٣/ ١٣٤)، (١/ ١٩٩)، (٢/ ٨) و«المحتسب» لابن جنى. وكذلك ابن منظور فى «اللسان» (نجم).

(٣) فى «ديوانه» (ص ٣١٤).

مؤخَّر فى المعنى. وعلى هذا يتـوجه قوله تعالى: ﴿**يا مريمُ اقنُتى لربك واسجُدى واركعى مع الراكعين**﴾[١] فبدأ بالسـجود قبل الركوع لفظًا، وهو مـؤخر معنى، ولذلك لم يلزم عند أبى حنيـفة[٢] وأصحابه من قـوله عز اسمه: ﴿**إذا قُمْتُم إلى الصَّلاة**﴾ الآية[٣] تقديم بعض الأعضاء على بعض فى الغسل، وذلك أنها معطوفة بالواو، ولا ترتيب فيها. وكلّمنى بعضهم، فقال: أنا أُوجدك فى الآية ترتيبًا، وهو قوله تعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم**﴾ قال: والفاء للترتيب بلا خلاف، وحكى ذلك عن بعض متأخريهم -وأحسبه ابن القطان رحمه الله- فقلتُ له: قد ذهب عـليك ما فى الحال، وذلـك أن معنى قوله تـعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾ أى: إذا عزمـتم على الصلاة، وأردتموها، وليس الـغرض -والله أعلم- فى ﴿**قمتم**﴾ النهوض والانتـصاب؛ لأنهم قد أجمـعوا أنه لو غَسل أعضــاءه قبل الصلاة قائمًا أو قاعدًا لكان قـد أدّى فرض هذه الآية، فالفاء إذن إنما رتبت الغسل والمسح عَقِيب الإرادة والعزم، ولم تُجعل للغسل مزيةٌ فى التقدم على المسح؛ لأن المسح مـعطوف على الغـسل بالواو فى قـوله: ﴿**وامسحوا**﴾ فجرى هـذا مجرى قولك: «إذا قـمت فاضـربْ زيدًا واشتِم بكرًا» فلو بدأ بالشـتم قبل الضـرب كان جائزًا، فـالفاء لم ترتب الغسل قـبل المسح، ولا الضرب قـبل الشتم، ولم ترتب أيضًا نفس المغسول به؛ لأن المغسـول معطوف بعضه على بعض بحرف لا يوجب الترتيب، وهو الواو، وهذا واضح، ففهمه، وعرف الحقيقة فيه.

---

(١) سورة آل عمران: آية (٤٣).

(٢) انظر: المسألة فى «الفقه على المذاهب» للحريرى بتحقيقنا.

(٣) سورة المائدة: آية (٦).

ونظير «قمتم» في هذا الموضع قوله عز اسمه: ﴿**الرجالُ قوّامون على النساء**﴾[1] وليس يُراد هنا -والله أعلم- القيام الذى هو المثول والتنصُّب وضدّ القعود، وإنما هو من قولهم: «قمتُ بأمرك» و«عليَّ القيام بهذا الشأن» فكأنه -والله أعلم- الرجال متكلِّفون لأمور النساء معنيّون بشؤونهن، فكذلك قوله تعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾ أى: إذا هممتهم بالصلاة، وتوجّهتم إليها بالعناية، وكنتم غير متطهرين، فافعلوا كذا وكذا، لا بُدَّ من هذا الشرط؛ لأن من كان على طُهْر وأراد الصلاة لم يلزمه غسل شىء من أعضائه لا مُرَتّبًا ولا مخيَّرًا فيه، فيصير هذا كقوله عز وجل: ﴿**وإن كنتم جُنُبًا فاطَّهَّروا**﴾[2] وهذا، أعنى قوله تعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾ فافعلوا كذا، وهو يريد: إذا قمتم ولستم على طهارة، فحذفُ ذلك للدلالة عليه أحد الاختصارات التى فى القرآن، وهو كثير. ومنه قول طَرَفة[3]:

فإنْ مُتُّ فانْعَيْنى بما أنا أهلُهُ ... وشُقِّى علىَّ الجَيْبَ يا ابنة مَعْبَد

فتأويله: فإن مُتُّ قبلك، لابد من أن يكون الكلام معقودًا على هذا؛ لأنه معلوم أنه لا يُكلِّفها نعيه والبكاء عليه بعد موتها إذ التكليف لا يصح إلا مع القدرة، والميت لا قدرة فيه، بل لا حياة عنده، وهذا واضح، وهو شىء اعترض الكلام، فقلنا فيه، ثم نعود إلى أمر الواو.

واعلم أن حرف العطف هذا قد حذف فى بعض الكلام، إلا أنه من الشاذ الذى لا ينبغى لأحد أن يقيس عليه غيره، حدثنا أبو على، قال: حكى أبو

(١) سورة النساء: آية (٣٤).

(٢) سورة المائدة: آية (٦).

(٣) هو فى «ديوانه» (ص ٤١).

عثمان[1]: أكلتُ لحمًا، سَمَكًا، تمرًا، يريد: لحمًا، وسمكًا، وتمرًا، وقال[2]:

مالىَ لا أبكى على عِلاّتى صَبَائحى غَبَائقى قَيْلاتى

أراد: وغبائقى، وقَـيْلاتى، فحذف حرف العطف. وهـذا عندنا ضعيف فى القياس، مـعدوم فى الاستعمال. ووجـه ضعفه أن حرف العطف فـيه ضرب من الاختصار، وذلك أنه قد أُقيم مقـام العامل؛ ألا ترى أن قولك: قام زيدٌ وعمروٌ، أصله: قام زيد وقـام عمرو، فـحذفت «قام» الثانيـة، وبقيت الواو كأنهـا عوض منها، فإذا ذهبت تحذف الواو النائبة عن الفعل تجـاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجـحاف، فلذلك رفض ذلك، وقد تقدم من القـول فى هذا المعنى ما هو مُغْنٍ بإذن الله تعالى.

وشىء آخر، وهو أنك لو حـذفت حرف العطف لتجاوزت قُـبحَ الإجحاف إلى كلفة الإشكال، وذلك أنك لو حذفت الواوَ فى نحو قولك: ضربت زيدًا وأبا عمرو، فقلت: ضربت زيدًا أبا عمرو، لأوهمت أن زيدًا هو أبو عمرو، ولـم يُعلم من هذا أن «زيدًا» غـير «أبى عـمرو» فلمـا اجتمع إلـى الإجحاف الإشكـال قبح الحذف جدًا. وكما أنابوا حرف العطف عن العامل فـيما ذكرنا وما يجرى مجراه، نحو: ضربت زيدًا فبكرًا، وكلّمت محمدًا ثم سـعيدًا، وجاءنى محمد لا صالحٌ، كذلك أيضًا قد أنابوا الواو منابَ «رُبّ» فى نحو قوله:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوى الْمُخْتَرَقْ

---

(١) انظر: فى «الخصائص» (٢/ ٢٨٠).

(٢) البيتان فى «اللسان» (صبح)، (غبق)، (قيل) والخصائص لابن جنى (١/ ٢٩)، (٢/ ٢٨٠).

وفى قوله:

وبَلدٍ عاميةٍ أعماؤُهُ كأن لو أرضه سَماؤُهُ

وقوله:

وليلةٍ ذاتِ نَدَىً سَرَيْتُ

وفى قوله[١]:

ومَنْهلٍ من الأنيسِ نائى

تقديره: ورُبَّ كذا، وهذه الواو حرف عطف.

فإن قلت: فإنا نجدها مبتدأة فى أوائل القصائد، فعلى أى شىء عَطفتْ؟

فالجواب: أن القصيدة تجرى مجـرى الرسالة، وإنما يؤتى بالشعر بعد خَطْب يجرى أو خطـاب يتصل، فيـأتى بالقصـيدة مـعطوفة بالواو على مـا تقدّمـها من الكلام. ويدل على ذلك أيضًا قـولهم فى أوائل الرسائل: أمّـا بعدُ فقد كـان كذا وكذا، فكأنه قال: أما بعد ما نحن فيه، أو بعـد ما كنا بسبيله فقد كان كذا وكذا، فاستـعمالهم هنا لفظ «بَعْد» يدل على مـا ذكرناه عنهم من أنهم يعطفون القـصيدة على ما قبلها من الحال والكلام، وكما أنّ «بَلْ» من قول الآخر[٢]:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهر الحَجَفتْ

---

(١) ذكره ابن منظور فى «اللسان» (ملت) وعزاه لجندل بن المثنى الطهوى.

(٢) تقدم.

فى أنها وإن كـانت بدلاً من «رُبَّ» فهى حـرف عطف لا محـالة، فكذلك الواو فى:

وبلدٍ عاميةٍ أعْماؤُهُ

فإن قـيل: واو عطف وإن كـانت نائبة عن «رُبَّ» فَـبِمَ الجرّ فـيما بـعد واو «رُبّ» أبـ«رُبّ» المحذوفة أم بالواو النائبة عنها؟

فالجواب: أن الجر بعد هذه الواو إنما هو بـ«رُبّ» المرادة المحذوفـة تخفيفًا لا بالواو، ويدل على ذلك أنـها فى غـيـر هذه الحـال من العطف إنما هى نائبـة عن العامل دالة عليه، وليـست بمتولية للعمل دونه، وذلك قولك: قـام زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وبكرًا، ومررت بسعـيد وخالد، فلو كانت ناصـبة لم تكن جارة وهى بلفظ واحد، وكذلك لو كانت الواو رابعـة لم تكن جارة. ويدلك على أن العمل فـيمـا بعـد حرف العطف إنما هـو لما ناب الحرف عنه، ودلّ علـيه من العـوامل، إظهارهم العامل بعـده فى نحو: ضربتُ زيدًا وضربت بكرًا، ونظرت إلى جـعفر وإلى خالد، فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا الحرفِ العاطف.

فإن قلت: فما بالك تقول: واللهِ لأقومَنَّ، فـتبدل الواو من الباء فى قولك: بالله لأقومَنَّ، وأنت تزعم أن الجر بعـد واو القسم إنما للواو نفسهـا لأنها نائبة عن الباء وبدل منها، فهلا زعمت مثل ذلك فى الواو إذا كانت عاطفة؟

فالجواب: أن بين الموضعين فرقًا، وذلك أن الواو فى القسم إنما هى بدل من الباء وواقعة مـوقعها، وليست الباء مـقدَّرة بعد الواو كما يقدَّر العـامل بعد حرف العطف؛ ألا ترى أن من قـال: قام زيد وقام عـمرو، فأظهـر العامل بعـد حرف العطف لم يُجـز على وجه من الوجـوه أن يقول: وبالله لأقـومَنَّ، على أن تكون

الواو للقسم، وإنما هى ههنا عطف، وحرف القسم الموصل له إنما هو الباء بعد الواو، ليست الواو ههنا للقسم، وأما حرف العطف فهو مع إظهار العامل بعده وحذفه جميعًا حرف عطف؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد وعمرو فالواو حرف عطف، وإذا قلت: قام زيد وقام عمرو فالواو أيضًا حرف عطف أظهرتَ العامل أو حذفته، وليست الواو فى قولك: والله لأقومَنَّ هى الواو فى قولك: وبالله لأقومنّ، فلما كانت الواو فى القسم إنما هى بدل من بائه البتة حتى لا تظهر معها، جرت فى العمل مجراها، وحسّن إقامتها فى العمل مقامها أن الواو ضارعت الباء لفظًا ومعنى، أما للفظ فلأن الباء شفهية، والواو أيضًا كذلك، وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق والواو للاجتماع، والشىء إذا لاصق الشىء فقد جامعه، وليست كذلك واو العطف؛ لأنها لا تضارع العامل الذى دلت عليه وقامت مقامه لفظًا ولا معنىً، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ زيدًا وبكرًا فإن أصله: ضربت زيدًا وضربت بكرًا، فالواو لا تضارع «ضَرَبَ» لفظًا، ولا معنى؛ ألا ترى أن «ضَرَبَ» ثلاثة أحرف والواو حرف واحد، وهذه حرف، وذلك فعل، فهما جنسان متباينان، فلذلك جاز أن تكون الواو فى القسم عاملة، ولم يجز أن يكون حرف العطف عاملاً، فتفهمه.

واعلم أن هذه الواو إذا كانت عاطفة فإنها دالة على شيئين: أحدهما الجمع، والآخر العطف، إلا أن دلالتها على الجمع أعم فيها من دلالتها على العطف، يدل على ذلك أنّا لا نجدها إذا لم تكنْ بدلاً من باء القسم مجردة من معنى الجمع، وقد نجدها مُعَرّاة من معنى العطف؛ ألا ترى أن الواو التى بمعنى «مَعَ» فى قولك: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، قد تجدها مفيدة للجمع لأنها نائبة عن «مَعَ» الموضوعة لإفادة الجمع، ولا تجد فيها فى هذه الحال

معنى العطف، وكـذلك إذا كانت للحال نحو قـوله تعالى: ﴿**يغشى طائفة منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم**﴾[١] أى: يغشى طائفة منـكم إذ طائفة فى هذه الحال. وهذه الواو أيضًا الدالة على مـعنى الحال غير معـرّاة من معنى الجمع؛ ألا ترى أن الحال مصاحبة لذى الحال، فقد أفادت إذن معنى الاجتماع. وهذا كله تلخيص أبى على، وعنه أخذتُه.

وأما الواو الـتى بمعنى «مَعَ» فقـولهم: استـوى الماءُ والخشـبةَ، وجـاء البردُ والطيالسةَ ومـا زلت أسير والنيلَ، أى: معَ النيل، وكيف تكون وقـصعةً من ثَرِيد، أى: مع قصـعة، ولو خُلِّيت والأسدَ لأكلك، أى: مع الأسـد، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، أى: مع فصليها، وكيف تصنع وزيدًا، أى: مع زيد، واجتمع زيدٌ وأبا محمد على حفظ المال، ومن أبيات الكتاب[٢]:

فكـــونوا أنتـــم وبنى أبيكم مكـــانَ الكُليتين من الطِّحالِ

أى: مع بنى أبيكم، فلما حذف «مع» وأقام الواو مقامها أفضى الفعل الذى قبل الـواو إلى الاسم الذى بعدها. فنصـبه بواسطة الواو، وذلك أن الواو قـوّته، فأوصلته إليه، وقد استقصيت هذا الفصل فى حرف الباء من كتابنا هذا.

وأمـا الواو التى للحـال فنـحو قـولك: مـررت بـزيد وعلى يده باز، أى: مرررت به وهذه حاله، ولقيتُ محمدًا وأبوه يتلو، أى: لقيته وهذه حاله، ونظرت إلى سعيد وسيفُه على كـتفه، أى: نظرت إليه وهذه حاله. ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، لو قلت: كلمتُ محمدًا وقام أخوه، وأنت تريد

(١) سورة آل عمران: آية (١٥٤).

(٢) تقدم.

معنى الحال لم يجز إلا أن تريد معنى «قَدْ» فـكأنك قلت: كلمت محمدًا وقد قام أخوه، وذلك أن «قدْ» تقـرّب الماضى من الحال حتى تلحقـه بحكمه أو تكاد؛ ألا تراهم يقولون: «قـد قامت الصلاة» قبل حـال قيامها، وإنما جـاز ذلك لمكان «قد وعلى هذا قول الشاعر(١):

أُمّ صَبِيّ قد حَبا أو دارجِ

فكأنه قال: أمّ صـبىّ حابٍ أو دارج. وتأولوا قوله عز اسـمه: ﴿**أو جاؤكم حَصِرَتْ صدورُهم**﴾(٢) على معنى: قد حـصرت صدورهم. وذهب آخرون إلى أن تقـديره: أو جـاؤوكم رجـالاً أو قـومًـا حـصـرت صـدورهم، فـ﴿**حَصِرتْ صدورهم**﴾ الآن فى موضع نصب لأنها صفة حلت محل موصوف منصوب على الحال، على أن فى هذا بعض الضـعف لإقامتك الصفة مـقام الموصوف، وهذا مما الشعرُ وموضع الاضطرار أولى به من النثر وحال الاختيار. وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو كنت فى تضمينها ضمير صـاحب الحال وترك تضمينها إياه مخيرًا، فالتضمين كقولك: جاء زيد وتحته فرسٌ، وترك التضمين كقولك: جاء زيد وعمرو يقرأ. وإنما جاز استـغناء هذه الجملة عن ضـمير يعود منها إلـى صاحب الحال من قبل أن الواو ربطت مـا بعدها بما قبلها، فلم تحـتج إلى أن يعود منها ضمـير على الأول ليرتبط به آخـر الكلام بأوله، وإن جئت به فـيها فحـسنٌ جميل؛ لأن فـيه تأكيدًا لارتباط الجملة بما قبلها. فأما إذا لم يكن هناك واو فلا بدّ من تضمّن الجملة ضميرًا من الأول، وذلك نحو قولك: أقبل محمد على رأسه قَلَنْسُوةٌ، ولو قلت:

---

(١) قائله: جندب بن عـمرو كمـا فى «الخزانة» (٢/ ١٧٤)، وديوان الشمـاخ (ص ٣٦٣)، واللسان (درج).

(٢) سورة النساء: آية (٩٠).

أقبل محــمد على جعفر قلنســوة، وأنت تريد: أقبل محمــد وهذه حاله لم يجز؛ لأنك لم تأت بالواو التى هى رابطة ما بعدها بما قبلهــا، ولا بضمير يعود من آخر الكلام فيدل على أنه معقود بأوله. وإذا فقدت جملة الحال هاتين الحالتين انقطعت مما قبلها ولم يكن هناك ما يربط الآخر بالأول، وعلى هذا قول الشاعر(١):

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُهُ ورفيقه بالغيب لا يدرى

يصف غائصًا غاص فى الماء من أول النهار إلى انتصــافه ورفيقه على شاطئ الماء ينتظره ولا يدرى ما كان منه، فـيقول: انتصف النهار وهذه حـاله، فالهاء من «غامِرُه» ربطـت الجملة بما قبلها حـتى جرت حالاً على ما قـبلها، فكأنك قلت: انتصف النهــار على الغائص غــامرًا له الماءُ، كمــا أنك إذا قلت: جاء زيدٌ وجــهُه حسنٌ، فكأنك قلت: جاء زيد حسنًا وجهُــه. فأما قوله تعالى: ﴿**سيقولون ثلاثةٌ رابُعهم كلبُهم**﴾(٢) فلا يجوز أن يكون ﴿**رابُعهم**﴾ وصفًا لـ﴿**ثلاثة**﴾ على أن يكون ﴿**كلبهم**﴾ رفعاً برابع، كــما تقول: عندى غلامٌ ضاربه زيدٌ، فـترفع «ضاربه» لأنه وصف لِغُلام، وترفع زيدًا بفعــله، وهو الضرب، من قبل أن ﴿**رابعهم**﴾ فى هذا الموضع وإن كان اسم فاعل، فإنه يراد به الماضى، وإذا كان اسم الفاعل ماضيًا فى المعنى لم يجز أن يعمل عمل الأفعــال، لا رفعًا ولا نصبًا؛ ألا ترى أنك لا تقول: هذا رجل قائمٌ أمس أخوه على أن ترفع الأخ بفعله، وهو القيام، كما لا يجوز أن تقول: هذا رجل غلامٌ أخوه، فترفع الأخ بفعله، وتجعل الغلام فعلاً له؛ لأن اسم الفاعل إذا أريد به الماضى جرى مجرى غلام وفرس ورجل وما لا معنى فعل فيه،

---

(١) قائله: المسيب بن على كما فى «اللسان» (نصف).

(٢) سورة الكهف: آية (٢٢).

فقد بطل إذن أن يُرفع ﴿كلبهم﴾ بما فى ﴿رابعهم﴾ من معنى الفعل إذ كان ﴿رابعهم﴾ يراد به هنا المضىّ ولا يجز أيضًا أن يرتفع ﴿رابعهم﴾ بالابتداء، ويجعل ﴿كلبهم﴾ خبرًا عنه على أن تكون الجملة حالاً لـ﴿ثلاثة﴾ لأنك لو فعلتَ ذلك لم تجد للحال ما ينصبها؛ ألا ترى أن التقدير: سيقولون هم ثلاثة، وليس فى قولك هم ثلاثة ما يجوز أن ينصب على الحال.

فإن قلت: فهلا جعلت تقديره: هؤلاء ثلاثة، فنصبت الحال بعدها بما فى هؤلاء من معنى التنبيه، كما تقول: هؤلاء إخوتك قيامًا؟

فذلك محال هنا لأنهم لم يكونوا مشاهَدين، ولو كانوا مشاهَدين لما وقع التشكك فى عدّتهم؛ أو لا ترى أن فى الآية ﴿رجمًا بالغيب﴾ وإنما وقع الإخبار عنهم وهم غير مشاهدين، فإذا لم يجز أن يكون فى الكلام ما ينصب حالاً لم يجز على شىء منه، ولأن ﴿ثلاثة﴾ أيضًا نكرة، وسبيل الحال أن تأتى بعد المعرفة، هذا هو الغالب من أمرها والأسْيَر فى أحكامها، إلا أن يجىء ذلك شاذًا أو على ضرورة أو قلة من الكلام، وليست هنا ضرورة ولا ظهور نصب يحتمل له إجراء الحال على النكرة.

فإن قلت: فاجعل ﴿رابُعهم كلبُهم﴾ مبتدأ وخبرًا، واجعل الجملة المنعقدة منهما وصفًا لـ﴿ثلاثة﴾ كما تقول: هم ثلاثة غلامُهم أبوهم؟.

فذلك عندنا فى هذا الموضع غير سائغ ولا مختار، وإن كان فى غير هذا الموضع جائزًا، والذى منع من إجازته هنا وضعّفها أن الجملة التى فى آخر الكلام فيها واو العطف، وهو قوله عز وجل: ﴿ويقولون سبعة وثامنُهم كلبُهم﴾ فكما ظهرت الواو فى آخر الكلام، فكذلك -والله أعلم- هى مُرادة فى أوله لتتجنّس

الجُمل فى أحوالها والمراد بها، فكأنه -والله أعلم- سيقولون ثلاثة ورابعهم كلبهم، ويقولون خمسة وسادسهم كلبهم رجمًا بالغيب، ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم، إلا أن الواو حذفت من الجملتين المتقدمتين لأن الذى فيهما من الضمير يعقدهما بما قبلهما لا عقد الوصف ولا عقد الحال لما ذكرناه، ولكن عقد الإتباع، لا سيما وقد ظهرت الواو فى الجملة الثالثة، فدل ذلك على أنها مرادة فى الجملتين المتقدمتين.

واعلم أن هذه الواو وما بعدها إذا أريد بالجميع الحال فى موضع نصب بما قبلها من العوامل التى يجوز لمثلها نصب الحال، فقولك: أقبل أخوك وثوبُه نظيف، فى موضع: أقبل أخوك نظيفًا ثوبه، فكما تنصب «نظيفًا» بـ«أقبلَ» كذلك تنصب موضع قولك: وثوبُه نظيفٌ بـ«أقبلَ». وإذا كان ذلك كذلك فقوله عز اسمه: ﴿**يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسُهم**﴾[1] فى تقدير: يغشى طائفةً منكم مُهمّةً طائفةٌ منكم أخرى أنفسُهم فى وقت غشيانه تلك الطائفة الأولى، ولا بدّ من هذا التقدير، كما أن قولك: جاءت هند وعمروٌ ضاحك فى تقدير: جاءت هند ضاحكًا عمرو فى وقت مجيئها، حتى يعود من الجملة التى هى حال ضمير على صاحب الحال، ولهذا شبهها سيبويه بـ«إذْ» قال أبو على: إنما فعل ذلك من حيث كانت «إذْ» منتصبة الموضع بما قبلها أو بعدها كما أن الواو منتصبة الموضع فى الحال، ولأن ما بعد «إذْ» لا يكون إلا جملة، كما أن ما بعد واو الحال لا يكون إلا جملة، ولهذا قال سيبويه: «واو الابتداء» يعنى هذه الواو إذ كان ما بعدها سبيله أن يكون جملة من متبدأ وخبر، ولأجل أن بين الحال والظرف هذه المصاقبة ما ذهب الكسائى إلى أن نصب الحال إنما هو لشبهها بالظرف. ويؤكد الشبه أيضًا أنك قد تعبر عن الحال بلفظ الظرف، ألا ترى أن قولك: جاء زيد

(١) سورة آل عمران: آية (١٥٤).

ضاحكًا فى معنى: جاء زيد فى حال ضحكه، وعلى حال ضحكه، فاستعمالك هنا لفظ «فى» و«على» يؤنسك بالوقت والظرفية، فاعرفه.

وأما واو القسم فنحو قولك: واللهِ لأقومَنَّ، وَ واللهِ لأقعدنّ، وقد تقدم القول عليها، وأنها بدل من باء الجر، والعلة فى جواز إبدالها منها فى حرف الباء.

* واعلم أن البغداديين قد أجازوا فى الواو أن تكون زائدة فى مواضع: منها قوله جل اسمه: ﴿**فلما أَسْلَما وتلّه للجبين . وناديناه أنْ يا إبراهيم**﴾[١] قالوا: معناه ناديناه، والواو زائدة. ومنها قوله تعالى: ﴿**إذا السماءُ انشقتْ. وأَذنتْ لربّها وحُقّتْ. وإذا الأرضُ مُدَّتْ**﴾[٢] قالوا: معناه إذا السماء انشقت إذا الأرض مدت، فتكون «إذا» الثانية خبرًا عن «إذا» الأولى، كما تقول: وقتُ يقوم زيد وقتُ يقعد عمرو. وأجازوا أيضًا فى هذه الآية أن يكون التقدير: إذا السماء انشقت أذنت لربها. ومنها قوله عز اسمه: ﴿**حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابُها وقال لهم خزنتُها**﴾[٣] تقديره عندهم: حتى إذا جاءوها فُتحت أبوابها. واحتجوا لجواز ذلك بقول الشاعر[٤]:

حتى إذا امتلأتْ بطونُكمُ ورأيتُم أبناءكم شَبُّوا
وقلبتم ظهرَ المِجَنّ لنا إن الغدور الفاحشُ الخَبّ

معناه عندهم: قلبتم ظهر المجنّ لنا. فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل

---

(١) سورة الصافات: آية (١ ، ٢).

(٢) سورة الانشقاق: آية (١ - ٣).

(٣) سورة الزمر: آية (٧٣).

(٤) هو الأسود بن يعفر: كما فى «ديوانه» (ص ١٩).

البتة، ولا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتياد في مثلها، وتأويل ذلك عندنا على معنى: فلما أَسْلَما وتلّه للجبين، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدّقتَ الرؤيا أدركَ ثوابَنا، ونالَ المنزلة الرفيعة عندنا. وكذلك: إذا السماء انشقت وكان كذا وكذا عَرَف كل واحد ما صار إليه من ثواب أو عقاب. ودليل ذلك قوله عز اسمه: ﴿**إذا الشمسُ كُوِّرَتْ**﴾[1] وكان كذا وكذا ﴿**علمتْ نفسٌ ما أحضرتْ**﴾[2]. وكقوله تعالى في موضع آخر: ﴿**إذا السماءُ انفطرتْ**﴾[3] ﴿**علمتْ نفسٌ ما قدّمتْ وأخّرتْ**﴾[4] وكذلك قوله عز وجل ﴿**حتى إذا جاءوها وفُتِحت أبوابُها وقال لهم خزنتُها سَلامٌ عليكم**﴾[5] تقديره: صادفوا الثوابَ الذى وُعدوه. وكذلك قول الشاعر:

حتى إذا قَمِلَتْ بطونُكمُ ورأيتُم أبناءكم شَبُّوا

وقلبتم ظهرَ المِجَنّ لنا إن الغَدُورَ الفاحشَ الخَبُّ

تقديره: لما كان هذا كله منكم عرف الناسُ غدركم، واستحققتم صَرْفَ اللائمة إليكم، أو نحو ذلك مما يصح لمثله أن يكون جوابًا عن هذا، وصار أيضًا قوله: «إن الغدور الفاحش الخب» بدلاً من الجواب ودليلاً عليه. ويؤكد هذا عندك قوله عز اسمه ﴿**ولو أنّ قرآناً سُيِّرت به الجبال أو قُطِّعت به الأرض أو كُلِّم به**

(١) سورة التكوير: آية (١).
(٢) سورة التكوير: آية (١٤).
(٣) سورة الانفطار: آية (١).
(٤) سورة الانفطار: آية (٥).
(٥) سورة الزمر: آية (٧٣).

الموتى بل لله الأمرُ جميعًا﴾[(١)] ولم يقل: لكان هذا القرآن. وكـذلك قوله: **﴿ولو تَرى إذا وُقفـوا على النار﴾**[(٢)] ولم يقل: لرأيت سـوءَ منقَلبهم. وعلى هـذا قول امرئ القيس[(٣)]:

فلو أنها نفسٌ تموتُ جميـعةً ولكنها نفـسٌ تَساقَطُ أَنْفُسا

ولم يقل: لَفَنِيَتْ، ولا لاستراحتْ. وكذلك قول جرير:

كَذَبَ العواذلُ لو رأينَ مُناخَنا بحـزيز رامةَ والمطيُّ سوامى

ولم يقل: لرأين ما يُشجيهنّ ويُسْخن أعينَهنّ. وقال الآخر:

لو قد حـداهُنّ أبو الجُـوديِّ برَجَـزٍ مُسْحَـنْفِرِ الرَّوِيِّ

مُسْـتَويات كنَـوَى البَرْنىِّ

ولم يقل: لأسرعنَ، ولا لقطعنَ، ونحـو ذلك. وعلى هذا قول حاتم: «لو غيرُ ذاتِ سوارٍ لَطَـمْتنى» ولم يقل: لانتصف منها. وزعم سيبـويه أن الشماخ لم يأت لقوله:

ودَوِّيَّـةٍ قَفْرٍ تَمَـشَّى نَعامُـهـا كمَشى النَّصارَى فى خِفافِ اليَرَنْدَجِ

بجواب فى القـصيـدة علمًا بأن المعنى: قَطعتُ، أوجُـزْتُ، أو نحو ذلك. وذهب أصحابنا إلى أن حذف الجواب فى هذه الأشياء أبلغ فى المعنى من إظهاره، وأنه لذلك ما حذفت هذه الأجـوبة، قالوا: ألا ترى أنك إذا قلت لغلامك: واللهِ

(١) سورة الرعد: آية (٣١).

(٢) سورة الأنعام: آية (٢٧).

(٣) انظر: ديوانه (ص ١٠٧).

لئن قمتُ إليك، وسكتَّ عن الجواب، ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وغير ذلك، فتمثلت فى فكره أنواع العقوبات، فتكاثرت عليه، وعظُمتْ الحال فى نفسه، ولم يدر أيّها يتّقى، ولو قلت: والله لئن قمت إليك لأضربنّك، فأتيت بالجواب لم يتّق شيئًا غير الضرب، ولا خطر بباله نوع من المكروه سواه، فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه، قال أبو على: ومثل معناه قول كثير:

فقلتُ لها: يا عَزُّ كل مُصيبةٍ إذا وُطِّنتْ يومًا لها النفسُ ذَلَّتِ

وكذلك الحال فى الجميل من الفعل نحو قولك: والله لئن زرتنى، إذا حذفتَ الجواب تصوّرتْ له أنواع الجميل وضروبه من الإحسان إليه والإنعام عليه. ولو قلت: والله لئن زرتنى لأعطينّك دينارًا، رمى بفكره نحو الدينار، ولم يَجُلْ فى خلده شىء من الجميل سواه، ولعله أيضًا أن يكون مستغنيًا عنه غير راغب فيه، فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة، وإذا حذفتَ الجواب تطلعتْ نفسُه إلى علم ما توليه إياه، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة، كما كان الباب الأول أدعى له إلى الترك، فهذا بيان هذا الفصل وتلخيص ما فيه، وذكر السبب الداعى إلى حذف الأجوبة منه.

وقد زيدت الواو على الحرف المضموم إذا وقفت عليه مستذكرًا لما بعده من الكلام، فتقول: الرجل يقومُو، أى: يقوم غدًا أو نحوه، والرجل ينطلقو، أى: ينطلق إلينا، ونحو ذلك، فمدّوا بالواو لأنهم لا ينوون القطعَ. ويزيدون أيضًا على الواو واوًا أخرى عند التذكر، فيقولون: زيد يغزُوْوْ، ومحمد يدعُوْوْ، جعلوا ذلك علامة للاستذكار، وأنه قد بقيت بقية من الكلام، وتكلفوا الجمع بين الساكنين لذلك.

وقد حُذفت الواو فاء، نحو «يَعِدُ» و«عِـدة» و«تَقَيْتُ زيدًا» وهو كثير. وعينًا فى حرف واحد، وهو «حَبْ» فى زجر الإبل، و«سَفْ» فى معنى «سَوْفَ». ولامًا فى «أخٍ» و«أبٍ» و«غَدٍ» و«هَنٍ» و«كُرة» و«لُغة» ونحو ذلك.

وقد زيدت الواو فى نحو قولهم: كنتَ ولا مالَ لك، أى: كنتَ لا مالَ لك وكان زيدٌ ولا أحـدَ فوقه. وكـأنهم إنما استجـازوا زيادتها هنا لمشـابهة خبـر كان للحال؛ ألا ترى أن قولك: كـان زيدٌ قائمًا، مشبّه مـن طريق اللفظ بقولهم: جاء زيد راكبًا، وكما جاز أن يُشبّه خبر كان بالمفعول فيُنصب، فغير منكر أيضًا أن يشبه بالحال فى نحو قولهم: جاء زيد وعلى يده بازٍ، فتزاد فيه الواو.

حَرْفُ الألِف السَّاكنـة

اعلم أن هذه الألف هى التى بعـد اللام قبل اليـاء فى آخر حـروف المعجم وهى التى فى قولنا «لا». وإنما لم يجز أن تـفرد من اللام وتقام بنفسها كـما أقيم سائر حروف المعجم سواها بأنفسها من قبل أنها لا تكون إلا ساكنة تابعة للفتحة، والساكن لا يمكن ابتـداؤه، فدُعمت باللام ليقع الابتداء بهـا، وتأتى الألف ساكنة بعدها. وقول من لا خبرة له بحقيقة اللفظ بحروف المعجم «لامَ الِف» خطأ، فأما قول أبى النجم[1]:

خرجتُ من عند زياد كالخَرِفْ   تَخُطّ رجْلاىَ بخطّ مختلـفْ

تكتّبان فى الطريق لامَ ألِفْ

فلم يرد شكل «لا» دون غيره، وإنما هذا كقولك: تكتبان قاف دال، أو جيم طاء، أى كأنهما تخطّان حروف المعجم، لا يريد بعضاً دون بعض، على أنه أيضاً قد يمكن أن يكون أراد بقوله: «لامَ الف» هذا الشكل المقـدَّم ذكره إلا أنه تلقاه من أفواه العامـة؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصحاء، ولا عنهـم يؤخذ، ويؤكد ذلك عندك أن واضع حروف المعجم إنما وَسَمها لنا منثورة غير منظومة، فلو كان غرضه فى «لا» أن يرينا كيف اجتمـاع اللام مع الألف، للزمه أيضًا أن يُرينا كيف تتركب الجيم مع الطاء، والقاف مع الياء، والسين مع الهاء، وغير ذلك مما يطول تعداده،

(١) فى «ديوانه» (ص ١٤١).

وإنما غرضه ما ذكرتُ لك من توصله إلى النطق بالألف، فدَعمها باللام ليقع الابتداء بها، وتأتى الألف ساكنة بعدها.

فإن سأل سائل فقال: ما بالهم اختاروا لهم اللام دون سائر الحروف إذا كان الأمر كما ذكرتَ، وهلا دعموها بالجيم أو القاف أو غيرهما من الحروف، فقالوا: جا أوقا أو صا أو نحو ذلك؟

فالجواب : أنهم إنما خصوا اللام بها دون غيرها من قبل أنهم لما احتاجوا لسكون لام التعريف إلى حرف يقع الابتداء به قبلها أتوا بالهمزة، فقالوا: الغلام والجارية، فكما أدخلوا الألف قبل اللام هناك كذلك أدخلوا اللام قبل الألف فى «لا» ليكون ذلك ضربًا من التعاوض بينهما.

فإن قيل : فَلِمَ أُدخلت الهمزة قبل لام التعريف أصلاً حتى قيس هذا عليه وعُوْوِضَ بينهما؟

فالجواب عن ذلك قد تقدم فى حرف الهمزة من أول هذا الكتاب، فالأصل فى هذين الموضعين إنما هو لام المعرفة المدخلة عليها الألف، ثم حُملت الألف فى إدخال اللام عليها على حكم لام المعرفة، وذلك أن اللفظ أسبق مرتبة من الخط، فبِهِ بُدِئ، ثم حُمل الخط عليه.

واعلم أن هذه الألف، أعنى المدة الساكنة فى نحو قامَ، وباعَ، وحمار، وكتاب، وغَزَا، ورمى، وحتّى، وإلاَّ، وما، ولا، لا تكون أصلاً فى الأسماء المتمكنة ولا الأفعال أبدًا، إنما تكون بدلاً أو زائدة، فأما الحروف التى جاءت لمعان فإن الألفات فيها أصول، وكذلك الأسماء المبنية التى أوغلت فى شبه الحرف، وسيأتيك ذلك مفصلاً فى أماكنه بإذن الله تعالى.

كون الألف أصلاً

وذلك فى عامة الحروف التى تقع الألف فى آخرها، نحو ما، ولا، ويا، وهَيا، وإلا، وحتى، وكلاّ، فهذه الألفات وما يجرى مجراها أبدًا أصول غير زوائد ولا منقلبة. والذى يدل على أنها ليست بزوائد أن الزيادة ضرب من التصرف فى الكلمة، وجزء من الاشتقاق فيها، وهذه الحروف كلها غير متصرفة ولا مشتقة، فيجب أن تكون ألفاتها غير زائدة؛ ألا ترى أنك لا تجد لـ «حتى» و«كلاّ» اشتقاقًا تُفقد فيه ألفُهما كما تجد لضارب، وقاتل، ومِعْزَىً، وأَرْطَىً اشتقاقًا تُفقد فى ألفُهما، وهو ضَرَبَ، وقَتَلَ، ومَعْزٌ، ومأروط، فلما لم تكن الحروف متصرفة ولا مشتقة بطل أن يقضى بزيادة ألفاتها. ويُفسد أيضًا أن تكون بدلاً من نحو الوجه الذى فسد منه أن تكون زائدة، وذلك أن البدل أيضًا ضرب من التصرف؛ ألا ترى أنك لا تجد لألف ما، ولا، وحتى، وكلاّ أصلاً فى ياء ولا واو كما تجد لألف غَزَا، ودَعا، وسَعَى، ورَمَى أصلاً فى الياء، والواو لقولك: غَزوتُ، ودَعوتُ، وسَعيتُ، ورَمَيتُ، فكما بطل أن تكون الألف فيها زائدة بطل أيضًا أن تكون بدلاً.

ودليل آخر على فساد كونها بدلاً وجودُك الألف فى نحو «ما» و«لا»، فلو كانت الألف فى نحو ذلك بدلاً لم تخلُ من أن تكون بدلاً من ياء أو واو، فلو كانت بدلاً من الياء لوجب أن تقول فى «ما» و«لا»: «مَىْ» و«لَىْ» كما قالوا: أىْ، وكَىْ، ولو كانت بدلاً من الواو لوجب أن تقول: «مَوْ» و«لَوْ» كما قلت: أَوْ، ولَوْ؛ ألا ترى أن الياء والواو إنما تقلبان إذا وقعتا طرفين متى تحركتا، فإذا سكنتا لم يجب قلبهما، وأواخر الحروف أبدًا ساكنة إلا أن يلتقى ساكنان، ولا ساكنين فى

نحو: ما، ولا، كما أنه لا ساكنين فى نحو: قَدْ، وهَلْ.

وكذلك القول عندنا فى الأسماء القاعدة فى شبه الحرف، نحو: أنّى، ومتى، وإذا، وإيّا، ينبغى أن تكون ألفاتها أصولاً غير زوائد ولا مبدلة؛ لأن أواخرها ينبغى أن تكون سواكن؛ ألا ترى أن «أنَّى» فى الاستفهام بمنزلة «مَنْ» و«كَمْ» وأنه ينبغى أن يكون آخرها ساكناً كما أن آخر «مَنْ» و«كَمْ» ساكن، فوجودك الألف فى المكان الذى يسكن فيه الحرف الصحيح أدلُّ دليل على كونها أصلاً غير زائدة ولا مبدلة. والقول فى «متى» أيضًا كالقول فى «أنَّى» لأنها أختها فى الاستفهام ورسيلتها فى استحقاق البناء. وكذلك «إذا» هى مستحقة للبناء لاقتصارهم على إضافتها إلى الجملة، فينبغى أن يكون آخرها ساكنًا كآخر «إذْ» فالألف إذن فى آخرها أصل؛ إذ لا حركة فيها توجب قلبها. وكذلك القول فى ألف «إذا» التى للمفاجأة لأنها مبنية، وحكمها أن تكون ساكنة الآخر.

وأما «إيّا» فاسم مضمر، وقد تقدمت الدلالة فى هذا الكتاب وغيره مما صنفناه وأمللناه على صحة كونه مضمرًا بمنزلة «أنت» و«أنا» و«هو» فكما أن هذه كلها مبنية لشبه الحرف فيها، كذلك ينبغى أن تكون «إيّا» مبنية أيضًا.

فإن قلت: فلعله مبنى على حركة، فتكون ألفه إذن منقلبة لانفتاح الياء قبلها، ويكون في بنائه على الحركة بمنزلة «أنا» و«هو» في أنهما مبنيان على الفتح.

فالجواب: أن «إيّاك» بأنتَ أشبه منه بأنا وهُوَ، وذلك أن الكاف في آخره قد ثبتت الدلالة على كونها حرفاً للخطاب، وقد شرحنا ذلك من حالها في حرف الكاف، فإذا كان الاسم إنما هو «إيّا» والكاف إنما هي لاحقة لمعنى الخطاب، أشبه إيّاك أنتَ، ألا ترى أن التاء في آخر «أنت» ليست من الاسم، وإنما هي للخطاب،

فكما أن النـون قبل تاء «أنت» ساكنة، فـكذلك ينبغى أن تكون الألف قـبل كاف «إياك» في موضع سكون، وإذا كانت كذلك لزم أن تكون غير منقلبة، لأنها ليست في موضع حركة، وجرت فى ذلك مجرى ألف: ما، ولا، وحتى، وكلاّ فى أنها غير منقلبة. وحكى لى حاكٍ عن أبى إسحاق أُراه قال لى: سمعته يقول وقد سئل عن معنى قوله عز وجل: ﴿**إيّاك نعبدُ**﴾[1] ما تأويله؟ فقال: حقيقتك نعبد، قال: واشتقاقه من الآية، وهى العلامة. وهذا القول من أبى إسحاق عندى غير مرضى، وذلك أن جميع الأسماء المضمرة مبنى غير مشتق نحو: أنا، وأنت، وهو، وهى، وقد قامت الدلالة على كـون «إيّا» اسمًا مضمرًا، فيجب أن لا يكون مـشتقًا. فإن ذهب إلى أن «إيّا» اسم غيـر مضمر، وذلك قوله على مـا بيّنّاه فى حرف الكاف، فقد أفسدناه هناك بما أغنى عن إعادته هنا.

فإن قلت: فما مثال «إيّا» من الفعل؟ فإن المضمر لا ينبغى أن يُمثّل لأنه غير مشـتق ولا متـصرف، ولكنك إن تكلفت ذلك على تـبيين حاله لو كـان مما يصح تمثيله لاحتمل أن يكون من ألفاظ مختلفـة، وعلى أمثلة مختلفة، فالألفاظ ثلاثة: أحـدها أن يكون من لفظ أَوَيْتُ. والآخر: مـن لفظ الآية. والآخر: من تركـيب (أوو) وهو من قول الشاعر:

فأَوِّ لذكراها إذا ما ذكرتُهـا ... ومن بُعْدِ أرضٍ بيننا وسَماءِ

فمن رواه هكذا فـ «أَوِّ» على هذا بمنزلة قَوِّ زيدًا، وهو مـن مضاعف الواو، ولا يكون «فـأَوِّ» كقـولك: سَوِّ زيدًا، ولَوِّ عمـرًا، وحَوِّ حَبْلاً لما ذكرناه قـبل فى حرف الميم من هذا الكتاب.

---

(١) سورة الفاتحة: الآية (٥).

وإن ذهبتَ إلى أن «إيّا» من لفظ «أويت» احتمل ثلاثة أمثلة: أحدها أن يكون إِفْعَلاً. والآخر أن يكون فِعْيَلاً. والآخر فِعْلَى.

فأما «إفْعَلٌ» فأصله «إئْوَىٌ» فقُلبت الياء التى هى لام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «إئْوا» وقلبت الهمزة الثانية التى هى فاء الفعل ياء لسكونها وانكسار الهمزة قبلها، فصارت «إيْوا» فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الياء بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء، فصارت «إيّا».

فإن قلت: ألست تعلم أن الياء التى قبل الواو فى «إيْوا» ليست بأصل، وإنما هى بدل من الهمزة التى هى فاء الفعل، فهلا لم تقلب لها الواو ياء إذ كانت غير أصل وبدلاً من همزة، كما تقول فى الأمر من أَوَى يأوى: ايْوِ يا رجلُ، ولا تقلب الواو ياء، وإن كانت قبلها ياء ساكنة، لأن تلك الياء أصلها الهمز؟

فالجواب: أن هذا إنما يفعل فى الفعل لا فى الاسم، وذلك أن الفعل لا يستقر على حال واحدة، ولا الهمزة المكسورة فى أوله بلازمة، إنما هى ثابتة ما ابتدأت، فإذا وصلتَ سقطت البتة؛ ألا تراك تقول: «ايْوِ، وأْوِ» وإن شئت فَأْوِ، كما قال تعالى: ﴿**فأْوُوا إلى الكهف**﴾[1] وليس كذلك الاسم؛ لأنه إن كانت فى أوله كسرة أو ضمة أو فتحة ثبتت على كل حال، وذلك قولك: ﴿**إيّاك نعبد**﴾[2] وضربت القومَ إلا إيّاك، فالهمزة ثابتة مكسورة فى الوصل والوقف، ألا ترى أنهم قالوا فى مثل «إجْرِد» من «أَوَيت»: «إيٌّ». وأصله «إئْوِىٌ» فقلبت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين ياء فصارت «إيوِىٌ»وقلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة المبدلة من الهمزة قبلها، فصارت «إِيْيِىٌ» فأدغمت الأولى فى الثانية، فصارت «إِيِّىٌ»،

(١) سورة الكهف: الآية (١٦)

(٢) سورة الفاتحة: الآية (٥)

فلما اجتمعت ثلاث ياءات على هذه الصفة حُذفت الآخرة تخفيفًا، كما حُذفت من تصغير أَحْوَى فى قولك «أُحَىّ». وكذلك قالوا فى مثل «إوَزّة» من «أَوَيْت»: «إيّاة» وأصلها «إئْوية» فقلبت الهمزة الثانية ياء، وأُبدلت لها الواو بعدها ياء، وأدغمت الأولى فى الثانية، وقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «إيّاة». فهذا حكم الأسماء لأنها غير منتقلة، والأفعال لا تثبت على طريق واحدة، فليس التغيير فيها بثابت.

وأما كونه «فِعْيَلاً» من «أَوَيْتُ» بوزن «طِرْيَم»[1] و«غِرْيَل»[2] و«حِذْيَم»[3] فأصله على هذا «إوْيَىٌ» تفصل ياء «فِعْيَل» بين الواو والياء كما فصلت فى المثال بين العين واللام، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء، وأدغمت فى ياء «فِعْيَل» فصارت «إيِّىٌ» ثم قُلبت الياء الأخيرة التى هى لام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «إيّا».

وأما كونه «فِعْلَى» فأصله «إوْيا» فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولوقوع الياء بعدها أيضًا، ثم أدغمت فى الياء بعدها، فصارت «إيّا».

فإن سميت به رجلاً وهو «إفْعَلٌ» لم ينصرف معرفة، وانصرف نكرة، وحاله فيه حال إشْفَىً. وإن سميت به رجلاً وهو «فِعْيَلٌ» انصرف معرفة ونكرة؛ لأن حاله إذن حال «حِذْيَم». وإن سميت به وهو «فِعْلَى» فالوجه أن تجعل ألفه للتأنيث بمنزلة ألف «ذِكْرَى» و«ذِفْرَى»[4] وإذا كان ذلك كذلك لم ينصرف معرفة ولا نكرة. وإن ذهبت إلى أن ألفه للإلحاق بهِجْرَع[5]، وأجريتها مجرى ألف «مِعْزَىً» لم

---

(١) طِرْيَم: الطويل من الناس.

(٢) الغِرْيَل: ما تبقى فى أسفل الحوض والغدير من الماء والطين.

(٣) الحِذْيَم: الحاذق.

(٤) ذِفْرَى: العَظْمُ الشاخص خلف الأذن.

(٥) الهجرع: الأحمق.

تصرفه معرفة، وصرفته نكرة، وجرى حينئذ مجرى «أَرْطًى»(١) و«حَبَنْطًى»(٢) و«دَلَنْظًى»(٣) و«سَرَنْدًى»(٤).

وأما إذا جعلت «إيّا» من لفظ «الآية» فإنه يحتمل أن يكون على واحد من خمسة أمثلة، وهى: «إفْعَلٌ» و«فِعَّلٌ» و«فِعْيَلٌ» و«فِعْوَلٌ» و«فعْلَى» وذلك أن عين «الآية» من الياء لقول الشاعر:

لم يُبْقِ هذا الدهرُ من آيائه   غيرَ أثافيهِ وأرمدائه(٥)

فظهور الياء عينًا فى «آيائه» يدل على ما ذكرناه من كون العين ياء، وذلك أن وزن «آياء»: «أَفْعال» ولو كانت العين واوًا لقال «من آوائه» إذْ لا مانع من ظهور الواو فى هذا الموضوع، فإذا ثبت بهذا وبغيره مما يطول ذكره كونُ العين من «آية» ياء، ثم جعلت «إيّا»: «إفْعَلاً» فأصله «إئْيَيٌ» فقُلبت الهمزة الثانية التى هى فاء ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار الأولى منهما، ثم ادّغمتَها فى الياء التى هى عين بعدها، فصارت «إيَّيٌ» ثم قُلبت الياء التى هى لام فى «آية» و«آى» ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «إيّا». ولم يسُغ الاعتراض الذى وقع قديمًا فى إدغام الياء المبدلة من الهمزة التى هى فاء فى «إفْعَلٍ» من «أويتُ» إذ صار لفظها إلى «إيوا» لأن العين هناك واو، فاحتجت إلى قلبها ياء لوقوع الياء المبدلة من الهمزة

---

(١) الأرطى: شجر يدبغ به.

(٢) الحبنطى: القصير الغليظ.

(٣) الدلنظى: الشديد الدفع

(٤) السرندى: الجرىء.

(٥) ذكر البيتان فى اللسان فى مادة (ثرا) بدون نسبة، وذكر البيتان فى ديوان أبى النجم العجلى (٥٤،٥٥) من أرجوزة عدتها سبعة وثلاثين بيتا، الآياء: جمع آية، وهى العلامة، الثرياء: الثرى، الأرمداء: الرماد، والأثافى: أحجار توضع تحت القدر عند الطبخ.

قـبلهـا التى هى فـاء فى «إفعَل» مـن «أويتُ» قـبلهـا إذ صـار لفظهـا إلى «إيْوا» والانتصار لذلك هناك، وأما إذا جعلتها من الآية فالعين فى الأصل ياء، ثم وقعت قبلها الياء المبدلة من الهمزة التى هى فاء، فلما اجتمع المثلان، وسكن الأول منهما أدغم فى الثانى بلا نظر، فـقلت «إيّا» وجرى ذلك مجرى قوله عـز اسمه: ﴿أثاثًا وريًا﴾(١) فى من لم يهـمـز جعلـه «فعْلاً» من «رأيت» وأصله على هذا «رِئْيًا». وحدثنا أبو على أن القراءة فيه على ثلاثة أوجه ﴿رئيًا﴾ و ﴿ريّـًا﴾ و﴿زيّـًا﴾ بالزاى.

وإذا جـعلته «فعَّلاً» مـثل «إلَّق» و«قنَّب» فاليـاء المشددة هى العين المشـددة، والألف آخرًا هى لام «فعَّل» وهى منقلبة من الياء التى هى لام «آية» وأصله «إيَّىٌ» فقلبت الياء الأخيرة ألفًا كما ذكرتُ لك.

وإذا جـعلته «فعْيَلاً» مـثل «غِرْيَن» و«حِذْيَم» فاليـاء الثانيـة فى «إيّا» هى ياء «فعْيَل» والياء الأولى هى عين «فعْيَل».

وإذا جعلته «فعْوَلاً» فأصله «إيْوَىٌ» وهو بوزن «خِرْوَع» و«جِدْوَل» فيمن كسر الجـيم، فلما اجـتـمعت اليـاء والواو، وسَبَـقت الياء بـالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت اليـاء التى هى عين «فعْوَل» فى الياء التى أبدلت مـن واوه، وقُلبت الياء التى هى لام ألفًا لما ذكرنا، فصارت «إيّا».

---

(١) سورة مريم : الآية (٧٤) والآية تقرأ فى الكتاب العزيز ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ - وقرأ نافع وابن عامر «ريًّا» بغير همزة. وروى ورش وابن جماز وأبو بكر بن أبى أويس عن نافع «ورئيا» بهمزة بين الراء والياء وقرأ الباقون «ورئيا».

قال أبو منصور: من قرأ (ورئـيا) بالهمز فالمعنى: هم أحسن أثاثاً، أى: مـتاعاً، وأحسن رِئيًا، أى: منظرًا، من رأيت. هكذا قال الفراء [معانى القرآن (٢/ ١٧١)]

وقال الأخفش: الرئى: ما ظهر عليه مما رأيت (معانى القرآن (٢/ ٦٢٦)

ومن قرأ (ريًا) بغير همـز ففيه قولان: أحدهما: أنه أريد به الرِّئىَ، فى حـذف الهمزة. والقول الثـانى: أن منظرهم مـرتو من النعـمـة، كـأن النعـيم بينٌ فـيهم [مـعـانى القـراءات للأزهرى (١٣٨/٢)].

وإذا جعلته «فِعْلَى» فالياء الأولى فى «إيّا» هى العين، والثانية هى اللام، والألف ألف «فِعْلَى». فيجوز أن تكون للتأنيث، ويجوز أن تكون للالتحاق على ما تقدم. والوجه فى هذه الألفات أن تكون للتأنيث لأنها كذلك أكثر ما جاءت.

وأما إذا كان من لفظ «فأوِّ لذكراها» - وأصله على ما ثبت من تركيب «أوو» - فإنه يحتمل مثالين: أحدهما «إفْعَل» والآخر «فِعْيَل». فإذا جعلته «إفعلاً» فأصله «إئووٌ» فقلبت همزته الثانية التى هى فاء «إفْعَل» ياء لانكسار الهمزة قبلها، فصارت فى التقدير «إيْوَوٌ» ثم قُلبت الواو الأولى التى هى عين «إفْعَل» ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها على ما تقدم، فصارت فى التقدير «إيَّوٌ» ثم قُلبت الواو التى هى لام ياء لأنها وقعت رابعة، كما قُلبت فى «أغزيْتُ» و«أعْطَيتُ» فصار فى التقدير «إيَّيٌ»، ثم قلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار «إيّا» كما ترى.

وإذا جعلته «فِعْيَلاً» فأصله حينئذ «إوْيَوٌ» فقلبت الواو الأولى التى هى عين الفعل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولأنها أيضًا ساكنة قبل الياء، ثم أُدغمت تلك الياء فى ياء «فِعْيَل» فصارت «إيَّوٌ»)، ثم قُلبت الواو ياء لأنها رابعة طرف، ثم قُلبت تلك الياء ألفًا على ما عُمل فى المثال الذى قبل هذا، فصارت «إيّا».

ولا يجوز أن تكون «إيّا» إذا جعلتها من لفظ «أوو»: «فِعَّلاً» ولا «فِعْلَى» كما جاز فيما قبل؛ لأنه كان يلزم أن يكون اللفظ به «إوَّى». وإن شئت جوّزت ذلك فيه، وقلت: إنهما ليستا عينين فيلزما ويصحّا. ولا يجوز أن تكون «إيّا» «فِعْلَلاً» مضعف اللام بمنزلة «ضَرْبَب» لأن ذلك لم يأت فى شىء من الكلام.

ويجوز فيه أيضًا وجه ثالث، وهو أن يكون «فِعْوَلاً» قُلبت عينه للكسرة، ثم واوه لوقوع الياء قبلها، فقلت «إيّا».

فإن أردت تحقير هذه الأمثلة أو تكسيرها على اختلافها واختلاف الأصول المركبة هى منها طال ذلك جدًا، إلا أنه متى اجتمع معك فى ذلك ثلاث ياءات كاللواتى فى آخر تحقير «أَحْوَى» حذفت الآخرة، ومتى اكتنف ألفَ التكسير حرفا علة، ولم يكن بين ألف التكسير وبين آخر الكلمة إلا حرف واحد همزت ذلك الحرف، وأبدلت الآخر ألفًا، ثم أبدلتَ الهمزة حرف لين.

ولا يجوز أن يكون «إيّا» من لفظ «آءة» على أن تجعله «فِعْيَلاً» منها، ولا «إفْعَلاً» لأنه كان يلزمك أن تهمز آخر الكلمة لأنه لام، فتقول «إيّأً» ولم يسمع فيه الهمز البتة، ولا سُمع أيضًا مخففًا بينَ بينَ. ولكن يجوز فيه عندى على وجه غريب أن يكون «فِعْلَى» من لفظ «وَأَيْت»، ويكون أصله على هذا «وِئْيًا» فهمزتْ واوه لانكسارها، كما هُمزت فى «إسادة» و«إعاء» و«إشاح» ونحو ذلك، فصارت «إئْيًا»، ثم أُبدلت الهمزة ياء لانكسار الهمزة الأولى قبلها، ثم أُدغمت الياء المنقلبة من الهمزة فى الياء التى هى لام «وَأَيْتُ» فصارت «إيّا». فهذه أحكام تصريف هذه اللفظة، ولست أعرف أحدًا من أصحابنا خاض فيها إلى ههنا، ولا قاربَ هذا الموضع أيضًا، بل رأيتُ أبا على وقد نَشَّمَ فيها شيئًا من القول يسيرًا لم يستوف الحال فيه، ولا طار بهذه الجهة، وإن كان - بحمد الله، والاعتراف له - الشيخَ الفاضل، والأستاذ المبجَّل. ولو لم يتضمن هذا الكتاب من الكلام على الدقيق أكثر من هذه المسألة لكانت - بحمد الله - جمالاً له، ومحسّنةً حالَه.

ثم نعود إلى حكم الألف، فنقول: إن ألف «ذا» من قولك «هذا زيد» منقلبة عن ياء ساكنة، وقد ذكرنا فى هذا الكتاب وغيره العلةَ التى لأجلها جاز قلب الياء الساكنة ألفًا إذ كان أصله «ذَيْ».

فإن قلت : فما تقول فى ألف «لكنّ» و«لكنْ»؟

فالجواب: أن يكونا أصلين لأن الكلمتين حرفان، ولا ينبغى أن تُوجَد الزيادةُ فى الحروف. فإن سميت بهما ونقلتهما إلى حكم الأسماء حكمت بزيادة الألف، وكان وزن المثقلة «فاعِلاً» والمخففة «فاعِلاً».

إبـــدال الألـــف

أبدلت الألف من أربعة أحرف، وهى: الهمزة، والياء، والواو، والنون الخفيفة.

إبدال الألف عن الهمـزة

هذه الهمـزة فى الكلام على ضربين: أصل، وزائدة، ومـتى كانت الهـمزة ساكنة مفتـوحًا ما قبلها غير طرف، فـأريد تخفيفها أو تحويلهـا أبدلت الهمزة ألفًا أصلاً كانت أو زائدة، فالأصل نحـو قولك فى «أَفْعَلَ» من «أَمِنَ»: «آمَنَ» وأصلها «أأْمَنَ» فقلبت الثانية ألفًا لاجتماع الهـمزتين وانفتاح الأولى وسكون الثانية. ومثله «آلَفْتُ زيدًا» أى: ألفته، قال ذو الرمة[1]:

من المُؤْلفاتِ الرملَ أدماءُ حُــرّةٌ   بياضُ الضحى فى لونها يَتوضّحُ

ومن ذلك قـولهم فـى تخـفـيف «رَأْس» و«بَأْس» و«فَأْل»: «راس» و«باس» و«فال». ومنه قولك فى «قَرَأْتُ»: «قَراتُ» وفى «هَدَأْتُ»: «هَداتُ».

(١) ذكر البيت فى ديوان ذى الرمة (١١٩٧) والشاعر : يصف ظبية، أدماء: بيضاء خالصة البياض، وقيل بيضاء البطن سمراء الظهر يفصل بين لون بطنها وظهرها جُدّتان مسكيتان.

والزائد نحو قولك فى تخفيف «شَأْمَلٌ»: «شامَلٌ» وفى «احْبَنْطَأْتُ» فيمن همز: «احْبَنْطاتُ».

واعلم أن هذا الإبدال على ضربين: أحدهما لا بد منه، والآخر منه بُدّ. فأمّا ما لا بُدّ منه فأن تلتقى همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، فلا بُدّ من إبدال الثانية ألفًا، وذلك نحو آدَمَ، وآخَر، وآمَنَ، وآوَى، وآساس جمع أُسّ، وآياء جمع آية وآى، فهذا إبدال لازم كراهية التقاء الهمزتين فى حرف واحد، وإذا أبدلت الهمزة على هذا جرت الألف التى هى بدل منها مجرى ما لا أصل له فى همز البتة، وذلك قولهم فى جمع «آدَم»: «أَوادِم» فأجروا ألف «آدَم» مجرى ألف «خاتم» فقلبوها واوًا فى «أوادِم» كما قلبوا الألف واوًا فى «خواتم» فقالوا[1]:

.... وتُتْرَكُ أموالٌ عليها الخَواتمُ

وإذا لم تكن الهمزة هكذا لم يلزم إبدالها؛ ألا ترى أنك مخيَّر بين أن تقول «قَرأتُ» و«قَراتُ» و«بَدَأتُ» و«بَداتُ» ولا يجوز أن تقول «أأْدَم» ولا «أأْخَر».

وقد أُبدلت الهمزة المفتوحة التى قبلها فتحة ألفًا أيضاً على غير قياس، وإنما يحفظ حفظًا، أنشدنا أبو على[2].

بتْنا وباتَ سَقيطُ الطَّلِّ يضربُنا ... عنــد النَّدُول قرانا نَبْحُ درْواسِ

إذا مَلاَ بطنَهُ ألبانُها حَلَبًا ... باتت تُغَنيه وَضْرَى ذاتُ أَجْراسِ

---

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) ذكر البيت الأول فى اللسان فى مادة (درس) بدون نسبة وكذلك فى مادة (درس) وذكر البيت الثانى فى المحتسب (٢/ ١٦٢) الندول: اسم رجل، درواس: كلب كان له.

يريد: إذا ملأ بطنه، فأبدل الهمزة ألفًا. ومن أبيات الكتاب[(١)]:

راحتْ بمَسْلمةَ البِغالُ عَشيّةً ... فارْعَىْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَـعُ

يريد: هَنَأكِ.

فأما مـن همز «العالم» و«الخاتم» و«البـاز» و«التابَل» فلا يجوز على مـذهبه تخفـيف هذه الهمـزة، وذلك أن مذهبه أن يجـتلب همزًا لا أصل له، فـلا يجوز على هذا أن يخفف الهـمزة، فيردّها ألفًا؛ لأنه عن الألف قلبـها، فلو أراد الألف لأقرّ الألف الأولى، واستـغنى بذلك عن قلبها همزة، ثم قلـب تلك الهمزة ألفًا. وأما غيره فـلا ينطق بهذه الهمزة فى هذا الموضع أصلاً، فلا يمـكن أن يقال فيه إنه يخففها ولا يحققها.

إبدال الألف عن الياء والواو

وذلك على ثـلاثة أضـرب: أحـدهـا أن تكونا أصلين، والآخـر أن تكونا منقلبتين، والآخر أن تكونا زائدتين.

فأمـا إبدال الألف عن الياء والواو وهمـا أصلان فنحـو قولك فى «يَيْأَسُ»: «ياءَسُ» وفى «يَوْجَلُ»: «ياجَلُ» ونحـو قـولك: «باعَ، وسـارَ، وهابَ، وحـارَ،

(١) البيت للفـرزدق وذكـر فى ديوانه (٥٠٨)، والمقتـضب (١/ ١٦٧)، والخـصائص (٣/ ١٥٢)، وشرح شـواهد الشافية (٣٣٥)، وفى كتـاب سيبويه (٣/ ٥٥٤). وقد قاله الفرزدق حين ولى العراق عمر بن هبيرة بعد عزل مسلمة بن عبد الملك، فهجاهم ودعا عليهم ألا يهنئوا بولايته، وأراد بالبغال: بغال البريد التى قدمت بمسلمة عند عزله.

والشاهد فـيه: إبدال الألف من همـزة (هنأك) ضرورة، وكـان حقـها أن تجعل بـين بين لأنها متحركة.

وقامَ، وصاغَ، وخافَ، ونامَ، وطالَ» لقولك: «البيعُ، والسَّيْر، والهَيْبة، والخَيْرة، وقَوْمه، وصَوْغةٌ، وخَوْف، ونَوْم، وطَويل». ومن ذلك «رَمَى، وسَعَى، ودَعا، وعَدا» لقولك : «الرَّمْيُ، والسَّعْي، والعَدْو والدَّعْو» فهذا حكم الياء والواو، متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا إلا أن يضطر أمرٌ إلى ترك قلبهما، وذلك نحو قولك للاثنين: «قَضَيا، ورَمَيا، وخَلَوَا، ودَعَوَا» وإنما صحتا هنا ولم تقلبا ألفاً، لأنهم لو قلبوهما ألفًا وبعدها ألف تثنية الضمير لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيزول لفظ التثنية، ويلتبس الاثنان بالواحد. ونحو من ذلك قولهم «النَّفَيان»[1] و«الغَلَيان» و«الصَّمَيان»[2] و«العَدَوان»[3] و«النَّزَوان»[4] و«الكرَوان»[5]؛ ألا ترى أنهم لو قلبوا الياء والواو هنا ألفين وبعدهما ألف «فَعَلان» لوجب حذف إحداهما، وأن تقول «نَفانٌ» و«غَلانٌ» و«صَمَانٌ» و«عَدانٌ» و«نَزان» و«كَران» فيلتبس «فَعَلان» مما اعتلت لامه بـ «فَعال» مما لامه نون، فترك ذلك لذلك. وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحاً غير مُعَلّ ليكون دليلاً على الأصول المغيَّرة، وذلك قولهم «الصَّيَد» و«الحَيَد»[6] و«الجَيَد»[7] و«القَوَد»[8] و«الأَوَد»[9] و«الحَوَكة» و«الخَوَنة» جمع «حائك» و«خائن» فأما قولهم في «يَيْأَسُ»: «ياءَسُ» وفي «يَوْجَلُ»:

---

(١) النفيان : ما أسالته السحابة من مائها.

(٢) الصمَّيان : مصدر صَمَى الرجل : وثب وأسرع.

(٣) العدوان : الشديد العدو.

(٤) النَّزَوان : مصدر نزا الفحل أي وثب.

(٥) الكروان : طائر طويل الرجلين أغبر، نحو الحمامة، له صوت حسن.

(٦) الحَيَد : اشتكت الشاة حيدًا: إذا نشب ولدها فلم يسهل مخرجه.

(٧) الجَيَد : طول العنق وحسنه.

(٨) القَوَد : القصاص.

(٩) الأود : الاعوجاج.

«ياجَلُ» فإنما قلبوا الياء والواو فيهما وإن كانتا ساكنتين تخفيفاً، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين، والياء والواو، وقد حملهم طلب الخفة على أن قالوا فى «الحِيْرة»: «حاریّ» وفى «طَيِّىء»: «طائیّ» قال:

فهى أَحْوَى من الرِّبْعِيِّ خاذلـةٌ والعَيْنُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكْحُولُ[1]

وحكى أبو زيد عن بعضهم فى تصغير «دابّة»: «دُوابّة» يريد «دُوَيْبَّة» فأبدل من ياء التصغير الساكنة ألفاً، وقال الراجز[2]:

تُبْتُ إليكَ فَتَقَبَّلْ تابَتـى وصُمْتُ ربِّى فتقبَّلْ صامتى

يريد: تَوْبَتى، وصَوْمَتى. وقال الآخر، وهو مالك بن أسماء بن خارجة[3]:

ومِنْ حديثٍ يزيدُنى مِقَـةً ما لِحديثِ المامُوقِ من ثَمَـنِ

يريد: المَوْموق. وقال رسول الله ﷺ: «ارجعن مازُوْرات غير ماجُوْرات» وأصله «مَوْزُوْرات» فقلبت الواو ألفًا تخفيفًا كما ذكرنا. وقال الكوفيون: إنما أريد به ازدواج الكلام لقوله «ماجُورات». وهو قول أيضًا. وقال سيبويه فى «آية» و«ثاية»: «وقال غيرُه - يعنى غير الخليل - إنها «فَعْلَة» فأبدلت الألف من الياء.

(١) ذكر البيت فى ديوان طفيل الغنوى (٢٩)، وابن يعيش (١٠/١٨) وفى كتاب سيبويه (٢/٤٦). أحوى، يعنى ظبيًا أحوى أراد من ذلك الجنس. وما نتج فى الربيع أحسن ذاك وأفضله وهو الذى فى لونه سفعة، شبّه صاحبته بها. والرِّبعى: ما نتج فى الربيع. والعين أى وعينه فأل بدل من الضمير. والحارى: المنسوب إلى الحيرة.

(٢) ذكر البيتان فى اللسان (توب) بدون نسبة.

(٣) نُسب إليه البيت فى ذيل الأمالى (٩١) وبغيرنسبة فى المحتسب (٢/٣٣١).

وأخذ بعضُ البغداذيين هذا من سيبويه، فقال في قولهم: «ضَرَبَ عليه سايةً»[١]: إنما هي «سَيّة» أبدلت الألف من الياء المنقلبة عن الواو التي هي عين في «شَوَّيت». وطرد أيضًا هذا الآخذُ من سيبويه في غير هذه اللفظة، فقال في قولهم: «أرض داويّة»: إنه أراد «دَوِّيَّة» فأبدل من الواو الأولى الساكنة التي هي عين «دَوٍّ» ألفًا، قال ذو الرمة[٢]:

دَوِّيَّةٌ ودُجَى ليـلٍ كأنهمـا ... يَمٌّ تَراطَنُ في حافاته الـرومُ

قال أبو علي: وهذه دعوى من قائلها لا دلالة عليها، وذلك أنه يجوز أن يكون بنى من «الدَّوِّ» فاعِلةً، فصارت «داوِية» بوزن «زاوِية» ثم إنه ألحق الكلمة ياءى النسب، وحذف اللام، كما تقول في الإضافة إلى «ناجِية»: «ناجيّ» وإلى «قاضية»: «قاضيّ» وكما قال علقمة[٣]:

كأسُ عَزِيزٍ من الأعناب عَتَّقَها ... لبعض أربابها حانِيَّةٌ حُـومُ

فنسبها إلى «الحاني» بوزن «القاضي». وكما قالوا «رجل ضاويّ» إنما هو منسوب إلى «فاعِلٍ» من «الضَّوَى» وهو «ضاوٍ»، ولحقتا في «ضاويّ» كما لحقتا في «أَحْمَر وأحمريّ» و«أَشْقَر وأشقريّ» والمعنى واحد، وأنشدنا[١]:

---

(١) ساية : وادٍ عظيم به أكثر من سبعين نهرًا تجرى. وضرب لي ساية: هيأ لي كلمة سوّاها على ليخدعني.

(٢) ذكر البيت في ديوان ذي الرمة (٤١٠)، والدوية والداوية: المفازة أو الصحراء المستوية. وتراطنهم: كلامهم.

(٣) ذكر البيت في ديوان علقمة (٦٨) ،وشرح اختيارات المفضل (١٦٢٠) ، المفضلية (١٢٠)

(٤) ذكر البيت في جمهرة اللغة (٣/ ٤٣٣)، واللسان (قرر) والخصائص (٣/ ١٠٥)، وفي الجمهرة ذكر بيت قبله : أَبْكَمَ لاَ يكلم المَطِيَا ... وكان حَدّاء قُرَاقِرِيَا
والقرقرة : صفاء هدير الفحل وارتفاعه ثم قيل للحسن الصوت قرقار.

كـــأنّ حَـــدّاءً قُـــراقِريـــّا

يريد: قُراقرًا، وهذا كثير واسع، فعلى هذا يجوز أن تكون «الدّاويّة» منسوبة إلى «فاعلة» من «الدّوّ». وأمـا ما قرأته على أبى عـلى فى نوادر أبى زيد من قول عمرو بن مِلْقَط جاهلى[1]:

والخيلُ قد تُجْشِمُ أربابها الشّـــ ـــقَّ وقد تَعْتَسِفُ الدّاوِيَهْ

فإن شئــت قلت: إنه بنى من «الدّوّ» «فاعلة»، فصارت فى التـقدير «داووة» ثم قلب الواو الآخرة التى هى لام ياء لانكســار ما قبلها ووقوعهـا طرفًا، فصارت «داوية». وإن شئت قلت: أراد «الداويّة» المحذوفة اللام كالحانيّة، إلا أنه خفف ياء الإضافة كما خفف الآخر فيما أنشده أبو زيد، وأنشدَناه أبو على:

بَكّى بعينِك واكفَ القَطْـــرِ ابنَ الحوارىْ العالىَ الذِّكْـــرِ[2]

يريد: ابنَ الحوارىّ. وهذا شىء اعترض، فقلنا فيه، ثم نعود.

وأما إبدالها منهما منقلبتين فقولهم: «أَعْطَى، وأَغْزَى، واسْتَقْصَى، ومَلْهَىً، ومَغْزَىً، ومَدْعَىً» أصل هذا كـله: «أَعْطَوَ، وأَغْزَوَ، واسْتَقْصَوَ، ومَلْهَوٌ، ومَغْزَوٌ، ومَدْعَوٌ» فلما وقعت الواو رابعة فصاعـدًا قلبت ياء، فصارت فى التقدير «أَعْطَى»، وأَغْزَىَ، واسْتَقْصَىَ، ومَلْهَىٌ، ومَغْزَىٌ، ومَدْعَىٌ» فلما وقعت الياء طرفًا فى موضع حركة وما قبلها مفتوح قلبت ألفًا، فصارت: «أَغْزَى، وأَعْطَى، ومَلْهَى، ومَغْزَى» فالألف إذن إنما هى بدل من الياء المبدلة من الواو.

---

(١) ذكر البيت فى النوادر (٢٦٨)، وشرح المفصل (١٠/١٩)

تجشم: أى تحمل المشقة، والشق: المشقة.

(٢) ذكر البيت فى ملحقات ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (١٨٣)

كما ذكر فى النوادر (٥٢٧)، والمحتسب (١/١٦٣)، واكف القطر: ما انهمر منه، ويريد بابن الحوارى: مصعب بن الزبير.

وكذلك لو بنيت من «قرأت» مثل «دَحْرَجَ» لقلت «قَرْأَى» وأصله «قَرْأَأَ» فلما اجتمعت الهمزتان فى كلمة واحدة قُلبت الآخرة ياء، فصارت فى التقدير «قَرْأَى» ثم قُلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «قَرْأَى». فالألف فى «قَرْأَى» إذن إنما هى بدل من الياء فى «قَرْأَى»، والياء بدل من الهمزة الثانية فى «قَرْأَأَ». ويدلك على أنه لا بُدّ من هذا التقدير فيها لتكون الألف بدلاً من الياء المبدلة من الهمزة قولُ النحويين فى مثال «فِعَلٍّ» من قَرَأْتُ: «قِرَأْيٌ» أفلا ترى كيف أبدلوها هنا ياء. وكذلك قولهم فى مثال «فَرَزْدَق» من قرأت: «قَرَأْيَأٌ» وأصله «قَرَأْأَأٌ» فأبدلوا الهمزة الوسطى ياء ليفصلوا بها بين الهمزتين الأولى والآخرة. ويدلك أيضًا على صحة ذلك أنك متى أسكنتَ اللام فزالت الفتحة رجعت اللام إلى أصلها، وهو الياء، وذلك قولك فى «افْعَلَلْتُ» من قَرأت، وهَدأت: «اقْرَأَيْتُ» و«اهْدَأَيْتُ»، ولهذا نظائر. فهذا إبدال الألف عن الياء المبدلة.

وأما إبدالها عن الواو المبدلة فنحو قولك فى ترخيم «رَحَوِىّ» اسم رجل على قول من قال «يا حارُ»: «يارحا أقبل» وذلك أنك حذفت ياء النسب، فبقى التقدير «يا رَحوُ»، فلما صارت الواو على هذا المذهب حرف إعراب، واجتلبت لها ضمة النداء كالضمة المجتلبة فى راء «حارِث» إذا قلت «يا حارُ» أبدلت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقلت: «يارَحَا أقبلْ» فالألف الآن فى «رَحا» إنما هى بدل من الواو فى «رَحَوِىّ» بدل من ألف «رَحَىً» فى قولك: هذه رَحَىً، ورأيتُ رَحَىً، ومررتُ برَحَىً، وألف «رَحَىً» هذه بدل من الياء التى هى لام فى «رَحَيان». وكذلك القول فى ترخيم «فَتَوِىّ» و«هُدَوِىّ» و«شَرَوِىّ» على لغة من قال: «يا حارُ» إذا قلت: «يا فَتَى» و«يا هُدَى» و«يا شَرَى» لا فرق بينهما. فأما قولك فى ترخيم «مَلْهَوِىّ» اسم رجل على قول من قال «يا حارُ»: «يامَلْهَى» فالألف فيه إذن إنما هى بدل من ياء بدلٍ من واو بدلٍ من ألف بدلٍ من ياء بدلٍ من

الواو التى هى لام الفعل فى «لَهَوْتُ»، فأصله الأول «مَلْهَوٌ» ثم صار «مَلْهَىٌ» ثم صار «مَلْهَىّ» ثم صار «مَلْهَوِىّ» ثم صار بعد الترخيم وقلب الواو ياء «مَلْهَى» ثم صار فى آخر أحواله «مَلْهَى» وهو قولك: «يا مَلْهَى أقبلْ».

وأما إبدال الألف عن الياء والواو الزائدتين فقولك فى ترخيم اسم رجل يقال له: «زُمَيِّل» على قول من قال «يا حارُ»: «يا زُمَّا أقبلْ». فالألف الآن بدل من ياء «زُمَيِّل» التى هى زائدة؛ لأن مثاله «فُعَيِّل». ونظير ذلك قول العرب «سَلْقَى»[1] و«جَعْبَى»[2] إنما الألف فيهما بدل من ياء «سَلْقَيْت» و«جَعْبَيْت» وهى زائدة لا محالة.

وأما الواو فأن تُسمّى رجلاً «عُنُوقًا» جمع «عَنَاق» ثم ترخمه على قول من قال «يا حارُ» فتبدل واوه ياء لأنه ليس فى الكلام اسم آخره واو قبلها ضمة، فتقول: يا «عُنِى أقبلْ» فإن سميت بـ «عُنِى» هذا رجلاً ونسبت إليه أبدلت من الكسرة قبل الياء فتحة لتنقلب الياء ألفًا، فيصير فى التقدير «عُنًا» ثم تقلب ألفه واوًا لوقوع ياءى النسب بعدها، فتقول «عُنَوِىّ». فإن رخمت «عُنَوِىّ» هذا على قول من قال «يا حارُ» حذفتَ ياءى النسب، وأبدلت من الواو التى قبلها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول: «يا عُنَا أقبلْ». فالألف الآن فى «عُنَا» إنما هى بدل من الواو الزائدة فى «عُنَوِىّ»، والواو فى «عُنَوِىّ» بدل من الألف «عُنًا»، والألف فى «عُنَا» بدل من الواو فى «عُنَوِىّ» الأول فى المرتبة، والواو فى «عُنَوِىّ» بدل من الألف فى «عُنًا» والألف فى «عُنًا» بدل من الياء فى «عُنِى» والياء فى «عُنِى» بدل من الواو فى «عُنُو» التى هى ترخيم «عُنُوق». وهذا لطيف دقيق فتفطنْ

(١) سلقاه : ألقاه على قفاه.

(٢) جعباه : صرعه.

له، فإنه لا يجوز فى القياس غيره.

ووجه آخر فى قلب الألف عن الواو الزائدة، وذلك أن تسمّى رجلاً «فَدَوْكَسًا»[١] أو «سَرَوْمَطًا»[٢] ثم ترخمه على قول من قال «يا حارِ» فتحذف آخره، فتقول «يا فَدَوْكَ» ثم تسمى بـ «فَدَوْك» هذا المرخم، ثم ترخمه على قول من قال «يا حارُ» فتحذف كافه، وتبدل واوه الزائدة ألفًا، فتقول «يا فَدا» فاعرفه.

إبدال الألف عن النون الساكنة

قد أبدلت الألف عن هذه النون فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون فى الوقف بدلاً من التنوين اللاحق علمًا للصرف، وذلك قولك: رأيت زيدا، وكلّمت جعفرا، ولقيت محمدا، فكل اسم منصرف وقفت عليه من النصب أبدلت عن تنوينه ألفًا كما ترى، إلا أن يكون حرفُ إعراب ذلك الاسم تاءَ التأنيث التى تبدل فى الوقف هاء، وذلك قولك: أكلتُ تَمْره، وأخذت جَوْزه، ولم تقل: أكلت تمرتا، ولا: أخذتُ جَوْزَتا؛ لأنهم أرادوا الفرق بين التاء الأصلية فى نحو: دخلت بيتا، وسمعت صوتا، وصِدْت حُوتا، وكَفَّنْت ميتا، والوقف على قوله عز اسمه: ﴿**أو من كان مَيْتًا فأحييناه**﴾[٣]، ﴿**أوَ مَنْ كان مَيْتا**﴾ والتاء المُلْحقة نحو: رأيت عِفْريتا، ومَلَكُوتا، وجَبَرُوتا، وبين تاء التأنيث فى نحو «تَمْرة» و«غُرْفة». فأما قولك: أكرمتُ لك بِنْتا، وصُنت لك

(١) الفَدَوْكَسُ: الأسد.

(٢) السَّرَوْمَط: الطويل.

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٢٢).

أُخْتا، ووقوفك على هاتين التـاءين بالألف فإنما ذلك لأنهما ليـستا علمى تأنيث، وإنما همـا بدلان من الواو التى هى لام الفعل فـى «إخوة» و«أَخَوانٍ» و«أَخَوات» وفى «الأُخُوّة» و«البُنُوّة». وقد تقدم من الحجاج عـلى صحة ذلك وإعلامنا ما عَلَمُ التأنيث فيهما فى باب التاء ما يغنى عن إعادته، وقد تقدم أيضًا فى باب النون ذكرُ العلة التى لأجلها جاز إبدال هذا التنوين ألفًا فى الوقف، وما السبب الذى منع من التـعويـض فى الوقف من تنوين المرفـوع واوًا، ومن تنوين المجـرور ياء، فلم نر لإعادته هنا وجـهاً. وذكرنـا أيضاً هناك أن من العرب من يقـول فى الوقف على المنصوب المنون: رأيت فَرَجْ، وقوله[1]:

. . . . وآخُذُ من كلِّ حيٍّ عُصُـــمْ

و[2]

. . . . جَعَلَ الفَيْنُ على الدَّفِّ إبَـرْ

وغير ذلك من الشواهد. واختلف أصحابنا فى الوقف على المرفوع والمجرور من المقصور المنصرف فى نحو قولك: هذا عَصًا، ومررت بعصًا، فقالت الجماعة: الألف الآن هى لام الفعل؛ لأن التنوين يحذف فى الوقف على المرفوع والمجرور، نحو: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، إلا أبا عثمان فإنه ذهب إلى أن الألف فيهما عوض من التنوين، وأن اللام أيضًا محـذوفة لسكونها وسكون هذه، قـال: وذلك أنّ ما قبـل التنوين فى المقصـور مفـتوح فى جـميع حـالاته، فجـرى مجرى المنـصوب الصحيح نحو: رأيت زيدًا.

---

(١) ، (٢) تم الحديث عن البيتان فى الكتاب.

فأما في النصب فلا خلاف بينهم أن الوقف إنما هو على الألف التي هي عوض من التنوين. فأما قوله تعالى: ﴿فأَضَلُّونا السَّبِيلا﴾[١] و﴿قَواريرا﴾[٢] ﴿وتظنّون بالله الظُّنُونا﴾[٣] فإنما زيدت هذه الألفات في أواخر هذه الأسماء التي لا تنوين فيها لإشباع الفتحات، وتشبيه رؤوس الآي بقوافي الأبيات. على أن من العرب من يقف على جميع مالا ينصرف إذا كان منصوبًا بالألف، فيقول: رأيت أحمدا، وكلّمت عثمانا، ولقيت إبراهيما، وأصبحت سكرانا. وإنما فعلوا ذلك لأنهم قد كثُر اعتيادهم لصرف هذه الأسماء وغيرها مما لا ينصرف لخفتها وكثرة اعتيادهم إياها، لا سيما وهم يجتلبونها فيما لايجوز تنوينه في غير الشعر، نحو قول جرير[٤]:

.... وقُولي إن أَصبتُ لقد أصابا

و[٥]:

.... إذا ما الفَعْلُ في است أبيكَ غابا

وقالوا أيضًا: جيءْ به من حيث ولَيْسا، يريدون «وليسَ» فأشبعوا فتحة السين بإلحاق الألف، وسنذكر هذا الفصل في هذا الحرف بعون الله، فهذا إبدال الألف من نون الصرف.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية (٦٧).

(٢) سورة الإنسان: الآية (١٥).

(٣) سورة الأحزاب: الآية (١٠).

(٤) تقدم الحديث عن البيت.

(٥) ذكر البيت في ديوان جرير (٨٢١) في قصيدة يهجو فيها الراعي النميري:

أَجَنْدَلُ مَا تَقُول بَنُو نُمير إِذَا ما الفَعْلُ في است أبيكَ غَابَا

الثانى : إبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووقفت عليها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بالناصية﴾[١] إذا وقفت قلت: ﴿لنسفعا﴾. وكذلك: اضربَنْ زيدًا، إذا وقفت قلت: اضربا، قال الأعْشَى[٢]:

. . . . ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدا

يريد : فاعبُدَنْ

وقال ابنُ الحُرّ[٣]:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا فى ديارنا تجدْ حَطَباً جَزْلاً ونارًا تَأَجَّجا

يريد : تَأَجَّجَنْ، فأبدلها ألفًا. وقال عمر :

وقُميرٌ بدا ابن خمس وعشريـ ـن له قالت الفتاتان : قُوْما[١]

---

(١) سورة العلق : الآية (١٥).

(٢) ذكر البيت فى ديوان الأعشى (١٨٧):

وذا النُّصُب المنصوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

وصَلِّ على حين العشيات والضحى ولا تحمد الشيطان والله فاحمدا

(٣) نسب البيت لـ(عبيد الله بن الحر) يخاطب رجلا من أصحابه يقال له عطية بن عمرو، وكان حبس معه، شرح المفصل (٧/ ٥٣)، الإنصاف (٥٨٣). وابن يعيش (٧/ ٥٣)، (١٠/ ٢٠)، والأشمونى (٣/ ١٣١)، وذكر فى الكتاب (٣/ ٨٦) ونسب فيه للحطيئة وعبيد الله الحر.

الجزل: الغليظ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد. تأججا بضمير الاثنين للحطب والنار، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار فيكون هذا شاهدًا لتذكيرها.

(٤) البيت ذكر فى ديوان عمر بن أبى ربيعة (٢٢٦) ويسبقه بيت هو :

من لدن فحمة العشاء إلى أن لاح وردٌ يسوق جَوْنًا بَهيما

الورد: الأبيض، وأراد به الضوء.

والجون: الأسود، وأراد به الظلام.

أراد: قُوْمَنْ. وقال الآخر(١):

يحسبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَما ... شَيْخًا على كُرْسيّه مُعَمَّمـا

يريد: ما لم يَعْلَمَنْ. وقال الآخر:

واحْمَرَّ للشرّ ولم يَصْفَرَا

يريد: يصفَرَّنْ، كذا تأوَّله بعضهم، ومثله كثير.

الثـالث: إبدال الألف من نون «إذنْ»، وذلك أيضًا فى الوقف، تقـول: أنا أزورك إذا، تريد: إذَنْ، وإذا وقفت على قـوله عز وجل: ﴿فإذَنْ لا يُؤْتُون الناسَ نقيرًا﴾(٢) قلت ﴿فإذا﴾ وإنما أُبدلت الألف من نون «إذنْ» هذه، ونونِ التوكيد التى تقدم ذكرها آنفًا لأن حالهما فى ذلك حال النون التى هى علم الصرف، وإن كانت نون «إذن» أصلاً وتانك النونان زائدتين.

فإن قلت: فـإذا كانت النون فى «إذن» أصلاً وقد أُبدلت منهـا الألف، فهل تجيز فى نحـو «حَسَنٍ» و«رَسَنٍ» و«عَلَنٍ» ونحو ذلك مما نونه أصل أن تقلب نونه، فيقال فيه: «حَسَا» و«رَسَا» و«عَلا»، وفى «فَدَنٍ»: «فَدا» وفى «زَمَنٍ»: «زَمَا»؟

---

(١) الرجز لابن جـبابة اللص، وقيل: لأبى حيـان الفقعى، وقيل لعـبد بنى عبس وقيل الـعجاج وقيل مـساور العبسى، وذكر البيـتان فى نوادر أبى زيد (١٣)، والإنصاف (٦٥٣)، وابن يعيش (٩/ ٤٢)، والخزانة (٤/ ٥٦٩)، وشـرح شواهد المغنى (٣٢٩)، التـصريح (٢/ ٢٠٥)، والكتاب (٣/ ٥١٦)

والشاعـر: يصف جبلا قد عَمَّه الخـصب وحفّه النبات وعلاه، فـصار كالشيخ المتـزمل المعمم وخص الشيخ لوقاره فى مجلسه وحاجته إلى الاستكثار من الثياب.

(٢) سورة النساء: الآية (٥٣).

فالجواب : أن ذلك لا يجوز فى غير «إذَن» مما نونه أصل، وإن كان ذلك قد جاء فى «إذَنْ» من قبل أن «إذَنْ» حـرف، فالنون فيها بعض حـرف كما أن التنوين ونون التوكـيد كل واحد منهمـا حرف، فجاز ذلك فى نون «إذَنْ» لمضـارعة «إذَنْ» كلها نونَ التوكـيد ونونَ الصرف، وأما النون من «حَسَنٍ» و«رَسَنٍ» ونحـوهما فهى أصل من اسم متمكن يجرى عليه الإعراب فى قولك: «حَسَنٌ» و«حَسَناً» و«حَسَنٍ» فالنون فى ذلك كالدال من «زيدٍ» والراء من «بكْرٍ» ونونُ «إذَنْ» سـاكنةٌ كما أن نون التوكيـد ونون الصرف ساكنتان، فـهى بهما - لهذا ولما قـدمناه من أن كل واحدة منهـما حـرف، كـما أن النون فى «إذَنْ» بعض حـرف - أَشْبَهُ منهـا بنون الاسم المتمكن.

فإن قلت : فالنون فى «عَنْ» و«أنْ» كل واحدة منهما حرف ساكن من جملة كلمة هى حرف، كما أن نون «إذَنْ» ساكنة من جملة حرف ، فهل يجوز أن تبدل منها فى الوقف ألفاً، فتقول «عـا» و«أا» كما قلت: إذا؟ وإنْ كان ذلك غير جائز، فهلا لم يجز أيضاً إبدال النون من «إذَنْ» ألفاً فى الوقف؟

فالجواب : أن ذلك إنما امتنع فى نون «عَنْ» و«أنْ» من وجهين :

أحدهما: أنهمـا حرفان لا يوقف عليهما، أما «عن» فـحرف جر، وحروف الجر لا يمكن تعليـقها عن المجرور ولا الوقوف عليـها دونه إلا عند انقطاع نَفَس، وذلك قليل مغـتفر. وأمـا «أنْ» فلا تخلو من أن تكون الناصبـة للفعل، وهذه لا يوقف عليـها لأنهـا من عوامل الأفـعال، وعـوامل الأفعـال أضعف من عـوامل الأسماء؛ أولا ترى أنه لا يمكنك الفصل بينها وبين ما تنصبه من الأفعال إلا بـ«لا» فى نحـو قولك: أحبّ أنْ لا تقـومَ، وأسألك أنْ لا تفـعلَ، فجرى هذا الـفصل

بينهما فى ترك الاعتداد به وقلة المراعاة له مجرى الفصل بـ«لا» بين الجار والمجرور فى نحو قولك: جئتُ بلا مالٍ، وضربتُه بلا ذَنْبٍ، ومجرى الفصل بين الجازم والمجزوم المشبهين للجار والمجرور فى نحو قولك: إنْ لا تقمْ لا أقمْ، فلما ضعفت «أن» الناصبة للفعل عن فصلها واقتطاعها عما بعدها لم يحسن الوقوف عليها. وأكّد ذلك أيضًا من أمرها شيء آخر، وهو أنّ ما بعدها من الفعل صلة لها، والوقوف على الموصول دون صلته قبيح مع الأسماء القوية، فكيف به مع الحروف الضعيفة.

أو أن تكون «أن» المخففة من الثقيلة الناصبة للاسم نحو قوله عز اسمه: ﴿عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مَرْضَى﴾[1]، ونحو قول الشاعر:

زَعَمَ الفرزدقُ أنْ سيقتُلُ مَرْبَعاً[2] ....

وهذه أيضًا لا يجوز الوقوف عليها دون ما بعدها؛ لأنها إذا كانت مثقّلة على أصلها لم يجز الوقوف عليها؛ لأن ما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها، وخطأٌ الوقوف على الموصول دون صلته وهو اسم، فكيف به وهو حرف! ولاسيما وقد أُجحف به بتخفيفه وإزالة التثقيل عنه، وأيضًا فإن السين، وسوف، وقَدْ، ولا بعده فى نحو: علمتُ أنْ سيقوم زيد، وسوف يقوم وأعلم أنْ قد فعلتَ، ونحو قولها[3]:

فلما رأينا بأنْ لا نجـاءَ وأنْ لا يكون فِرارٌ فـرارا

(١) سورة المزمل: الآية (٢٠).

(٢) تقدم الحديث عن البيت.

(٣) لم أستطع العثور عليه.

إنما هى أعواض للتخفيف من الحرف المحذوف الذى كان كأنه مصوغ مع الكلمة من جملة حروفها، وفى موضع اللام لو وُزنت منها، أعنى الهاء، وكما أنه كالعوض من النون المحذوفة التى هى من نفس الكلمة، كذلك يجب أن يلزم ما قبله، ولا يفارقه، ولا ينفصل منه، ولا يوقف عليه دونه كما لايوقف على إحدى النونين دون الأخرى، وإذا كان ذلك كذلك فقد عرفتَ به شدة اتصال «أن» المخففة من الثقيلة بما بعدها، فبحسب ذلك ما لايجوز أن يوقف دونه عليها.

أو أن تكون «أن» المزيدة فى قوله تعالى: ﴿ولما أنْ جاءتْ رسلُنا لُوطًا﴾[1] ونحو قول الشاعر[2]:

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ ... كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

فيمن جَرّ الظبية، وقول الآخر[3]:

مِنّا الذى هو ما أنْ طرَّ شاربُهُ ... والعانِسُونَ، ومنّا المُرْدُ والشِّيَّبُ

---

(١) سورة العنكبوت : الآية (٣٣).

(٢) نسب البيت فى الكتاب (٢/ ١٣٤) لابن صَرِيم اليَشْكُرى واسمه باغت بن صريم أو باعث، ونسب البيت أيضاً لصاحبه أرقم اليشكرى، أو كعب بن أرقم اليشكرى، أو راشد بن سهاب اليشكرى، أو علباء بن أرقم اليشكرى، أو زيد بن أرقم ، وذكر فى المنصف (٣/ ١٢٨). وابن يعيش (٨/ ٧٢)، والخزانة (٤/ ٣٦٤)، والعينى (٢/ ٣٠١). والأصمعيات (١٥٧) [الأصمعية(٥٥)]

والشاعر يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه. توافينا: تأتى وتزورنا ويروى: (تلاقينا). المقسم: الجميل كله، كأن كل موضع منه جاز قسما من الجمال تعطو إليه: تتطاول إليه لتتناول منه. الوارق: المورق، وفعله أورق على غير قياس. السلم : شجر من العضاة له زهرة صفراء فيها حبة خضراء طيبة الريح، وتجد بها الظباء وجدا شديداً.

(٣) نسب إلى أبى قيس بن رفاعة الأنصارى فى العينى (١/ ١٦٧)، وفى إصلاح المنطق (٣٤١)، وفى اللسان مادة (عنس) وفى الأمالى بغير نسبة (٢/ ٦٧)، العانسون: جمع عانس، والعانس: من بلغ حد التزوج ولم يتزوج. يقال رجل عانس وامرأة عانس.

فيمن فتح همزة «أنْ» فى رواية هذا البيت. و«أنْ» هذه أيضًا لا يحسن الوقوف عليها، ألا تراها فى هذه الآية وهذين البيتين قد وقعت موقعًا لا يحسن الوقوف عليها فيه. أما قوله تعالى: ﴿ولما أنْ جاءت﴾ فإنها وقعت معترضة بين المضاف الذى هو ﴿لمّا﴾ والمضاف إليه الذى هو ﴿جاءت﴾ وغير جائز الوقوف على المضاف دون المضاف إليه إلا لضرورة انقطاع النفَس. وأما قوله: «كأنْ ظبيةٍ» فقد ترى «أنْ» واقعة بين حرف الجر وما جرّه، وهذا أحرى بأن لا يجوز فيه الوقوف على «أنْ». وأما قول الآخر: «ما أن طَرَّ شاربُه» فإنما فصلت بين حرف النفى وبين الجملة التى نفاها، وغير جائز الوقوف على الحرف الداخل على الجملة؛ ألا ترى أنك لا تجيز الوقوف على «هَلْ» من قولك: هل قامَ زيدٌ؛ لضعف الحرف وعدم الفائدة أن تُوجد فيه إلا مربوطًا بما بعده، فأما قول الشاعر[1]:

ليت شعرى هَلْ ثُمّ هَلْ آتيَنْهُمْ ... أم يحولَنْ من دون ذلك الرَّدَى

فتقديره: هَلْ آتينْهم ثم هَلْ آتينْهم، وإنما جاز اقتطاع الجملة الأولى بعد «هل» الأولى لأنه قد عطف عليها «هل» الثانية وما ارتبطت به من الجملة المستفهم عنها، فدلّ ذلك على ما أراده فى أول كلامه، وهذا واضح.

أو أن تكون «أن» التى معناها العبارة كالتى فى قوله عز وجل: ﴿وانطلقَ الملأُ منهم أنِ امشُوا﴾[2] قالوا: معناه أى امشوا. وهذه أيضًا لا يجوز الوقوف

---

(١) ذكر البيت فى شرح المفصل (٨/ ١٥١)، ورصف المبانى (٣٣٤) وذكر البيت فى مغنى اللبيب بعجز مختلف (٢/ ٤٠٤) بدون نسبة

ليت شعرى هل ثُمَّ هل آتينهم ... أو يَحُولَنَّ دون ذاك حِمَـامُ؟

وفى شرح أبيات المغنى (٦/ ٦٣) ونسب هذا البيت للكميت.

(٢) سورة ص: الآية (٦).

عليها؛ فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعـدها ليُفَسَّر به ما قبلها، فبحسب ذلك يمتنع الوقوف عليهـا. ويدلكَ فى الجملة على شدة اتصـال الحروف بما ضُمّت إليه أنك تجد بعـضها قد صـيغ فى نفس الكلمة ووسطهـا، وجرى مجرى مـا هو جزء من أصل تصـريفهـا، وهو ألف التكسـير، وياء التـحقـير، نحـو «دَراهِم» و«دُرَيْهِم» و«دَنانير» و«دُنَيْنير»، ولم نجد شيئًا من الأسـماء ولا الأفعال صيغ واسطًا فى أنفُس المُثُل كما صيغت ألـف التكسير وياء التحقير، فهـذا فى الجملة يؤكد عندك ضعف الحروف وقوة حاجتها إلى مـا تتصل به، فلما كانت «عَنْ» و«أنْ» بحيث ذكرنا من الضعف وفرط الضرورة إلى اتصالهما بما بعدهما لم يجز الوقوف عليهما، ولَمّا لم يجز ذلك لم تبدل الألف من نـونهما، وليست كذلك «إذَنْ» لأنهـا قد تقع آخرًا، فيوقف عليـها فى نحو قولك: إن زرتنى فـأنا أزورك إذنْ، وأنا أحسن إليك إذَنْ، فلما ساغ الوقوف عليها جاز إبدال الألف من نونها.

والوجـه الآخر الذى امـتنع له إبدال الألف من نون «عَنْ» و«أنْ» ولم تجـر النون فيهما مـجرى نون «إذَنْ» أن نون «إذَنْ» بالتنوين أشبه من نون «عَنْ» و«أنْ»، وذلك أن «إذَنْ» على ثلاثة أحـرف، فـإذا شُبّهت النون وهى ثالثـة الحـروف بنون الصرف جاز ذلك؛ لأنه قد تبقّى قبلها حرفان، وهما الهمزة والذال، فيُشْبهان من الأســمــاء «يَدًا» و«غَدًا» و«أخًا» و«أبًا» و«دَمًا» و«سَهًا» و«فَمًا» ونحــو ذلك من الأسماء المـنقوصة التى يجوز أن يلحـقها التنوين، فيـصير قولك «إذا» كـقولك: رأيت يَدا، وكسرت فَما، وأكرمت أبا ونحو ذلك، و«عَنْ» و«أنْ» ليس قبل نونهما إلا حـرف واحد، وليس فى الأسـماء شىء على حـرف واحد يجـوز أن يلحقـه تنوين، فلم يكن لـ«أنْ» و«عَنْ» شىء من الأسماء يشبهـانه، فتُشبّه نونهما بتنوينه، فتُبدل ألفًا كما يُبدل تنوينه ألفًا، فاعرف ذلك.

والقول فى «لن» كـالقول أيضًا فى «عَنْ» و«أَنْ» فى هذا الفـصل وفى الذى قبله جميعًا سواء.

فأما قولهم فى اللعب واللهـو «دَدَنٌ» و«دَدًا» فليست الألف فيه بدلاً من نون «دَدَن» من قبل أنها فى لغة من نطق بهـا بالألف ثابتة موجودة فى الوصل والوقف جميعاً، وذلك نحو قولهم: هذا دَداً يا هذا، ورأيت فيك دَداً مفرطًا، وعجبت من دَداً أراه فيك. كما تقول: هذا دَدَنٌ مـفرط، ورأيت فيك دَدَناً سَرَّنى، وعجبت من دَدَن رأيتـه فى فـــلان، ولو كـانت الألف فى «دَدًا» بدلاً مـن النون فى «دَدَن» لما وُجِّـدت فى الأصل، كمـا أن ألف «إذًا» لا توجـد فى الوصل، إنما تقـول: إذنْ أزورك، ولا تقول: إذا أزورك. ومـنهم من يحذف اللام، فـيقـول «دَدٌ». قال أبو على: ونظير «دَدَن» و«دَدًا» و«دَد» فى استعـمال اللام تارة نوناً، وتارة حرف علة، وتارة محذوفة «لَدُنْ» و«لدَى» و«لَدُ»، كل ذلك يقال فاعرفه.

* * *

زيـــادة الألـــف

اعلم أن الألف تزاد ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة، ولا تزاد أولاً البتة؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يمكن الابتداء به.

فإن قلت: فهلا زيدت أولاً وإن كانت ساكنة، ثم أدخلت عليها همزة الوصل توصلاً إلى النطق بها، كما زيدت النون في «انْطلق» ساكنة، ثم أُدخلت عليها همزة الوصل ليمكن النطق بها»؟

فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك لدخلت همزة الوصل وهى مكسورة كما ينبغى لها، ولو لحقت مكسورة قبل الألف لانقلبت الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فيقع هناك من الإشكال والاستثقال ما بعضه مُستكره، فرُفض ذلك لذلك. وهذا كرفضهم أن يبنوا فى الأسماء اسماً مما عينه واو على «فَعُلٍ» مثل «عَضُد» و«سَبُع»وذلك أنهم لو بنوه لم يكونوا ليخلوا من قلب الواو ألفاً أو تركها غير مقلوبة ألفاً، فإن لم يقلبوا ثقل ذلك عليهم، وإن قلبوه صار لفظه كلفظ ما عينه مفتوحة، فلم يُدْرَ أمفتوحة كانت أم مضمومة، فلما كانوا لا يخلون فى بناء ذلك من إشكال أو استثقال رفضوه البتة. قال أبو على: ونظير هذا قول الشاعر[1]:

رأى الأمرَ يُفْضى إلى آخرٍ   فصيَّرَ آخِرَهَ أوَّلا

(١) ذكره ابن جنى فى «الخصائص» (١/ ٢٠٩)، (٢/ ٣١)، وكذا فى «المحتسب» (١/ ١٨٨).

فزيادة الألف ثانيـة نحو «ضارِب» و«قاتِل» و«خـاتَم» و«طابَق» و«ساباط»[١] و«خاتام» و«عاقُول»[٢] و«حاطُوم» و«قاصِعاء»[٣] و«نافِقاء»[٤] وفى الفعل «خاصَمَ» و«شاتَمَ».

وزيادتها ثالثة نحو «كـتاب» و«حساب» و«غُراب» و«جِراب»[٥] و«حَباب»[٦] و«سَراب» و«سُخاخِين» بمعنى سُخْن، أنشدنا أبو على[٧]:

أُحِبُّ أمَّ خالدٍ وخالِــدا حُبّاً سُخاخيناً وحُبّاً بارِدا

وفى الفعل نحو «اشهابَّ» و«احمارَّ».

وزيادتهـا رابعـة نحو «حِـمْلاق»[٨] و«دِرْيـاق»[٩] و«زِلْزال» و«بَلْبـال»[١٠] و«قِرْطاس» و«قُرْناس»[١١] و«أَرْطًى»[١٢] و«مِعْزًى» و«حُبْلَى» و«سكْرَى». فأما ألف «سَلْقَى»[١٣] و«جَعْبَى»[١٤] و«خَنْظَى»[١٥] و«خَنْذَى»[١٦] فإنها منقلبة عن ياء لقولك

(١) الساباط: سقيفة بين حائطين تحتها ممر نافذ.

(٢) العاقول: شجيرة كثيرة التفرع ذات أشواك كثيفة منتشرة.

(٣) القاصعاء: هو حجر يحفره اليربوع - يحصن به نفسه من الحيات والدواب الضارة.

(٤) النافقاء: إحدى حجرة اليربوع يكتمها ويظن غيرها.

(٥) الجراء: هو الوعاء.

(٦) حباب: حو حباب الماء أى: طرائقه، وفقاقيعه التى تطفو على سطح الماء كأنها قوارير.

(٧) ذكر البيتان ابن منظور فى «اللسان» (سخن).

(٨) حملاق: يقال: حملاق العين: أى شديد سوادها لإضافته كحل بباطن أجفانها.

(٩) دِرياق: هو الترياق.

(١٠) البلبال: هو الهم.

(١١) القرناس: ما يلف عليه الصوف ليغزل.

(١٢) الأرطى: نوع من الأشجار يدبغ به.

(١٣) سلقى: أى ملقى على ظهره.

(١٤) جعباه: أى صرعه.

(١٥) خنطى: أى ندّد به وأسمعه المكروه.

(١٦) خنذى: أى صار خليعاً.

«سَلْقَيْتُ» و«جَعْبَيْتُ» و«خَنْظَيْتُ» و«خَنْذَيْتُ»، قال[١]:

قامت تُخَنْظى بك سِمْعَ الحاضِرِ

وزيادتها خامسة نحو «حَبَرْكَىً»[٢] و«دَلَنْظَىً» و«قَرْقَرَى» و«سُمَّهَى»، قال[٣]:

فأصبحتْ بقَرْقَرَى كَوانسا فلا تَلُمْهُ أن ينامَ البائســا

فـأما الألف فى «احْبَنْطَى» و«ابْرَنْتَى» و«اسْرَنْدَى» و«اغْرَنْدَى» فـإنما هى بدل من ياء لقولهم: «احْبَنْطَيْتُ» و«ابْرَنْتَيْتُ» و«اسْرَنْدَيْتُ» و«اغْرَنْدَيْتُ»، وفى الحديث: «فيظلُّ مُحْبَنْطِياً على باب الجَنَّة»[٤]، وقال:

فظَلَّ مُحْبَنْطِياً ينزو له حَبَقٌ إما بحقٍّ وإما كان مَوْهُونـا

أى: منتـفـخـاً. وقـرأت على أبى على، وأنـشـدنا من بعض كـتب الأصمعى[٥]:

ما بالُ زيد لحْيَةِ العريضِ مُبْرَنْتِياً كالخُزَزِ المريـضِ

أى: غَضْبان. وقال الآخر[٦]:

قد جَعَلَ النُّعاسُ يُغَرْنْدِينى أدفعُه عنى ويَغْرَنْدينـى

---

(١) قائله: جندل من المثنى الطهوى كما فى «اللسان» (جرس)، (خنظ)، و(عنظ).

(٢) يقصد به: طويل الظهر، قصير الرجلين.

(٣) ذكرهما سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٢٥٥).

(٤) لم أجد هذا الحديث.

(٥) ذكرهما أبو الطيب فى «الإبدال» (٢/ ٢٣٨)

(٦) ذكرهما ابـن منظور فى «اللسان» (سرد)، (غرند)، وابن جنى فى «الخـصائص» (٢/ ٢٥٨)، والمنصف (١/ ٨٦).

أى: يعلونى ويتجلّلنى.

وزيادتها سادسة نحو «قَبَعْثَرَى»[١] و«ضَبَغْطَرَى»[٢] و«عَبَوْثَران»[٣] و«هزَنْبَران»[٤] و«عُرَيْقصان»[٥] و«مَعْلُوجاء»[٦] وبابه نحو «مَحْضُوراء» و«مَعْيُوراء»[٧] و«فَيْضُوضاء» وغير ذلك.

واعلم أن الألف الزائدة إذا وقعت آخرًا فى الأسماء فإنها تأتى على ثلاثة أضرب: أحدها أن تأتى مُلْحِقة، والآخر أن تكون للتأنيث، والآخر أن تكون زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث.

الأول: نحو قولهم «أَرْطَىً» هو مُلْحَق بالألف من آخره بوزن «جَعْفَر». ويدلك على زيادة الألف فى آخره قولُهم: «أديم مَأْرُوط» إذا دُبغ بالأرطى، وهو شجر، فالهمزة كما ترى أصل فاء، والألف الآخرة زائدة. وحدثنا أبو على أن أبا الحسن حكى: «أديم مَرْطىّ» فأَرْطَىً على هذا أَفْعَل، والألف فى آخره منقلبة عن ياء لقولهم «مَرْطىّ» كمَرْمىّ من رَمَيْتُ، هذا هو الوجه، وهو أقيس من أن تحمل مرطيًا على قول الحارثى[٨]:

وقد علمتْ عِرْسى مُلَيْكَةُ أننى ... أنا الليثُ مَعْدِيّاً عليه وعاديـا

(١) القبعثرى: هو الجمل الضخم العظيم.
(٢) الضبغطرى: الرجل الشديد.
(٣) العبوثران: هو نبات طيب الريح.
(٤) الهزنبران: لفظ يطلق على سيئ الخلق.
(٥) العريقصان: نبت.
(٦) المعلوجاء: اسم جمع للعلج: وهو الرجل الغليظ الشديد.
(٧) المعيوراء: أى الحمار الوحشى.
(٨) قائله: عبد يغوث بن وقاص الحارثى: كما فى «الكتاب» (٢/ ٣٨٢)، والخزانة (١/ ٣١٦)، وشرح اختيارات المفضل (ص٧٧١).

ويدلك على أن الألف فى قول من قال «مأروط» زائدة للإلحاق لا للتأنيث، تنوينُها ولحاق الهاء فى قولهم: أَرْطاة واحدة، بها سُمّى الرجل أَرْطاة، ولو كانت الألف للتأنيث لما جاز تنوينها ولا إلحاق علم التأنيث لها، كما لايجوز شىء من ذينك فى «حُبْلَى» ولا «حُبارَى».

ومثل «أَرْطًى» «مِعْزًى» وهو ملحق بـ «هِجْرَع». ويدلك على أن ألفه ليست للتأنيث تنوينها، وأنه أيضًا مذكر، قال[1]:

ومِعْزًى هَدِبًا يعلُو قِرانَ الأرض سُودانا

ومثل ذلك أيضًا «حَبَنْطًى» و«سَرَنْدًى» و«دَلَنْظًى» و«عَفَرْنًى» و«جَلَعْبًى» و«صَلَخْدًى» و«سَبَنْتًى» و«سَبَنْدًى». كل ذلك مُلْحَق بسَفَرْجَل لإلحاق الهاء فيها ولتنوينها، قال الأعشى[2]:

بذات لَوْث عِفَرْناة إذا عَثَرَتْ فالتَّعْسُ أدنى لها من أن أقول لَعا

وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى للكميت بن معروف الفَقْعسَى[3]:

بكلّ سَبَنْتاة إذا الخِمْسُ ضَمَّها يُقَطِّعُ أَضْغانَ النَّواجى هِبابُها

وقالوا: «صَلَخْداة» و«جَلَعْباة» و«سَرَنْداة» و«دَلَنْظاة».

الثانى: وهو إلحاق الألف للتأنيث، وذلك كل ما لم ينوَّن نكرة نحو

---

(١) البيت فى «اللسان» (قرن).

(٢) هو فى «ديوانه» (ص ١٥٣).

(٣) البيت فى «المنصف» لابن جنى (٣/ ٣٠).

«جُمادَى» و«حُبارَى» و«حُبْلَى» و«سكْرَى» و«غَضْبَى»، فهذه كلها وما يجرى مجراها للتأنيث، قال[١]:

إذا جُمادَى مَنعتْ قَطْرَها زانَ جنابى عَطَنٌ مُغْضِفُ

ولعمرى إن «جُمادَى» معرفة، وقال الفرزدق[٢]:

وأشلاءُ لحمٍ من حُبارَى يصيدها لنا قانصٌ فى بعض ما يَتَخَطَّفُ

فلم يصرف «حُبارَى» وهى نكرة، وأنشدنا أبو على[٣]:

وبُشْرةُ يأْبُونا كأن خِباءنا جَناحُ سُمانَى فى السماء تطيرُ

فلم يصرف «سُمانَى» وهى نكرة. وحكى سيبويه على جهة الشذوذ «بُهْماةٌ» فأدخل الهاء على ألف «فُعْلَى»، وألف «فُعْلَى» لا تكون لغير التأنيث، وقد ذكرنا علة ذلك قديمًا فى هذا الكتاب. وحكى أبو الحسن أيضًا نحوًا من هذا، وهو قولهم: «شُكاعاة» فالألف فى هذا لغير التأنيث. ومثله ما حكاه ابن السكيت من قولهم: «باقلاةٌ» فالألف هنا أيضًا لغير التأنيث. وحكى البغداديون «سُمانَاة» وأنشد ابن الأعرابى[٤]:

ويتَّقى السَّيْفَ بأُخْراتِهِ من دون كفٍّ الجار والمِعْصَمِ

---

(١) البيت فى «اللسان» (عصف)، و(غضف)، ونسبه لأحيحة من الجلاح، كما فى «ديوانه» (ص٦٨).

(٢) البيت فى «ديوانه» (ص ٥٥٥).

(٣) البيت فى «اللسان» (بشر).

(٤) البيت فى «اللسان» (أخر).

قال : أراد أُخْراه، فقـال: أُخْراته، فيضاف هذا إلى «بُهْمـاة» وقالوا لضرب من النبت «نُقاوَى» والواحدة «نُقاواةٌ» فقس على هذا.

الثالث: لحاقها لغير إلحاق ولا تأنيث ، وذلك قولهم «قَبَعْثَرى» فليست هذه الألف للتـأنيث لأنهـا منونة، ولا لـلإلحاق لأنـه ليس لنا أصل سـداسي فـيلحق «قَبَعْثَرَى» به. ومـثله مـا حكينـاه عنهم من قـول بعـضـهم «باقِلاّة» و«شُكاعـاة» و«سُماناة» و«نُقاواة» لأن لحاق الهاء لها يدل على أنها ليست عندهم للتأنيث، ولا هى أيضًا للإلحـاق؛ لأنه ليس لنا أصل على هذا النحو فـتلحق هذه الأسـماء به. فأما «بُهْماة» فقد تقدم من القول فيها ما أغنى عن إعادته.

واعلم أن هذه الألـف قـد زيدت فى الاسم المثنـى علمًا للتـثنيـة، وذلك قولهـم: رَجُلانِ، وفَرَسانِ، وزَيْدانِ، وعمـران. واختلف الناس من الفـريقين فى هذه الألف ما هى من الكلمة، فـقال سيبويه: هى حرف الإعراب، وليـست فيها نية إعراب، وإن الياء فى حال الجر والنصب فى قولك: مررتُ بالزيدين، وضربت العَمْرينِ حرف إعراب أيضًا، ولا تقدير إعراب فيها، وهو قول أبى إسحاق، وابن كيسان، وأبى بكر، وأبى على.

وقال أبو الحـسن: إن الألف فى التثنية ليست حـرف إعراب، ولا هى أيضًا إعراب، ولكنهـا دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مـرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مـجرور أو منصوب. وإليه ذهب أبو العـباس. وقال أبو عمر الجرمى صالح بن إسحاق: الألف حـرف إعراب كما قال سيبويه، ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب. وقـال الفراء وأبو إسحاق الزيادى: الألف هى الإعـراب، وكـذلك اليـاء. واعلم أنّا بلونا هذه الأقـوال على تبـاينهـا وتنافـرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نر فيها أصلب مكسرًا

ولا أَحْمَدَ مخبرًا من مذهب سيبويه، وسأُورد الحجاج لكل مذهب منها والحجاج عليه.

إن سأل سائل فقال: ما الدليل على صحة قول سيبويه: إن ألف التثنية حرف الإعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه أبو الحسن أو غيره ممن خالفه؟

فالجواب: أن الذى أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب فى نحو «رَجُلٍ» و«فَرَسٍ» هو موجود فى التثنية فى نحو قولك: «رَجُلانِ» و«فَرَسانِ» وهو التمكن، فكما أن الواحد المعرف المتمكن يحتاج إلى حرف إعراب، فكذلك الاسم المثنى إذا كان معربًا متمكناً احتاج إلى حرف إعراب، وقولنا: «رَجُلانِ، وفَرَسانِ، وغُلامانِ، وجاريتان» ونحو ذلك أسماء معربة متمكنة، فتحتاج إذن إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب، فقد وجب بهذا أن يكون الاسم المثنى ذا حرف إعراب إذ كان معربًا. ونظير ذلك أيضًا الجمع المكسَّر فى نحو: رجُل ورِجال، وفَرَس وأفراس، وغلام وغِلْمان، فكما أن الواحد فى هذا ونحوه فيه حرف إعراب، فكذلك قد وجدت فى جمعه حرف إعراب، فحال التثنية فى هذه القضية حال الجمع وإن اختلفا من غير هذا الوجه، وإذا كان ذلك كذلك، وكان قولنا «الزيدانِ» و«العمران» ونحوهما أسماء معربة ذات حروف إعراب فلا يخلو حرف الإعراب فى قولنا: الزيدان، والعمران، والرجُلان، والغلامان من أن يكون ما قبل الألف، أو الألفَ، أو ما بعد الألف، وهو النون.

فالذى يفسد أن تكون الدال من «الزيدان» هى حرف الإعراب أنها قد كانت فى الواحد حرف إعراب فى نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد، وقد انتقلت عن الواحد الذى هو الأصل إلى التثنية التى هى فرع، كما انتقلت عن المذكر الذى هو الأصل فى قولك: «قائم» إلى المؤنث الذى هو فرع فى قولك

«قائـمة»، فكمـا أن الميم فى قائمـة ليست حـرف إعراب، وإنما علم التـأنيث فى «قائمة» هو حرف الإعراب، فكذلك ينبـغى أن يكون علم التثنية فى نحو قولك: «الزيدان» و«العمـران» هو حرف الإعراب، وعلم التـثنية هو الألف، فـينبغى أن تكون هى حرف الإعراب، كما كانت الـهاء فى «قائمة» حرف الإعراب، على أن أحداً لم يقل إن ما قبل ألف التثنية حرف إعراب.

فـإن قلت: فـإنا نقـول: رَجُلٌ، وفَرَسٌ، فـتكون اللام والـسين حـرفى الإعراب، ثم نقول: رجالٌ، وأفـراسٌ، فنجد اللام والسين أيضًا حرفى الإعراب، فما تنكر أن تكون الدال من «زيـد» حرف الإعراب، ثم تكون أيضًا فى «الزيدان» حرف الإعراب؟

فالجواب: أن حال التثنية فى هذا غيـر حال جمع التكسير، وذلك أن جمع التكسير ليس توجد فيه صيغة الواحد كما توجد صيغة الواحد فى التثنية؛ ألا ترى أنك إذا قلت رَجُلٌ، ورجالٌ فـقد نقضتَ تركيب الواحـد وصُغته صيـاغة أخرى، وكذلك: فَرَسٌ، وأفـراسٌ، وعَبْدٌ وعِبادٌ، وكلبٌ وأكلبٌ، وليست التثنيـة كذلك، إنما يوجد فيها لفظ الواحد وصيغته البتة، ثم تزيد عليها علم التثنية، وهى الألف، فتقول: الزيدانِ، والرجُلان، فجرى ذلك مجرى قولنا: «قائم» فإذا أردنا التأنيث أدّينا صيغة المذكر بعينها، ثم زدنا علم الـتأنيث، وهو الهاء، فقلنا «قائمة» وكذلك «قاعدٌ» و«قاعـدة»، فالتثنية إذن بالتأنيث أشـبه منها بجمع التكسير، فـبه ينبغى أن يقاس لا بجمع التكسير، وهذا واضح.

وأيضًا فإن حرف الإعراب من جمع التكسـير كما يكون هو حرف الإعراب فى الواحد فـيما ذكـرت، فقد يكون أيضًا غيـر حرف الإعراب فى الواحـد نحو

قـولك: غلامٌ وغلمـانٌ، وجَرِيبٌ وجُرْبانٌ، وصَبِيٌّ وصِبْيةٌ، وضـاربةٌ وضَوارِبُ، وقَصْعةٌ وقِصاعٌ، وقتيل وقَتْلَى، وصَرِيع وصَرْعَى، وغير ذلك مما يطول ذكره. فقد علمت أنه لا اعتـبار فى هذا بجمع التكسـير، وعلم التثنيـة لا يكون لفظ الواحد أبدًا، كما أن علم التأنيث لا يكون لفظ المذكر أبدًا، فهو لما ذكرت به أشبه.

وأيضًا فلو كان حرف الإعراب فى «الزيدان» هو الدال كـما كان فى الواحد لوجب أن يكون إعرابه فى التثنية كإعـرابه فى الواحد، كما أن حرف الإعراب فى نحو «فَرَس» لـما كان هو السين، وكان فـى «أفراس» أيضًا هو السين كـان إعراب «أفراس» كـإعراب «فَرَس»، وهذا غير خـفى، على أنّا لا نعلم أحدًا ذهب إلى أن حرف الإعراب فى الواحد هو حرف الإعراب فى التثنية، وإنما قلنا ما قلنا احتياطاً لئلا تدعـو الضرورة إنسـانًا إلى التزام ذلك، فـيكون جوابه وما يفـسد به مـذهبه حاضرًا عتيدًا.

ولا يجوز أيضًا أن تكون النون حرف الإعراب لأنها حـرف صحيح يتحمل الحركة، فـلو كانت حرف إعرابه لوجب أن تقـول: قام الزيدانُ، ورأيت الزيدانَ، ومررت بالزيدانِ، فـتعـرب النون، وتقرّ الألف على حالهـا، كمـا تقول: هؤلاء غلمانٌ، ورأيت غلمانًا، ومررت بغلمانٍ. وأيضًا فإن النون قد تحذف فى الإضافة، ولو كانت حرف إعـراب لثبتت البتـة فى الإضافة، كما تقـول: هؤلاء غلمانك، ورأيت غلمانك، فقد صحّ أن الألف حرف الإعراب.

فإن قـلت: فإذا كـانت الألف حرف الإعـراب فمـا بالهم قلبوها فـى الجر والنصب، فقالوا: مررت بالزيدين، وضربت الزيدين، وهلا دلّك قلبها على أنها ليـست كـالـدال من «زيد» إذ الدال ثابتـة علـى كل حـال، ولا كـألف «حُبْلَى» و«سَكْرَى» لأنها موجودة فى الرفع والنصب والجر؟

فالجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما أن انقلاب الألف فى الجر والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب؛ لأنّا قد وجدنا فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا هذا الانقلاب، وذلك ألف «كِلا» و«كلتا» فى قولهم: قام الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ومررت بهما كليهما، وكلتيهما، وضربتهما كليهما، وكلتيهما، فكما أن الألف فى «كلا» و«كلتا» حرف إعراب وقد قُلبت كما رأيت، فكذلك أيضًا ألف التثنية حرف إعراب وإن قُلبت فى الجر والنصب.

فإن قلت: إن انقلاب ألف «كلا» و«كلتا» إنما هو لعلة أنهما أشبهتا «على» و«إلى» و«لَدَى».

قيل لك: وألف التثنية أيضًا انقلبت لعلة سنذكرها عَقِيب هذا الفصل بإذن الله.

ومثل ذلك أيضًا من حروف الإعراب التى قلبت قولهم: هذا أخوك وأبوك وحَمُوك وهنوك وفوك وذو مال، ورأيت أباك وأخاك وحَمَاك وهَنَاك وذا مال، ومررت بأخيك وأبيك وحميك وهَنِيك وفِيكَ وذى مال، فكما أن هذه كلها حروف إعراب، وقد تراها منقلبة، فكذلك لا يستنكر فى حرف التثنية أن يقلب وإن كان حرف إعراب. قال أبو على: فلو لم تكن الواو فى «ذو» حرف إعراب لبقى الاسم المتمكن على حرف واحد، وهو الذال.

ومثل ذلك أيضًا قولهم فيما ذكر أبو على: هذه عَصَىَّ، و﴿يا بُشْرَىَّ﴾[1] فيمن قرأ بذلك، وقول أبى ذؤيب[2]:

---

(١) ذكر هذه القراءة ابن جنى فى «المحتسب» (١/٣٣٦).

(٢) البيتان للمنخل اليشكرى، وانظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزى (٢/٤٨)، واللسان (عكب)، (حرر).

سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فتُخُرِّموا، ولكل جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقول الآخر أنشدناه عن قطرب:

يُطوّفُ بى عِكَبٌّ فى مَعَدٍّ ويَطْعُنُ بالصُّمُلَّة فى قَفَيَّا

فإن لم تثأرانى من عِكَبٍّ فلا أرويتُما أبدًا صَدَيَّا

وقول أبى داود[1]:

فأبلونى بليَّتكم لعلّى أُصالِحُكُمْ وأَستدرجْ نَوَيّا

وهو كثير جدًا، فكما جاز للألف فى هذه الأشياء أن تقلب ياء وهى حرف إعراب، فكذلك أيضًا يجوز لألف التثنية أن تقلب ياء وإن كانت حرف إعراب.

ومثل ذلك أيضًا إبدالهم تاء التأنيث فى الوقف هاء وذلك نحو «قائمه» و«قاعده» و«منطلقه»، فكما أن التاء حرف إعراب وإن كانت قد قلبت فى الوقف هاء، فكذلك أيضًا لا يمتنع كون ألف التثنية حرف إعراب وإن كانت قد تقلب ياء

ونحو من ذلك أيضًا إبدال بعضهم ألف التأنيث فى الوقف همزة، وذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى الوقف «هذه حُبْلأْ». وقد أبدلوا أيضًا الألف فى الوقف ياء، فقالوا: هذه أَفْعَىْ، وحُبْلَىْ» قال الراجز[2]:

إنّ لِطَيٍّ نِسْوةً تحت الغَضَىْ يمنعُهنّ اللهُ ممَّنْ قد طَغَىْ

بالمَشْرَفيّاتِ وطَعْنٍ بالقَنَىْ

قال سيبويه : «ومنهم من يبدلها أيضًا فى الوصل ياء، فيقول: هذه أَفْعَىْ عظيمةٌ». فكما أُبدل حرف الإعراب فى جميع هذه الأشياء، ولم يدل انقلابه على

---

(١) البيت فى «الخصائص» (١/ ١٧٦)، (٢/ ٣٤١)

(١) الأبيات ذكرها ابن جنى أيضًا فى «المحتسب» (١/ ٧٧).

أنه ليس بحرف إعراب، كذلك أيضًا يجوز قلب الألف التى للتثنية، ولا يدل ذلك على أنها ليست بحرف إعراب. فهذا أحد وجهى الحجاج.

وأما الوجه الآخر فإن فى ذلك ضربًا من الحكمة والبيان، وذلك أنهم أرادوا بالقلب أن يُعلموا أن الاسم باقٍ على إعرابه، وأنه متمكن غير مبنى، فجعلوا القلب دليلاً على تمكن الاسم وأنه ليس بمبنى بمنزلة «متى» و«إذا» و«أنّى» و«إيّا» مما هو مبنى وفى آخره ألف.

فإن قلت: فإذا كانت الألف فى التثنية حرف إعراب، فهلا بقيت فى الأحوال الثلاث ألفًا على صورة واحدة، كما أن ألف حُبْلى وسَكْرَى، حرف إعراب، وهى باقية فى الأحوال الثلاث على صورة واحدة فى نحو قولك: هذه حُبْلَى، ورأيت حبلى، ومررت بحبلى.

فالجواب: أن بينهما فرقًا، وذلك أن الأسماء المقصورة التى حروف إعرابها ألفات، وإن كانت فى حال الرفع والنصب والجر على صورة واحدة، فإنه قد يلحقها من التوابع بعدها ما يُنَبِّه على مواضعها من الإعراب، وذلك نحو الوصف فى قولك: هذه عَصًا معوجّةٌ، ورأيت عَصًا معوجّةً، ونظرت إلى عَصًا معوجّةٍ، فصار اختلاف إعراب «معوجة» دليلاً على اختلاف أحوال «عَصًا» من الرفع والنصب والجر. وكذلك التوكيد نحو قولك : عندى العصا نفسُها، ورأيت العصا نفسَها، ومررت بالعصا نفسِها، فاختلاف إعراب «النفس» دليل على اختلاف إعراب «العصا». وأنت لو ذهبت تصف الاثنين لوجب أن تكون الصفة بلفظ التثنية؛ ألا تراك لو تركت التثنية بالألف على كل حال لوجب أن تقول فى الصفة: رأيت الرجلان الظريفان، ومررت بالرجلان الظريفان، فيكون لفظ الصفة كلفظ الموصوف بالألف على كل حال، فلا تجد هناك من البيان ما تجده إذا قلت:

رأيت عصًا موعجةً أو طويلةً أو قصيرةً أو نحو ذلك مما يبين فيه الإعراب. وكذلك البدل نحو: رأيت أخواك الزيدان، ومررت بأخواك الزيدان، فلا تجد فى التابع بيانًا يدل على حال المتبوع، فلما كان ذلك كذلك عدلوا إلى أن قلبوا لفظ الجر والنصب إلى الياء ليكون ذلك أدلَّ على تمكن الاسم واستحقاقه الإعراب. ونظير قلبهم الألف فى التثنية ياء فى الجر والنصب قولُهم «هُدَىَّ» و«عَصَىَّ»؛ ألا ترى أنهم قلبوا الألف ياء لما كانت ياء المتكلم يكسر ما قبلها، فاعرفه.

على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويُجرى الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة فى الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة، وأنشدوا فى ذلك[1]:

تَزوَّدَ منّا بين أُذْناهُ طعنةً ... دعته إلى هابى الترابِ عَقِيمِ

وقال الآخر[2]:

فأطرقَ إطراق الشُّجاع ولو يرى ... مساغًا لناباه الشجاعُ لَصَمَّمَا

وقال الآخر[3]:

أعرف منها الجيد والعَيْنانا ... ومَنْخرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيانا

يريد: العينين، ثم إنه جاء بالمنخرين على اللغة الفاشية، وروينا عن قطرب:

هِيّاكَ أن تُمنَى بشَعْشَعانِ ... خَبِّ الفؤاد مائلِ اليدانِ

(١) قائله: هو بر الحارثى كما فى «اللسان» (صرع)، (شظى)، (هبا).
(٢) قائله: المتلمس يعاتب خاله الحارث من التوأم اليشكرى، كما فى «ديوانه» (ص٣٤).
(٣) تقدم ذكره.

وقال الآخر[١]:

إنّ أباها وأبا أباهـــــا قد بَلَغا فى المجد غايتاها

وفيها[٢]:

واشْدُدْ بمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواها

وعلى هذا تتوجه عندنا قراءة من قرأ: ﴿**إنّ هذانِ لَساحِرانِ**﴾[٣] وقد ذكرنا هذه المسألة فى باب النون بما أغنى عن إعادته.

واعلم أن سيبويه يرى أن الألف فى التثنيـة كما أنه ليس فى لفظها إعراب، فكذلك لا تقدير إعراب فيها كما يقـدَّر فى الأسماء المقصورة المعربة نية الإِعراب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: هذا فـتىً، فـفى الألف عندك تقـدير ضمـة، وإذا قلت: رأيت فتىً، ففى الألف تقدير فتحـة، وإذا قلت: مررت بفتىً، ففى الألف تقدير كسرة، وهو لا يرى أنك إذا قلت: هذان رجـلان أن فى الألف تقدير ضمة، ولا إذا قلت: مررت بالزيدين، وضربـت الزيدين أنّ فى الياء تقدير كسرة ولا فـتحة، ويدل على أن ذلك مذهبـه قولُه: «ودخلت النون كأنها عـوض لما مُنع من الحركة والتنوين»، فلو كـانت فى الألف عنده نيـة حركـة لما عوّض منهـا النون كمـا لا يعوّض، منها فى قولك: هذه حبلى، ورأيت حُبْلَى، ومررت بحُبلى، النون. قال أبو على: ويدل على صحـة ما قال سـيبويه من أنه ليس فى حـرف الإعراب من التثنية تقدير حركة فى المعنى كما أن ذلك ليس موجودًا فيها فى اللفظ، صحة الياء فى الجر والنصب فى نحـو: مررت برجلين، وضربت رجلين، ولو كـان فى الياء

---

(١) قائلها: أبو النجم كما فى «ديوانه» (ص ٢٢٧).

(٢) البيت ذكره أبو زيد فى «النوادر» (ص ٢٥٩، ٤٥٨)

(٣) سورة طه: آية (٦٣).

منهما تقدير حركة لوجب أن تقلبت ألفًا كرَحَىً، وفَتَىً؛ ألا ترى أن الياء إذا انفتح ما قبلها وكانت فى تقدير حركة وجب أن تقلب ألفًا. وهذا استدلال من أبى على فى نهاية الحسن، وصحة المذهب، وسداد الطريقة.

فإن قلت: فإذا كانت النون عند سيبويه عوضًا مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين، فما بالهم قالوا فى الجر والنصب ضربت الزيدين، ومررت بالزيدين، فقلبوا الألف ياء، وذلك علم الجر والنصب، ثم إنهم عوضوا من الحركة نونًا، وكيف يعوضون من الحركة نونًا وهم قد جعلوا قلب الألف ياء قائمًا مقام علم الجر والنصب، وهل يجوز أن يعوض من شىء شىءٌ وقد أقيم مقام المعوَّض منه ما يدل عليه، ويغنى عنه، وهو القلب؟

فالجواب: أن أبا على ذكر أنهم إنما جوّزوا ذلك لأن الانقلاب معنى لا لفظ إعراب، فلما لم يوجد فى الحقيقة فى اللفظ إعراب جاز أن تعوّض منه النون، وصار الانقلاب دليلاً على التمكن واستحقاق الإِعراب. وهذا أيضًا من لطيف ما حصلته عنه، فافهمه.

فإن قلت: فإذا كانت الدلالة قد صحت على قول سيبويه أنه لا تقدير إعراب فى حرف الإعراب من التثنية، فما كانت الحاجة من العرب إلى ذلك، وما السرّ، وما السبب الذى أوجب ذلك فيها؟

فالجواب: أنهم لو اعتقدوا فى حرف إعراب التثنية تقدير حركة كما يعتقدونه فى حرف الإعراب من المقصور، لوجب أن تقرّ الألف فى الأحوال الثلاث على صورة واحدة كما يُقرّ حرف الإعراب من المقصور على حال واحدة فى رفعه ونصبه وجره، ولو فعلوا ذلك فقالوا: قام الزيدان، وضربت الزيدان،

ومررت بالزيدان، لدخل الكلام من الإشكال والاستبهام ما قد تقدم قولنا فيه، وأنه تُنُكِّبَ لاستكراههم ما فيه من عدم البيان، ولما كان الاسم المثنى معربًا متمكنًا، وكرهوا أن يعتقدوا فى حرف إعرابه تقدير حركة إعراب لئلا يبقى فى الأحوال الثلاث على صورة واحدة، كما تبقى جميع الأسماء المقصورة فيها كذلك، عوّضوه من الإعراب الذى منعوه حرف إعرابه نونًا، وأبدلوا من ألفه فى الرفع ياء فى الجر والنصب؛ ليدلوا بذلك على تمكنه وأنه معرب غير مبنى كـ«متى» و«إذا» و«أنّى» فكان ذلك أحوط وأحزم.

فإن قلت: فهلا نووا فى الألف أنها فى موضع حركة كما نووا ذلك فى جميع المقصور، ثم إنهم أبدلوا الألف ياء ليدلوا على تمكن الاسم، ولم يعوضوه من الحركة نونًا لأنها منوية مرادة، فقالوا: قام الزيدا، ومررت بالزيدَىْ، وضربت الزيدَىْ؟

فالجواب: أن ما قدمناه يمنع من ذلك، وهو أنهم لو نَوَوْا فى الياء حركة وما قبلها مفتوح، لوجب أن يقلبوها ألفًا، فكان يجب على هذا أن يقولوا إذا لم يأتوا بالنون: قام الزيدا، ورأيت الزيدا، ومررت بالزيدا، فيعود الكلام من الإشكال واللبس إلى ما هربوا منه، فتركوا ذلك لذلك.

ونظير ألف التثنية فى أنها حرف إعراب وعلامةُ التثنية ألفُ التأنيث فى نحو حُبْلى، وسَكْرَى؛ ألا تراها حرف إعراب وهى علم التأنيث، إلا أنهما يختلفان فى أن حرف التثنية لا نية حركة فيه، وأن ألف حبلى فيها نية الحركة.

قال أبو على: ويدل على أن الألف فى التثنية حرفُ إعراب صحةُ الواو فى «مِذْرَوان». قال: ألا ترى أنه لو كانت الألف إعرابًا أو دليل إعراب، وليست

مصوغة فى جملة بناء الكلمة متصلة بها اتصال حرف الإعراب بما قبله، لوجب أن تقلب الواو ياء، فيقال «مذْرَيان» لأنها كانت تكون على هذا القول طرفًا كلام «معْزَىً» و«مَدْعَىً» و«مَلْهَىً» فصحة الواو فى «مذْرَوان» دلالة على أن الألف من جملة الكلمة، وأنها ليست فى تقدير الانفصال الذى يكون فى الإعراب. قال: فجرت الألف فى «مذْرَوان» مجرى الألف فى «عُنْفُوان» وإن اختلفت النونان. وهذا حَسنٌ فى معناه. فأما قولهم «قَشَوْتُ العُودَ» فشاذ غير مقيس عليه غيره.

ونظيرُ هذا ذهب إليه أبو على قولُهم: «عقلتُه بثنايَيْن»، ولو كانت ياء التثنية إعرابًا أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التى بعد الألف همزة، فيقال: «عقلته بثناءين» وذلك لأنها ياء وقعت طرفًا بعد ألف زائدة، فجرت مجرى ياء «رِداء» و«رِماء» و«ظِباء».

ونظير هذا قولُهم فى الجمع: هؤلاء مَقْتَوُون، ورأيت مَقْتَوِينَ، ومررت بمَقْتَوِينَ، فلو كانت الواو والياء فى هذا أيضًا إعرابًا أو دليل إعراب لوجب أن يقال: هؤلاء مَقْتَوْنَ، ورأيت مَقْتَيْنَ، ومررت بمَقْتَيْنَ، ويجرى مجرى «مُصْطَفَيْنَ». فهذا كله يؤكد مذهب سيبويه فى أن الألف والياء والواو حروف الإعراب فى التثنية والجمع الذى على حد التثنية، والقول فيهما من وجه واحد.

وأما قول أبى الحسن إن الألف ليست حرف إعراب ولا هى إعراب، ولكنها دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم منصوب أو مجرور، قال: ولو كانت حرف إعراب لما عرفت بها رفعاً من نصب ولا جرّ، كما أنك إذا سمعت دال «زيد» لم تدلك على رفع ولا نصب ولا جرّ، فإنه غير لازم، وذلك أنّا قد رأينا حروف الإعراب بلا خلاف تفيدنا

الرفع والنصب والجر، وذلك نحو: أبوك وأخوك، وأباك وأخاك، وأبيك وأخيك؛ ألا ترى أن الواو حرف الإعراب، وقد أفادتنا الرفع، والألف حرف الإعراب، وقد أفادتنا النصب، والياء حرف الإعراب، وقد أفادتنا الجر. فأما قوله: إنها ليست بإعراب فصحيح، وسنذكر ذلك فى فساد قول الفراء والزيادى. فأما قوله: لو كانت الألف حرف إعراب لوجب أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان ذلك في دال «زيد»؛ فيفسُد بما ذكرناه من الحجاج فى هذا عند شرح مذهب سيبويه أوّل.

وبلغنى أن أبا إسحاق قال منكرًا على أبى الحسن أنها دليل الإعراب: إن الإعراب دليل المعنى، فإذا كانت الألف تدل على الإعراب، والإعراب دليل، فقد احتاج الدليل إلى دليل، وإذا احتاج الدليل إلى دليل فقد سقط المعنى المدلول عليه. وهذا وإن كان ظاهره سائغًا متقبلاً فإنه غير داخل على غرض أبى الحسن، وذلك أن معنى قوله: «دليل الإعراب» أنها تقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة، وتفيد ما يفدنه، فشابهت الألفُ النونَ التى لرفع الفعل المضارع فى نحو يقومان ويقومون وتقومين فى أنها تقوم مقام الضمة فى «يقومُ» و«يقعدُ» وأنها ليست من أصول الإعراب؛ ألا ترى أن جنس الإعراب هو الحركة، ولذلك جعل جنس البناء سكونًا إذ كانا ضدين، وكانت الحركة ضد السكون، فالألف إذن هناك كالنون هنا.

ويدلك على أن الأفعال المضارعة التى رفعها بالنون ليست على طريق قياس أصول الإعراب، حذفُك النونَ فى موضع النصب فى قولك: «لن يقوما» ألا ترى أن النصب هنا مدخل على الجزم كما أدخل النصب فى الأسماء المثناة والمجموعة على سبيل التثنية على الجر فى قولك: «ضربت الزيدين والعمرينَ»، ولست تجد فى الآحاد المتمكنة الإعراب ما يُحمل فيه أحد الإعرابين على صاحبه. فأما

«مررت بأحمدَ» فإن ما لا ينصرف غير متمكن الإعراب. ويزيد عندك فى بيان ضعف إعراب الفعل المضارع، أنك إذا ثنيت الضمير فيه أو جمعته أو أنثته، أنك تجده بغير حرف إعراب؛ ألا ترى أنه لو كان لـ«يقومان» حرف إعراب لم يخل من أن يكون الميم أو الألف أو النون، فمحال أن تكون الميم لأن الألف بعدها قد صيغت معها وحصلت الميم لذلك حشوًا لا طرفًا، ومحال أن يكون حرف الإعراب وسطًا، ولايجوز أن يكون إلا آخرًا طرفًا، ولا يجوز أن تكون الألف فى «يقومان» حرف إعراب، قال سيبويه: «لأنك لم ترد أن تثنى هذا البناء فتضم إليه يَفْعَلاً آخر» أى: لم ترد أن تضم هذا المثال إلى مثال آخر، وإنما أردت أن تُعلم أن الفاعل اثنان، فجئت بالألف التى هى علم الضمير والتثنية، ولو أردت أن تضم نفس الفعل إلى فعل آخر من لفظه لكانت الألف فى «يقومان» حرف إعراب، كما كانت الألف فى «الزيدان» حرف إعراب، لما أردتَ أن تضم إلى زيد زيدًا آخر. فقد بطَل إذن أن تكون الألف حرف إعراب. ومحال أيضًا أن تكون النون حرف إعراب فى «يقومان» لأمرين: أحدهما أنها متحركة محذوفة فى الجزم، وليس فى الدنيا حرف متحرك يحذف فى الجزم. والآخر: أنه لو كانت النون حرف إعراب لوجب أن تجرى عليها حركات الإعراب، فتقول: هما يقومانُ، وأريد أن تقومانَ، فتضمها فى الرفع، وتفتحها فى النصف، فإذا صرت إلى الجزم وجب تسكينها، فإذا سكنت والألف قبلها ساكنة كُسرت لالتقاء الساكنين، فتقول: لم يقومانِ، فلما كان القضاء بكون نون «يقومان» حرف إعراب يقود إلى هذا الذى ذكرته، ورأيت العرب قد اجتنبته، علمت أن النون ليست عندهم بحرف إعراب، فإذا لم يجز أن تكون الميم حرف إعراب، ولا الألف، ولا النون، علمت أنه لا حرف إعراب للكلمة، وإذا لم يكن لها حرف إعراب دلّك ذلك على أن الإعراب فيها ليس له تمكن الإعراب الأصلى الذى هو الحركة، وإذا كان ذلك كذلك علمت به

أن النون فى «يقومان» تقـوم مقام الضمة فى «يقومُ» وأنها ليـس لها تمكن الحركة، وإنما هى دالة عليهـا ونائبة عنهـا، فكذلك أيضًا لا يمتنع أن تكون الألف عند أبى الحسن دليل الإعراب، أى قائمـة مقامه ونائبة عنه، فإذا رأيتـها فكأنك قد رأيته، كما أنك إذا رأيت النون فى الأفعال المضارعة فكأنك قد رأيت الضمة فى الواحد، فقد سقط بهذا الذى ذكرناه ما ألزمه أبو إسحاق إياه.

قال أبو على : ولا تمتنع الألف على قـياس قول سيبويه إنهـا حرف إعراب أن تدل على الرفع كمـا دلت عليه عند أبى الحـسن لوجودنا حروف إعـراب تقوم مقام الإعـراب فى نحو : أبوك، وأباك، وأبيك، وأخواته، وكلاهما، وكليـهما، ولكنْ وجهُ الخلاف بينهما أن سيبـويه يزعم أنها حرف إعراب، وأبو الحسن يقول: إنها ليست حرف إعراب، فهذا ما فى خلاف أبى الحسن.

وأما قول أبى عمر إنها فى الرفع حرف إعراب كما قال سيبويه، ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب، فضـعيف مدفوع أيضًا، وإن كان أدنى الأقوال إلى الصواب الذى هو رأى سيبويه. ووجه فـساده أنه جعل الإعراب فى الجر والنصب معنىً لا لفظًا، وفى الرفع لفظًا لا مـعنىً، فخالف بين جهـات الإعراب فى اسم واحد؛ ألا تـرى أن القلب معنى لا لفظ، وإنما اللـفظ هو نفس المقلوب والمقلوب إليـه، وليس كـذلك قول سـيـبويـه «إن النون عوض مما مُنع الاسـم من الحركـة والتنوين» لأن النون على كل حال لفظ، وليست بمعنى.

وألزم أبو العـباس أبا عمـر هنا شيـئًا لا يلزمه عندى، وذلك أنه قـال: قد علمنا أن أول أحوال الاسم الرفعُ، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب أن لا يكون فيها فى موضع الرفع إعـراب. وذلك أن أبا عمر إذا كان يقول فى الألف ما قاله سيبويه فله فيه ماله، وعليه ما عليه، وقد صح أن سيبويه يقول:

إن النون عوض مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين، وكذلك أيضًا قول أبى عمر فى الرفع إن النون عوض من الحركة والتنوين، وإذا كانت عوضًا من الحركة فإن الاسم معرب، والنون تقوم مقام حركة إعرابه، فقد كان يجب على أبى العباس أن لا يدعى على أبى عمر أنه يعتقد أن الاسم فى حال الرفع لا إعراب فيه. فإن أراد أبو العباس أنه ليس فى الألف إعراب، وإنما النون عوض من الإعراب، فهذا هو الذى قاله سيبويه أيضًا، وقد قامت الدلالة على صحته، فينبغى أن يكون قول أبى عمر صحيحاً إذ هو قول سيبويه الصحيح، وإنما الذى يلزم أبا عمر فى هذا ما قدمناه من أنه جعل اسماً واحدًا فى حال الرفع معربًا لفظًا، وجعل ذلك الاسم بعينه فى حال الجر والنصب معربًا معنىً، فخالف بين جهتى إعراب اسم واحد من حيث لا يجوز الخلاف.

فإن قلت: فإذا كان قلب الألف ياء فى الجر والنصب هو الإعراب عند أبى عمر، فما الذى ينبغى أن يعتقد فى النون فى حال الجر والنصب، هل هى عنده عوض من الحركة والتنوين جميعًا أو عوض من التنوين وحده؛ إذ القلب قد ناب على مذهبه عن اعتقاد النون عوضًا من الحركة؟

فالجواب: أن أبا على سوَّغه أن تكون النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، وإن كان يقول إن الانقلاب هو الإعراب، قال: وذلك أنه لم تظهر إلى اللفظ حركة، وإنما هناك قلبٌ، فحسُن العوض من الحركة وإن قام القلب مقامها فى الإعراب. وهذا الذى رآه أبو على حسن جدًا، ويشهد بقوته أن من رأى صرف المؤنث المعرفة إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط نحو «جُمْل» و«دَعْد» لخفته بسكون وسطه، يرى مثل ذلك سواء فى نحو «دار» و«نار» إذا سمّى بهما مؤنثًا وإن كانت الألف تدل على أن العين محركة فى الأصل، وأصلهما «دَوَرٌ» و«نَوَرٌ»

إلا أن تلك الحركة فى العين لما لم تظهر إلى اللفظ لم يعتد بهـا، ولم تجر الكلمة وإن كانت مـقدرةَ حركـةِ العين مجرى «قَدَم» و«فَخِذ» إذا صـارا علمين لمؤنث فى ترك صـرفهـما كـما يتـرك صرفـهمـا، فكذلك أيضًا لما كان الإعـراب فى رأيت الزيدين، ومررت بالزيدينِ على مـذهب أبى عمر معنىً لا لفـظًا؛ جاز أن يعوض من الحركـة التى كان ينبـغى للاسم أن يحرّك حـرف إعرابه بهـا نون فى الزيدينِ والعمرينِ، ونظائره كثيرة، فهذا يؤيد ما رآه أبو على لقياس مذهب أبى عمر.

ولو أن قائلاً قـال: قياس قـول أبى عمر أن تكون النون فى تثنيـة المنصوب والمجرور عنده عوضًا من التنوين وحده، لأن الانقلاب قد قام مقام الحركة، لم أرَ به بأسًا.

فإن قلت: فـإذا كان الأمر كذلك فـقد يجب على قول أبى عـمر أن تكون النون محذوفة مع اللام فى موضع الجر والنصب إذا كانت عوضًا من التنوين الذى يحذف مع اللام، وثابتة فى حال الرفع معها لأنها عوض من الحركة معها على ما بيّنّاه فى حرف النون، فكان يلزم أبا عمـر أن يقول قام الزيدانِ، وضربت الزيدَىْ، ومررت بالزيدَىْ.

فالجواب: أن النون على هذا القول وإن كانت فى حال الجر والنصب عوضًا من التنوين وحده، فإنهـا لم تحذف مع اللام كما يُحذف التنوين معـها، من حيث كانت النون أقوى من التنوين إذ كانت ثابتة فى الوصل والوقف متحركة، والتنوين يزيله الوقف، وهو أبدًا سـاكن إلا أن يقع بعـده ما يُحـرِّك له، فلما كـانت النون أقوى من التنوين لم تَقْوَ اللام على حذفها كما قويت على حذف التنوين.

وأما قـول الفراء وأبى إسحـاق الزيادى «إن الألف هى الإعراب» فهـو أبعد الأقـاويل من الصـواب. قال أبو على: يلزم مـن قال إن الألف هى الإعـراب أن

يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالاً من معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه؛ لأنك لم تعرض لصيغة الاسم، وإنما حذفت إعرابه، فسبيل معناه أن يكون قبل الحذف وبعده واحدًا، كما أن «زيدًا» ونحوه متى حذفت إعرابه فمعناه الذى كان يدل عليه معربًا باقٍ فيه بعد سلب إعرابه. ويفسده أيضًا شيء آخر، وهو أن الألف لو كانت إعرابًا لوجب أن تقلب الواو فى «مِذْرَوان» ياء لأنها رابعة، وقد وقعت طرفًا، والألف بعدها إعراب كالضمة فى «زيدٌ» و«بكرٌ»، وقد تقدم هذا ونحوه من باب «ثِنايَيْنِ» و«مَقْتَوِينَ».

وقال أبو على: سرق الزيادى هذا القول من لفظ سيبويه «إن الألف حرف الإعراب» قال: معناه عند الزيادى أن الألف هو الحرف الذى يُعرب به، كما تقول «ضمة الإعراب» أى: الضمة التى يعرب بها. ويدلك أيضًا على أن ألف التثنية ليست إعرابًا ولا دليل إعراب، وجودُك إياها فى اسم العدد نحو: واحدْ اثنانْ، فكما أن جميع أسماء الأعداد مبنية لأنها كالأصوات نحو: ثلاثةْ، أربعهْ، خمسهْ، فكذلك «اثنان» لا إعراب فيه، ولو قال لك إنسان: الفظْ لى بالتثنية غير معربة لم تقل إلا «الزيدان» بالألف. وكذلك أيضًا أسماء الإشارة نحو هذان وهاتان، والأسماءُ الموصولة نحو اللذان واللتان، لا إعراب فى شيء منها، وهى بالألف كما ترى. وكذلك الألف فى النداء إذا قلت «يا رجلان» ألا ترى أن الكلمة غير مرفوعة، وإنما هى فى موضع المبنى على الضم فى نحو «يا رجلُ» لأن الاسم فى التثنية معرفة كحاله قبل التثنية؛ ألا تراك تقول: يا رجلان الظريفان، كما تقول: يارجلُ الظريفُ. وإنما فعلوا هذا فى هذه الأشياء التى ليست معربة، وألحقوها أيضًا بعد الألف النونَ لئلا يختلف حال التثنية، فيكون مرة بالألف والنون، ومرة بلا ألف ولا نون، فجعلوها بلفظ واحد. وقد تقدمت الدلالة فى حرف النون

على أن النون فى نحو «هـذان» و«اللذان» ليست بعوض من الحـركة والتنوين، إذ موجب ترك الحـركة والتنوين فى الواحد مـوجود الآن فى التثنيـة، وأنه إنما لحقت النون هنا لئلا يخـتلف الباب. وجميع ما ذكـرناه فى الألف من الخلاف واقع فى واو الجمع نحو «الزيدونَ» و«العمـرونَ». وإنما تركنا ذكر ذلك فى حرف الواو لأنا كنا أجمعنا القول عليه فى باب ألف التثنية.

فإن سأل سـائل فيما بعـد، فقال: ما بالهم ثنّوا بالألف، وجـمعوا بالواو، وهلا عكسوا الأمر؟

فالجواب: أن التثنيـة أكثر من الجمع بالواو؛ ألا ترى أن جميع مـا تجوز فيه التثنية من الأسماء فتثنيته صحـيحة لأن لفظ واحدها موجود فيها، وإنما تزيد عليه حرف التثنيـة، وليس كل ما يجوز جمعه يجـمع بالواو؛ ألا ترى أن عامة المؤنث وما لايعـقل لا يجمع بالواو، وإنما يجـمع بغيـر الواو، إما بالألف والتـاء، وإما مكسّرًا، على أن مـا يجـمع بالواو قد يجـوز تكسـيره نحـو: زَيْد وزُيُود، وقَيْس وأقْياس، وغـير ذلك، فالتـثنية إذن أصح من الجمع لأنهـا لا تُخْطِئ لفظ الواحد أبدًا، فلما سـاغت فيمن يعقل ومـا لا يعقل، وفى المذكر والمؤنث، وكـان الجمع الصـحيح إنما هو لـضرب واحـد من الأسمـاء، كـانت التثـنية أوسع من الجـمع الصحيح؛ فجعلوا الألف الخفيفة فى التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة فى الجمع القليل ليقلّ فى كلامـهم ما يستثقلون، ويكثر فـى كلامهم ما يستخـفون، فاعرف ذلك. قال أبو على: لما كان الجمع أقوى من التثـنية لأنه يقع على أعداد مختلفة، وكان لذلك أعم تصرفًا من التـثنية التى تقع لضرب واحد من العـدد لا تتجاوزه، وهو اثنان، جعلـوا الواو التى هى أقوى من الألف فى الجمـع الذى هو أقوى من التثنية.

وقد زيدت الألف علامة للتثنية والضمير فى الفعل نحو: أخواك قاما، وعلامة للتثنية مجردة من الضمير نحو قول الشاعر:

أُلْفِيتا عَيْناكَ عند القَفـــا أَوْلَى فأَوْلَى لك ذا واقِيَهْ

وقد ذكرنا هذه اللغة فى حرف النون وحرف الواو. قد أخذت التثنية بحظ، على أن فيها شيئًا آخر سوى هذا.

واعلم أن الألف قد زيدت فى أثناء الكلام على أنها ليست مصوغة فى تلك الكلم، وإنما زيدت لمعانٍ حدثت وأغراض أُريدت، وهى فى تقدير الانفكاك والانفصال، فمن ذلك أن العرب قد أشبعت بها الفتحة، يقولون: بَيْنا زيدٌ قائم أقبل عمرو، وإنما هى «بينَ» زيدت الألف فى آخرها إشباعاً للفتحة، ومن أبيات الكتاب:

بَيْنا نحن نرقُبُه أتانـــا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ راعِ

وقال الهذلى:

بَيْنا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِـــهِ يوماً أُتيحَ له جرىء سَلْفَعُ

أى: بَيْنَ، وهو كثير. ومن ذلك فيما حدثنا به أبو على قولُهم: جئْ به من حيث ولَيْسا، أى: وليسَ، فأُشبعت فتحة السين إما لبيان الحركة فى الوقف، وإما كما ألحقت «بينا» فى الوصل، وأنشدنا أبو على لابن هَرْمة يرثى ابنه:

فأنت من الغوائل حين تُرْمَى ومن ذَمّ الرجال بمُنْتَـــزاحِ

أى: بمُنتَزَحِ. وأنشدنا أيضًا لعنترة:

يَنْباعُ من ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرةٍ   زَيّافةٍ مثل الفَنِيقِ المُكْدَمِ

وقال: أراد يَنْبَعُ. وروينا عن قطرب:

غَضِضْتَ بأَيْرٍ من أبيكَ وخالِكا   وعَضّ بنو العَمّارِ بالسُّكَّرِ الرَّطْبِ

أشبع فتحة الكاف، فحدثت بعدها ألف. ونحو من ذلك قولهم في الوقف عند التذكر «قالا» أي: قال زيدٌ، ونحوه، فجعلوا الاستطالة بالألف دليلاً على أن الكلام ناقص. وكذلك تقول «أَيْنا» أي: أينَ أنتَ؟ فتتذكر «أنتَ».

وقد زادوها أيضًا عند التذكر بعد الألف، فقالوا: «الزيدان ذَهَبَاْا» إذا نووا «ذهبا أمس» أو نحوه مما يصحبه من الكلام، وتقول على هذا «زيد رَمَاْا» أي: رمى عمرًا، ونحوه، فتريد في التذكر على الألف ألفًا، وتمدّه.

وكما زيدت الألف إشباعًا فقد حذفت اختصارًا، من ذلك قصر الممدود نحو قوله[1]:

. . . .   وتَبَوَّأ بمكّة بَطْحاها

أي: بَطْحاءها. ومن الصحيح ما رويناه عن قطرب:

ألا لا باركَ اللَّهْ في سُهَيْلٍ   إذا ما اللهُ باركَ في الرجالِ

وقال الآخر[2]:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جاءَ من عندِ اللَّهْ   يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُغِلَّهْ

(١) قائل هذا الرجز : قطرب كما في «الخزانة» (٤/٣٤٣) واللسان (حرد).

(٢) قائله: العجاج، كما في «ديوانه» (ص ٢٩٥).

وعلى هذا بيت الكتاب:

أَو الِفـًا مكّةَ من وُرْقِ الحَمِى

أراد: الحَمام، فحذف الألف، وأبدل الميم ياء، هذا أحسن ما قيل فيه.

ومن ذلك لحاقهـا فى الوقف لبيان الحركـة كما تُبيّن الحـركة بالهاء، وذلك قولُهم فى الوصل «أنَ فعلتُ» فإذا وقفت قلت «أنا». وكذلك «حَيَّهَلا».

ومن ذلك لحاقـها فـصلاً بين النونات فى نحـو قولك للنسـاء: اضربنانِّ يا نسوةُ، واشْتمـنانِّ بكرًا. وأصل هذا أن تدخل نون التوكيد وهى مـشددة على نون جـماعـة المؤنث، فتـجـتمع ثلاث نونات، فـكان يلزم أن يقال: «اضـربْنَنَّ زيدًا» فكرهوا اجـتمـاعـهنّ، ففـصلوا بينهن بالألف. ومن كـلام أبى مَهْدِيّة «اخْسَأْنانِّ عنّى». ودار بينى وبين المتنبى فى قوله[1]:

. . . . . وقلنا للسيوف: هَلُمُنَّا

كلام فـيه طول، وأنكرت ضمّ الميم هنا من طريق القيـاس إلى أن قال لى: فكيف كان يـنبغى أن يكون إذا أكدته هنـا بالنون؟ فقلت: كان قـياسـه أن تقول: هَلُمْمْنانِّ. فقـال: هذا طويل. فقلت: هذا جـواب مسألتك، فـأما طوله وقـصره فشىء غير ما نحن فيه.

ومن ذلك أن تدخل فاصلة بين الهـمزتين المحققتين اسـتكراهًا لاجتماعـهما محققتين، قال ذو الرمة[2]:

---

(١) من ديوانه (٤/١٦٦).

(٢) تقدم.

آأَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلــةً ماءُ الصبابة من عينيك مَسْجُومُ

وقال الآخر(١):

تَطالَلْتُ، فاستشرفْتُهُ، فرأيته فقلتُ له: آأَنت زيدُ الأَراقِمِ

وقرأت على أبي على في كتاب الهمز عن أبي زيد(٢):

خُزقَ إذا ما القومُ أَبْدَوْا فُكاهةً تَفكَّرَ آإياه يَعْنُون أم قِـــرْدا

وقرأ بعضهم: ﴿آئذا﴾(١) و﴿آئنّا﴾(٢) و﴿آأنتَ قلت للناس﴾(٣) وقال ذو الرمة أيضًا(٤):

هيا ظَبيةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ وبين النَّقا آأَنْت أَمْ أُمُّ سالِــمِ

أراد: أأَنْتِ، فثقل عليه تحقيق الهمزتين، ففصل بينهما بالألف، وكذلك الباقي.

ومن ذلك الألف التى تلحق أواخر الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة إذا حُقِّرت عوضًا من ضمة أول الحرف، وذلك قولهم فى «ذا»: «ذَيّا» وفى «تا»: «تَيّا» وفى «ذاك»: «ذَيّاك» وفى «ذلك»: «ذَيّالك» وفى «الذى»: «اللَّذَيّا» وفى «التى»:

---

(١) نسبه ابن منظور لذى الرمة كما فى «اللسان» (الهمزة)، وليس فى قصيدته.

(٢) نسب فى «اللسان» (حزق) لرجل من بنى كلاب، ولم ينسبه الزمخشرى فى: «شرح المفصل» (١١٨/٩)

(٣) سورة الرعد: آية (٥).

(٤) سورة الرعد: آية (٥)، وانظر: القراءة فى «اللسان» (الهمزة)، وكذا فى القراءات السبعة (ص٣٥٧).

(٥) سورة المائدة: آية (١١٦).

(٦) فى «ديوانه» (ص٧٦٧).

«اللَّتَيَّا» وفى «هؤلا» مقصورًا: «هؤُلَيَّا» وفى «أُولاء» ممدودًا: «أُلَيَّاء». وهذه مسألة اعترضت ههنا، ونحن نوضحها. اعلم أن «أولاءِ» وزنه إذا مثّل «فُعال» كغُراب، وكان حكمه إذا حقرته على مثال تحقير الأسماء المتمكنة أن تقول: هذا أُلَيِّءٌ، ورأيت أُلَيِّئًا، ومررت بأُلَيِّء، فلما صار تقديره «أُلَيِّء» أرادوا أن يزيدوا فى آخره الألف التى تكون عوضًا من ضمة أوله، كما قالوا فى «ذا»: «ذَيَّا» وفى «تا»: «تَيَّا»، فلو فعلوا ذلك لوجب أن يقولوا «أُلَيِّئَا» فيصير بعد التحقير مقصورًا، وقد كان قبل التحقير ممدودًا، فأرادوا أن يُقرّوه بعد التحقير على ما كان عليه قبل التحقير من مدّه، فزادوا الألف قبل الهمزة، فالألف الآن التى قبل الهمزة فى «أُلَيَّاء» ليست بتلك التى كانت قبلها فى «أُولاءِ»، إنما هذه فى «أُلَيَّاء» هى الألف التى كان سبيلها أن تلحق آخرًا، فقدمت كما ذكرنا. وأما ألف «أُولاء» فقد قلبت ياء كما تقلب ألف «غُلام» إذا قلت «غُلَيِّم» وهى الياء الثانية فى «أُلَيَّاء» والياء الأولى هى ياء التحقير.

فإن قلت: فإن الألف إنما تلحق آخرًا فى تحقير هذه الأسماء؛ لأنها جعلت عوضًا من ضمة أوائلها، وأنت فى «أُلَيَّاء» قد ضممت أول الاسم، فلِمَ جئت بالألف فى آخره؟.

فالجواب: أن ضمة أول «أُلَيَّاء» ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمة كاف «كُتَيِّب» وحاء «حُسَيِّب»، وإنما هى الضمة التى كانت موجودة فى التكبير فى قولك «أُولاءِ»، يدلك على صحة ذلك تركُهم أول ما هو مثله فى الإشارة واستحقاق البناء بحاله غير مضموم، وذلك قولك: «ذَيَّا» و«تَيَّا» ألا ترى أن الذال والتاء مفتوحتان كما كانتا قبل التحقير فى «ذا» و«تا» فكذلك ضمة همزة «أُلَيَّاء» هى ضمة الهمزة فى «أُولاءِ»، فلما كان أول الكلمة باقيًا بحاله غير مجتلبة له

ضمة التحقير عُوِّض الألف من آخره، فأما ضمة عين «غُرَيِّب» و«غُلَيِّم» فضمة التحقير لا الضمة التى كانت فى «غُراب» و«غُلام»؛ ألا تراك تقول «كتاب» و«غَزال» فتجد الأولين مفتوحًا ومكسورًا، فإذا حقرت ضممت، فقلت «كُتَيِّب» و«غُزَيِّل» فقد بان ذلك. وكذلك ضمة قاف «قُفَيْل» إنما هى ضمة التحقير، وليست بضمة القاف من «قُفْل». يدلك على ذلك ضمُّك ما أوله مفتوح أو مكسور، وهو «كَعْب» و«حِلْس» إذا قلت «كُعَيْب» و«حُلَيْس» فالضمتان وإن اتفقتا فى اللفظ فإنهما مختلفتان فى المعنى، وغير منكر أن يتفق اللفظان من أصلين مختلفين؛ ألا ترى أن من رخم «منصورًا» فى قول من قال: «ياحارِ» قال «يامَنْصُ» فبقّى الصاد مضمومة كما بقّى الراء مكسورة ومن قال: «يا حارُ» فاجتلب للنداء ضمة قال أيضًا: «يا منصُ»، فحذف ضمة الصاد كما حذف كسرة الراء، واجتلب للصاد ضمة النداء كما اجتلب للراء ضمة النداء، إلا أن لفظ «يا منصُ» فى الوجهين واحد، والمعنيان متباينان. وكذلك قول سيبويه فى «الفُلْك» إذا جُمع على «فُلْك» فضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء «بُرد» وخاء «خُرْج»، وضمة الفاء من الجمع بمنزلة ضمة حاء «حُمْر» وصاد «صُفْر» جمع «أَحْمَرَ» و«أَصْفَرَ»، وهذا أوسع من أن أتحجّره، ولكنى قد رسمت طريقه وأمثلته.

ومن ذلك لحاقها للندبة نحو «واغلاماه» و«وازَيْداه» و«وا أميرَ المؤمنيناه»

ومن ذلك زيادة الألف للإطلاق فى نحو[1]:

أَقِلِّى اللومَ عاذلَ والعِتابا ....

و[2]:

يا دارَ عَمْرةَ من مُحْتَلِّها الجَرَعا ....

(١) تقدم ذكره.

(٢) تقدم ذكره.

وقد ذكرنا ذلك بما فـيه من هذا الكتاب وغيره. ونحو منه لحـاقها فى أواخر الآى نحو ﴿الظُّنونا﴾[١] و﴿السَّبِيلا﴾[٢] و﴿قَوارِيرا﴾[٣] وقد ذكرناه أيضًا.

ومن ذلك زيادتها بعـد هاء الضمـير علامة لـلتأنيث، وذلك نحو «رأيتـها» و«مررت بهـا» فالاسم هو الهاء، وأمـا الألف فزيدت علمـا للتأنيث. ومَنْ حَذَفَ الواو فى نحو قوله[٤]:

لَهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صوتُ حـــــادٍ ... إذا طَلَب الوسيقةَ أو زَمِيــــــرُ

وقول الآخر [٥]:

فظَلَتُ لدى البيت العتيق أُخِيلُهُ ... ومِطْواى مُشْتاقان لَهْ أرِقـــــانِ

وقول الآخر رويناه عن قطرب:

وأَشربُ الماء ما بى نحوَهُ عَطَشٌ ... إلا لأنّ عُيونَهْ سَيْلُ واديهـــــا

وغير ذلك من هذه الأبـيات، لم يقل فى نحو «رأيتهـا» و«نظرت إليها» إلا بإثبـات الألف، وذلك لخفـة الألف وثقل الواو، إلا أنّا قد روينا عن قطرب بـيتًا حُذفت فيه هذه الألف تشبيهاً بالواو والياء لما بينها وبينهما من الشبه، وهو قوله[٦]:

أَعْلَقْتُ بالذئبِ حَبْلاً ثم قلتُ له: ... الْحقْ بأهلكَ، واسلمْ أيُّها الذيبُ

---

(١) سورة الأحزاب : آية (١٠).

(٢) سورة الأحزاب : آية (٦٧).

(٣) سورة الإنسان : آية (١٥).

(٤) قائله : شماخ يصف حمارًا وحشيًا : كما فى «ديوانه» (ص ١٥٥).

(٥) قائله : يعلى الأزدى كما فى «الخزانة» للبغدادى (١/ ٤٠٥).

(٦) البـيت ذكـره صاحب «اللسـان» (ها)، والمصنف فـى «الخصـائص» (١/ ١٢٨ ، ٣٧١)، وفى «المحتسب» (١/ ٢٤٤).

إمّا تقودُ به شاةً فتأكلُهـا أو أن تَبِيْعهَ فى بعض الأراكيبِ

يريد : تَبِيعَها، فحذف الألف، وهذا شاذ. ونحو منه بيت أنشدناه أبو على عن أبى الحسن، وهو :

فلستُ بمدرك ما فات منّـى بـ «لَهْفَ» ولا بـ «ليتَ» ولا لَوَ انّى

يريد : بلَهْفَى. وقرأ بعضهم: ﴿يا أبتَ﴾ بفتح التاء، يريد: يا أَبتاه. وأنشد سيبويه:

وقبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهـدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابنِ المُعَلْ

يريد: ابن المُعَلَّى، فـحذف الألف، على أن هذا شـاذ قليل النظيـر. فهـذه وجوه زيادة الألف فى كلام العرب، فاعرفها.

واعلم أن الألف مـتى حركت انقلبـت همزة، وذلك لضـعفـها عن تحـمل الحركـة، وقد ذكرنا ذلك فى باب الهـمزة فى قـولنا: «شأَبّة» و«دأَبّة» وفى القرآن ﴿ولا الضأَلّين﴾ و﴿لا يُسْأَلُ عن ذنبه إنسٌ ولا جأَنٌّ﴾ ونحو ذلك مما أثبتناه هناك.

حَـــرْفُ اليَـــاء

اعلم أن الياء حـرف مجهور، يكون فى الكلام على ثلاثـة أضرب: أصلاً، وبدلاً، وزائدًا، فإذا كـانت أصلاً وقعت فـاء، وعينًا، ولامًا، فالفـاء نحو «يُسْر» و«يَعَرَ»، والعين نحو «بَيْت» و«سارَ»، واللام نحو «ظَبْى» و«رميت».

وقد يكون التضـعيف فى الياء كما يكون فى سـائر الحروف، من ذلك الفاء والعين، وهو قولهم فى اسم مكان «يَيَنٌ»، وليس له فى الأسماء نظير، وقالوا فى الفـعل «يَيَّيْتُ ياءً حـسنة» أى: كتـبت ياء، على أن ذلك شـاذ. ومن ذلك الفـاء واللام، قـالوا «يدٌ» وأصلها «يَدْىٌ» بوزن «فَعْل»، يدلك على ذلك قـولهم «يَدَيْتُ إليـه يدًا»، ولم يقولوا «يَدَوْتُ». ومن ذلك الـعين واللام، وهو أكثـر من الاثنين الماضيين، وذلك قولهم: «حَيِيْتُ» و«عَيِيْتُ»، و«الحَيّة» مـن هذا أيضًا، عينها ياء، وليست واوًا كـعين «لَيّة»، يدل على ذلك ما حكاه سـيبويه من قـولهم فى النسب إلى «حيَّة بن بَهْدَلة»: «حَيَوِىّ»، ولو كانت الـعين واوًا لقالوا «حَوَوِىّ» كمـا تقول فى النسب إلى «لَيّة»: «لَوَوِىّ».

فإن قلت: فهـلا كانت «الحَيّة» مما عينه واو استـدلالاً بقولهم «رجُل حَوّاء» لظهور الواو عينًا فى «حَوّاء»؟

فـالجـــواب: أن أبا على ذهـب إلى أن «حَيّة» و«حَوّاء» كـ«سَبِط» و«سِبَطْر» و«لُؤْلُؤ» و«لأَّال» و«دَمِث» و«دِمَثْر» و«دِلاص» و«دُلامِص» فى قـول أبى عـثمـان،

وأنّ هذه ألفاظ اقتربت أصولها، واتفقت معانيها، وكل واحد لفظه غير لفظ صاحبه، فكذلك «حيَّة» مما عينه ولامه ياءان، و«حوّاء» مما عينه واو ولامه ياء، كما أن «لؤلؤًا» رباعى «ولأّال» ثلاثى ، ولفظاهما مقتربان، ومعنياهما متفقان.

ونظير ذلك فى العين قولهم: «جُبْتُ جَيْبَ القميص» فـ«جُبْتُ» عينه واو، لأنه من جابَ يجُوب، و«الجَيْب» عينه ياء، لقولهم فى جمعه «جُيُوب» قال الله عز وجل: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ على جُيُوبِهِنَّ﴾[1] وقال ابن الدمينة[2]:

ألا لا أُبالى ما أَجَنَّتْ قلوبُهم إذا نَصحتْ ممن أُحبُّ جُيُوبُ

وإنما جعلنا «حَوّاء» من باب ما عينه واو ولامه ياء، وإن كان يمكن لفظه أن يكون مما عينه ولامه واوان، من قبل أن هذا هو الأكثر فى كلامهم.

ولم تأت الفاء والعين واللام كلها ياءات إلا فى قولهم: يَيَّيْتُ ياءً حسنةً، على أن فيه ضعفًا من طريق الرواية.

وليس فى كلامهم اسم فى أوله ياء مكسورة إلا قولهم فى اليَسار اسم اليد «يِسار» بكسر الياء. وقالوا: «يَقْظان ويقاظ» و«يَعْر ويعَرة» للجَدْى، وقالوا: يِيْأَسُ وييْئَسُ». وإنما رفض ذلك استثقالاً للكسرة فى الياء.

---

(١) سورة النور : آية (٣١).

(٢) فى «ديوانه» (ص١١٤)

إبـــدال اليــــاء

قد أبدلت الياء من الألف، والواو ، والهـمزة ، والهاء، والسين ، والباء، والراء، والنـون ، واللام، والصـــاد ، والـضـــاد ، والميم ، والـدال ، والعين، والكاف، والتاء، والثاء ، والجيم.

فأما إبدالها من الألف فقولهم فى «حِمْلاق» : «حُمَيْليق» و«حَماليق»، وفى «مِفْتـاح»: «مُفَيْتـيح» و«مَفَـاتيح»، وفى «خَلْخـال»: «خُلَيْخـيل» و«خَلاخـيل». وكذلك الياء فى «قِيْتال» و«ضِيْراب» إنما هى بدل من ألف «قاتلتُ» و«ضاربتُ».

فإن قلت: إن المصدر هو الأصل، والفعل هـو الفرع، فكيف جعلتَ ما هو موجود فى الأصل بدلاً ممـا هو موجود فى الفرع، وهل هذا إلا عكسُ مـا يوجبه القياس؟

فالجـواب: أن ذلك لا تعلق له بالأصل والفرع؛ ألا ترى أنـهم أعلوا «عدة» وهى المصـدر لاعتلال «يَعِدُ» وهو الـفعل، وأعلوا أيضًا «يقـوم» لاعتـلال «قام»، ومرتبة الحال والاسـتقبال جميـعًا أن يكونا قبل الماضى، والعلة فى هذا ونحوه أن المصـدر وإن كان أصـلاً للفعل، فـإن أمثلة الأفـعال المخـتلفة فى الماضـى والحال والاستقبال، والمصادر، تجرى مجـرى المثال الواحد، حتى إنه إذا لزم بعضها شىء لزم جمـيعهـا، وحتى إنه إذا حصل فى بـعضهـا بعضُ التعويض صـار كأن ذلك التعويض قـد عمّ جميعهـا إذ كانت كلها كالمثال الواحـد؛ ألا ترى أنهم لما حذفوا الهـمزة من «أُكْرِمُ» وبابه صـار وجودها فى «الإِكـرام» كالعـوض من حذفهـا فى «يُكْرِمُ»، وكذلك أيضًا وجـودها فى «أَكْرَمَ» و«أَكْرِمْ» يصير عوضًا من حـذفها فى

«أُكْرِمُ، ونُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ» فاعرف ذلك. وكذلك كل ألف انكسر ما قبلها، أو وقعت قبلها ياء التحقير نحو «كُتَيِّب» و«حُسَيِّب».

إبـدال اليـاء مـن الـواو

كل واو سكنت غـير مـدغمـة، وانكسـر ما قـبلها قُلبت ياء، وذلك نحـو «مِيْقـات» و«مِيْزان» و«مِيْعاد»، أصـل ذلك «مِوْقات» و«مِوْزان» و«مِوْعـاد»، فلمـا سكنت الواو غير مدغمة، وانكسر ما قبلها قلبت ياء. فإن تحركت الواو، أو زالت الكسـرة من قـبلهـا، صـحّتْ، وذلـك نحـو «مُوَيْزِين» و«مَوازين» و«مُوَيْقـيت» و«مَواقـيت»، ومـن ذلك «حِوَلٌ» و«عِوَضٌ» و«طِوَلٌ». فـأمـا قـولـهم: «ثِيـاب» و«حِياض» و«رِياض» فإنما قُلبت الواو ياء وإن كانت متحـركة من قبل أنه اجتمعت خمـسة أشيـاء : منها أن الكلمة جـمع، والجمع أثقل من الواحـد، ومنها أنّ واو الواحد منها ضـعيفة ساكنة فى «ثَوْب» و«حَوْض» و«رَوْضـة»، ومنها أنّ قبل الواو كسـرة؛ لأن الأصل «ثِواب» و«حِواض»، ومنها أن بعد الواو ألفًا، والألف قـريبة الشبه بالياء، ومنها أن اللام صحيحة، إنما هى باء وضاد، وإذا صحت اللام أمكن إعلال العين، ومتى لم تذكر هذه الأسباب كلها، وأخللت ببعضها، انكسر القول، ولم تجـد هناك علة؛ ألا ترى أن «طِوال» جـمع، وقبل واوه كـسرة، وبعـد واوه ألف، ولامه صـحيـحه، ومع ذلك فـعينه سـالمة لما تحركت فى الواحـد الذى هو «طَوِيل»، فلمـا نقص بعـد تلك الأوصـاف لم يجب الإعـلال. وكـذلك «زَوْج» و«زِوَجة» و«عَوْد» و«عِوَدة» قد اجـتمع فيها سكونُ واو الواحـد والكسرةُ التى قبل الواو فى الجـمع وأنه جمع، ولامـه صحـيحـة، إلا أنه لم تقع بعد عـينه ألف، صحت الواو، فأمـا «ثِيَرة» فشاذ. وقال أبو العـباس: إنما أعلّوا «ثِيَرة» جمع «ثَوْر»

هذا الحيـوان للفرق بينه وبين «ثِوَرة» جمع «ثَوْر» وهو القطعـة من الأَقِط. وكذلك «رِواءٌ» جمع «ريّان» و«طِواء» جـمع «طَيّان» هو مثال جـمع، وقد انكسر مـا قبل واوه، وبعـدها ألف، والواو فى واحـده ساكنة بل مـعـتلة؛ لأن الأصل «رَوْيان» و«طَوْيان» إلا أنـه لما كـانـت لامه معـتلة صُحّحت عينـه، ولم تُعلَلْ، فاعـرف ما ذكرته، فإن أحـدًا من أصحابنا لم يحتط فى بابه وذكر علته الموجبة لقلبه هذا الاحتياط، ولا قيّده هذا التقييد.

فأما «غازِية» و«مَحْنِية» فـأصلهما «غازِوة» و«مَحْنِوة». وإنما قلبت الواو وإن كانت متحركة من قبل أنها وقعت لامًا، فضعُفت، فقُلبت، ولم تجر مجرى العين فى الصحة للحـركة نحو «عِوَض» و«حِوَل» و«طِوَل». فأمـا «حِنْذِوة» فإنما صحت فيـها الواو وإن كانت آخرًا، من قـبل أنهم لو قلبوها، فـقالوا: «حِنْذِية» لم يعلم أأصلها «فِعْلِوة» أم «فِعْلِية»، ولَجرتْ مجرى «حِذْرِية»[1] و«هِبْرِية»[2] و«عِفْرِية»[3]. قال أبو العباس «حُنْذُوة» أيضًا، بضم الحاء والذال: شُعْبة من الجبل.

فإن كانت الواو مدغمة لم تقلب الأولى منهما وإن انكسر ما قبلها لتحصنها بالإدغام، وقـد ذكرنا ذلك فـى فصل «اجْلِوّاذ» من حـرف الواو، وقول بعـضهم «اجْلِيواذ». ونظيـر «اجْلِيواذ» قولهم «دِيْوان» لأن أصله «دِوّان»، ومـثاله «فِعّال»، والنون فـيـه لام لقـولهم «دَوَّنْتُه» و«دَواوين» و«دُوَيْوين». ولم تقـلب الواو فى «ديوان» وإن كانت قـبلها ياء ساكنة من قـبل أن الياء غيـر لازمة، وإنما أُبدلت من الواو تخفـيفًا؛ ألا تراهم قالوا «دَواوين» لما زالت الكسـرة من قبل الواو، على أن

---

(١) حذرية الديك : أى ريش عنقه.

(٢) الهبرية : أى ما طار من الريش.

(٣) العفرية : الشديد القوى.

بعضهم قد قال «دَياوين» فأقرّ الياء بحالها وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها، وأجرى غير اللازم مجرى اللازم، وقد كان سبيله إذا أجراها مجرى الياء اللازمة أن يقول «ديّان» إلا أنه كره تضعيف الياء كما كره الأول تكرير الواو، قال الشاعر(١):

عَدانى أن أزورَكِ أمَّ عمرٍو دَياوينٌ تُشَقَّقُ بالمِـــــداد

واعلم أن الواو متى وقعت قبلها الياء ساكنة قُلبت الواو ياء، وكذلك إن وقعت الواو ساكنة قبل الياء، فالأول نحو «سيِّد» و«ميِّت» والثانى نحو «ليَّة» و«طيَّة». وقد ذكرنا هذا كله مستقصىً فى حرف الواو، وذكرنا هناك «ضَيْوَن» و«رَجاء بن حَيْوة». فأما قولهم فى «فُعِلَ» من «فاعَلْتُ» و«فَيْعَلْتُ» و«فَوْعَلْتُ» من «سِرْتُ» و«بِعْت»: «سُوْيِرَ» و«بُوْيِعَ» فلم تقلب فيه الواو ياء لأن الواو ليست بلازمة فى «فَاعَلْتُ»، وأجروا «فَيْعَلْتُ» و«فَوْعَلْتُ» مجرى «فاعَلْتُ»، ولو أدغموا فقالوا «بُيِّعَ» و«سُيِّرَ» التبس أيضًا بـ«فُعِّلَ».

وقد أبدلت الياء من الواو إذا كانت لام «فُعْلَى» وذلك نحو «العُلْيا» و«الدنيا» و«القُصْيا»، وقالوا «القُصْوَى» فأخرجوها على أصلها. فأما «حُزْوَى» فعَلَم، ولا يُنكَر فى الأعلام كثير من التغيير نحو «حَيْوة» و«مَزْيَد» و«مَحْبَب»، وقد ذكرنا هذا قديمًا فى هذا الكتاب. ونظير القُصْوَى فى الشذوذ قولهم: خُذ الحُلْوَى وأعطه المُرَّى.

واعلم أنهم قد أبدلوا الياء من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرف ساكن؛ لأن الساكن لضعفه ليس حاجزًا حصينًا، فلم يُعتدّ فاصلاً،

(١) البيت ذكره ابن منظور فى «اللسان» (دون)، والمصنف فى «الخصائص» (٣/١٥٨)، و«المنصف» (٢/٣٢).

فصارت الكسـرة كأنها قد باشرت الواو، ولا يقـاس ذلك ، وذلك قولهم «صِبْيَة» و«صِبْيــان» والأصل «صِبْوة» و«صِبْوان» لأنه من صَبَوْتُ صَبْوًا، فـقلـبت الواو لكسـرة الصاد، ولم تفـصل البـاء بينهـما لضـعفـها بـالسكون، وقد قـالوا أيضًا «صِبْوان»، فأما قول بـعضهم «صُبْيان» بضم الصاد وبالياء فـفيه من النظر أنه ضم الصاد بعـد أن قلب الواو ياء فى لغة من كسـر الصاد، فقال «صِبْيـان» فلما قلبت الواو ياء للكسرة، وضُمّت الصاد بعد ذلك أُقِرّت الياء بحالها التى كانت عليها فى لغة من كسر.

ومن ذلك قولهم «قِنْيـة»، هو من «قَنَوْتُ» هكذا يقول أصحـابنا، وقد روى أيضًا «قُنْية» و«قِنْوة» و«قُنْوة» وقـالوا أيضًا «قَنَوْتُ» و«قَنَيْتُ» فمن قـال «قَنَيْت» فلا نظر فى «قِنْية» و«قُنْية» فى قـوله، ومن قال «قَنَوْتُ» فإن كان ممن يقـول «قُنْية» فالكلام فى إبدال الواو ياء فى قوله هو الكلام فى قول من قال «صُبْيان». وقال الراجز[1]:

بعُنُقٍ أَسْطَعَ فى جِرانِـــــهِ كالجِذْعِ مال البسر من قُنْيانِهِ

والواحد «قِنْو»، والقول فيه القولُ فى «صُبْيان» بضم الصاد.

ومثله «عَلِىّ» و«علـية» وأصله «عِلْوة» لأنه من علوت. وقـالوا: فلان قِدْية فى الخير، يريدون: قِدْوة. ومثله: ناقة بِلْوُ سَفَر، وبِلْىُ سَفَر، وهما من «بَلَوْتُ». وقـالوا: ناقـة عِلْيانة، وهى من «عَلَوْتُ». وقـالوا: أرض عِذْىٌ، وطعـام عِذْىٌ، وقالوا فى جمع «عَذاة»: «عَذَوات» بالواو. ومن كلام بعضهم فى صفة أرض: قد حَفَّتها الفَلَوات، وبعجتها العَذَوات. وقالوا «حِذْية»[2] وهى من «حَذَوْتُ».

(١) الرجز فى «اللسان» (قنا).

(٢) الحذية من اللحم : ما قطع من اللحم طولاً.

ومتى صارت الواو رابعة فصاعدًا قلبت ياء، وذلك نحو أَغْزَيتُ، واستغزيت، وتَقَصَّيْتُ، وادَّعَيْتُ، ومَغْزَيان، ومَلْهَيان، ومُسْتغزيان، وقد تقدمت علة ذلك.

وقال بعضهم فى «يَوْجَلُ»: «يِيْجَلُ»، وفى «يَوْحَلُ» «يَيْحَلُ»، وقالوا أيضًا: «يِيْجَلُ» و«يِيْحَلُ»، كل ذلك هربًا من الواو.

إبدال الياء من الهمزة

اعلم أن كل همزة سكنت وانكسر ما قبلها وأردت تخفيفها قلبتها ياء خالصة، تقول فى «ذِئْب»: «ذِيْبُ» وفى «بِئْر»: «بِيْر» وفى «مِئْرة»: «مِيْرة». وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، تقول فى «مِئَر»: «مِيَر» وفى يريد أن يُقْرِئَك: يريد أن يُقْرِيَكَ، وفى «بِئَار»: «بِيار»، قالت امرأة من العرب :

ألم تَرَنا غَبَنَّا ماؤُنـــــــا سِنينَ، فظَلْنا نَكُدُّ البِيارا

وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ياء «فَعِيل» ونحوه مما زيدت فيه لمدّ، أو بعد ياء التحقير فتخفيفها أن تخلصها ياء، وذلك قولك فى «خَطِيئة»: «خَطِيّة» وفى «نَبِيء»: «نَبِيّ» وفى «أُفَيْئِس» تصغير أَفْؤُس: «أُفَيِّس»، وفى تخفيف «أُرَيْئِس» تحقير «أَرْؤُس»: «أُرَيِّس»، ولا تحرّك واحدة من هاتين الياءين البتة؛ لأن حرف المدّ متى تحرك فارق المدّ، ولأن ياء التحقير أخت ألف التكسير، فكما أن الألف لا تُحرّك، كذلك أجروا الياء هنا إذ كانت فيه رسيلتَها، على أن بعضهم قد قال فى تخفيف «خَطِيئة»: «خَطِيَة» فحرك الياء بحركة الهمزة، وهذا من الشذوذ فى القياس والاستعمال جميعاً بحيث لا يلتفت إليه.

ومتى اجتمعت همزتان وانكسرت الأولى منهما قلبت الثانية ياء البتة، وكان البدل لازماً، وذلك قولك: إيْمان، وإيْلاف، وإيْناس، وأصله: إئْمانٌ، وإئْلاف، وإئْناس، فقلبت الثانية ياء البتة لانكسار ما قبلها، ولم يجز التحقيق لاجتماع الهمزتين، فقس على هذا.

وقد أبدلوا الهمزة ياء لغير علة إلا طلبًا للتخفيف، وذلك قولهم في «قَرَأتُ»: «قَرَيْتُ» وفى «بَدَأْتُ»: «بَدَيْتُ» وفى «تَوَضَّأْتُ»: «تَوَضَّيْتُ» وعلى هذا قال زهير[1]:

جريءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِهِ سَرِيعًا، وإلاَّ يُبْدَ بالظُّلْم يَظْلِمِ

أراد: يُبْدَأْ، فأبدل الهمزة، وأخرج الكلمة إلى ذوات الياء. ومن أبيات الكتاب[2]:

وكنتَ أَذَلَّ من وَتِدٍ بقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجى

يريد: واجىءٌ، فأبدل الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصلية. والدليل على ذلك أنه جعلها وصلاً لحركة الجيم؛ ألا ترى أن البيت جيميٌّ، ولو كانت الهمزة منوية عنده لم يجز أن تكون الياء وصلاً كما لا يجوز أن تكون الهمزة المرادة المنوية وصلاً. وحدثنا أبو على، قال: قال أبو العباس: لقى أبو زيد سيبويه، فقال له: سمعت من العرب من يقول: «قَرَيْتُ» و«تَوَضَّيْت»، فقال له سيبويه: كيف يقول منه يَفْعَلُ؟ فقال: «أَقْرَأُ». فقال سيبويه: لا ، ينبغى أن يقول:

---

(١) البيت فى «ديوانه» بشرح ثعلب (ص٢٤).

(٢) قائله : عبد الرحمن بن حسان بن ثابت كما ذكر سيبويه فى «الكتاب» (٢/ ١٧٠)، والمصنف فى «الخصائص» (٣/ ١٥٢).

«أقْرِى». يريد سيبويه بذلك أن هذا الإبدال لا قوة له، ولا قياس يوجبه، ولو كان على القياس لوجب أن تخرج الكلمة إلى ذوات الياء، فيقول: «أقْرِى» كما تقول: «رَمَيْتُ أرْمى»؛ ألا ترى أن البدل لما وجب فى «جاءٍ» ونحوه جرى لذلك مجرى «قاضٍ» فاعرفه. ونحو من هذا قول ابن هَرْمة[1]:

إنّ السِّباع لَتَهْدَى عن فَرائسها والناسُ ليس بهادٍ شرُّهم أبَدا

يريد: ليس بهادئ، فأبدل الهمزة ياء ضرورة، وجميع هذا لا يقاس إلا أن يضطر شاعر. وقالوا فى «أعْصُرَ» - اسم رجل: «يَعْصُرُ» فالياء بدل من الهمزة، قال أبو على: إنما سمى أعْصُرَ بقوله[2]:

أبُنَىَّ إنّ أباك شَيَّبَ رأسَهُ كرُّ الليالى واختلافُ الأعْصُرِ

إبدال الياء من الهاء

قالوا: دَهْدَيْتُ الحَجَرَ، أى: دَحْرجته، وأصله: دَهْدَهْتُه؛ ألا تراهم قالوا: هى دُهْدُوهة الجُعَل لما يُدَحرجه، قال أبو النجم[3]:

كأنّ صوتَ جَرْعها المُسْتَعْجل جَنْدَلةٌ دَهْدَيْتُها فى جَنْدَلِ

وقالوا فى صَهْصَهتُ بالرجل إذا قلت له صَهْ صَهْ: صَهْصَيْتُ، فأبدلوا من الهاء ياء.

(١) هو فى «ديوانه» (ص ٩٧).

(٢) البيت فى «طبقات فحول الشعراء» (ص٣٣)، والأعصر هو ابن سعد بن قيس بن غيلان.

(٣) البيتان ذكرهما ابن جنى أيضًا فى «المنصف» (٢/ ١٧٦)، (٣/ ٧٧).

إبـدال اليـاء من السين

قال الشاعر[1]:

إذا ما عُدَّ أربعةٌ فِســــــالٌ   فزوجُكِ خامسٌ، وأبوكِ سادى

أى: سادِس، وقال الآخر[2]:

بُوَيْزِلُ أَعْوامٍ أذاعتْ بخمسةٍ   وتعتدّنى إن لم يق الله ساديا

أى: سادسًا، وقال الآخر[3]:

عمرٌو وكَعْبٌ وعبدُ الله بينهمـــا   وابناهما خمسة، والحارثُ السادى

وقال الآخر[4]:

مضى ثلاثُ سنينَ منذُ حُلَّ بهــا   وعامُ حُلَّتْ، وهذا التابعُ الخامى

أى: الخامس.

---

(١) نسب فى «جمهرة اللغـة» إلى امرئ القيس، وهو من ملحـقات ديوانه (ص ٤٥٩)، وهو بغـير نسبة فى «اللسان» (فسل)، (ست)، (سدا)، «وشرح المفصل» (١٠/ ٢٤، ٢٨).

(٢) البيت فى «تهذيب الألفاظ» (ص ٥٩٠)، و«القلب والإبدال» (ص٦٠)

(٣) البيت لامرأة من بنى الحارث تبكى قتلى بنى الحارث، الذين أصـابتهم بنو عامر فى وقعة دارت بينهما. وانظر: «تهذيب الألفاظ» (ص٥٩١)، و«القلب والإبدال» (ص ٦٠).

(٤) قائله : الحادرة ، كما فى «اللسان» (خمس) ، (خما).

إبدال الياء من الباء

أنشد سيبويه[(١)]:

لها أشاريرُ من لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ... من الثعالى، ووخزٌ من أرانيها

قال: «أراد: الثعالب والأرانب، فلم يمكنه أن يقف على الباء، فأبدل منها حرفًا يمكن أن يقفه فى موضع الجر، وهو الياء»، قال: «وليس ذلك أنه حذف من الكلمة شيئًا، ثم عوض منه الياء». ويحتمل عندى أن تكون «الثعالى» جمع «ثُعالة» وهو الثعلب، وأراد أن يقول «ثَعائل» فقلب، فقال: «ثَعالى» كما قال[(٢)]:

وكأنّ أُولاها كِعابُ مُقامِرٍ ... ضُرِبتْ على شُزُنٍ فهنّ شَواعى

أراد: شوائع. ومن أبيات الكتاب[(٣)]:

تَكادُ أَواليها تَفَرَّى جُلودُها ... ويكتحل التالى بِمُورٍ وحاصِبِ

يريد: أوائلها، وله نظائر، إلا أن الذى ذهب إليه سيبويه أشبه لقوله: «أرانيها»، ولأن «ثُعالة» اسم جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف.

وقالوا «دِيباج» و«دَبابيج»، فدل قولهم: «دبابيج» بالباء على أن أصله «دِبّاج» وأنه إنما أبدل الباء ياء استثقالاً لتضعيف الباء. وأخبرنا أبو على أن أبا العباس أحمد بن يحيى حكى عنهم: لا وَرَبْيِكَ لا أفعل، أراد: لا وربِّك لا أفعل،

---

(١) قائله هو: أبو الكاهل اليشكرى كما فى «اللسان» (شرر)، (تمر)، (رنب)، (وخز).

(٢) قائله هو: الأجدع بن مالك الهمدانى كما فى «الأصمعيات» (ص٦٩)، و«الصحاح» (شعا).

(٣) قائله: ذو الرمة كما فى «اللسان» (وأل)، وليس فى قصيدته.

فأبدل البـاء الثانيـة ياء لأجل التضعيـف. وقال بعضـهم فى لَبَّيْتُ بالحج: إنما هو لَبَّبْتُ: فَعَّلْتُ من قولهم: أَلَبَّ بالمكان أى أقـام به، قرأت على أبى على للمُضَرَّب ابن كعب[1]:

فقلتُ لها: فيئى إليك فإننى حَرامٌ، وإنى بعد ذاكِ لَبِيبُ

أى: مُلَبٍّ بالحج. قـال ابن السكيت: «وقوله: بعـد ذاك، أى: مع ذاك». فأما حقيقة «لَبَّيْتُ» عند أهل الصنعة فليس أصل يائه باء وإنما الياء فى «لَبَّيْت» هى الياء فى قولهم «لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ» اشتقوا من الصوت فـعلاً، فجمعوه من حروفه، كمـا قالوا من «سُبْحـانَ الله»: «سَبْحَلْتُ»، ومن «لا إله إلا الله»: «هَلَّلْتُ»، ومن «لا حول ولا قـوة إلا بالله»: «حَوْلَقْتُ» ومن «بسم الله»: «بَسْمَلْتُ»، ومن «هَلُمَّ» - وهو مـــركب من «هـا» و«لُمَّ» عندنا، ومن «هَلْ» و«أُمَّ» عـند البـــغـــداديين: «هَلْمَمْتُ». وكتب إلىّ أبو على فى شىء سألته عنه، قال: قال بعضهم: سألتك حاجةً فلا لَيْتَ لى، أى: قلت لى: لا، وسـألتك حاجةً فلَوْلَيْتَ لى، أى: قلت لى: لولا. قـال: وقالوا: بَأْبَأَ الصـبىُّ أباه، أى: قـال له: بابا. وحُكى لنا عن الأصمـعى أو أبى زيد أنهم يقولون: «رجُلٌ وَيْلُمَةٌ» للداهية، فـاشتقـوا وصفًا من قولهم «وَيْلُمِّه» وأصله «وَيْلٌ لأُمِّه» وهذا كـثير. وكذلك أيضًا اشـتقوا «لَبَّيْتُ» من لفظ «لَبَّيْكَ» فجاءوا فى «لَبَّيْتُ» بالياء التى هى للتثنية فى «لَبَّيْكَ»، وهذا على قول سـيبـويه، فأمـا يونس فزعـم أن «لَبَّيْكَ» اسم مفـرد، وأصله عنده «لَبَّبٌ» ووزنه «فَعْلَلٌ» ولا يجـوز أن تحـمله على «فَعَّلٍ» لقلة «فَعَّلٍ» فى الكلام وكـثـرة «فَعْلَل» فقلبت الباء التى هـى اللام الثانية من «لَبَّبٍ» ياء هربًا من التضعـيف، فصار «لَبَّىٌ» ثم أبدلت الياء ألفًا لتحركـها وانفتاح ما قبلهـا، فصارت «لَبَّى» ثم إنها لما وُصلت

---

(١) هو فى «جمهرة اللغة» (٢/١٤٢)، و«الإبدال» لابن السكيت (ص١٣٣).

بالكاف فى «لبَّيك» وبالهاء فى «لَبَّيْهِ» نحو ما أنشدناه أبو على[١]:

إنك لو دعوتنى ودُونـــــى زَوْراءُ ذاتُ مَنْزَعٍ بَيـــــونِ

لقلتُ: لَبَّيْهِ لمن يدعونـــى

قُلبت الألف ياء كما قلبت فى «إلى» و«على» و«لدى» إذا وصلتها بالضمير، فقلت: إليك، وعليك، ولديك. ووجه الشبه بينهما أن «لبّيك» اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء لأنه لا يكون إلا منصوبًا، ولا يكون إلا مضافًا، كما أن «إليك» و«عليك» و«لديك» لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة، فقلبوا ألفه ياء، فقالوا «لبَّيك» كما قالوا «عليك» و«إليك» و«لديك». ونظير هذا «كلا» و«كِلْتا» فى قلبهم ألفها ياء متى اتصلت بضمير وكانت فى موضع نصب أو جرّ، نحو: ضربت الرجلين كليهما، ومررت بهما كليهما، وضربت المرأتين كلتيهما، ومررت بهما كلتيهما، ولم يقلبوا الألف فى موضع الرفع ياء فيقولوا: قام الرجلان كليهما، ولا قامت المرأتان كلتيهما لأنهما بعُدا برفعهما عن شبه «إليك» و«عليك» و«لديك» إذْ كُنّ لا حظَّ لهن فى الرفع.

واحتج سيبويه على يونس، فقال: لو كانت ياء لبّيك بمنزلة ياء عليك وإليك ولديك لوجب متى أضفتها إلى المظهر أن تقرها ألفًا، كما أنك متى أضفت «عليك» وأختيها إلى المظهر أقررتَ ألفها بحالها، ولكنت تقول على هذا: لَبَّى زيدٍ، ولبىَّ جعفرٍ، كما تقول: إلى زيدٍ، وعلى جعفرٍ، ولدى سعيدٍ، وأنشد قول الشاعر[٢]:

---

(١) الأبيات فى «اللسان» (لبب)، (بين).

(٢) البيت قائله: أعرابى من بنى أسد، كما ذكر العينى فى «المقاصد النحوية» (٣/ ٣٨١)، وابن منظور فى «اللسان» (لبى).

دعوتُ لما نابنى مِسْوَرًا فلبَّىْ يَدَىْ مِسْـــــوَرِ

قال: فقوله «فَلَبَّىْ» بالياء مع إضافته إياه إلى المظهر دلالة على أنه اسم مُثَنَّى بمنزلة: غُلاَمَىْ زيدٍ، وصاحِبَىْ سعيدٍ. وهذا شـرح المذهبين وبسطهما ومعانى قول سيبويه ويونس فيهما، وإن لم يكن لفظهما فإنه غرضهما.

ثم إن أبا على فيما بعد انتـزع لنا شيئًا يؤنّس به قول يونس، ولم يقطع به، وإنما ذكره تعللاً، وهو أنه قال: ليونس أن يحتج فيقول: قوله «فلبَّىْ يدَىْ» إنما جاء على قـول من قال فـى الوصل: هذه أفعَىْ عظيـمـة، وهذه عَصَىْ طويلة، أى: أَفْعَى، وعَصا، وقد حكى سـيبويه أنهم يقولون ذلك فى الوصل كـما يقولونه فى الوقف، وهذا ليس عـذرًا مـقنعًا، وإنما فيـه بعض التـأنيس، والقـولُ بعدُ قـولُ سيبويه. فقـولُ من قال: إنّ لَبَّيْتُ بالحج من قولنا: «أَلَبَّ بالمكان» إلى قول يونس أقرب منه إلى قـول سيبويه؛ ألا ترى أن اليـاء فى «لبّيك» عند يونس إنما هى بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة فى «لَبَّب» على تقدير قول يونس، وهذا كله منتـزع من قول سيـبويه والخليل: إن لبّيك من قـولهم أَلَبَّ بالمكان، إلا أنهـما لم يزعـمـا أن الياء فى «لـبّيك» بدل من باء، وإنما اليـاء عندهم علم على التـثنيـة، وإن وزن «لبّيك» على قولـهمـا «فَعْلَيْك» كـما أن «سَعْدَيْكَ» كـذلك لا محالة، ووزنه عند يونس «فَعْلَلْك»، والياء فيـه بدل من اللام الثانية، فاعرف هذه المسألة، فإنهـا من لطيف ما فى هذا الكتاب، وإن أعان الله على شرحه وتـفسيره سُقْتُ جميعه من التـقصى والتنظيف على هذه الطريق، وعلى ما هو ألطف وأدق بإذن الله.

إبدال الياء من الراء

وذلك قول بعضهم: «شِيْراز»[١] و«شَراريز»، حكاها أبو الحسن، فأصل «شيراز» على هذا «شِرّاز» فأبدلت الراء الأولى ياء. ومثله قولهم: «قِيراط» و«قَراريط» وأصله «قِرّاط» والعلة واحدة. فأما من قال فى «شيراز»: «شَواريز» فإنه جعل الياء فيه مبدلة من واو، وكان أصله على هذا «شِوْراز»، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قُلبت ياء، ثم إنه لما زالت الكسرة فى الجمع رجعت الواو، فقالوا: «شَواريز».

فإن قلت: فإن بناء «فِوْعال» ليس موجودًا فى الكلام، فمن أين حملت واحد «شَواريز» عليه؟

فالجواب: أن ذلك إنما رُفض فى الواحد لأجل وقوع الواو ساكنة بعد الكسرة، فلم يمكن إظهارها، فلما لم يصلوا إلى إظهار الواو فى الواحد لما ذكرناه، وكانوا يريدونها أظهروها فى الجمع ليدلوا على ما أرادوه فى الواحد، وليُعلموا أنها لم تُزد فى الواحد ياء فى أول أحوالها، وأنها ليست كـ«دِيماس» و«دَياميس» ولا كـ«دِيباج» و«دَيابيج» فيمن نطق بالياء بعد الدال، ويشبه أن يكون سيبويه إنما لم يذكر فى الآحاد مثال «فِوْعال» لما لم يجده مُظهرًا مصححًا، فهذا جواب.

ويحتمل عندى قولهم: «شَواريز» قولاً آخر على غير هذا المذهب الأول وهو أن يكون «شِيراز» «فيعالاً» والياء فيه غير مبدلة من راء ولا واو بمنزلة

(١) الشيراز: اللبن الرائب.

«ديماس»، وكان قياسه على هذا أن يقولوا فى تكسيره «شيَاريز» كـ«دَياميس»، ولكنهم أبدلوا من الياء واوًا لضرب من التوسع فى اللغة، وذلك أن الواو فى هذا المثال المكسّر أعم تصرفًا من الياء؛ ألا ترى إلى كثرة ضَوارب، وقَواتل، وخواتم، وطوابق، وخَواطيم، وجَواريف[1]، وسَوابيط[2]، وحَوانيت، ودَواليب، وقلة صَيارف، وبَياطِر، وجَيائل - جمع جَيْأل، وهى الضَّبُع - فلما أُلفت الواو فى هذه الأمثلة المكسَّرة، وكانت أعم تصرفًا من الياء قُلبت الياء أيضًا فى «شيَاريز» واوًا فى «شَواريز» كما قلبت الواو أيضًا فى نحو هذا من مكسَّر الأمثلة ياء لضرب من الاتساع فى الكلام، فقالوا فى جمع «ناطِل» - وهو المكيال الصغير الذى يُرى فيه الخَمّارُ شَرابَه - «نَياطِل»، ولم يقولوا «نَواطِل» مثل «خَواتم» و«دَوانِق»، قال لبيد[3]:

.... تَكُرُّ عليهم بالمزاج النَّياطِلُ

وقد يجوز أيضًا على هذا أن يكون أصل واحده «شِرّاز» إلا أنهم أبدلوا من الراء الأولى ياء كما ذكرنا، ثم إنهم لما جمعوا أبدلوا الياء المبدلة من الراء واوًا لقرب ما بين الياء والواو، والقول الذى قبل هذا أشبه.

وذكر أبو الحسن فى هذه المسألة فى كتابه فى التصريف ما أذكره لك لتعجب منه، قال: «وأما شيراز فإنه فى وزن «فِعْلال» وهو من بنات الأربعة نحو «سِرْداح»[4] والياء فى «شيراز» واو، يدلك على ذلك قولهم «شَواريز»، ومن قال

(١) جواريف : جمع جاروف : وهو ما يجرف ما مرّ به من سيل أو يابس.

(٢) سوابيط: جمع ساباط، وهو سقيفة بين حائطين تحتها ممر نافذ.

(٣) هو فى «ديوانه» (ص ٢٥٨)

(٤) السرداح : الناقة الطويلة.

من العرب «شراريز» كان «شيراز» عنده بمنزلة «قِيراط» والذى أنكرته من هذا قوله «إن شيرازًا من بنات الأربعة نحو سِرْداح». وليست تخلوا الياء فى «شيراز» إذا كانت بدلاً من أن تكون بدلاً من راء فى قول من قال «شَراريز» أو من واو فى قول من قال «شَواريز» على ما ذكره هو، وذهب إليه. وعلى كلا القولين لا يجوز أن يكون رباعيًا؛ لأنه إن كان فى الأصل «شِرّازًا» فوزنه «فِعّال»، وإن كان «شِوْرازًا» فوزنه «فِوْعال» و«شِرّاز» ثلاثى بلا خلاف؛ لأنه من باب «صِنّارة»[1] و«خِنّابة» و«فِوْعال» ثلاثى أيضًا؛ لأن الواو لا تكون أصلاً فى ذوات الأربعة إلا فى التضعيف نحو «الوَصْوَصة»[2] و«الوَزْوَزة»[3] و«الوَحْوَحة» وباب «قَوْقَيْتُ» و«ضَوْضَيْتُ» و«زَوْزَيْتُ»؛ لأنه فى الأصل «قَوْقَوْتُ» و«ضَوْضَوْتُ» و«زَوْزَوْتُ» و«فِوْعال» ليس مضعفًا فتجعل واوه أصلا. فأما «وَرَنْتَل» فحرف شاذ، ولو أمكننا أن نقضى بزيادة الواو فيه لضاق العذر عن تولى ذلك، ولكن كونها أولاً يمنع من القضاء بزيادتها. وهذا الذى حكيته لك عن أبى الحسن موجود فى نُسخ كتابه فى التصريف، وهكذا قرأته على أبى على، ووجدته أيضًا فى نسخة أخرى مقروءة عليه، وفى نسخة أخرى كان يستجيدها، ويصف صحتها، وكذلك كانت، وكان يقول: هذا مصحف جيد، يثنى بذلك على النسخة. وقد كثر التخليط فى كتابه هذا، وزيد فيه ما ليس من قول أبى الحسن، وأُلحق بمتونه، فصار كأنه من الكتاب. وقد شك أبو بكر محمد بن السرى - رحمه الله - فى شىء من كلامه فى هذا الكتاب فى فصل «آوَّتاه». وأخلق ما يصرف إليه كلام أبى الحسن فى قوله: «إنه رباعى نحو سرداح» أن يقال: إنه أراد أن «فِوْعال» ملحق بالواو بذوات

(١) الصنارة : نوع من الأشجار يسمى : الدُّلْب.

(٢) الوصوصة : إدناء المرأة نقابها إلى عينها ، لا يرى من وجهها سوى العينين.

(٣) الوزوزة : الطيش والخفة.

الأربعة نحو «سرداح»، فترك لفظ الإلحاق للعلم به إذ قد ثبت فى الأصول أن الواو لا تكون فى هذا النحو أصلاً، على أن فى هذا التمحّل بعدًا وضعفًا.

فإن قال قائل: ما تنكر أن يكون أبو الحسن فى هذا على صواب، وأن تكون الكلمة رباعية وإن كانت فيها الواو منفردة غير مضعفة، كما كانت الواو فى «ورنتل» أصلاً وإن لم تكن مضعفة، ولكنها لما وقعت أولاً لم يسغ القضاء بزيادتها، فتكون أيضًا الواو فى «شِوْراز» لما وقعت ساكنة بعد كسرة، ولم يمكن تصحيحها، قُضى بكونها أصلاً لأنّا لا نعلم واوًا استؤنفت فى أول أحوالها مفردة زائدة ساكنة بعد كسرة، فأما «اجْلِوّاذ» و«اخْرِوّاط» فالواو فيه مضعفة غير منفردة.

فالجواب: أن واو «وَرَنْتَل» وقعت موقعًا لا يمكن معه القضاء بكونها زائدة؛ لأنّا لا نعلم واوًا زيدت أولاً، وقد ذكرنا العلة فى امتناع العرب من ذلك فى حرف الواو. فأما واو «شِوْراز» المقدرة قبل القلب فهى على كل حال ثانية ساكنة فى موضع الواو من «كَوْثَر» و«حَوْقَل» و«تَوْراب» و«طُومار» و«قَوْصَرَة» و«خَوْزَلَى» و«حَوْفَزان» و«تُوْرُور» لأنه «فُوْعُول» من التَّرارة، كذا قال أبو على، وهو الصواب. فواو «شِوْراز» المقدرة على كل حال فى الموضع الذى تزاد فيه الواو، فلا مانع من الحكم بزيادتها.

فأما الدلالة على كون الياء فى «شيراز» بدلاً من الواو فى «شِوْراز» وأن الياء فيه ليست بمنزلة ياء «دِيماس» فظهورها فى الجمع إذ قالوا: «شَواريز»، فأما ما شَبَّه السائل بذكره، وطَلَب التلبيس به فى سؤاله من أنه لا يعرف واوًا زائدة مفردة استؤنفت فى أول أحوالها بعد كسرة، فلا معتبر بقوله من قبل أنه إذا قامت الدلالة على صحة قضية لم يلزم إيراد النظير لها وإن كان فى النظير بعض الأنس، ألا ترى أن «كُدْتُ أكادُ» لا نظير له، وقد دلت الدلالة على كونه «فَعُلَ يفعَلُ».

وكذلك قولهم: ماء سُخاخِينٌ: فُعاعيل وإن لم نجد له نظيرًا فى الكلام. وكذلك إِنْقَحْلٌ: إنْفَعْلٌ عند سيبويه وإن لم يكن له نظير عنده، وهذا واسع. فكذلك قولهم إن الواو فى «شيراز» زائدة وإن لم نجد لها نظيرًا استؤنفت هكذا. ويؤكد ذلك عندك قول بعضهم «شَراريز»، فهذه دلالة قاطعة على زيادة الواو فى «شَواريز»، وجرت «شَراريز» مجرى «صَنانير»[(١)] وخَنانيب» كما دلت الألف فى «شُرابث»[(٢)] و«جُرافِس»[(٣)] على زيادة النون فى «شَرَنْبَث» و«جَرَنْفَس»، ومع هذا فقد أجمعوا على أن «عَباديد»[(٤)] و«شَعاليل»[(٥)] يجوز أن يكون واحدها «فُعْلُولاً» كأنه «عُبْدُود» و«شُعْلُول» وإن لم تنطق العرب بواحد ذلك، وإذا كان ذلك كذلك فالياء فى «عَباديد» و«شَعاليل» جائز أن تكون منقلبة عن واو «فُعْلُول» فكأنه قبل القلب «شَعالِوْل» و«عَبادِوْد» فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت «عَباديد» و«شَعاليل»؛ أفلا ترى أن الياء فى «عَباديد» و«شَعاليل» منقلبة عن واو زائدة منفردة مستأنفة مكسور ما قبلها، فأما الواحد منها فلا اعتداد به لأنه أصل مرفوض لا ينطق به، فجرى لذلك مجرى ما ليس مقدرًا، وإذا كان ما ينطق به فى كثير من الكلام قد تصيّره إلى أن يجرى مجرى ما قد سقط حكمه وصار غير معتد به، فما لا يظهر على وجه من الوجوه أولى بأنه يُلغى ولا يُعتدّ به، وذلك قولك: زيدٌ خلفَك، فأصل هذا: زيدٌ مستقرّ خلفَك، فحذف اسم الفاعل للعلم به وأقيم الظرف مقامه وانتقل الضمير الذى كان فى اسم الفاعل إلى الظرف، وصار موضع الظرف رفعًا لأنه خبر المبتدأ، وألغى «مستقرّ» حتى صار لا حكم له

---

(١) الصنانير: لفظ يطلق على سيىء الأدب والأخلاق.
(٢) الشرابث: أى غليظ الكفين والرجلين.
(٣) الجرافس: أى ضخم البنية شديد الجسم من الرجال.
(٤) العباديد: أى الفرق والشيع المختلفة من الناس.
(٥) الشعاليل: أى الفِرق والشيع.

ولا اعتداد به، وأنت مع هذا لو شئت لأظهرته، فقلت: زيد مستقرّ خلفَك. ويدلك على أن حكم «مستقر» ونحوه فى نحو هذا قد سقط عندهم، وصارت معاملة اللفظ الآن إنما هى للظرف، امتناعُهم من تقديم الحال على الظرف فى نحو قولهم: زيدٌ خلفَك واقفًا، فلو قلت: زيد واقفًا خلفَك لم يجز، فلولا أن نصب الحال الآن إنما وجب بالظرف لا باسم الفاعل المحذوف لكان يجوز تقديم الحال على الظرف بغير اسم الفاعل، كما كان يجوز تقديمها عليه مع اسم الفاعل فى قولك: زيدٌ واقفاً فى الدار مستقرّ، فـ«واقفًا» الآن منصوب بمستقرّ لا بالظرف، ولذلك جاز تقديمه على الظرف، فكذلك إذا قلت: زيدٌ خلفَك واقفًا، نصبت الحال بالظرف لا باسم الفاعل. فإذا كان حكم اسم الفاعل قد يبطل إذا أقمت الظرف مقامه مع أنه قد يجوز لك أن تلفظ معه باسم الفاعل وتجمع بينهما، فأن يكون ما لا ينطق به البتة غير مراد ولا معتدّ به - وهو واحد «شَعاليل» و«عَباديد» - أجدر. فهذا ما احتمله القول، واقتضاه النظر فى قولنا «شِيراز» و«شَواريز» و«شَراريز».

فأما قولهم «تَسَرَّيْتُ» فيكون أيضًا من باب إبدال الياء من الراء، وأصلها على هذا «تَسَرَّرْتُ» لأنها من «السُّرِّيَّة» و«السُّرِّيَّة»: «فُعْلِيَّة» من السِّرّ، وذلك أن صاحبها أبدًا ما يخفيها ويُسِرُّ أمرها عن حرمته وصاحبة منزله. ومن كانت «سُرِّيَّة» عنده «فُعِّيلة» مثل «مُرِّيقة» و«عُلِّيَّة» فاشتقاقها عنده من سَرَاة الشىء، وهو أعلاه وأوله. ودفع أبو الحسن هذا القول، وقال: إن الموضع الذى تؤتى منه المرأة ليس أعلاها ولا سَراتَها. والقول كما قال. والذى ذهب إليه أبو الحسن فيها هو أنها «فُعْلِيَّة» من السُّرور لأن صاحبها يُسَرُّ بها. ولو قال قائل: إنها «فُعِّيلة» من سَرَيْتُ، أى: سرت ليلاً؛ لأن فى ذلك ضربًا من الإخفاء والسّتر، لكان قولاً، ولكن

حملها على أنها «فُعْلِيّة» أوجه لأمـرين: أحدهما: أن «فُعْلِيّة» أكثر فى الكلام من «فُعِّيلة». والآخر: أن مـعنى السِّرّ ههنا والسرور أظهـر من معنى السِّراة والسُّرَى. وإذا كـانت «سُرِّيّة» من «السَّراة» فـأصلهـا «سُرِّيـوة» لأن السَّراة من الواو، لقـول الفرزدق[1]:

وأصبح مُبْيَضُّ الصقيع كأنـــه   على سَرَوات البيت قُطْنٌ مُنَدَّفُ

فلما اجتمعت الياء والواو، وسَبَقت الياء بالسكون قُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء فى الياء، فصارت «سُرِّيّة». وكـذلك القول فى «عُلِّيّة»، أصلها «عُلِّيْوة» لأنها من «عَلَوْتُ» والقول فيها كالقول فى «سُرِّيّة» إذا أخذت من السَّراة.

إبدال الياء من النون

من ذلك قـولُهم «دِينار» وأصله «دِنّار»، والقول فـيه كـالقول فى «قِيـراط» لقولهم فى التكسير «دَنانير» ولم يقولوا «دَيانيـر». وكذلك التحقير، وهو «دُنَيْنير». وقالوا «إيسان»، فأبدلوا نون «إنسان» ياء، قال:

فيا ليتنى من بعدها طاف أهلُهـــا   هَلَكتُ، ولم أسمعْ بها صوتَ إيسانِ

البيت لعامر بن جُوَين. إلاّ أنهم قد قالـوا فى جمعه أيضًا «أَياسىّ» بياء قبل الألف، فعلى هذا يجوز أن تكون الياء غير مبدلة، وجائز أيضًا أن يكون من البدل اللازم، نحو: عِيْد وأَعْيـاد وعُيَيْد، ونحوه مِيْثاق ومَيـاثيق، ومِيْثَرة ومَياثر. وهذا هو الوجه عندى فى «إيسان».

(١) هو فى «ديوانه» (ص ٧٩٠).

ومن ذلك قولهم «تَظَنَّيتُ» وإنما هـى «تَفَعَّلْتُ» من الظنّ، وأصلها «تَظَنَّنْتُ» فقلبت النون الثالثة ياء كراهية التضعيف.

وقرأت على أبى على بإسنـاده عن أبى عبيدة «قـال: سمعت أبا عـمرو بن العلاء يـقول: ﴿لم يَتَسَنَّ﴾[1]: لم يتـغـيـر، هو من قـوله تعـالى: ﴿مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ﴾[2] أى: متغـيّر. فقلت له: ﴿لم يتسنّ﴾ من ذوات اليـاء، و﴿مَسْنُون﴾ من ذوات التضـعيف، فقـال: هو مثل «تَظَنَّيت» وهو من الظن»[3]. وأصله على هذا القـول «لم يَتَسَنَّنْ» ثم قُلبت النون الآخـرة ياء هربًا من التـضعـيف، فصـار «يَتَسَنَّيُ» ثم أبدلت اليـاء ألفًا، فـصار «يَتَسَنَّى» ثم حـذفت الألف للجزم، فـصار ﴿لم يَتَسَنَّ﴾.

وقالوا «إنسـان» و«أناسىّ» و«ظَرِبان» و«ظَرابىّ»، فالياء الثـانية بدل من نون الواحد.

إبدال الياء من اللام

وهو فى قولهـم: أَمْلَيْتُ الكتاب، إنما أصله «أَمْلَلْتُ» فأبـدلت اللام الآخرة ياء هربًا من التضعيف، وقد جاء القرآن باللغتين جميعًا، قال تعالى: ﴿فهى تُمْلَى عليه بكرة وأصيلاً﴾[4] وقال عز اسمه: ﴿وَلْيُمْلِلِ الذى عليه الحقُّ﴾[5].

---

(١) سورة البقرة: آية (٢٥٩) وهى قراءة حمزة ويعـقوب قراءها بحذف الهاء فى الوصل، وكذلك الكسائى وانظر: معانى القراءات للأزهرى (١/ ٢١٩).

(٢) سورة الحجر: آية (٢٦).

(٣) انظر: «الإبدال» لابن السكيت (ص١٣٤).

(٤) سورة الفرقان: آية (٥)

(٥) سورة البقرة: آية (٢٨٢).

إبدال الياء من الصاد

أخبرنا أبو على بإسناده عن يعقوب، قال: قال اللحيانى[١]: قَصَّيْتُ أظفارى فى معنى قَصَّصْتُها، فهذا مثل «تَظَنَّيْتُ» أبدلت الصاد الثالثة ياء كراهية للتضعيف. وقد يجوز عندى أن يكون «قَصَّيْتُ»: «فَعَّلْتُ» من أقاصى الشىء؛ لأن أقاصيه أطرافُه، والمأخوذ من الأظفار إنما هو أطرافها وأقاصيها، فلا يكون فى هذا بدل.

إبدال الياء من الضاد

أخبرنا أبو على، قال: «قال الأصمعى وأبو عبيدة فى قول العجاج[٢]:

تَقَضِّىَ البازى إذا البازى كَسَرْ

هو «تَفَعُّل» من الانقضاض، وأصله «تَقَضُّض» فأبدلت الضاد الآخرة ياء لما ذكرت لك[٣]: وقالوا: «تَفَضَّيْتُ من الفِضّة» وهو مثله. ويجوز أن يكون «تَقَضِّى البازى»: «تَفَعُّلاً» من «قَضَيْتُ» أى: عملت، كقول أبى ذؤيب[٤]:

وعليهما مَسْرُودَتان قَضاهُما داودُ أو صَنَعُ السوابغِ تُبَّـعُ

أى: عملهما. فيكون «تَقَضِّى البازى» أى: عَمَل البازى فى طيرانه، والوجه هو الأول.

(١) انظر: «الإبدال» لابن السكيت (ص ١٣٥)
(٢) فى «ديوانه» (ص ٢٨)
(٣) انظر: «الإبدال» لابن السكيت (ص ١٣٣)
(٤) فى «شرح أشعار الهذليين» (ص٣٩)

إبدال الياء من الميـم

أخبرنا أبو على، بإسناده عن يعقوب عن ابن الأعرابى أنه أنشد[١]:

نزور امرءًا أمَّا الإله فيتّقـــــى وأما بفعل الصالحين فيأتمى

قـال ابن الأعـرابى: أراد: يأتَمُّ، فأبـدل الميم الثانـية ياء. وقـالوا فى قـول الراجز[٢]:

بل لو رأيتَ الناسَ إذْ تُكُمُّوا بغُمَّةٍ لو لم تُفَرَّجْ غُمُّــــوا

قالوا: أراد: تُكُمِّمُوا من كَمَمْتُ الشئ إذا سـترتَه، فأبدل الميم الأخـيرة ياء مثل «تَظَنَّيت» فصار فى التقدير «تُكُمِّيُوا»، فأُسكنت الياء وحذفت، كما تقول: قد تُوُلُّوا، وتُعُلُّوا من: ولِيْتُ، وعَلَوْتُ. وقد يحتمل هذا عـندى وجهًا غير القلب، وهو أن يكون «تُكُمُّوا»: تُفُعِّلُوا» من كَمَيْتُ الشيءَ إذا سـترتَه، ومن قولهم «كَمِيّ» لأنه هو الذى قد تستر فى سلاحـه، فيكون «تُكُمُّوا» على هذا مما لامُه معتلة، ولا يكون أصله من ذوات التضعيف.

وقال ابن الأعرابى فى قول ذى الرمة:

مُنَطَّقَــةٌ بالآى مُعْمَيَـــةٌ بـــــه دياجيرُها الوُسْطى وتبدو صدورُها

قـال: أراد مُعَمَّمة، فـأبدل من الميم ياء. ويجـوز عندى أيضًا أن يكون من العَمَى، قال سيبـويه: من قال فى جمع «دِيْماس»: «دَماميس» فـالياء فيه بدل من ميم «دِمّاس».

---

(١) قائله: كثير عزة يمدح به عبد العزيز بن مروان، كما فى «ديوانه» (ص ٣٠٠)

(٢) قائله: العجاج: كما فى «ديوانه» (ص ٤٢٢)

إبدال الياء من الدال

أخبـرنا أبو على بإسناده عن يعقـوب، قال : قال «أبو عـبيدة: التـصدية: التصفيق والصوت، و«فَعَلْتُ» منه «صَدَدْتُ أَصدُّ»، ومنه قوله تعالى : ﴿**إذا قومك منه يَصدُّونَ**﴾[1] أى: يعجّون ويضـجّون، فحول إحـدى الدالين ياء». وأنكر أبو جعـفر الرُّسْتـمى هذا القول على أبى عـبيدة، وقـال : إنما هو من الصَّدَى، وهو الصوت، فكيف يكون مضعفًا. وقال أبو على : ليس ينبغى أن يقال: هذا خطأ؛ لأنه قـد ثبت بقوله عـز وجل: ﴿**يَصدّون**﴾ وقـوع هذه الكلمة على الصـوت أو ضـرب منه، وإذا كـان ذلك كـذلك لم يمـتنع أن تكون ﴿**تَصْدية**﴾ منه، فـتكون «تَفْعلة» من ذلك وأصلهـا «تَصْددة» مثل «التَّحلّة» و«التَّعَلّة»؛ ألا ترى أن أصلهـما «تَحْلِلة» و«تَعْلِلة»، فلما قُلبت الدال الثانية من «تَصْدِدة» تخفـيفًا اختلف الحرفان، فبطل الإدغام.

إبدال الياء من العين

أنشد سيبويه[2]:

ومَنْهَلٍ ليس له حَوازِقُ ولِضفادى جَمِّهِ نَقانِـقُ

يريد : ولضفادع جمّه، فكره أن يسكن العين فى موضع الحركة، فأبدل منها حرفًا يكون ساكنًا فى حال الجر، وهو الياء.

(١) سورة الزخرف : آية (٥٧).

(٢) ذكرهما سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٣٤٤) ، والمصنف فى «المقتضب» (١/ ٢٤٧)

وأخبرنا أبو على إسناده عن يعقـوب، قال: قال «ابن الأعرابى: تَلَعَّيْتُ من اللُّعاعـة»، واللُّعاعة: بقلة. وأصل «تَلَعَّيْتُ»: «تلَعَّعْتُ» فـأبدلوا من العين الآخرة ياء كما قالوا «تَقَضَّيْتُ» و«تَظَنَّيْتُ».

إبدال الياء من الكاف

حكى أبو زيد «مكُّوك ومكاكىّ» فـاليـاء الثـانيـة بدل من كـاف، وأصلهـا «مَكاكيك» كما تقول: شَبُّوط وشَبابيط، وسَمُّور وسَمامير.

إبدال الياء من التـاء

أنشد بعضهم[1]:

قام بها يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَـــدِ فايْتَصَلَتْ بمثل ضوء الفَرْقَدِ

أراد: فاتّصلت، فأبدل من التاء الأولى ياء كراهية للتشديد.

إبدال الياء من الثـاء

قال[2]:

يَفديكَ يا زُرْعَ أبى وخالى قد مَرَّ يومان وهذا الثالـى

وأنتَ بالهجران لا تُبالـى

أراد: الثالث

(١) البيت ذكره ابن منظور فى «اللسان» (وصل) و،الزمخشرى فى «شرح المفصل» (١٠/٢٦).
(٢) الرجز فى «اللسان» (ثلث)، وشرح المفصل (١٠/٢٨).

إبدال الياء من الجيـم

قـالوا: «دَيْجُوج ودَيَاجٍ» وأصله «دياجـيج» ، فأبدلـت الجيم الآخـرة ياء، وحذفت اليـاء قبلها تخفـيفًا. وأما قولهم فى «شَجَرة»: «شيَرة» فـينبغى أن تكون الياء فيها أصلاً، ولا تكون بدلاً من الجيم، أنشد الأصمعى[1]:

تَحْسبه بين الأنام شيَرَهْ

قـال أبو الفضل الرياشى: سـمعت أبا زيـد يقول: كنا عند المفـضل وعنده أعراب، فقلت: قل لهم يقولون «شيَرة»، فقـالوا، فقلت له: قل لهم يصغرونها، فصـغَّروها «شُيَيْرة». وإنما كانت الياء عنـدنا فى «شيَرة» أصلاً غيـر بدل من الجيم لأمرين:

أحدهما : ثبات الياء فى تصـغيرها فى قولهم «شُيَيْرة»، ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلقاء إذا حقروا الاسم أن يردوها إلى الجيم ليدلوا على الأصل.

والآخر: أن شين «شَجَرة» مفتوحة، وشين «شِيَرة» مكسورة، والبدل لا تغيَّر فيه الحركات، إنما يوقع حرف موقع حـرف، وعلى ذلك عامة البدل فى كلامهم؛ ألا ترى أن من يقول «إيَّل» فيأتى به على الأصل، إذا أبدل اليـاء جيمًا قال «إجَّل» فلم يعـرض لشىء من الاسم سواها، ولم يُزِلْ شـيئًا عـما كـان عليه مـن أحوال حركته. هذا هو الظاهر من حال «شِيَرة».

فإنْ قلت: فهل تجد لجعل الياء فى «شيرة» بدلاً من الجيم وجهًا؟.

---

(١) البيت فى «اللسان» (شجر) ، والمحتسب (١/ ٧٤).

فإنّ الطريق إلى ذلك - وإن كان فيها بعض الصنعة - أن تقول: إنه أراد «شَجَرة» ثم أبدل الجيم ياء، كما أبدلت الياء جيمًا فى نحو «الإجَّل» و«عَلِجّ» و«فُقَيْمجّ» و«مُرِّجّ»، فكان حكمه أن يدع الشين مفتوحة، فيقول «شَيَرة» إلا أن العرب إذا قلبت أو أبدلت فقد تغير فى بعض الأحوال حركات تلك الكلمة؛ ألا ترى أن «الجاهَ» مقلوب من «الوَجْه»، فكان سبيله إذا قُدّمت الجيم وأُخّرت الواو أن يقال «جَوْهٌ» فتسكن الواو كما كانت الجيم فى «وَجّه» ساكنة، إلا أنها حُرّكت لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت، فغيّروها بتحريك ما كان ساكنًا إذ صارت بالقلب قابلة للتغيير، فصار التقدير «جَوَهٌ» فلما تحركت الواو وقبلها فتحة قلبت ألفًا، فقيل «جاهٌ» فكما غيرت حال «الجاه» لما لحق الكلمة من القلب، كذلك غيرت فتحة شين «شجرة» إلى الكسر لما لحق الجيم من القلب، وزاد فى الأنس بذلك أنه لو أقرت الفتحة فى الشين، فقيل «شَيَرة» لانفتحت الشين قبل الياء، والياء متحركة، فتصير إلى قلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكان يلزم أن يقال «شارة» كما يقال «باعة» جمع «بائع»، وأصلها «بَيَعة»، فهربوا لذلك مع ما قدمناه إلى أن كسروا الشين لتُقرّ الياء ولا تنقلب.

فإن قلت: فهلا تركوا فتحة الشين بحالها، فقلبوا الياء ألفًا، فقالوا «شارة» كما قالوا «جاهٌ»؟

قيل: «جاهٌ» وإن كانت واوه قد قلبت، فإنه بعد ذلك أشبهُ فى اللفظ بـ «وَجْه»؛ ألا ترى أن ثانى «وَجْه» ساكن وثانى «جاه» أيضًا ساكن، فعلى كل حال قد سكن الثانى من كل واحد منهما، فأما «شَجَرة» فلو قيل فيها «شارة» لكان الثانى من «شارة» ساكنًا، وقد علمنا أن ثانى «شجرة» متحرك، فلما تباينا من هذا الوجه عدلوا إلى أن غيّروا حركة شين «شَجَرة» إلى الكسر فقالوا «شِيَرة» متحركًا كما كان ثانى «شَجَرة» متحركًا، وكان هذا أوفق وأليق وأشبه بالحال من قلب الياء ألفًا.

زيـــادة اليــــاء

قد زيدت الياء أولاً ، وثانية، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، وسادسة.

زيادة الياء أولاً: وذلك نحو «يَرْمَع» و«يَعْمَلَة» و«يُسْرُوع» و«يَعْضِيد» وفي الفعل نحو «يقومُ» و«يقعدُ» و«ينطلقُ».

زيادة الياء ثانية: وذلك نحو «خَيْفَق» و«صَيْرَف» و«غَيْداق» و«خَيْتَام» و«قَيْصُوم» و«عَيْثُوم» و«عَيْهُوم» و«خَيْسَفُوج» و«عَيْضَمُوز» و«حَيْزَبُون» و«قَيْتَال» و«ضِيْراب» و«حيفَس» و«صيهَم». وفي الفعل نحو «بَيْطَرَ» و«بَيْقَرَ».

زيادة الياء ثالثة: وذلك نحو «عِثْيَر» و«حِذْيَم» و«طِرْيَم» و«سِرْياح» و«جِرْيال» و«كِدْيَوْن» و«هِلْيَوْن» و«سَعِيد» و«قَضِيب». وللتحقير نحو «كُلَيْب» و«دُرَيْهِم» و«دُنَيْنير». و«عُلَيَب» ولا نظير له، و«هَبَيَخ».

زيادة الياء خامسة: وذلك نحو «عَنْتَرِيس» و«خَرْبَصِيص» و«جَعْفَلِيق» و«شَفْشَلِيق» و«قَرْقَرِير». وفي الفعل نحو «احْرَنْبَيْتُ» و«اسْلَنْقَيْتُ» و«احْبَنْطَيْتُ» و«اسْرَنْدَيْتُ» و«اغْرَنْدَيْتُ» و«ابْرَنْتَيْتُ».

زيادة الياء رابعة: وذلك نحو: «دِهْلِيز» و«مِنْدِيل» و«قِنْدِيل» و«شِمْلِيل» و«زِحْلِيل». وفي الفعل نحو «سَلْقَيْتُ» و«جَعْبَيْتُ».

زيادة الياء سادسة: قال بعضهم فيما حكاه الأصمعي في تحقير «عَنْكَبُوت» وتكسيره: «عُنَيْكِبِيْت» و«عَنَاكِبِيْت» وقرأ بعضهم: ﴿**وعَبَاقِرِيَّ حِسان**﴾[1] وهذا شاذ لا يقاس عليه.

---

(١) سورة الرحمن: آية (٧٦)، وهذه القراءة بكسر القاف رويت عن عثمان ونصر بن عاصم، والجحدري، ومالك بن دينار، وابن محيصن، وزهير العرقبي وأبي الجلد، وأبي طُعمة، وغيرهم. كما ذكر أبو حيان الأندلسي في تفسيره «البحر المحيط» (١٠/ ٧١)، والمحتسب لابن جني (٢/ ٣٠٥).

واعلم أن الياء قـد تزاد فى التثنيـة والجمع الذى على حـد التثنيـة، نحو : الزيدَيْن، والعمرينِ، والزيدينَ، والعمرينَ، وقـد تقصينا حالها فى هذا فى حرف الألف.

وتزاد أيضًا علمًا للتأنيث والضميـر فى الفعل المضارع نحو : أنتِ تقومين، وتقعدين، وتنطلقين، وتعتذرين.

وتزاد أيضًا إشباعًا للكسرة، وذلك نحو بيت الكتاب[1] :

تنفى يداها الحَصَى فى كل هاجرة نَفْىَ الدَّراهِيْم تنقادُ الصَّياريـــف

يريد: الصَّيارِف، فأشبع كسرة الراء، فتولدت بعـدها ياء. فأما «الدراهيم» فإن كان جمع «دِرْهَم» فهو كالصَّياريف، وإن كان جمع «دِرْهام» فلا ضرورة فيه. ومن ذلك قـول العـرب فى جـمع دانِق، وخـاتَم، وطـابَق: دَوانيق، وخَواتيم، وطَوابيق، وإنما الوجه: دَوانق، وخَواتم، وطَوابق، قال[2] :

. . . . وتُتْرَكُ أَموالٌ عليها الخَواتــمُ

وقال زَبّان بن سَيّار[3] :

متى تقرؤوها تَهْدِكم من ضَلالِكُمْ وتُعْرَفْ إذا ما فُضَّ عنها الخواتــمُ

وقد أولعت العـامة بقولهم فى جمع «زَوْرَق»: «زَواريق»، ولا وجـه للياء هناك إلا أن يُسمع ذلك من العـرب، فأما من طريق القـياس فإنهـا «زَوارق» مثل

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) انظر : شرح اختيارات المفضل (ص ١٤٦٩)، المفضلية (١٠٣)

«جوهر» و«جَواهِر» و«جَوْرَب» و«جَوارِب»، وقال أبو النجم:

منهــا المَطافيلُ وغيرُ المُطْفِــل

يريد: المَطافِل. فأما قول يزيد الغَوانى الضَّبِّعىِّ:

وما زال تاجُ المُلك فينا وتاجُهُـــمْ قَلاسِىُّ فوقَ الهام من سَعَفِ النَّخْلِ

فإنما زاد الياء الأولى لأنها عوض من نون «قَلَنْسُوة» ولـيست بإشباع للكسرة كالتى قبلها.

وربما عكست العرب هذا، فحـذفت الياء فى غير موضع الحـذف، واكتفت بالكسرة منها ، قال[1]:

والبَكَراتِ الفُسَّجَ العَطامِسا

يريد: العَطاميس، وهذا من أبيات الكتاب، ومثله [2]:

وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحامِمِ

يريد : يَحاميم جمع يَحْمُوم، وهو الأسود. ومن أبياته أيضًا[3]:

وكَحَلَ العينين بالعَواوِرِ

يريد : العَواوير، وهو جمع عُوّار،وهو الرمد. وقال أبو طالب[4]:

ترى الوَدْعَ فيها والرخامَ وزينةً بأعناقها معقودةً كالعَثاكِــــلِ

---

(١) هو فى «ديوانه» (ص١٧٧). نسبه سيبويه فى «الكتاب» (٢/١١٩) ، إلى غيلان بن حريث.

(٢) تقدم.

(٣) قائله : جندل بن المثنى الطهوى كما فى «المقاصد» للعينى (٤/٥٧).

(٤) البيت ذكره العلامة ابن هشام فى «السيرة النبوية».

يريد : العثاكيل . وقال عبيد الله بن الحُرّ[1] :

وبُدِّلْتُ بعدَ الزَّعْفَرانِ وطِيْبِهِ صَدَا الدِّرْعِ من مُسْتَحْكَمَاتِ المَسامِرِ

يريد : المسامير.

وحذفوها أيضًا وهى أصل لا زائدة، قال[2] :

كَفَّاكَ كَفٌّ ما تُليقُ درْهَمـا جُودًا، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّما

يريد : تعطى. ومن أبيات الكتاب[3] :

وطِرْتُ بمُنْصُلى فى يَعْمَلاتٍ دوامى الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

يريد: الأيدى . ومنها[4] :

وأخو الغَوانِ متى يشأْ يَصْرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أعـداءً بُعَيْدَ وِدادِ

يريد : الغَوانى . ومنها [5] :

كَنَواحِ ريشِ حَمامةٍ نَجْدِيَّةٍ ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

يريد : كنواحى، فحذف الياء، وذلك أنه شبه المضاف إليه بالتنوين، فحذف الياء لأجله كما يحذفها لأجل التنوين، كما شبه الأولُ لامَ المعرفة فى «الغوان» و«الأَيْد» بالتنوين من حيث كانت هذه الأشياء من خواص الأسماء ومعتقبة عليها،

---

(١) هو فى «المحتسب» للمصنف (١/ ٩٥، ٣٠٠)

(٢) تقدم

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) قائله : الخفاف بن ندبة السلمى كما فى «اللسان» (تيز)

فحذف الياء لأجل اللام كما يحذفها لأجل التنوين. هكذا أخذت من لفظ أبى على وقت القراءة عليه. وقال الآخر:

قلتُ لها : يا هَذِ فى هذا إثمْ

يريد: هذى، فحذف الياء تخفيفًا.

وتُحذف أيضًا الياء الزائدة بعد هاء إضمار الواحد نحو: مررت بهِ ياء فتى، قرأ بعضهم: ﴿فَخَسَفْنا بهْ وبداره الأرضَ﴾[1]. وبعد ميم الضمير نحو: عليهِمْ، وإليهِمْ، وبِهِمْ، وأصله: عليهُمُوَ، وإليهُمُو، وبِهُمُو، فالهاء للإضمار، والميم علامة تجاوز الواحد، والواو لإخلاص الجمع، ثم إنهم يبدلون ضمة الهاء كسرة لخفاء الهاء ووقوع الكسرة والياء الساكنة قبلها، فيقولون: عليهِمُو، وبِهِمُو، وإليهمو ثم إنهم قد يستثقلون الخروج من كسر الهاء إلى ضم الميم، فيبدلون من ضمة الميم كسرة، فيصير فى التقدير - ولا يستعمل البتة كما استعمل جميع ما ذكرناه قبله - عليهمِوْ، وإليهمِوْ، وبِهِمِوْ، فتقلب الواو ياء لوقوع الكسرة قبلها، فيصير: عَلَيْهِمِى، وإلَيْهِمِى، وبِهِمِى، ثم تستثقل الياء هنا، فتحذف تخفيفًا هى والكسرة قبلها، ولايخاف لبس لأن التثنية بالألف لا بُدَّ منها، فيقال: عليهِمْ، وإليهِمْ، وبِهِمْ، وهى قراءة أبى عمرو، إلا أن أبا الحسن قد حكى أن منهم من يُقرّ الكسرة فى الميم بحالها بعد حذف الياء فيقول: عليهِمِ، وإليهِمِ، وبهِمِ، كما أقرت آخرون الضمة فى الميم بعد حذف الواو، فقالوا: عليهُمُ بكسر الهاء وضمها.

وتزاد الياء أيضًا بعد كاف المؤنث إشباعًا للكسرة فى نحو: عَلَيْكِى، ومِنْكِى، وضربتُكِى، وروينا عن قطرب لحسان[2]:

ولستِ بخيرٍ من أبيكِ وخالكِى ... ولستِ بخيرٍ من مُعاظَلَة الكَلْبِ

---

(١) سورة القصص: الآية (٨١).

(٢) فى «ديوانه» (ص ٤٠)

وتزاد أيضًا لإطلاق حرف الروى إذا كانت القوافى مجرورة، نحو قوله[١]:

هيهاتَ منزلُنا بنَعْفِ سُوَيْقة كانت مباركةً من الأَيَّامــى

وقول الآخر[٢]:

ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انْجَلــى بصُبْح، وما الإصباح فيك بأَمْثَلى

وقول النابغة[٣]:

أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنّ رِكابَنَــا لَمّا تَزُلْ برحالنا، وكأنْ قَدِى

يريد: وكأن قدْ زالت، وهو كثير.

وتزاد أيضًا بعـد لام المعرفـة عند التذكـر، وذلك قولهم: قـامَ اَلِى، يريد: الغلام أو الإنسان، أو نحو ذلك، فينسى الاسم، فيقف مستذكرًا، فلا يقطع على اللام لأنها ليست بغاية لكلامه، وإنما غايته ما يتوقعه بعده، فيطول وقوفه وتطاوله إلى ما بعـد اللام، فيكسرها تشـبيهًا بالقافـية المجرورة إذا وقع حرف رَوِيّهـا حرفًا ساكنًا صـحيحًا، نحـو قوله: «وكأن قَدِى». وكذلك لو وقـعت «أنْ» قافيـة لقيل «أَنِى» ولو وقعت «عَنْ» قافية لقيل «عَنِى» ولو وقعت «منْ» قافية لأُطلقت تارة إلى الفتح فى نحـو قولك: «منَ الرجلِ» وقد تكسر وتفـتح أيضًا فى نحو «منِ ابنكَ» و«منَ ابْنكَ» فتقـول فى القافية المنصوبة «منا»، وفى القافـية المجرورة «منِى» إلا أن الفتح أغلب عليها لأنه أكـثر فى الاستعمال. وإنما جمعنا بين القـافية وبين التذكر من قبل أن القافيـة موضع مدّ واستطالة، كما أن التذكر مـوضع استشراف وتطاول

(١) لم ينسبه ابن منظور فى «اللسان» (سوق) وكذا المصنف «الخصائص» (٣/٤٣).

(٢) تقدم .

(٣) تقدم.

إلى المتذكَّر، فاعرف ذلك. وعلى هذا قالوا فى التذكر «قَدِى» أى: قد قام أو قعد أو نحو ذلك. وكذلك كل ساكن وقفت عليـه وتذكرت بعده كلامًا فإنك تكسره، وتشبع كسـرته للاستطالة والتذكر، نحـو قولك: «مَنْ أنت» إذا وقفت على «مَنْ» مـسـتـذكرًا لما بعـدها قلت «مَنِى». وعلى هذا يتـوجـه عندى قـول الحُصَيْن بن الحُمام[1]:

ما كنت أَحسبُ أنّ أُمّيَ عَلّةٌ   حتى رأيت إذى نُحازُ ونُقْتَلُ

ومعناه : إذْ نُحازُ، إلا أنه لما كان يقول فى التذكر «إذى» وهو متذكر إذْ كان كذا وكذا أجـرى الوصل مجرى الوقف، فألحق اليـاء فى الوصل، فقال: «إذى». ولهذا نظائر. وقال سـيبويه : «وسمعنا من يوثق به فى ذلك يقـول: هذا سيفُنى، يريد: هذا سـيفٌ، ولكنه تذكر بعـدُ كلامًا، ولم يُرد أن يـقطع اللفظ لأن التنوين حرف ساكن ينكسر ، فكُسر كما كسـر دال قَدْ». هذا قول سيبويه كما تراه، وقال الراجز:

تقول: يارَبّاه يارِبّ هَــــلِ   هلَ أنتَ من هذا مُنَجِّ أَحْبُلى

إما بتطليق وإما بـ«ارْحَلِــى»

فحرك لام «هَلْ» لما أطلقها بالكسر.

فـإن كان السـاكن مما يكون وقتًا مـضـمومًا أو مـفتـوحًا، ثم وقفت عليـه مستـذكرًا، ألحقت ما يكون مـضمومًا واوًا، وما يكون مـفتوحًا ألفًا، فتـقول: ما رأيته مُذُو، أى: مُذْ يوم كـذا؛ لأن أصله ضم الذال فى «مُنْذُ»، وتقول: عـجبتُ منا، أى: من زيدٍ أو غيره؛ لأنك قـد كنت تقول: مِنَ اليوم، ومِنَ الرجُلِ، ومِنَ

(١) نسبه إليه ابن منظور فى «اللسان» (أذذ).

الغلامِ، فتفـتحه. ومَنْ كان مِنْ لغته «مِنِ الغلامِ» قال فى التـذكر «عجبت مِنِى»، فحكم التذكر فى هذا الباب حكم القافـية؛ ألا ترى أنك تقول فى التذكر «عجبت من الغُلامِى» فتلحق الياء بعد الميم كما تلحق بعدها فى القافية فى نحو قوله[1]:

. . . . كانت مباركةً من الأيَّامى

وكذلك إن وقـفت على ياء ساكنة مكسـور ما قـبلها ألحقـتهـا ياء أخرى، ومـددت، فقـلت: «رغبتُ فيِى» أى: فـى زيد ونحوه، و«ضـربت غـلامِى» أى ضربت غُلامِى أمس مستذكرًا أمس ونحوه، فتزيد على الياء ياء أخرى. وقد ذكرنا نحو هذا فى حرف الواو وحرف الألف، فاعرفه.

فإن كانت قبل الياء والواو فتحة كسرتهما فى التذكر، وألحقت بعدهما ياء، وذلك قـولك: قام زيدٌ أَوِى، أى: أو عـمـرو، ونحوه وضـربت غُلامَيِى، أى: غلامَىْ زيد أو نحوه. وإنما كسرتهما لأنك قـد كنت تكسرهما لالتقاء الساكنين فى نحو قـولك: قام الغـلامُ أو الرجلُ، وضربت غُلامىِ الرجـلِ. وتقول: ﴿**أولئك الذين اشْتَرَوُا**﴾[2] وتقف مـتذكـرًا ﴿**الضلالة**﴾. وفـى ﴿**عَصَوُا الـرَّسُولَ**﴾ : ﴿**عَصَوُا**﴾ لأجل أن هذه الواو مضمومة لالتقاء السـاكنين، فتضمها هنا، وتلحق ضمتهـا واوًا. ومَنْ كان مِنْ لغته من الكلام: ﴿**اشْتَرَوا الضلالةَ**﴾ قال فى التذكر ﴿**اشْتَرَوِى**﴾. ومن قـرأ[4]: ﴿**اشْتَرَوَا الضلالةَ**﴾ فـفتـح الواو قال فى الـتذكـر ﴿**اشْتَرَوَا**﴾ فألحق الواو ألفًا. وحكى الكوفيـون عن العرب «أكلتُ لَحْما شاةٍ» أى:

(١) تقدم.

(٢) سورة البقرة : آية (١٦).

(٣) سورة النساء : آية (٤٢).

(٤) هى قراءة السماك، بفتح الواو، وانظر «البحر المحيط» لأبى حيان (١/ ١٠٥).

لحمَ شاة، فهذا على تذكر الشاة، فأشبع الفتحة، فاستطالت ألفًا. ومن قال: لَوُ انْطُلِقَ بزيد لكان كذا، قال في التذكر «لَوُو»، ومن كسر الواو هناك قال هنا «لَوِى»، فالواو والياء إذا انفتح ما قبلهما تجريان هنا مجرى الصحيح كما ترى.

وتزاد الياء بمعنى الاسم فى نحو «غُلامِى» و«صاحِبِى». للعرب فى هذه الياء لغتان، منهم من يفتحها، ومنهم من يسكنها، فمن فتحها قال: هى اسم، وهى على أقل ما تكون عليه الكلم، فقوّيتها بالحركة كما فتحت كاف المخاطب فى نحو: رأيتكَ، ومررت بكَ. ومن سكّنها قال: الحركات على كل حال مستثقلة فى حرفى اللين؛ ألا ترى أن مَنْ قال فى قَصْعَة، وجَفْنَة: قَصَعَات، وجَفَنَات لم يقل فى نحو جَوْزة، وبَيْضة إلا جَوْزات، وبَيْضات بالإسكان، فأمّا ما جاء عنهم من قول الشاعر[1]:

أبو بَيَضات رائحٌ مُتَـأَوِّبٌ   رَفيقٌ بَمسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

فشاذ لا يعقد عليه باب.

فأما الياء فى «إيّاى» فقد تقدم من قولنا فى حرف الكاف إنها على مذهب أبى الحسن حرف لمعنى التكلم، كما أن الكاف فى «إياك» لمعنى الخطاب، وإنها هنا ليست على هذا القول باسم، كما أن الكاف ليست هناك باسم. ومن رأى أن «إيّاك» بكماله هو الاسم كانت «إياى» أيضًا بكمالها هى الاسم. ومن رأى أن الكاف فى «إياك» فى موضع جر بإضافة «إيّا» إليها، رأى أيضًا مثل ذلك فى الياء من «إيّاى»، وكان ذلك فى الياء أسهل منه فى الكاف، وذلك أن الكاف قد رأيناها

---

(١) قائله: الهذلى كما فى «المحتسب» (١/٥٨)، و«المقاصد» للعينى (٤/٥١٧)، وليس موجوداً فى شرح أشعار الهذليين».

فى نحو «ذلك» و«أولئك» و«هنالك» حـرفًا لا محالة، ولم نَرَ نحـو الياء التى فى «إياى» حرفًا فى غيـر «إيّاى»، إلا أن أبا الحسن أجرى الياء هنا مـجرى الكاف فى إياك، وقد تقـدم من الحجـاج فى باب الكاف ما يصح به مـذهب أبى الحسن وإن كان غريبًا لطيفًا.

وتزاد للنسب، وذلك نحـو «بَصْرى» و«كُوفىّ». وتزاد أيضًا فى الاستفـهام عن النكرة المجـرورة إذا وقفت، وذلك إذا قيل: «مـررتُ برجلٍ» قلت فى الوقف «مَنِى» فهـذه الياء إنما لحقـت فى الوقف زائدة لتدل على أن السـائل إنما سأل عن ذلك الاسم المجرور بعينه، ولم يسأل عن غيـره، فجعلت هذه الياء هنا أمارة لهذا المعنى ودلالة علـيه، وكـانت اليـاء هنـا أولى من الألف والواو لأن المسـؤول عنه مجرور، واليـاء بالكسرة أشبه منها بالواو والألف، وليـست الياء هنا بإعراب، إنما دخلت لما ذكرت لك، ولو كانت إعرابًا لثبتت فى الوصل، فقلت: «مَنِى يا فتىً» وهذا لا يقـال، بل يقال: «مَنْ يا فـتىً» فى كل حال، وإنما هذه زيادة لحـقت فى الوقف لأن الوقف من مواضع التغيير.

ونظيـرها التـشـديدُ الذى يعـرض فى الوقف فى نحـو «هذا خـالدّ» و«هو يجعلّ»، قال سيبويه: إنما ثقل هذا ونـحوه فى الوقف حرصًا على البيان، وإعلامًا أن الكلمة فى الوصل مطلقـة، لأنه معلوم أنه لا يجتـمع فى الوصل ساكنان على هذا الحد. والقـول فى الألف فى «مَنَا» والواو فى «مَنُو» هو القـول فى الياء الذى مضى آنفًا.



فصـــل
فى تصريف حروف المعجم واشتقاقها وجمعها

اعلم أن هذه الحروف ما دامت حروفَ هجاء غير معطوفة ولا مُوقَعة موقع الأسماء، فإنها سواكن الأواخر فى الإدراج والوقف، وذلك قولك: ألف، با، تا، ثا، جيمْ، حا، خا، دالْ، ذال، را، زاىْ، سينْ، شينْ، صادْ، ضادْ، وكذلك إلى آخرها، وذلك أنها إنما هى أسماء الحروف الملفوظ بها فى صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد، نحو ثلاثَهْ أربعهْ خمسهْ تسعهْ، ولا تجد لها رافعًا ولا ناصبًا ولا جارًا، وإذا جرت كما ذكرنا مجرى الحروف لم يجز تصريفها ولا اشتقاقها ولا تثنيتها ولا جمعها، كما أن الحروف كذلك. ويدلك على كونها بمنزلة هَلْ، وبَلْ، وقَدْ، وحتى، وسوف، ونحو ذلك، أنك تجد فيها ما هو على حرفين الثانى منهما ألف، وذلك نحو: با تا ثا حا خا طا ظا، ولا تجد فى الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثانى منهما حرف لين، إنما ذلك فى الحروف نحو ما، ولا، وياء، وأو، ولَوْ، وأىْ، وكَىْ، فلا تزال هذه الحروف هكذا مبنية غير معربة لأنها أصوات بمنزلة صَه، ومَهْ، وإيه، وغاق[1]، وحاء[2]، وعاء[3]، حتى توقعها مواقع الأسماء، فترفعها حينئذ، وتنصبها، وتجرها، كما تفعل ذلك بالأسماء، وذلك

---

(١) غاق: حكاية صوت الغراب.
(٢) حاء: كلمة تستعمل فى نداء الضأن.
(٣) عاء: كلمة تستعمل فى نداء المعز.

قولك: أول الجيم جيمٌ، وآخرُ الصاد دالٌ، وأوسط الكاف ألفٌ، وثانى السين ياءٌ، وكتبت جيمًا حسنةً، وخَطَطْتُ قافًا صحيحةً. وكذلك العاطف لأنه نظير التثنية، فتقول: ما هجاء بكر؟ فيقول المجيب: باءٌ وكافٌ وراءٌ، فيعرب لأنه قد عطف، فإن لم يعطف بنى، فقال با كاف را، قال[1]:

كافًا وميمًا ثم سينًا طاسِما

وقال الآخر[2]:

. . . . كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ وميمُها

وقال الآخر[3]:

إذا اجتمعوا على ألفٍ وباءٍ وتاءٍ هاج بينهم جِدالُ

(١) ذكر البيت فى المخصص لابن سيده (١٧/ ٤٩)، وذكر فى الكتاب (٣/ ٢٦٠)، وشرح المفصل (٦/ ٢٩)، وابن يعيش (٦/ ٢٩)، والشاعر يشبه آثار الديار بحروف الكتاب، على ما جرت به عادة شعرائهم، والطاسم: الدارس. وكذلك الطامس وفى رواية أخرى (وسينا طامسا). وذكر فى معانى القرآن للزجاج (١/ ٦٠) وذكر فى الكتاب (الشاهد فى البيت: تذكير (طاسم) وهو نعت للسين؛ لأنه أراد الحرف، ولو أمكنه التأنيث على معنى الكلمة لجاز.

(٢) ذكر البيت فى المخصص لابن سيده (١٧/ ٤٩)، وفى معانى القرآن للزجاج (١/ ٦٠)، وفى الكتاب (٣/ ٢٦٠)، وابن يعيش (٦/ ٢٩) ،واللسان (كوف) ونسب فى الكتاب إلى الراعى وذكر صدر البيت فى الكتاب:

«أهَاجَتْكَ آيَاتَ أَبَانَ قَدِيُمها كَمَا بُيِّنت كَافٌ تَلُوحُ وَمِيمُهَا»

ونسب كذلك للراعى فى اللسان (كوف) ولكن اختلف الصدر

«أَشَاقَتْكَ أَطْلَالٌ تَعَفَّتْ رُسُومُها كَمَا بَيَّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيمُهَا»

(٣) ذكر البيت فى معانى القرآن للزجاج (١/ ٦٠) ونسبه إلى يزيد بن الحكم وشرح المفصل (٦/ ٢٩)، والخزانة (١/ ٥٣٥)، وفى درة الغواص نقل الحريرى عن الأصمعى أنه قال: أنشدنى عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين، ويزيد بن الحكم، ثقفى أسلم يوم فتح الطائف وله مع الحجاج موقف معروف، وقد احتضنه سليمان بن عبد الملك، ولكنه انشق على الأمويين وانضم إلى يزيد بن المهلب.

وكذلك أسمـاء العدد مبنية أيضًا، تـقول: واحدْ اثنانْ ثلاثَهْ أربعهْ خـمسهْ. ويؤكد ذلك عندك ما حكاه سـيبويه من قول بعضهم: «ثَلاثَهَرْبَعَهْ». فـتركه الهاء من «ثلاثه» بحالهـا غير مـردودة إلى التاء - وإن كانت قد تحـركت بفتحـة همزة «أربعه» - دلالة على أن وضـعها وبنيتـها أن تكون فى العدد سـاكنة، حتى إنه لما ألقى عليها حركة الهمزة التى بعدها أقرّها هاءً فى اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها، ولو كـانت كالأسماء المعربة لوجب أن تردّها متى تحركت تاء، فتـقول «ثَلاثَتَرْبَعَهْ» كـما تقـول: رأيت طلحةَ يا فتـىً. فإن أوقعـتهـا موقع الأسمـاء أعربتهـا، وذلك قولك: ثمـانيةُ ضعفُ أربعـةَ، وسبـعةُ أكثـر من أربعةَ بثلاثةَ، فأعربت هذه الأسماء، ولم تصرفها لاجـتماع التأنيث والتعريف فيها؛ ألا ترى أن «ثلاثة» عـدد مـعـروف القدر، وأنه أكـثـر من «اثنين» بواحـد، وكـذلك «خمسة» مقدار من العدد معروف؛ ألا ترى أنه أكثر من «ثلاثة» باثنين.

فإن قلت: ما تنكر أن تكـون هذه الأسماء نكرة لدخول لام المعرفـة عليها، وذلك قولك: الثلاثة نصف الستة، والسبعة تعجِز عن الثمانية واحدًا؟

فالجواب: أنه قـد ثبت أن هذه الأسماء التى للعدد معروفـة المقادير، فهى على كل حال معرفـة، وأما نفس المعدود فقد يجوز أن يكون معـرفة ونكرة، فأما إدخالهم اللام على أسماء العدد فيما ذكـره السائل نحو: الثمانية ضعف الأربعة، والاثنان نصف الأربعة، فإنه لا يدل على تنكير هذه الأسماء إذا لم تكن فيها لام، وإنما ذلك لأن هذه الأسماء يعتقب عليها تعريفان: أحدهما العلم، والآخر اللام. ونظير ذلك قولك: لقيته فَيْنَةَ والفينةَ، وقالوا للشمس: «إلاهةُ» و«الإلاهةُ»، وقالوا للمنيّة: «شَعُوبُ» و«الشَّعُوب»، ولهذا نظائر، فكما أن هذه الأسماء لا يدل دخول اللام عليها على أنها إذا لم تكن فيها فهى نكرات، فذلك أيضًا «أربعةُ» و«الأربعة»

و«خمسةُ» و«الخمسة» هو بمنزلة «فَيْنةَ» و«الفينة» و«إلاهة» و«الإلاهة»، أنشدنا أبو على، ورويناه أيضًا عن قطرب من غير جهته:

تَرَوَّحْنا مِن اللَّعْباء قَصْرًا   وأَعْجَلْنا إلاهةَ أنْ تَؤُوبا[1]

ويروى: الإلاهة، فاعرف هذا فإنه لطيف.

فإذا ثبت بما قدمناه أن حروف المعجم أصوات غير معربة، وأنها نظيرة الحروف نحو «هَلْ» و«لَوْ» و«مِنْ» و«فى» لم يجز أن يكون شىء منها مشتقًا ولا مُصَرَّفًا، كما أن الحروف ليس فى شىء منها اشتقاق ولا تصريف، وقد تقدم القول على ذلك فى حرف الألف. فإذا كان ذلك كذلك فلو قال لك قائل: ما وزن «جيم» أو «طاء» أو «كاف» أو «واو» من الفعل؟ لم يجز أن تمثّل ذلك له، كما لا يجوز أن تمثل له «قَدْ» و«سوف» و«لولا» و«كيلا»، فأما إذا نقلت هذه الحروف إلى حكم الأسماء بإيقاعها مواقعها من عطف أو غيره، فقد نقلت إلى مذاهب الاسمية، وجاز فيها تصريفها وتمثيلها وتثنيتها وجمعها والقضاء على ألفاتها وياءاتها، إذ قد صارت إلى حكم ما ذلك جائز فيه غير ممتنع منه. وهذا

---

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة (أله) ونسبه لـ (مَيّة بنت أم عتبة بن الحارث) وذكر بيت يليه:

«على مثل ابن مَيَّة فانعياه   تَشُقُّ نواعم البشر الجُيُوبا»

وقيل البيت لبنت عبد الحارث اليربوعى، ويُقال لنائحة عُتَيْبَةَ بن الحارث، قال أبو عبيدة هو لأُمِّ البنين بنت عتيبة بن الحارث ترثيه . وذكر البيت فى معجم البلدان (٥/ ٢١) ونسبه إلى مية بنت عتيبة ترثى أباها وهى أم البنين حيث قتل يوم خوّ، قتلته بنو أسد. واللعباء: أرض غليظة بأعلى الحمى لبنى زنباع من عبد بن أبى بكر بن كلاب وهى أيضًا اسم لسبخة معروفة بناحية البحرين بحذاء القطيف على سيف البحر، فيه حجارة مُلْسٌ سُمِّيت بذلك لأنها لعب فيها كل واد أى سال. وذكر فى جمهرة اللغة (١/ ٣١٦) بغير نسبة ولكن برواية مختلفة:

«رَحَلْنا هامش اللعباء قَصْرًا   فاعجلنا إلاهة أن تؤوبا»

الفصل هو الـذى يطلف فيه النظر، ويـحتاج إلى بحث وتأمل، ونـحن نقول فى ذلك مما رويناه ورأيناه ما يوفق الله تعالى له إن شاء الله، وبه الثقة.

اعلم أن هذه الحـروف تأتى على ضربـين: أحدهمـا ما هو ثنائى، والآخـر ثلاثى، ونبدأ بذكر الـثنائى لأنه أسبق فى مرتبة العـدّة، وذلك : با تا ثا حا خا را طا ظا فا هـا يا، وأما الزاى فللعرب فـيهـا مذهبان: مـنهم من يجعلهـا ثلاثية، فيقول: زاى، ومنهم من يجـعلها ثنائية، فيقول: زَىْ، وسنذكرها على وجـهيها، وقد حكى فيها «زاء» ممدودة ومقصورة. وأما الألف التى بعد اللام فى قولك «لا» فقد ذكرنا حالها لِمَ دخلت اللام عليـها، وأن ذلك إنما لزمها لما كانت لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يمكن ابتداؤه، وأنها دُعـمت باللام من قبلها توصلاً إلى النطق بها، ولم يمكن تحـريكها فينطق بها فى أول الحـرف، ويزاد عليها غيـرها كما فُعل ذلك بجيم قاف لام، وغير ذلك مما تجد لفظه فى أول اسمه، فلم يكن بدّ فى إرادة اللفظ بها من حرف تدعم به أمامها، واختـيرت لها اللام دون غيرها لما ذكرناه فى حرف الألف.

فأمـا ما كان على نـحو: با تا حا طا، فـإنك متى أعربـته لزمك أن تمدّه، وذلك أنه على حرفين الثانى مـنهما حرف لين، والتنوين يدرك الكلمة، فـتحذف الألف لالتـقاء السـاكنين، فيلزمك أن تقـول: هذا طًا يا فتى ورأيت طاً حـسنةً، ونظرت إلى طاً حسنةٍ، فيبقى الاسم على حـرف واحد، فإن ابتدأته ووقفت عليه جميعًا وجب أن يكون سـاكناً متحـركاً فى حـال، وهـذا ظاهر الاستحالة، فأمّا ما رواه سلمة عن الفراء عن الكسائى فيما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول بعضهم: «شربتُ مًا» بقصر «ماءٍ»، فحكاية شاذة لا نظير لها، ولا يسوغ قياس غيرها عليها. فإذا كان الأمر كذلك زدت على ألف: با تا ثا

ونحو ذلك ألفًا أخرى، كما رأيت العرب فعلت لما أعربت «لَوْ»، فقالوا[١]:

لیت شعری، وأین منیَ لَیْتٌ إنّ لَیْتًا وإنّ لَوًّا عَنَــــــاءُ

وأنشدنا أبو علی[٢]:

أَفَلا سبيلَ لأن يُصادفَ رَوْعُنا لَوًّا، ولَوٌّ كاسمها لا تُوجَــدُ

وقال الآخر[٣]:

عَلِقَتْ لَوًّا تُكَرِّرُهُ إنَّ لَوًّا ذاكَ أَعْيانا

فكمـا زادت العرب على هذه الواو واوًا أخـرى، وجعلت الثـانی من لفظ الأول لأنه لا أصل له فيرجع عند الحاجـة إليه، كذلك زدتَ على الألف من با تا ثا ألفاً أخرى عوضًا لِمـا رأيت العرب فعلت فی «لَوْ» لما أعربتها، فـصار التقدير «باا» «تاا» «ثاا» «طاا» «هاا» فلما التقت ألفان سـاكنتان لم يكن من حذف إحداهما أو حركتهـا بدّ، فلم يسغ حذف إحداهما لئلا تعـود إلى القصر الذی منه هربت، فلم يبق إلا أن تحرك إحداهما، فلما وجب التحريك لالتقاء الساكنين كانت الألف

---

(١) ذكر البـيت فی الكتاب (٣/٢٦١) ونسب لأبی زبيد الطائی، وفی ديوانه (٢٤)، وفی جـمهرة اللغة (١/ ١٢٢) وأبدل أطراف عجز البيت:

«لَيْتَ شعْرِی وأَيْنَ منیَ لَيْتٌ إن لَوًا وإنَّ لَيْتاً عَنَــــاءُ»

وذكـر البيت ابن يعيش (٦/ ٣٠)، (١٠/ ٥٧) والخزانة (٣/ ٢٨٢) والمخصص (١٧/ ٥٠) يعنی: أن أكثر التمنی يكذب صاحبه ويعنيه ولا يبلغ فيه مراده.

وذكر فی الكتاب البيت التالی :

أیُّ ساعٍ سَعَى لِيَقْطَعَ شِرْبِی حِينَ لاَحَتْ للصّابِحِ الجوزاء

(٢) ذكر البيت فی المنصف (٢/ ١٥٣).

(٣) ذكر البيت فی المخصص (١٧/ ٥٠ ، ٥١) ونسبه إلى النَّمر بن تَوْلَب وفی اللسان (إملا).

الثانيـة بذلك أحرى؛ لأنك عندها ارتدعْتَ إذ كنت إليـها تناهيتَ، فلمـا حركت الثانية قلبتها همزة على حد ما بيّناه فى حرف الهمزة من إبدال الهمزة من الألف، فـعلى هذا قالـوا: خَطَطتُ باءً حسنةً، وكـتـبت حاءً جـيـدة، وأراك تكتب طاء صحيحة، وما هذه الراء الكبيرة؟ فأما قول الشاعر(١):

يخُطّ لامَ أَلِفٍ موصولِ والزايَ والرًا أيّما تَهْليلِ

فإنما أراد «الراء» ممدودة، فلم يمكنه ذلك لئلا ينكسـر الوزن، فحذف الهمزة من الراء، وجاء بذلك على قـراءة أبى عمرو فى تخفيف الأولـى من الهمزتين إذا التقـتا من كلـمتين، وكانتـا جمـيعًا مـتفـقتى الحـركتين نحـو قوله: ﴿فـقد جا أشراطُها﴾(٢) و﴿إذا شا أَنْشَرَه﴾(٣) على ما يرويه أصحـابه من القراء عنه. فكذلك كان أصل هذا: «والزاى والراء أيما تهليل» فلما اتفقـت الحركتان حذف الأولى من الهمزتين كما حذفها أبو عمرو.

فـإن قلت: ولِمَ حذف أبو عـمرو الأولى مـن الهمـزتين، وإنما ارتدع عند الثانية، وهلا حذف الهمزة الآخرة التى انتهى دونها، وارتدع عندها؟

فالجواب: أنه قد علم أن ههنا همزتين، وقـد اعتزم حذف إحداهما، فكان الأحرى بالحذف عنده التى هى أضـعفهما، والهمزة الأولى أضـعف من الثانية فى

---

(١) ذكر البيت الأول فى اللسان (قلز) يسبقه بيتان:

يقلز فيها مقلزُ الحجـول نعبًا على شقَّيْه كالمَشْكول

والشاعر يصف دارًا خلت من أهلها فصار فيها الغِربان والظِّباءُ والوَحش وذكر البيتان فى النوادر (٤٦٣)، والخزانة (١/ ٥٦).

(٢) سورة محمد: الآية (١٨) (فقد جاء أشراطها).

(٣) سورة عبس: الآية (٢٢) (إذا شاء أنشره).

مثل هذا؛ ألا ترى أن الهمزة من «جاءَ» لام، وأن الهمزة من «أشراط» قبل الفاء، والفاء أقوى من العين، والعين أقوى من اللام، وما قبل الفاء أشدّ تقدمًا من الفاء التى هى أقوى من العين التى هى أقوى من اللام، فكان الحذف بما هو آخر أولى منه بما هو أول، فلذلك حذف أبو عمرو الأولى لضعفها بكونها آخرًا، وأقر الثانية لقوتها بكونها أولاً، فهذا أحد ما يصلح أن يحتج به لأبى عمرو - رحمه الله - فى حذفه الأولى من الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ومتفقتى الحركتين. وسألت أبا على عن هذا الذى ذكرناه فى «باء» و«تاء» ونحوهما فقلت: ما تقول فى هذه الألف التى قبل الهمزة؟ أتقول: إنها منقلبة عن واو أو ياء، أو تقول: إنها غير منقلبة؟ فقال: لا، بل الألف الآن مقضى عليها بأنها منقلبة عن واو، والهمزة بعدها فى حكم ما انقلب عن الياء لتكون الكلمة بعد التكملة والصيغة الإعرابية من باب «شَوَيْتُ» و«طَوَيْتُ» و«حَوَيْتُ». فقلت له: ألسنا قد علمنا أن الألف فى «باء» وهى الألف التى فى «با» «تا» «ثا» إذا تهجّيت، وأنت تقول: إن تلك الألف غير منقلبة من ياء أو واو لأنها بمنزلة ألف «ما» و«لا»؟ فقال: لما نقلت إلى الاسمية دخلها الحكم الذى يدخل الأسماء من الانقلاب والتصرف؛ ألا ترى أنّا إذا سمينا رجلاً بـ«ضَرَبَ» أعربناه لأنه قد صار فى حيز ما يدخله الإعراب، وهو الاسم، وإن كنا نعلم أنه قبل أن يسمَّى به لا يُعرب لأنه فعلٌ ماض، ولم تمنعنا معرفتنا بذلك من أن نقضى عليه بحكم ما صار منه وإليه، فكذلك أيضًا لا يمنعنا علمنا بأن ألف «با» «تا» «ثا» غير منقلبة مادامت حروف هجاء من أن نقضى عليها إذا زدنا عليها ألفاً أخرى، ثم همزنا تلك المزيدة بأنها الآن منقلبة عن واو، وأن الهمزة منقلبة عن ياء إذ صارت إلى حكم الأسماء التى يقضى عليها بهذا ونحوه. وهذا صحيح منه حسن، ويؤكده عندك أنه لا يجوز وزن «با» «تا» «ثا» «حا» «خا»

ونحوها مـا دامت مقصورة مُتَهَجّاة، فـإذا قلت: هذه باءٌ حسنةٌ، ونظرت إلى هاء مشـقوقة، جاز أن تُمـثّل ذلك، فتقـول: وزنه «فَعَلٌ» كما تقـول فى «داء» و«ماء» و«شاء» إنه «فَعَلٌ». فقال لأبى على بعضُ حاضرى المجلس: أفيجمع على الكلمة إعلالُ العين واللام؟ فـقال: قـد جاء من ذلك أحرف صـالحة، فيكـون هذا منها ومحمـولاً عليها. والذى زاد على أبى على هذه الزيادة فتىً كان يقـرأ عليه يُعرف بالبُورانىّ، وكان هذا الفـتى - رحمه الله - دقيق الفكر، حـسن التصوّر، بَحّاثاً، مُفَتّشاً، ولا أظلمه حقه، فقلّما رأيتُ ابن سنه فى لطف نظره، عفا الله عنا وعنه. وأنا أذكر الأحرف التى اعتلت فيها العين واللام.

فمنها «مـاءٌ» وألفه منقلبة عن واو، وهمزته منقلبـة عن هاء لقولهم: أمْواهٌ، ومُوَيْهٌ، وماهَتِ الركيّة[1] تَمُوه، وقولهم مَوَّهْتُ عليه الأمر أى: حسّنته له، فكأنى جعلت له عليه طُلاوة وماء ليقبله سامعه.

ومنها «شـاءٌ» فى قول من قـال «شُوَيْهة» وتَشَوّهتُ شاةً إذا صـدتَها، حكى ذلك أبو زيد، وحكى أيضًا «شِيْهٌ» و«أشاوِهُ»[2]، فـ«شاءٌ» على هذا مما عينه واو، ولامـه هاء، وهو نظيـر «ماء» سـواء. ومن قـال «شَوِىّ» فهـو من باب «طَوَيت» و«لويت» وصارت «شـاءٌ» فى هذا القول أخت «باءٍ» و«تاءٍ» و«حاءٍ» على مـا فسّره أبو على، قال النابغة:

.... فى شوىّ وجامل[3]

---

(١) ماهت الركيّة: ظهر ماؤها وكثر.

(٢) أشاوه: جمع شاة.

(٣) ذكر البيت فى ديوان النابغة (١٩٨) وقد قال النابغة القصـيدة فى وقعة عمر بن الحارث الأصغر الغسانى ببنى مرة بن عوف:

«ولا أعْرِفَنّىَ بَعْدَمَا قَدْ نَهيْتكم ... أجادلُ يومًا فى شوىٍّ وجاملِ

ومنها ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر[1]:

مَنْ را مثلَ مَعْدانَ بن يحيى إذا ما النِّسْعُ طالَ على المَطِيَّةْ

ومنْ را مثل معدان بن يحيى إذا هَبّت شآميةٌ عَرِيَّةْ

فأصل هذا «رأى» فأبدل الهمزة ياء كما يقال فى «ساءَلْتُ»: «سايَلْتُ» وفى «قَرَأْتُ»: «قَرَيْتُ» وفى «أَخْطَأْتُ»: «أَخْطَيْتُ»، فلما أبدل الهمزة التى هى عين ياء أبدل الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف الألف المنقلبة عن الياء التى هى لام الفعل لسكونها وسكون الألف التى هى عين الفعل.

وسألت أبا على، فقلت له: من قال «مَنْ را مثلَ معدانَ بن يحيى» كيف ينبغى أن يكون «فَعِلْتُ» منه؟ فقال: «رَيِيْتُ» ويجعله من باب «حَيِيْتُ» و«عَيِيْتُ»، قال: لأن الهمزة فى مثل هذا الموضع إذا أبدلت فإلى الياء تقلب، يريد «سايَلْتُه» ونحوه. وذهب أبو على فى بعض مسائله إلى أنه أراد «رأى» وحذف الهمزة كما حذفها من «أَرَيْتَ» ونحوه. وكيف كان الأمر فقد حذف الهمزة وقلب الياء ألفًا، وهذان إعلالان تواليا فى العين واللام.

ومنها ما حكاه سيبويه من قول بعضهم «جا يجى» ، فهذا أبدل الياء التى هى عين الفعل ألفاً، وحذف الهمزة تخفيفاً، فأعل العين واللام جميعاً. ومثله ما حكاه أيضا من «سا يَسُو»

---

(١) ذكر البيتان فى اللسان مادة (رأى)، وشرح جمل الزجاجى (١/ ٣١٢) ريح عرية : باردة. النسع : سير مضفور تشد به الرحال.

ومنها أن أبا على أجاز فى قول لبيد[1]:

بصَبُوحِ صافيةٍ، وجَذْبِ كَرِينةٍ بمُوَتَّرٍ تَأْتَا لَهُ إبهامُهـــا

فيمـن فتح اللام من «لَهُ» أن يكون أراد «تَأْتَوى له» أى: تَفْتَعل له من أَويت إليه، أى: عُدت إليـه، إلا أنه قلب الواو ألفـاً، وحذف الياء التى هـى لام الفعل لسكونها، فأعلّ العين واللام جميعاً.

وقد كنتُ حملت قولهم فى النكاح «البـاء» أن تكون همزته مبدلة من الهاء التى تظهر فى الباه، وعللت ذلك، وأريت وجه الاشتقاق فيهما، ومن أين اشترك «ب و ه» و«ب و ء» فى «البـاء» فى معنى النكاح إذ كـان كل واحد منهـما قـائماً بنفسه غـير مقلوب عن صاحـبه، وذكرت ذلك فى كتابى فـى شرح تصريف أبى عثمان - رحمه الله - فتجنبت الإطالة بذكره هنا.

فإذا كان هذا وغيـره مما ندع ذكره اكتفاء بهذا قد أعلت عينه ولامـه جميعًا، جاز أيضًا أن تحـمل «باءٌ» و«طاءٌ» و«هاءٌ» وأخـواتهن فى إعلال عـيناتها ولامـاتها جميعًا عليه، فقد صار إذن تركيب «طاء» و«حاء» ونحوهما بعد التسمية من (ط و ى) ومن (ح و ى) وصارا كـأنهمـا من باب «طَوَيْتُ» و«حَوَيْتُ» وإن لم يكونا فى

(١) ذكر البيت فى ديوانه (٣١٤)، وشرح القـصائد العشر (٢٤٣)، وشرح المعلقات السـبع للدكتور على الجندى (١/ ١٤٩).

ومعنى البيت: أنه مبالغة منه فى إزالة آثار الجـوع والبرد، بعد الغذاء والكساء يزيد فى مسرتهم وبهجتـهم، بشراب صبوح من أجود أنواع الخمـر وأنقاها، وسماع الموسيـقى العذبة من أحسن العازفات الماهرات.

الصبوح: شـراب الصباح من الخمـر، كرينة: فتاة تعزف على الكران، وهو العود. موتر: عود له أوتار، تأتاله: تضبطه وتـعزف عليه، والكرينة: جمـعها كـرائن وتأتاله: أصلها تَأْتَوِلهُ قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الحقيقة منه، ولكنهما قد لحقا بحكمه، وجَرَيا فى القضية مجراه، فلو اشتققت على هذا من هذه الحروف بعد التسمية فعلاً على «فَعَّلت» لقلت من الباء «بَوَّيْتُ»، ومن التاء «تَوَّيت»، ومن الثاء «ثَوَّيْتُ»، ومن الحاء «حَوَّيت»، ومن الخاء «خَوَّيت» ومن الراء «رَوَّيت» ومن الطاء «طَوَّيت» ومن الظاء «ظَوَّيت»، ومن الفاء «فَوَّيت»، ومن الهاء «هَوَّيْتُ»، ومن الياء «يَوَّيْت» كما تقول فى «فَعَّلت» من «طَوَيت» و«حَوَيت»: «طَوَّيت» و«حَوَّيت». هذا هو القياس الذى تقتضيه حقيقة النظر، وأما المسموع المحكى عنهم فأن يقولوا «بَيَّيْتُ، وتَيَّيت، وثَيَّيت، وحَيَّيت، وخَيَّيت، وطَيَّيت، وظَيَّيت، ويَيَّيْت ياءً حسنةً» وكذلك بقية أخواتها، فظاهر هذا القول يدل من رأيهم على أنهم اعتقدوا أن الألف فى نحو: باء، وتاء، وحاء، وخاء بدل من ياء، وجعلوا الكلمة من باب «حَيِيت» و«عَيِيت» ونحوهما مما عينه ولامه ياءان. والذى حملهم على هذا عندى سماعُهم الإمالة فى ألفاتهن قبل التسمية وبعدها؛ ألا تراك تقول إذا تهجيت: بِا تِا ثِا حِا خِا رِا طِا ظِا فِا هِا يِا، وقالوا بعد التسمية والنقل: بِاء، وتِاء، وثِاء، وحِاء، وطِاء، وظِاء، فلما رأوا الإمالة شائعة فى هذه الألفات قبل النقل وبعده حكموا لذلك بأن الألفات فيهن منقلبات عن ياءات، وأنها قد لحقت فى الحكم بالألفات المنقلبة من الياءات، فلذلك قالوا: حَيَّيْتُ حاءً، وطَيَّيت طاء، ونحو ذلك. وأنا أذكر وجه الإمالة فى هذه الحروف، وأدل على صحة القياس الذى ذهب إليه أبو على.

أما إمالتهم إياها وهى حروف تَهَجٍّ فليس ذلك لأنها منقلبة عن ياء ولا غيرها، وذلك أنها حينئذ أصوات غير مشتقة ولا متصرفة، ولا انقلاب فى شىء منها لجمودها، ولكن الإمالة فيها حينئذ إنما دخلتها من حيث دخلت «بَلَى»، وذلك أنها شابهت بتمام الكلام واستقلاله بها وغناها عما بعدها الأسماءَ المستقلة

بأنفسها، فمن حيث جازت إمالة الأسماء كذلك أيضًا جازت إمالة «بَلَى»؛ ألا ترى أنك تقول فى جواب من قال لك ألم تفعل كذا؟: «بلى» فلا تحتاج «بلى» لكونها جوابًا مستقلاً إلى شىء بعدها، فلما قامت بنفسها، وقويت، لحقت فى القوة بالأسماء فى جواز إمالتها كما أميل نحو «أنَّى» و«متَى»، وكذلك أيضًا إذا قلت: با تا ثا قامت هذه الحروف بأنفسها، ولم تحتج إلى شىء يقوّيها، ولا إلى شىء من اللفظ تتصل به، فتضعف، وتلطف لذلك الاتصال عن الإمالة المؤذنة بقوة الكلمة وتصرفها. ويؤكد ذلك عندك ما رويناه عن قطرب من أن بعضهم قال «لا أفعلُ» فأمال «لا»، وإنما أمالها لما كانت جوابًا قائمة بنفسها، فقويت بذلك فلحقت بالقوة باب الأسماء والأفعال، فأُمليت كما أُميلا، فهذا وجه إمالتها وهى حروف هجاء.

وأما إمالتها وقد نقلت، فصارت أسماء، ومُدَّتْ، فإنما فعلوا ذلك لأن هذه الألفات قد كانت قبل النقل والمدّ مألوفة فيها الإمالة، فأقروها بعد المد والتسمية والإعراب بحالها؛ ليُعلموا أن هذه الممدودة المعربة هى تلك المقصورة قبل النقل المبنية، لا لأن هذه الألفات عندهم الآن بعد النقل والمد مما سبيله أن يقضى بكونه منقلباً عن ياء. ولهذا نظائر فى كلامهم، منها إمالتهم الألف فى «حَبالى» ليُعلم أن الواحدة قد كانت فيها ألف ممالة، وهى حُبْلى، فالألف الآن فى «حَبالى» إنما هى بدل من ياء «حَبالٍ» كما قالوا «دَعْوَى» و«دَعاوٍ» ثم أبدلوا من ياء «حَبالٍ» ألفاً، وأمالوها كما كانت فى الواحد ممالةً، محافظةً على الواحد، فكذلك حافظ هؤلاء أيضًا، فأمالوا قولهم: هذه حاءٌ وياءٌ لقولهم قبل الإعراب: با تا ثا حا خا.

ومما راعوا فيه حكم غيره مما هو أصل له إعلالُهم العين فى نحو «أقامَ» و«أسارَ» و«استقام» و«استسار»؛ ألا ترى أن الأصل فى هذا «أقْوَمَ» و«أسْيَرَ»

و«اسْتَقْوَمَ» و«اسْتَسْيَرَ» فنقلوا فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما، وقلبوهما لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولولا أنهما انقلبتا فى «قام» و«سارَ» اللتين أصلهما «قَوَم» و«سَيَرَ» لما قلبتا فى «أَقْوَمَ» و«أَسْيَرَ»؛ لأنهما فى «أَقْوَمَ» و«أَسْيَرَ» ساكن ما قبلهما، وإذا سكن ما قبل الواو والياء صحتا، وجرتا مجرى الصحيح، ولكن لما أعلتا فى «قامَ» و«سَارَ» لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حملتا فى «أَقَامَ» و«أَسارَ» على اعتلال الثلاثى فى «قامَ» و«سارَ»؛ أفلا تراهم كيف راعوا فى الرباعى وما فوقه حكم الثلاثى، ولولا جريانه عليه واتباعه فى الإعلال له لوجب تصحيحه وخروجه سالماً على أصله. فكذلك أيضًا أميلت «حاءٌ» و«خاءٌ». فقد صح بما ذكرناه أنه لا اعتداد بإمالة هذه الألفات مقصورة كانت أو ممدودة؛ إذ كان ذلك لا يدل على أنهن منقلبات عن الياء إذ قد أميلت وهى مقصورة، وإذا كانت مقصورة جرت مجرى «لا» و«ما» ونحو ذلك مما ألفه غير منقلبة البتة. فإذا لم يكن فى إمالتها دلالة على كونها منقلبة، كما لم يدل ذلك فى ألف «بلى» و«لا» و«يا» فى النداء، ثبت أن الأمر فيها على ما ذهب إليه أبو على من أن العين سبيلها أن تكون واوًا، وتكون اللام ياء لتكون الكلمة من باب «طَوَيت» و«شَوَيت» و«ضَوَيْت»[1] لأنه أكثر من باب «حَيِيت» و«عَيِيت» ومن باب «قَوِيت» و«حَوِيت»[2] من القُوّة والحُوّة. فلو لم يكن فى هذا إلا الجنوح إلى الكثرة والرجوع إليها عن القلة لكان سبباً قوياً، وعذرًا قاطعًا، فكيف به وقد دللنا على قوته بما قدمناه.

ولو جمعت هذه الحروف بعد النقل على نحو «باب أبواب» و«ناب وأنياب» لأظهرت العين صحيحة لسكون ما قبلها، فقلت على مذهب أبى على فى باء:

(١) ضوى إليه : أى مال وانضم.

(٢) حويت الشيماء : جمعته وأحرزته.

أَبْواء، وفى تاء: أَتْواء، وفى ثاء : أَثْواء، وفى حاء: أَحْواء، وفى خاء: أَخْواء، وفى راء: أَرْواء، وفى طاء: أَطْواء، وفى ظاء: أَظْواء، وفى فاء: أَفْواء، وفى هاء: أَهْواء، وفى ياء: أَيّاء، وأصلها أَيْواء، فـفُعل بها ما فـعل بأَيْوام جمع يَوْم. وعلى قول العامة سوى أبى على: أَبْياء، وأَتْياء، وأَثْياء، وأَحياء، وأَخْياء، وأَرْياء، وأَطْياء، وأَظْيـاء، وأَفْياء، وأَهْياء، وأَيّاء أيضًا. ومن ذهب إلى التـأنيث فجمعـها على أَفْعُل نحو: نار، وأَنْؤُر، ودار وأَدْؤُر، وساق وأَسْؤُق، قـال على مذهب أبى على: باءٌ وأَبْوٍ، وتاء وأَتْوٍ، وثاء وأَثْوٍ، وحاء وأَحْوٍ، وخاء وأَخْوٍ، فأجراه مجرى: جَدْىٍ وأَجْدٍ، وظَبْىٍ وأَظْبٍ، وفى اليـاء: ياءٌ وأَىٍّ، وأصلها «أَيْوُى» فـقلبت الواو لوقوع الياء ساكنة قبلهـا، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الأخيـرة منهن تخفيفاً كما حذفت من تصغير «أَحْوَى»: «أُحَىٌّ» فـصار «أَىّ». وعلى قول الجماعة غيره: أَبْىٍ، وأَتْىٍ، وأَحْىٍ، وأَخْىٍ، وفى الياء: أَىّ بالحـذف كما تقدم، فـاعرف ذلك، فهذه أحكام الحروف التى على حرفين.

وأما ما كان على ثلاثة أحرف فعلى ضـربين: أحدهما ما ثانيه ياء، والآخر ما ثانيه ألف:

الأول: جِيمْ، سِينْ شين عَيْنْ غَيْنْ مِيمْ، فـسبـيل هذه أن تجرى بعـد النقل والإعراب مجرى «دِيْك» و«فِيل» و«بَيْت» و«قَيْد» مما عينه ياء. ومن قال فى «ديك» و«فيـل» إنه يجوز أن يكون «فُعْلاً» و«فِعْلاً» جـميـعًا، وهو الخليل، احتـمل عنده جِيمْ، سِينْ، شِينْ، مِيمْ، أن تكون أيضًا «فُعْلاً» و«فِعْلاً» جـميعًا، فـأما عَيْنْ غَيْنْ ففَعْلٌ لا غير.

فـإن قلت: فهل تجـيـز أن يكون أصلهـما «فَيْعلاً» كَمـيِّت وهيِّن ولَيِّن، ثم حذفت عين الفعل منهما؟

فإنّ ذلك هنا لا يجوز ولا يحسن من قبل أن هذه حـروف جوامد بعيدة عن الحذف والتصرف.

فإن بنيت منها «فَعَّلْتُ» قلت : جَيَّمت جيمًا، وسَيَّنت سينًا، وشَيَّنت شينًا، وعَيَّنت عينًا، وغَيَّنت غـينًا، ومَيَّمت ميـمًا. وتقول فى الجمع: أَجْيـام، وأَسْيان، وأَشْيان، وأَعْيان، وأَغْيـان، وأَمْيام بلا خلاف لظهور العين ياء فـيهن. ولو جاءت على «أَفْعُلٍ» لقلت: أَجْيُم، وأَسْيُنٌ، وأَشْيُن، وأَعْيُن، وأَغْيُن، وأَمْيُم.

وأما مـا ثانيه ألف: فَدال، وذال، وصاد، وضاد، وقـاف، وكاف، ولام، وواو. فهذه الحـروف ما دامت حروف هجاء لم تمثل، ولم يقض فـيها بقلب ولا غيره مما لا يوجد فى الحروف، فإن نقلتها إلى الاسمية لزمك أن تقضى بأن الألف فيهن منقلبة عن واو، وذلك مما وصَّى به سيبويه لأنه هو الأكثر فى اللغة؛ ألا ترى إلى كـثرة: بابٍ، ودارٍ، ونارٍ، وجـارٍ، وغارٍ، وساقٍ، وطـاقٍ، وهامة، وقـامة، ولابة، وعـادة ، ورادة، وسـادة، وذادة، وشـــارة، وزارة، وقلة نابٍ، وعـابٍ، وغابٍ، وعـارٍ، ورارٍ. فعلى الأكثر ينبـغى أن يحمل، فإذا كـان ذلك كذلك فلو بنيت منه «فـعَّلتُ» لقلت: دَوَّلْتُ دالاً، وذَوَّلت ذالاً، وصَوَّدت صـادًا، وضَوَّدت ضادًا، وقَوَّفت قافًا، وكَوَّفت كافًا، ولَوَّمت لامًا.

فأما «الواو» فـقد ذكرنا ما فى ألفـها من الخلاف، فمن ذهب إلـى أن ألفها منقلبـة عن ياء وجـب عليـه أن يقـول فى «فَعَّلت» منهـا: «وَيَّيْتُ واوًا» وأصلهـا «وَيَّوْتُ» إلا أن الواو لما وقعت رابعة قلبت ياء كما قلبت فى : غَدَّيْتُ، وعَشَّيْتُ، وقَضَّيْت، ودَنَّيْتُ، فصارت: وَيَّيْتُ. ومن ذهب إلى أن ألفهـا منقلبة من واو لزمه أن يقـول: أَوَّيْتُ، وأصلها: وَوَّوْتُ، فلمـا التـقت فى أول الكلمة واوان هُمِـزت

الأولى منهما كما همزت الواو الأولى من «الأُولى» وأصلها «وُولَى» لأنها «فُعْلَى» من «أَوَّل»، و«أوَّل» فاؤه وعينه واوان لأنه «أَفْعَل» وقد ذكرتُ فى كـتابى فى تفسير تصريف أبى عثمان خلاف الناس فى «أوَّل». وكما همزوا تصغير «واصِل» وجمعه فى قـولهم «أُوَيْصل» و«أَواصِل»، وأصله «وُوَيْصِل» و«وَواصِل»، فـهمـزت الواو الأولى لاجتماع الواوين فى أول الكلمة. ومثله قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صدرَها إلىّ وقالــت ... يا عَدِياً لقد وَقَتْكَ الأَواقى[1]

فالأَواقى: جمع واقية، وأصلها وَواقٍ، فهُمزت الواو الأولى. وقال[2]:

فإنك والتأبينَ عُرْوَةَ بعدمــــا ... دَعاكَ وأيدينا إليه شَــــوارعُ

لَكالرجُلِ الحادى وقد تَلَعَ الضُّحى ... وطيرُ المنايا فوقهنَّ أَواقِــــعُ

جمع: واقعة. وقال الآخر[3]:

شَهْمٌ إذا اجتمع الكُماةُ، وأُلجمتْ ... أَفْواقُها بأواسط الأَوْتــــارِ

يريد جـمع: واسط، وأصلهـا «وَواسِط». فلما هـمزت الواو الأولى صـار اللفظ فى التقـدير إلى «أَوَّوْت» فلما وقعت الواو رابعـة قُلبت ياء كما تقـدم ذكره آنفًا، فصارت «أَوَّيْتُ»، هذا هو صريح القياس وحقيقته.

وأخبـرنا أبو بكر محمـد بن الحسن بن يعقـوب بن مقسم عن أبى العـباس أحمد بن يحيى ثعلب، قال: مـا كان على ثلاثة أحرف الأوسط منه ياء فليس فيه

---

(١) ذكر البـيت فى الأغانى (٥/٥٩) ونسبه إلى المهلهـل بن ربيعة، وذكر البـيت فى اللسان (وقى) والخزانة (٢/١٦٥).

(٢) ذكر البيتان فى اللسان (وقع) والعين (٣/ ٥٢٤).

(٣) ذكر البيت فى اللسان (وسط). الأفواق: جمع الفوق من السهم وهو موضع الوتر.

إلا وجه واحـد بالياء، تقول : سَيَّنْتُ سِيناً، وعَيَّنـت عَيْناً. قال بعضـهم فى «ما» و«لا» من بين أخواتها: مَوَّيْت مـاءً حسنةً، ولَوَّيْت لاءً حسنةً، بالمد لمكان الفـتحة من «مـا» و«لا». وتقول فى الواو وهى علـى ثلاثة أحرف الأوسط ألفٌ باليـاء لا غير لكثرة الواوات، تقول: وَيَّيْتُ واواً حسنةً. وبعضهم يجعل الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين، فيقول: أَوَّيْتُ واواً حسنةً. انتهت الحكاية عن أبى بكر.

فأما ما أجازه من قوله: «وَوَّيْت» فمردود عندنا؛ لأنه إذا لم تجتمع واوان فى أول الكلمة فالثلاث أحرى بأن لا يجوز اجتماعها فأما قوله عز اسمه: ﴿**ما وُورِىَ عنهما**﴾[1] فإنما اجتـمعت فى أوله واوان من قبل أن الثـانية منهما مدة مـبدلة من ألف «وارَيْتُ» وليست بلازمة، فلأجل ذلك لم تُعْتدّ. وأما قوله: «وبعضهم يجعل الواو الأولى همـزة» فهـذا هو الصواب الذى لا بد منه، ولا مـذهب لنظّار عنه.
وأمّا ما حكاه من قـولهم فى «ما» و«لا»: مَوَّيت، ولَوَّيت، فـإن القول عندى فى ذلك أنهم لمّا أرادوا اشتقاق «فَعَّلْتُ» من «ما» و«لا» لم يمكن ذلك فيهما وهما على حرفين، فزادوا على الألف ألفاً أخرى، ثم همزوا الثانية كما تقدم، فصارت «ماء» و«لاء»، فجـرت بعد ذلك مـجرى «باء» و«حـاء» بعد المد. وعلى هذا قـالوا فى النسب إلى «ما» لما احتاجوا إلى تكميلها اسمًا مـحتملاً للإعراب: قد عرفت مائيّة الشئ، فـالهمـزة الآن إنما هى بدل من ألف ألحقت ألف «مـا» وقضـوا بأن ألف «ماء» و«لاء» مـبدلة من واو كمـا قدّمناه من قول أبى على، وأن اللام منهـما ياء حـملاً علـى «طَوَيت» و«رَوَيت»، ثم لمّا بنوا منهـما «فَعَّلت» قـالوا: مَوَّيت مـاءً حسنة، ولَوَّيت لاءً حسنة. وقـوله: «لمكان الفتحة فيهـما» أى: لأنك لا تميل «ما» و«لا» فتقول «مِا» و«لِا»، أى فذهب إلى أن الألف فيهما من واو. وهذا هو الذى

(١) سورة الأعراف : الآية (٢٠).

حكيناه عنهم من أن اعتقادهم أن ألف «با» و«حا» وأخواتهما منقلبة عن ياء لأجل ما فيهما من الإمالة، حتى إنهم لمّا لم يروا فى «ما» و«لا» إمالة حكموا بأن ألفهما منقلبة من واو، وقد ذكرنا وجه الإمالة من أين أتى هذه الألفات، ودللنا على صحة مذهب أبى على فيما مضى من هذا الفصل.

ولو جمعت هذه الأسماء على «أفْعال» لقلت فى دال، وذال: أدْوال، وأذْوال، وفى صاد، وضاد: أصْواد، وأضْواد، وفى قاف، وكاف: أقْواف، وأكْواف، وفى لام: ألْوام، وفى واو فيمن جعل ألفها منقلبة عن واو: أوّاء، وأصلها أوّاو، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة قلبت ألفاً، ثم قلبت تلك الألف همزة كما قُلْنا فى أبْناء، وأسْماء، وأعْداء، وأفْلاء. ومن كان ألف «واو» عنده من ياء قال إذا جمعها على «أفْعال»: «أيّاء»، وأصلها عنده «أوْياء» فلما اجتمعت الواو والياء وسَبَقت الواو بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت فى الياء التى بعدها، فصارت «أيّاء» كما ترى.

ومن جمع ذلك على «أفْعُل» قال: أدْوُل، وأذْوُل، وأصْوُد، وأضْوُد، وأقْوُف، وأكْوُف، وألْوُم. ومن كانت عين «واو» عنده واواً قال فى جمعها على «أفْعُل»: أوّ، وأصلها أوْوُوٌ فلما وقعت الواو طرفاً مضموماً ما قبلها أبدل من الضمة كسرة، ومن الواو ياء، فقال: «أوّ» كما قالوا: دَلْوٌ وأدْلٍ، وحَقْو وأحْقٍ. ومن كانت عين «واو» عنده ياء قال فى جمعها على «أفْعُل»: «أيّ»، وأصله «أوْيُوٌ» فلما اجتمعت الواو والياء، وسَبَقت الواو بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت فى الياء بعدها، فصارت «أيُّوٌ» فلما وقعت الواو طرفاً مضموماً ما قبلها أبدلت من الضمة كسرة، ومن الواو ياء على ما ذكرناه الآن، فصار التقدير «أيِّيٌ»، فلما اجتمعت ثلاث ياءات والوسطى منهن مكسورة حذفت الياء الأخيرة، كما

حُذفت فى تحقير «أَحْوَى» و«أَعْيا» فى قولهم «أُحَىٌّ» و«أُعَىٌّ» فكذلك قلت أنت أيضًا «أُيَيٌّ».

وأما «نُونٌ» فإن أمرها ظاهر لأن عينها واو كما ترى. ومن قال فى «فُعْلٍ» من البَيْع: «بُوعٌ» - وهو أبو الحسن، ويشهد بصحة قوله هَيْفٌ وهُوف - لم يجز له مثل ذلك فى «نُون» أن تكون واوها بدلاً من ياء لقولهم: نَوَّنْت الكلمةَ تنوينًا، وهذا حرف مُنَوَّن، فظهور الواو فى هذه المواضع ولا ضمة قبلها، يدل على أن الواو فيها أصل غير بدل.

فإن جمعتها على «أَفْعال» قلت «أَنْوانٌ» وعلى «أَفْعُلٍ»: «أَنْوُنٌ». ومن همز الواو لانضمامها، فقال[1]:

لكلِّ دهرٍ قد لبستُ أَثْؤُبا

وقال[2]:

.... مصابيح شُبَّتْ بالعِشاءِ وأَنْؤُرُ

همز أيضًا هذا، فقال: أَنْؤُن، وأَكْؤُف، وأَقْؤُف، وأَدْؤُل، وأَذْؤُل، وأَصْؤُد، وأَضْؤُد.

---

(١) ذكر البيت فى المقتضب (١/ ٢٩)، والمنصف (١/ ٢٨٤)، والأشمونى (٤/ ١٢٢)، واللسان (ثوب)، والكتاب (٣/ ٥٨٧).
ونسب البيت فى الكتاب إلى معروف بن عبد الرحمن. ولكن البيت برواية مختلفة :
لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا
ويقصد الشاعر : أنه قد تصرف فى ضروب العيش وذاق حلوه ومره، وقد جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح والأكثر تكسيره على أثواب.

(٢) ذكر البيت فى ديوان عمر بن أبى ربيعة (٨٨) وهو بغير نسبة فى المقتضب (٢/ ٢٠٥).

وأما «زاى» فيمن لفظ بها ثلاثية هكذا فألفها على ما قدّمناه ينبغى أن تكون منقلبة عن واو، ولامه ياء كما ترى، فهو من لفظ «زَوَيْت» إلا أن عينه اعتلّت، وسلمت لامه، ولحق بباب: غاي، وراي، وثاي، وطاي، وآي فى الشذوذ لاعتلال عينه وصحة لامه. وقولى «اعتلّتْ» إنما أريد/ به أنها متى أُعربت فقيل: هذه زايٌ حسنةٌ، أو: كتبتُ زايًا صغيرة أو نحو ذلك، فإنها بعد ذلك ملحقة فى الاعتلال بباب «راى» و«غاى» إلا أنه ما دام حرف هجاء فألفه غير منقلبة، فلهذا كان عندى قولهم فى التهجى «زاى» أحسن من «غاى» و«طاى» لأنه ما دام حرفاً فهو غير مُصَرَّف، وألفه غير مقضىّ عليها بالانقلاب، و«غاىٌ» وبابه متصرف، فالانقلاب، وإعلال العين، وتصحيح اللام جارٍ عليه ومعروف به.

ولو اشتققت منها «فَعَّلْتُ» لقلت «زَوَّيْت» وإن كانت الإمالة قد سمعت فى ألفها. وهى على مذهب أبى على «زَوَّيت» أيضًا، وعلى قول غيره: زَيَّيْت زايًا.

وإن كسّرتها على «أفعال» قلت «أزْواء» وعلى قول غير أبى علىّ «أزْياء» إن صحت إمالتها. وإن كسّرتها على «أفْعُل» قلت «أزْوٍ» و«أزْيٍ» على المذهبين.

وأما من قال «زَىْ» وأجراها مجرى «كَىْ» فإنه إذا اشتق منها «فَعَّلت» كملها قبلُ اسماً، فزاد على الياء ياء أخرى، كما أنه إذا سمّى رجلاً بـ«كَىْ» ثقّل الياء، فقال: هذا كَىٌّ، وكذلك تقول أيضًا «زَىّ» ثم تقول منه «فَعَّلت»: «زَيَّيْتُ» كما تقول من «حَيِيت»: «حَيَّيْت».

فإن قلت: فإذا كانت الياء من «زَىْ» فى موضع العين فهلاّ زعمت أن الألف من «زاى» ياء لوجودك العين فى «زَىْ» ياء؟

فالجواب: أن ارتكاب هذا خطأ من قبل أنك لو ذهبت إلى هذا لحكمت بأن

«زَىْ» محذوفـة من «زاى» والحذف ضرب من التصرف، وهذه الحروف كـما تقدم جوامد لا تصرف فى شىء منهـا. وأيضًا فلو كانت الألف فى «زاى» هى الياء فى «زَىْ» لكانت منقلبة، والانقلاب فى هذه الحروف مفقود غير موجود.

وعلّقت عن أبى على فى شرح الكـتاب لفظًا من فيه قـال: من قال «اللاءِ» فهو عنده كالباب، ومن قال «اللائى» فهو عنده كالقاضى، قال: ولا يكون «اللاءِ» محذوفاً من «اللائىِ». فإذا لم يجز الحذف فى هذه الأسماء التى توصف ويوصف بها، ويُحقّر كـثير منها، وتـدخل عليها لام التعـريف المختصة بالأسـماء، فأن لا يجوز الحذف فى حروف الهـجاء التى هى جوامد أبدًا أحرى. ولو جمـعتها لقلت فى القولين جميعًا «أَزْياء» و«أَزْىٍ».

فأما قولنا «أَلِفٌ» فأمرها ظاهر، ووزنها «فَعِلٌ» وعينها ولامها صحيحتان كما ترى.

وأمـا الألف الساكنة التى هى مـدّة بعـد اللام فى قولهم (و. لا. ى) فـلا يجوز أن تسـميها كـما تسمى أول مـاتجده فى لفظك من «ضربَ» بقـولك «ضادٌ» وثانيه بقـولك «راء» وثالثه بقـولك «باء» من قبل أنك تجـد فى أوائل هذه الحروف التى تسميها بهذه الأسماء المبنية لفظ الحرف الذى تريده، والألف أبدًا ساكنة، فلا يمكن تسمـيتهـا لأنه كان يلزمك أن تُوقع الألف السـاكنة أوّلَ ذلك الاسم المبنى، والساكن لا يمكن ابتـداؤه، فرفض ذلك لذلك، وقد تقـدم ذكر هذا؛ ألا ترى أن أول قولك «جِيْم» جيمٌ، وأول «طاء» طاءٌ، وهذا واضح. فإن تكلفت أن تبنى من الألف الساكنة فى قولنا «لا» مثال «فَعَّلت» لم يمكنك ذلك حتى تُتِمَّ الألف السـاكنة ثلاثة أحرف؛ لأنه لا يمكن الاشتقاق من كلمة على أقل من ثلاثة أحرف، فيلزمك على ذلك أن تزيد على الألف ألفاً أخرى ليكون الثـانى من لفظ الأول، كما أنك إذا سميت رجلاً «لا» زدت على الألف ألفاً أخرى، وهمزتها لأنك حرّكتها لالتقاء

الساكنين، فـقلت «لاءٌ» وفى «ذا»: «ذاءٌ» وفى «ما»: «ماءٌ» فـتزيد على الألف من «لا» وهى ساكنة كما ترى ألفاً أخرى بعد أن تزيل اللام التى كانت الألف معتمدة عليـها؛ لأنك الآن إنما تريد تكمـيلها للبـناء منها، ولست تريد الآن أن تلفظ بـها فتتركـها مدعومة باللام من قبلهـا، وإنما حذفت اللام لأنها زائدة، والبناء أبدًا من الأصول لا من الزوائد، فيـصيّرك التقدير إلى أن تجـمع بين ألفين ساكنين، وذا لا يمكنك اللفظ به لتـعذّر الابتداء بالسـاكن، إلا أنك تعلم أن هذا الذى أشْكُلُه الآن صورتهـما، وهو «اْاْ» فـيلتقى ألفان سـاكنتان، فـلا يمكن الابتداء بالأولى منهـما لسكونها، فلا تخلو حينئذ من حذف إحداهما أو حركتها، فلا يمكن الحذف لأنك لو حذفت إحداهما عدت إلى اللفظ بالواحدة التى عنها هربت، فكان ذلك يكون مؤديًا إلى نقض الغرض الذى أجـمعته من تكميل الحـرف بالزيادة فيه للبناء منه، فلما لم يسغ الحـذف وجب تحريك إحداهما، فكانت الألف الأولى أولـى بالحركة ليمكن الابتـداء بها، فلمـا حرّكت كان الكسـر أولى بها إذ الحـركة فيـها إنما هى لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة على حد ما قدّمناه من أن الألف إذا حركت قلبت همزة نحو «شأَبّة» و«دأَبّة» وما أشبه ذلك، فلما حركت الألف الأولى فقلبت همزة مكسورة انقلبت الألف الثانيـة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، كـما قلبت فى نحو «قراطيس» و«حَماليـق» جمع «قِرْطاس» و«حِمْلاق» فصار اللفظ حيـنئذ «إيْ» فلما أردت التكملة زدت على الياء ياء أخرى، كـما أنك لو سمّيت رجلاً بـ«فى» زدت على الياء ياء أخرى، فقلت هذا «فيٌّ» فصار الـلفظ فيما بعد «إيٌّ». فإن بنيت من «إيّ» هذا «فَعَّلت» كمـا قلت قَوَّفت قافًا، وكَوَّفت كافـاً، وسَيَّنت سيناً، وعَيَّنت عَيْناً، وجب عليك أن تقول «أَوَّيْتُ».

فإن سأل سائل فقال: من أين لك الواو فى هذا المثال، وأنت تعلم أن الأول من الحرفين المدغم إنما هو ياء فى «إى» ثم زدت على الياء كما زعمتَ ياء أخرى، فصار «إىّ» ولسنا نجد لـلواو هنا مذهبًا ولا أصلاً، أو لست لو بنيت «فَعَّلت» من «فى» لقلت: فَيَّيْت فِيًا حسنة، ومن «إىْ» فى قوله تعالى ﴿إِىْ وربّى﴾[1]: أَيَّيْتُ، فهلاّ قلت قياساً على هذا: أَيَّيْتُ؟.

فـالجواب: أن اليـاء فى «فىْ» و«إىْ» أصلان لا حظ لهـما فى غـيرهمـا، فوجب عليك إذا أردت أن تكمّلهما كلمتين ثلاثيتين أن تعتقد أن الياء فيهما عينان، فإذا زدت على الياء ياء أخرى مثلها صـارت الكلمة عندك كأنها من باب «حَيِيت» و«عَيِيت» من مـضاعف الياء، فلذلك قلت: فَيَّيْتُ فِيًا، وأَيَّيْت إيًا. وأمـا الياء فى «إى» فى الهجـاء على ما تأدّت إليه الصنـعة، فإنما هى بدل من الألف الثـانية من الألفين اللتين صـورتهمـا «آا»، ثم إنها قلبت ياء لانكسـار الألف الأولى قبلـها، فصارت «إىْ» فـقد علمنا بذلك أن أصلها الألف، وأنها إنما قلبت للكسـرة قبلها، وإذا كانت الألف المجـهولة ثانية عيناً أو فى مـوضع العين وجب على ما وصّى به سيبويه - وقـد ذكرناه - أن يعتقد فيها أنهـا منقلبة عن واو، وإذا كان ذلك كذلك فقـد صارت «إىّ» على هذا الاعـتقاد مـثل «قِىّ» من القَواء، و«سِىّ» من السَّواء، ولحـقت بما عـينه واو ولامـه ياء نحـو «طَوَيت» و«شَوَيت»، فكمـا أنك لو بنيت «فَعَّلت» من «القِىّ» و«السِّىّ» لقلت: «قَوَّيْتُ» و«سَوَّيْتُ» فـأظهرت العـينين واوين لزوال الكسرة من قبلها، وكونها سـاكنة من قبل الياء، فكذلك ينبغى أن تقول فى «إىّ»: «أوَّيْتُ».

---

(١) سورة يونس: الآية (٥٣).

فإن جمعت «إيًا» هذه على «أفْعال» أقررت الفاء همزة بحالها، وقلت «آواء». وإذا كانوا قد أقرّوا الهمزة التى هى بدل من العين بحالها فى «قُوَيْئم» تحقير «قائم» فهم بإقرار الفاء المبدلة همزة بحالها أجدر.

وإن كسّرتها على «أفْعُل» قلت «آوٍ» كما ترى، فاعرف هذا، وتأمَّلْه، فإن أحدًا من العلماء لم يعمله فيما علمته، ولا تضمّنه كتاب، ولا اشتمل عليه تعليق، وهو من غامض صنعة التصريف، ولطيف هذا العلم المَصُون الشريف.

***

وهـــذا فصـــل

نذكر فيه مذهب العرب فى مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسُن، وما يقبح، وما يصحّ.

اعلم أن حروف المعجم تنقسم على ضربين: ضرب خفيف، وضرب ثقيل، وتختلف أحوال الخفيف منهما، فيكون بعضه أخف من بعض، وتختلف أيضًا أحوال الثقيل منهما، فيكون بعضه أثقل من بعض. وفى الجملة فأخف الحروف عندهم وأقلها كلفة عليهم الحروف التى زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسمّاة حروف الزيادة، وهى: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام، ويجمعها فى اللفظ قولك «اليومَ تنساه»، وإن شئت قلت «سألتمونيها»، وإن شئت قلت «هَوِيت السِّمانَ».

فإن قلت: ألست تعلم أن الهمزة مستثقلة عندهم، ولذلك ما دخلها الحذف والبدل فى كثير من الكلام، فَلِمَ ذكرتَها فى الحروف الخفيفة؟

فالجواب: أن الهمزة وإن كانت كذلك فإنك قادر على إعلالها وقلبها والتلعُّب بها تارة كذا وتارة كذا، وهذا لا يمكنك فى الجيم ولا فى القاف ولا فى غيرهما من الحروف الصحاح، وأيضًا فإن مخرجها مجاور لمخرج أخف الحروف، وهى الألف، وأيضًا فإنها لتباعدها من الحروف ما يُستروح إلى مزج المتقارب مما

بعُد عنها بها؛ ألا ترى أنك تقول «دَأَبَ» فتفصل بين الدال والباء بالهمزة، فيكون ذلك أحسن من فصلك بينهما بالفاء لو جاء عنهم نحو «دَفَبَ»، وتقول «نَأَلَ» فتفصل بها بين النون واللام، ولو فُصل بينهما بالراء، فقيل «نَرَلَ» لم يكن حسناً، فالهمزة وإن ثقلت فى بعض الأحوال وتباعدت ففيها من المنفعة فى الفصل ما ذكرت لك، هذا مع ما وصفناه من مجاورتها للألف، وأنها مما يمكن إعلاله وتقليبه والتلعب به.

واعلم أن أقل الحروف تألفاً بلا فصل حروفُ الحلق، وهى ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها فى كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل، وذلك نحو: هَدَأْتُ، وخَبَأْتُ، وعِبْء، وخَيْعَلٍ[١]، وغَيْهَب[٢]، وحَضَأْتُ النار[٣]، وحَطَأْتُ به الأرض[٤]، فهذه حال هذه الحروف، وحكمها ألاّ تتجاور غير مفصولة إلا فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تُبتدأ الهمزة، فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية، وهى: الهاء، والحاء، والخاء، فالهاء، نحو: أَهْل، وأَهْر، وإهاب، وأُهْبَة، وهذا خاصةً قد تتقدم فيه الهاء الهمزة، وذلك نحو: بَهَأْتُ، ونَهِيءَ اللحمُ. والحاء نحو: أَحَد، وإحْنَة، والخاء نحو: أَخَذَ، وأَخَّر فأما قولهم حَأْحَأْتُ بالكَبْش: إذا دعوتَه فقلت: حُؤْحُؤْ، وهَأْهَأْتُ بالإبل: إذا قلت لها: هَأْ هَأْ، فإنما احتمل فيه تأخر الهمزة عن الحاء والهاء لأجل التضعيف؛ لأنه يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره.

---

(١) الخيعل: الفرو، وقيل درع يخاط أحد شقيه تلبسه المرأة كالقميص.

(٢) غيهب: شدة سواد الليل والجمل ونحوه.

(٣) حضأت النار: أوقدتها.

(٤) حطأ به الأرض: ضربها به وصرعه.

الثاني : ائتلاف الهاء مع العين، ولا تكون العين إلا مقدمة ، وذلك نحو : عَهْد، وعَهَر[١]، وعِهْن.

الثالث: ائتلاف العين مع الخاء، ولا تكون الخاء إلا مقدمة، وذلك نحو: بَخَع[٢]، والنَّخَع[٣].

ولأجل ما ذكرناه من ترك استعمالهم لحروف الحلق متجاورة ما قلَّ تضعيفهم إياها، وذلك نحو : الضَّغيغة[٤]، والرَّغيغة[٥]، والمَهَه[٦]، والبَحَح[٧]، والشُّعاع، وقد كنا ذكرنا نحوًا من هذا فى أول الكتاب.

وأحسن التأليف ما بُوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا، وإن تجشموا ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين، وذلك نحو «أُرُل» و«وَرَل» و«وَتِد» و«مَحْتِد»، فبدأوا بالراء قبل اللام، وبالتاء قبل الدال لأنهما أقوى منهما. ويدلك على قوة الراء والتاء على اللام والدال أنك إذا ذقتهما ساكنتين، وقفت عليهما وجدتَ الصوت ينقطع عند التاء بجرس قوى، ووجدته ينقطع عند الدال بجرس خفى، وذلك قولك «إتْ» «إدْ» وكذلك الراء واللام فإذا وقفت على الراء وجدت الصوت هناك مكررًا، ولذلك اعتُدَّت فى الإمالة بحرفين، وإذا وقفت على اللام وجدت فى الصوت لينًا وغنة، وذلك قولك «إرْ»

---

(١) عهد إليها: أتاها ليلا للفجور، ثم غلب على الزنا مطلقا.

(٢) بخع نفسه : قتلها غيظاً أو غماً.

(٣) النخع : قبيلة من أزد.

(٤) الضغيغة : الروضة الناضرة المتخلية.

(٥) الرغيغة : لبن يغلى ويذر عليه دقيق، وهو طعام يتخذ للنفساء.

(٦) المهه : الحسن.

(٧) البحح : غلظ فى الصوت وخشونة.

«إلْ». ويؤكد عندك قوة الراء على اللام أنك لا تكاد تجد اللام معتصاة على أحد، وكثرةُ ما تجد الراء متعذرة على كثير من الناس لا سيما الأَرَت(١)، حتى إنك لا تستبينها فى كلامه.

ويتلو حروفَ الحلق حروفُ أقصى اللسان، وهى القاف، والكاف، والجيم، وهذه لا تتجاوز البتة، لا تجد فى الكلام نحو «قَجْ» ولا «جَقْ» ولا «كَجْ» ولا «جَكْ» ولا «قَكَّ» ولا «كَقَّ» فأما قول رؤبة(٢):

لوَاحِقُ الأَقْرابِ فيها كالمَقَقْ

وقولهم يَأْجَجُ» و«مَأْجَج»(٣) و«سكَك» فإنما جاز ذلك وإن كان متكررًا من قبل أن المكرر معرَّض فى أكثر أحواله للإدغام؛ ألا تراك تقول: فَرَس أَمَقُّ، ومَجَّ فُوه، وأَجَّت النارُ، وسِكّة، والحرفان المتجاوران لا يمكنك إدغام أحدهما فى صاحبه حتى تتكلف قلبه إلى لفظه، ثم تدغمه ، فكانت المشقة فيه أغلظ، فرفض ذلك لذلك، ولأجل هذا ما جاء عنهم فى حروف الحلق التى تباعدت عن معظم الحروف، فلم تَسِطْها، نحو المَهَ، والبَحَح، والبَعَع(٤)، والرَّخَخ، وهو السهولة واللين،ولم يأت عنهم ذلك فى المتجاور منها إلا فيما حدّدناه فى أول هذا الفصل؛ ألا ترى أنهم لم يأت عنهم فيها نحو: المَهَح، ولا البَحَع، ولا الرَّخَغ لما ذكرت لك. ولهذا أيضًا ما جاء عنهم نحو: الشَّمَم، والخَبَب، والخَفَف، ولم يأت نحو: السَّمَب، ولا الخَبَف، ولا الخَعَم، وذلك أن الصوت إذا انتحى مخرج حرف،

---

(١) الأرت : الذى فى لسانه حبسة وعقدة تعوقه عن إخراج الكلام من مخرجه الصحيح.

(٢) تقدم .

(٣) يأجج : موضع، وكذلك «مأجج».

(٤) البعع : المتاع، والجهاز.

فأَجرسَ فيـه، ثم أُريد نقله عنه، فالأخلقُ بالحال أن يعتمد به مخـرج حرف يبعد عنه ليختلف الصـوتان، فيعذبا بتراخـيهما، فأما أن يُنقل عنه إلى مـخرج يجاوره وصدىً يناسـبه، ففيـه من الكلفة ما فى نَقْد الدينار من الدينار ونحـو ذلك، ففى هذا إشكال، وفيهما إذا تباعـدا من الكلفة ما فى نقد الدينار من الدرهم، أو نحو ذلك، وهذا أمر واضح غيـر مشكل، فلذلك حسن تأليف ما تبـاعد من الحروف، وكان تضعيـف الحرف عليهم أسهل من تأليفه مع مـا يجاوره، فلأجل ذلك أنه لما أراد بنو تميم إسكان العين من «مَعَهُم» استكرهوا أن يقولوا «مَعْهم» فأبدلوا الحرفين حاءين، وأدغمـوا الأولى فى الآخرة، فقالوا «مَحُّمْ» فكان ذلك أسـهل عليهم من اللفظ بالحرفين المقتربين.

فقد تحصّل لنا من هذه القضـايا أن الحروف فى التأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتبـاعدة، وهو الأحسن. والآخر تضعيف الحـرف نفسه، وهو يلى القسم الأول فى الحسن. والآخر تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإما رُفض البتة، وإما قلّ استعماله.

فإن قلت: ألست تعلم أن الإمالة إنما وقعت فى الكلام لـيتقارب الصوتان، وذلك أن تنحـو بالفتـحـة نحو الكسـرة لتمـيل الألف نحـو الياء، نحـو «مالِك» و«حاتِم». وكذلك الحرفـان إذا ضُورع بأحدهما صاحـبه نحو «مَزْدَر» و«تَزْدير» أو أُدنى منه، تقلبه إلى حرف آخر صريح، نحو «صَبَقْتُ» فى «سَبَقت» و«صُقْتُ» فى «سُقْتُ» و«صَوِيق» فى «سَوِيق». فإذا كـانوا من إيثار المضارعة والتقـريب على ما تراه فمن أين ساغ لك أن تقضى عليهم بكلفـة التقارب فى المخارج نحو الذال مع الثاء، والسين مع الصاد.

فالجواب: أن الحسن أعدل شاهد، وذلك أنك إذا قلت: «دَثَّ» أو «سَصَ» أو «كَقَّ» أو «حَعَّ» رأيت الكلفة ظاهرة والمؤونة مُجْحِفة. فأما تقريب الحرف من الحرف فليس ذلك التقريب بينهما بمُصيِّر للمقرب إلى حرف يجاور المقرَّب منه، وإنما هى مضارعة وإيجاد حروف فروع غير أصول، وهى التى ذكرناها فى أول هذا الكتاب؛ ألا ترى أن ألفَ الإمالة والصادَ التى كالزاى إنما هما من الفروع الستة، وليستا بأصلين مستقرين كالثاء ولا السين ولا الجيم اللواتى إذا ضممتهن إلى مجاورهن فقد استعملت هناك أصولاً مستقرة، ولم ترتجل فروعاً يمكن التسلطْ عليها وقلة الحَفْل بها. وأما من أخلصها زايًا فقال «مَزْدَر» فإنما جاز ذلك له لأن الزاى ليست من مخرج الدال، فلما بعُدا حسُن الجمع بينهما. وأما قلب السين من «سقْت» صادًا لأجل القاف فليست الصاد أختًا للقاف ولا مجاورة لها كالكاف والجيم؛ ألا ترى أن القاف من أصل اللسان والصاد من صدره وأسَلَته، وإنما جمع ما بينهما ما فيهما من الاستعلاء. وهما على كل حال بائنتان متراخيتان؛ أولا ترى أن الشين لا تؤلف مع الضاد لما بينهما من التجاور والاستطالة، إلا أنهم جمعوا بينها وبين حروف وسط الفم، فقالوا: «شَصاصاء»[1] و«شَصَبَ» و«شزَبَ» و«شزَرَ»[2] و«شَسَفَ»[3] و«شَسَعَ»[4]، ولم يفعلوا ذلك حتى بدأوا بالشين التى هى أقوى، ولو قدمت واحدة من الصاد أو السين أو الزاى على الشين لم يجز؛ ألا ترى أنه ليس فى الكلام نحو «سَشٍّ» ولا «زَشٍّ» ولا «صَشٍّ». وحروف الصفير - وهى الصاد والسين والزاى - لا يتركب بعضها مع بعض، ليس فى الكلام مثل

---

(١) الشصاصاء: اليبس والجفوف والغلظ.

(٢) شزب: أى فتل. يقال: شزر فلانا: أى نظر إليه بمؤخرة عينه.

(٣) شسف: أى يبس.

(٤) شسع: أى بعد.

«سَصَ» ولا «صَسَ» ولا «سَزَ» ولا «زَسَ» ولا «زَصَ» ولا «صَزَ». وكذلك الطاء والدال والتاء لا يتركبن إلا أن تتقدم الطاء والتاء على الدال، نحو «وَتِد» و«مَحْتِد» و«وَطَدَ». وكذلك الظاء والذال والثاء.

فأما الراء واللام والنون فمتى تقدمت الراء على كل واحدة منهما، جاز ذلك نحو «وَرَل» و«أُرْل» و«رَنّة» و«رَنْد»[1]، ولو قدمت واحدة منهما على الراء لم يجز لأنهما أقوى منهما، فينبغى إذا تدانى الحرفان أن يُبدأ بالأقوى منهما، فيعتمد عليه، ويتلوه الآخر تبعاً له. فأما «الخُلَّر» فاسم أعجمى، وإنما كلامنا على اللغة العربية. وأما قولهم «دَنَّرَ يُدَنِّرُ» و«رجلٌ مُدَنَّرٌ ومزنَّر»، فإنما جاز فيه أن تتقدم النون على الراء لأن النون مشددة، فقويت بذلك، فصار لها حكم لولا التشديد لم يكن؛ ألا ترى أن الواو والياء إذا كانتا غير مشددتين اعتلتا نحو «مِيعاد» و«مُوسِر» و«قامَ» و«باعَ» فإذا شُدّدتا تحصّنتا، فقويتا، فلم تُعَلاّ، وذلك نحو «اجْلِوّاذ» و«سَيَّل»، وكذلك القول فى «مُدَنَّر» لتشديد النون، وكذلك «مُصَنَّر» ، وانضاف إلى تشديد النون أيضًا أن الحرفين متأخران، وليست النون فى أول الكلمة، وإنما اعتماد أولها على الميم قبل الدال والزاى والصاد فى «مُدَنَّر» و«مُزَنَّر» و«مُصَنَّر». ويدلك على أن الاعتلال والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة التأليف بأواخر الحرف أولى منها بأوله إعلالُهم نحو «غازية» و«مَحْنِية»[2]، وهما من «غَزَوْت» و«حَنَوت» وأصلهما «غازوة» و«مَحْنُوة» فقلبت الواو ياء وإن كانت مفتوحة، ولم تُحصّنها الحركة من القلب كما حَصَّنتها فى نحو «حوَل» و«طِوَل» و«تِوَالة» لما كانت فى «غازية» و«مَحْنِية» متأخرة، ولأجل ذلك ما تجد التضعيف فى آخر الحرف

(١) الرند : نوع من الأشجار طيب الرائحة.

(٢) محنية : مفردها محانى: وهى معاطف الأودية.

كثيرًا واسعاً، نحو: صَدَدْتُ، ومَدَدْتُ، وحَلَلْتُ، وبَلَلْتُ، وفَرَرْتُ ومَرَرْتُ، وسَبَبْتُ، وصَبَبْتُ، ونحو: الشَّمَم، والزَّمَم، والصَّدَد، والبَدَد، ولا تكاد تجده أولاً البتة إلا شاذًا نحو «ددَن» و«ببَّان». فأما «ببَّة» فإنما لُقِّب بالصوت الذى كانت أمه ترقصه به. وأما «ببْرٌ» فأعجمى. فالفاء والعين لا يكونان من لفظ واحد إلا شاذاً، لا سيما إذا توالتا ولم يُفصل بينهما. فأما «كوكب» و«أَبَنْبَم» و«دَوْدَرَّى» فقد فصل بينهما. وأما «أَوَّل» فإن الابتداء وقع بالهمزة، ولا سيما وقد أدغمت الفاء فى العين، فلم تظهر ، فيُنْبَأ عنها.

وأما الفاء واللام فأوسع من هذا الباب، وذلك نحو «سَلِسَ» و«قَلِقَ» و«دَعْد» و«يَدَيْتُ إليه يداً» و«واو» و«قُوْق»[(١)] و«طُوْط»[(٢)] و«بَيْبة».

وأما العين واللام فهو الباب، نحو ما قدمناه من «صَدَدْتُ» و«مَدَدْتُ» و«فَرَرْتُ» و«قَرِرْتُ». وقد كنا قدّمنا فى أول رسالة هذا الكتاب شيئاً من هذا الفصل الذى نحن فيه، فتركنا إعادته هنا.

❊ ❊ ❊

---

(١) القوق: الطويل.

(٢) الطوط: هو الفحل الهائج، ويطلق على الرجل الشجاع (طوط).

وهـــذا فصـــل
لإفراد الحروف فى الأمر ونظمها على المألوف
من استعمال حروف المعجم

الهمزة: إذا أمرت من «وَأَى يَئِى» أى: وَعَدَ قـلت: يا زيدُ إِ عمرًا، مـعناه: عِدْ عمـرًا، والوَأْىُ: الوَعْد، وتقول فى التثنيـة «إيا» وفى الجماعـة المذكرين «أُوْا» وللمرأة «إِىْ» وللـمرأتين «إيا» كالمذكـرين، وللنساء «إِيْنَ» كـقولك: عِدْ، وعِدا، وعِدُوا، وعِدِى، وعِدا، وعِدْنَ، فـحذف اليـاء من «إِ» عـلامة الوقف، وحـذف النون من «إيا» و«أُوْا» علامـة الوقف أيضًا وكذلك حذف النون من قـولك للمرأة «إِىْ» علامة الوقف، والياء التى فى قـولك لها «إِىْ» ليست بلام الفعل، وإنما هى علامة التأنيث والضميـر كالتى فى قولك «عِدِى»، والأصل فيه «إِيِيْ» مثل «عِدِىْ» فأسكنت اليـاء استثـقالاً للكسرة عليـها، وحذفت لـسكونها وسكون ياء الضمـير بعـدها. واليـاء فى «إيا» لام الفـعل بمنزلة دال «عِدا». واليـاء أيضًا فى «إِيْنَ» لام الفعل بمنزلة دال «عِدْنَ» والنون بعدها علامة الجمع والضمير المؤنث كنون «عِدْنَ». فقد شرحنا حال هذه الأحكام، فأغنى عن إعادة مثله فى ما نستقبل.

البـاء: يقـال: بَأَى الرجلُ يبـأَى إذا فخـر، فـإذا أمـرت منه قلت: ابْأَ يا رجل، أى: افخـرْ، فإن خفـفت الهمزة قلت: بَ يـا رجلُ، وذلك أنك حذفت

الهمزة، وألقيت فتحتها على الباء، فلما تحركت الباء استغنيت عن ألف الوصل لتحرك ما بعدها، فقلت : بَ يا رجلُ، فإن ثنيت قلت على التحقيق: ابْأيا، وعلى التخفيف: بَيا. وللجماعة على التحقيق: ابْأوْا، وعلى التخفيف: بَوْا. وللمرأة على التحقيق: ابْأَىْ بوزن ابْعَىْ، وعلى التخفيف: بَىْ، وللمرأتين كالرجلين، ولجماعة النساء على التحقيق ابْأَيْنَ بوزن ابْعَيْن، وعلى التخفيف: بَيْنَ، فاعرفه. أنشدنا أبو على[1]:

أقولُ والعيْسُ تَبا بوَهْدِ

أى: تَبْأى، أى: تتعالى فى السير، وتتسامى فيه، فخفف الهمزة على ما ذكرنا.

التاء : لغة لبعض العرب تقول فى الأمر من أَتَى يأتى: ت زيدًا، فتحذف الهمزة تخفيفاً كما حذفت من : خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، قال شاعرهم[2]:

تِ لى آلَ زيدٍ فانْدُهُمْ لى جماعةً وسَلْ آلَ زيدٍ أىُّ شىءٍ يضيرُهـا

وتقول على هذه اللغة للاثنين: تِيا، وللجماعة: تُوْا، وللمؤنث: تِىْ، وتِيا، وتِيْنَ.

الثاء : يقال: ثَأَى الخَرْزُ يَثْأَى إذا غلُظ الإشْفَى ودَقَّ السَّيْرُ. وأصلُ الثَّأى الفسادُ على ما ذكرناه. فإذا أمرت قلت: اثْأَ يا خَرْزُ، فإن خففت قلت: ثَ يا خَرْزُ، وثَيا، وثَوْا، وثَىْ، وثَيا، وثَيْنَ على ما قدمناه من حال التخفيف فى باب الباء.

---

(١) ذكره فى «اللسان» (بأى).

(٢) هو فى «اللسان» (أتى).

الجيم: يقال: جَئِيَ الفرسُ يَجْأَى جَأىً وجُؤْوَةً، إذا ضرب لونه إلى لون صدأ الحديد، قال ذو الرمة، أنشدناه أبو على[1]:

تَنازَعَها لونانِ وَرْدٌ وجُــؤْوةٌ ترى لإِياء الشمس فيه تَحَدُّرا

فإذا أمرت قلت: اجأَ يا فَرَسُ، فإن خففت قلت: جَ يا فرسُ، وجَيا، وجَوْا، وجَىْ، وجَيا، وجَيْنَ على ماتقدم فى باب الباء والثاء. ولغة لبعض العرب «جا يَجِي» بغير همز، فإذا أمرتَ قلتَ: جِ يا رجُلُ، وجِيا، وجُوا وجِي يا امرأة، وجِيا، وجِيْنَ، فاعرفه.

الحاء: يقال: وَحَى إليه يَحِي، وأَوْحَى إليه يُوْحِى، قال العجاج[2]:

وَحَى لها القرارَ، فاستقرّتِ ومَدَّها بالراسيات الثُّبَّـتِ

وقال الله عز وجل: ﴿وأَوْحَى ربُّكَ إلى النحل﴾[3] وهو كثير. فإذا أمرت من «وَحَى» قلت: حِ يا رجلُ، وحِيا، وحُوْا، وللمؤنث: حِيْ، وحِيا، وحِيْنَ، على ما قدّمناه فى باب الهمزة.

الخاء: يقال: وَخَيْتُ الشيءَ أَخِيه، أى: قصدتُه وتعمّدته، ومنه: تَوَخَّيْتُ كذا، قال[4]:

.... أَنَّى وَخَى

(١) ذكره ابن جنى فى «المنصف» (٢/١٤٣) ، وفى«المحتسب» (١/ ٤٠)

(٢) هما فى «ديوانه» (ص ٢٦٦).

(٣) سورة النحل : آية (٦٨).

(٤) الرجز بتمامه فى «اللسان» (صلخ)، و(وخى).

فإذا أمرت قلت: خِ يا رجلُ، وخِيا، وخُوْا، وخِيْ يا امرأةُ، وخِيا، وخِيْنَ، على ما تقدم.

الدال: يقال: وَدَى العرقُ يَدِي إذا سال، ومنه قيل «الوادي» لأنه مسيل الماء، أنشدنا أبو علي:

كأن عِرْقَ أَيْرِه إذا وَدَى حبلُ عَجُوز ضَفَرَتْ سَبْعَ قُوَى

فإن أمرت قلت: دِ يا رجلُ، ودِيا، ودُوْا، ودِيْ يا امرأةُ، ودِيا، ودِيْنَ، على ما سلف.

ويقال أيضًا: دَأَيْتُ للشيء أدأى، إذا ختلته، قال[١]:

كالذئب يَدْأَى للغزال يَخْتِلُهْ

فإن أمرت قلت: ادأَ يا رجلُ. فإن خففت قلت: دَ يارجلُ، ودَيا، ودَوْا، ودَيْ يا امرأة، ودَيا، ودَيْنَ، على ما سلف من التصريف.

الذال: يقال: ذَأَى الفَرَسُ يَذْأَى ذَأْياً إذا كان كثير الجرى سريعه خفيفه، وفَرَسُ مِذْأَىً، قال العجاج[٢]:

بَعِيدَ نَضْحِ الماءِ مِذْأَىً مِهْرَجا

فإذا أمرتَ قلت: اذأَ يا فرسُ. فإن خففت قلت: ذَهْ، وذَيا، وذَوْا، وذَيْ يا امرأة، وذَيا، وذَيْنَ، على ما تقدم عليه القول.

---

(١) البيت فى «اللسان» (دأى).

(٢) هو فى «ديوانه» (ص ٣٨٥).

الراء : يقال : رأيت الرجلَ إذا أبصرتَه، ورأيته إذا ضربتَ رئتَه، إلا أن العرب اجتمعت على تخفيف مضارع «رأيت» من رؤية العين، فقالوا: أرَى، والأصل: أرْأَى، فخففوا الهمزة بأن حذفوها وألقوا فتحتها على الراء، ولم يأت التحقيق في المضارع إلا شاذًا، أنشدنا أبو علي لسُراقة البارقي[(١)]:

أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَيَاهُ كلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ

وقرأت عليه في الهمز عن أبي زيد[(٢)]:

ثم استمرّ بها شَيْحانُ مُبْتَجِحٌ بالبَيْنِ عنكَ بما يرآكَ شَنْآنـــا

فإن أمرت على شائع اللغة فيها - وهو التخفيف - قلت: رَ يا زيدُ، ورَيا، ورَوْا، ورَيْ يا هندُ، ورَيا، ورَيْنَ. وإن أمرت من رأيت الصيدَ على التحقيق - وهو المعروف فيه - قلت: ارأَ. فإن خففت جرى مجرى تخفيف مضارع «رأيت» من رؤية العين، فقلت: رَهْ، ورَيا، ورَوْا، ورَيْ، ورَيا، ورَيْنَ.

ويقال أيضًا: وَرَتْ بك زِنادي، ووَراه اللهُ، أي: أدْوَى جوفَه، قال سحيم[(٣)]:

وَراهُنَّ ربي مثلَ ما قد وَرَيْنَني وأَحْمَى على أكبادهنّ المكاويا

فإن أمرت منهما جميعًا قلت: رِ يا رجلُ، ورِيا، ورُوا، ورِيْ يا امرأة، ورِيا، ورِيْنَ، على ما تقدم.

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) هو سحيم عبد بني الحسحاس، والبيت في «ديوانه» (ص ٢٤).

الـزاى : يقال: وَزَى الشىءُ يَزِى إذا اجتمع وتقبّض. فإن أمرت قلت: زِ يا رجلُ، وزيا، وزُوا، وزِىْ يا امرأة، وزيا ، وزِيْنَ، على التفسير الفارط.

السين : يقول بعض العرب «سا يَسُو» بحـذف الهمزة البتة تخفيفـاً، فتقول على هذا فى الأمـر: سُ يا رجلُ، وسُوَا، وسُوْا، وسِىْ يا امرأة، وسُوَا، وسُوْنَ. والأصل فى «سِىْ» للمؤنث: «سُوِى» ووزنه «فُعِى» لأن لامـه محذوفة البـتة على غير قياس، فثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى السين، وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء بعدها، فصار «سِىْ».

الشين : يقال: وَشَيْتُ الثـوبَ أشيه إذا نقـشتَه وحَسَّنتـه، ووَشَيْتُ الحديثَ أشيه، أى: نَمَّقته وزيَّنتـه، فإذا أمرت قلت: شِ يا رجلُ، وشيا، وشُوا، وشِى يا امرأة،وشيا ، وشِيْنَ.

ويقـال: شأوتُ الرجلَ، أى : سبـقتُه، وشَأوْته: حَزَنتـه ومضـارعهـما: يَشْأى، فإذا أمـرت قلت : اشْأ. فإن خفـفت قلت: شَ يا رجلُ، وشَيا، وشَوْا، وشَىْ يا امرأة، وشَيا، وشَيْنَ.

الصاد : يقـال: وَصَى الشىءُ يَصِى فـهـو واصٍ، أى: مـتـصل، قـال ذو الرمة[1]:

بينَ الرَّجا والرَّجا من جَيْبِ واصيةٍ . يَهْماءُ خابطُها بالخوف مكعُـــومُ

وقال الآخر[2]:

يأكلنَ من قُرّاصِ وحَمَصِيصٍ واصِ

(١) انظر : ديوانه (ص ٤٠٧).

(٢) البيتان فى «اللسان» (حمص)، و(قرص)، و(وصى).

فإن أمرت قلت: صِ يا رجلُ، وصِيا، وصُوْا، وصِي يا امرأة، وصِيا، وصِيْنَ.

ويقال أيضًا: صأى الفَرْخُ يَصْئى صِئِيًا. فإذا أمرت قلت: اصْءِ. فإن خففت قلت: صِ، وصِيا، وصُوْا، وصِيْ، وصِيا، وصِيْنَ. فوزن «صِ» من هذا المهموز «فَلْ» لأن العين محذوفة للتخفيف، ووزنه من الأول وهو وَصَى يَصِي «عِلْ» لأن الفاء محذوفة كما تحذف من وَعَدَ يَعِدُ، فاللفظان على هذا متفقان من أصلين مختلفين.

الضاد: غُفْلٌ لم يأت فيها شيء.

الطاء: مثله.

الظاء: مثله.

العين: يقال: وَعَيْتُ العلمَ إذا حفظتَه، ووَعَيْتُ الكلام، أي: حفظْتُه، قال الله تعالى: ﴿وتَعِيَها أُذُنٌ واعيةٌ﴾[1] فإذا أمرت قلت: عِ يا رجلُ، وعِيا، وعُوْا، وعِيْ يا امرأة، وعِيا، وعِيْنَ.

الغين: غفل.

الفاء: يقال: وَفَى بالعهد يفي، وأَوْفَى يُوْفِي، قال[2]:

أما ابنُ طَوْقٍ فقد أَوْفَى بذِمَّتِه ... كما وَفَى بقلاصِ النَّجم حاديها

---

(١) سورة الحاقة: آية (١٢).

(٢) قائله: طفيل الغنوي، والبيت في «ديوانه» (ص ١١٣).

فجمع بين اللغتين. فإن أمرت من «وَفَيْتُ» قلت: فِ يا رجلُ، وفِيا، وفُوْا، وفِيْ يا امرأة، وفِيا، وفِيْنَ، على قياس ما مضى.

القاف: يقال: وَقَيْتُ الرجلَ أَقِيه. فإذا أمرت قلت: قِ يا رجلُ، وقِيا، وقُوْا، وقِيْ يا امرأة، وقِيا، وقِيْنَ، قال الله تعالى: ﴿**قُوْا أنفسكُمْ وأهليكم نارًا**﴾(١) وقياسه ما سبق ذكره.

الكاف: يقال: أَوْكَيْتُ السِّقاء ووَكَيْتُه إذا شددته بالوِكاء. فإن أمرت من «وَكَيْتُه أَكِيه» قلت: كِ يا رجلُ، وكِيا، وكُوْا، وكِيْ يا امرأة، وكِيا، وكِيْنَ، وشرحه على ما تقدم في وَفَيْتُ ووَقَيْتُ.

اللام: يقال: وَلَيْتُ الأمرَ أَلِيْه. فإذا أمرتَ قلت: لِ يا رجلُ، ولِيا، ولُوْا، ولِيْ يا امرأة، ولِيا، ولِيْنَ، قال ذو الرمة(٢):

لِنِي ولْيةً تُمْرِعْ جَنابِي فإنَّني ... لِوَسْميَّ ما أَوْلَيْتَ من ذاكَ شاكرُ

الميم: يقال: مَأَتِ الهِرّةَ تَمْؤُو، فإن أمرت قلت: أُمْؤُ يا هِرُّ. فإن خففت ألقيت ضمة الهمزة على الميم، وحذفت الهمزة، ثم حذفت همزة الوصل من أول الكلمة لتحرك ما بعدها، فقلت: مُ يا هِرُّ، ومُوَا، ومُوْا، ومِيْ يا هرّة، ومُوَا، كالمذكرين، ومُوْنَ. وهذا حرف غريب، وقياسه ما ذكرت.

النون: يقال: وَنَيْتُ في الأمر أَنِي وُنِيًّا. فإن أمرت قلت: نِ يا رجل، ونيا، ونُوْا، ونِيْ يا امرأة، ونيا، ونِيْنَ، قال الله سبحانه: ﴿**ولا تَنِيا في ذكري**﴾(٣) قال

---

(١) سورة التحريم: آية (٦).

(٢) هو في «ديوانه» (ص ١٠٤٦).

(٣) سورة طه: آية (٤٢).

العجاج[١]:

فما ونَى محمدٌ مُذْ أنْ غفَرْ   له الإلهُ ما مضى وما غبَرْ

ويقال أيضًا: نَأيتُ حول البيت نُؤْياً، وأنأيتُ أيضًا حوله نُؤْيًا، حكاهما جميعاً أبو زيد فى كتاب همزه. فإن أمرت من «نَأيْتُ أنْأى» قلت: انأ يا زيدُ نُؤْياً مثل انْعَ نَعْياً. فإن خففت قلت: نَ نُؤْياً، ونَيا، ونَوْا، ونَىْ يا امرأة، ونَيا، ونَيْنَ. وحكى أبو زيد فى كتاب همزة المقيس أن من العرب من يقول: يا زيدُ نَ نُؤْيَكَ، أخرجه على التخفيف الذى قدمنا ذكره.

الهاء: يقال: وَهَى الأمرُ يَهى، فهو واهٍ، قال زهير[٢]:

.... فأصبحَ الحَبْلُ منها واهياً خَلَقا

فإن أمرت قلت: هِ يا رجلُ، وهِيا، وهُوْا يا رجال، وهِىْ، وهِيا، وهِيْنَ.

الواو: غُفْل.

المدّة: غُفْل.

الياء: غُفْل.

هذا آخر كتابنا الموسوم بِسِرّ الصناعة، ونرجو أن يكون الله تعالى قد وفقنا فيه للصواب، ولم يذهب بنا وبه عن طريق الرشاد، وعند الله نحتسب ما أوْدعناه، وإياه نسترعى من محاسنه وبدائعه ما تسمَّحنا به فضَمَّنّاه، إنه كافينا،

---

(١) هو فى «ديوانه» (ص٨)

(٢) انظر: «شرح ديوان زهير» لثعلب (٣٤).

وعليه توكُّلنا، وهو حسبنا، وصلى الله على خيرته من خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

* * *

انتهى الجزء الثانى من كتاب «سر صناعة الإعراب»

وبه ينتهى الكتاب

والحمد لله أولاً وآخراً

فهرس الآيـــات

فهـــرس الحـــديث

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس الشعر

م

فهرس الأمثلة[١]

أ

(١) رتبت الكلمات ترتيبًا هجائيًا، وفي كل حرف من حروف الهجاء رتبت الأمثلة بحسب نطقها في اللفظ، أي بحسب كتابتها عروضيًا بصرف النظر عن الأصلي، والزائد، والمبدل والمبدل منه، المحذوف.

غ

ق

ك

فهرس الأماكـــــن

فهرس الأدوات[1]

(١) قصرت هذا الفهرس على الأدوات التي لا تدل عليها أبواب الكتاب؛ لأن نحو الفاء والكاف واللام قد ورد في فهرس الموضوعات بشكل مفصل.

فهرس الكتب المذكورة
في متن الكتـــاب

فهرس الموضوعات
(الجـــزء الثاني)

فهرس الفهارس